أ. د. محمد المختار محمد المهدى

النحو والصرف في خدمة النص القرآني

أبحاث وقضايا لغوية

١ – أثر الدرس اللغوى في فهم النص الشرعى
٢ – تقعيد النحو بين الشعر العربى والنص القرانى
٣ – اسم المصدر بين أقوال النحاه واستعمال القرآن الكريم
٤ – تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم
٥ – حروف الجر بين التناوب والتاويل
٦ – تحويل صيغة الفعل الثلاثى واثره فى المعنى والعمل
٧ – دقائق التصريف : منهجه ومصطلحاته وكيف نفيد منها
٨ – الأحرف والقراءات القرانية فى ضوء الدرس اللغوى
٩ – « أم » واستعمالاتها فى اللغة العربية
١٠ – الوقف اللازم والممنوع بين النحاة والقراء

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم ودقائق الحكم فدعا إلى الله على بصيرة وهدى ، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين . أما بعد فقد يجمع بين هذه الأبحاث العشرة هدف مشترك حيث يتبين من خلالها أن دراسة القواعد العربية بنحوها وصرفها ليست بمعزل عن الدقة في أداء المعنى المقصود ، وحيث تقضي على بعض المزاعم والفجوات بين الدارسين والمدعين .

وهذه إلمامة موجزة عن موضوعات هذه الأبحاث :

١- شكا بعض الدارسين من الفجوة المعاصرة بين تدريس القواعد وتطبيقها ودوافع وضعها وكيفية الإفادة منها - لهذا جاء البحث الأول محاولة لبيان أثر الدرس اللغوى بمفهومه العام فى فهم النص الشرعى .

٢- وادعى بعض الباحثين الساعين إلى الشهرة على حساب علماء الأمة أن النحاة قد اعتمدوا في تقعيدهم على الشعر الجاهلي المجهول وتركوا النص القرآني الموثق ، فجاء البحث ليدحض هذا الزعم .

٣- وغابت ضوابط اسم المصدر عن كثير من النحاة ، وتشعبت بهم السبل فى الحكم على كثير من الأسماء ، فجاء البحث الثالث يضبط هذا المصطلح من خلال أقوال النحاة فى جميع العصور وأسلوب القرآن الكريم .

٤- وشاع لدى الدارسين أن قضية التعدى واللزوم مرتبطة بالشكل الإعرابى فى قدرة الفعل على النصب أو عجزه عن ذلك ، فجاء البحث الرابع ليبين أن هذه القضية أشد ارتباطاً بالمعنى والدلالة من الشكل الإعرابى .

٥- وسادت فى بعض وسائل الإعلام فوضى فى فهم ما ورد عن بعض النحلة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض فاستعملوا تلك الحروف فى غير موضعها ، فجاء البحث الخامس ليؤكد دقة الأداء العربى فى استخدام الحرف .

٦- وفى الصيغ المختلفة للفعل الثلاثى دلالات أهمل بعضها مع ما لها من أثر واضح فى أداء المعنى المرتبط بالصيغة ، ولهذا جاء البحث السادس محققاً لهذا الغرض .

٧- ومن التراث الرائع لابن المؤدب - وهو عالم مغمور- كتاب ((دقائق التصريف)) وله منهج متميز فى معالجة مسائل التصريف ، وبه مصطلحات موجزة ومفيدة فى تطوير الدرس الصرفى ، ولهذا جاء البحث السابع .

٨- وطالما اختلف العلماء فى تحديد مفهوم الأحرف التى نزل بها القرآن وعلاقتها بالقراءات القرآنية واللغة الإنسانية والعربية فجاء البحث الثامن عارضاً المفهوم الأقرب إلى الواقع والحقيقة والمنطق .

٩- وفى البحث التاسع عرض لاستعمال حرف من حروف العطف كثر استخدامه فى معان مختلفة تجليها الأساليب القرآنية ، وهو حرف ((أم)) .

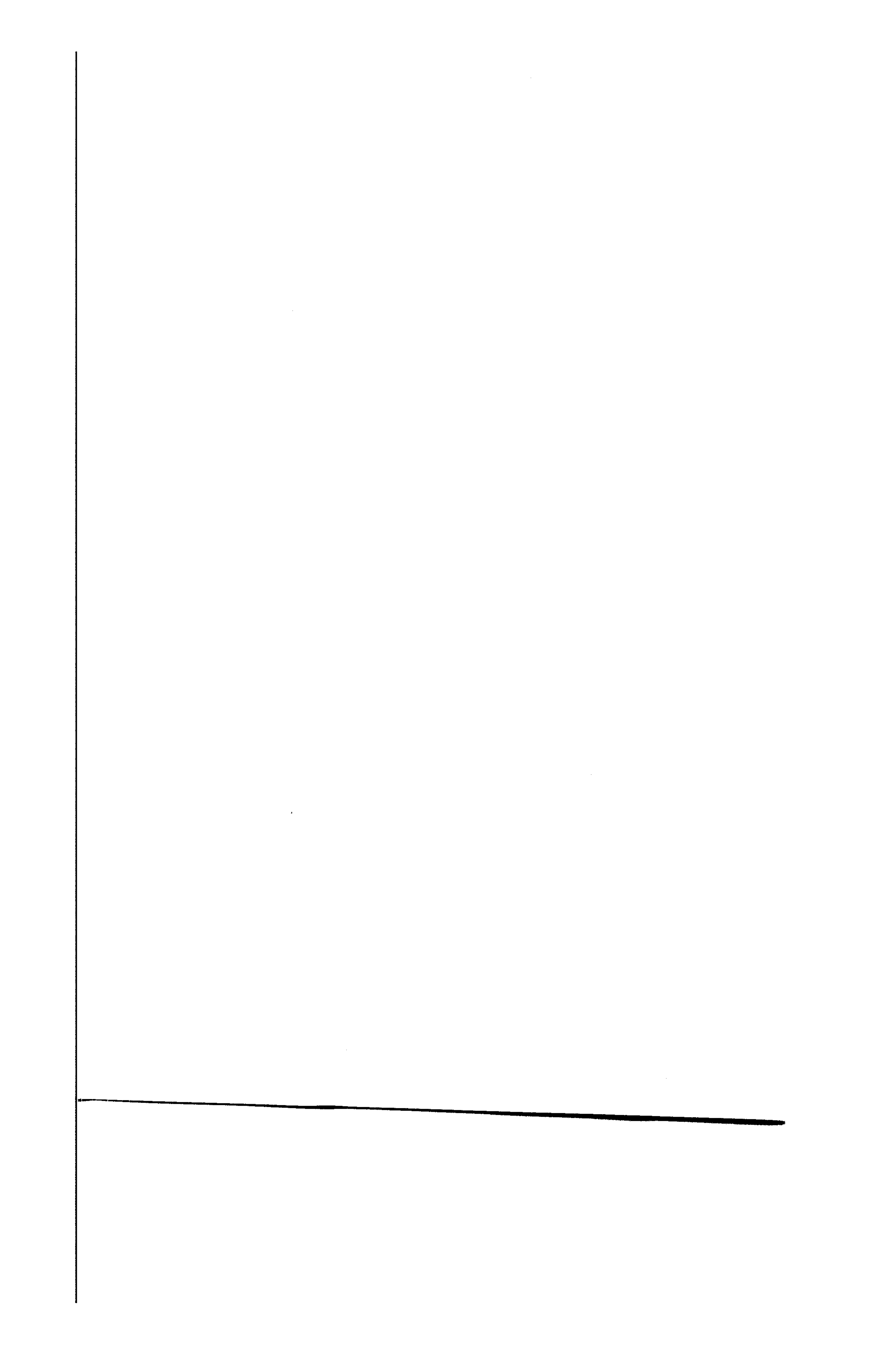
١٠- أهملت المناهج الدراسية مدخل الوقف ومواضعه فى بيان المعنى المراد ، وللنحو فى ذلك مجال خطير ، لهذا جاء البحث الأخير معللاً وموجهاً وناقداً للوقف اللازم والممنوع فى القرآن الكريم بين القراء والنحاة .

هكذا تطوف بنا هذه الباقة حول رياض المعرفة فى مجالى الفصحى والنص الذى شرفها الله به ، فإن أكن قد أصبت فذلك من فضل الله ، وإلا فما أحوجنا إلى تلقى نصائح القراء فى كل حين .

أ.د. محمد المختار محمد المهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الدرس اللغوى
فى فهم النص الشرعى



مُقَدِّمَة :

بسم الله الرحمن الرحيم نستروح عبق الإيمان ، وبحمده وتسبيحه نستمطر العون والتوفيق والرضوان ، وبالصلاة والسلام على من أوتى جوامع الكلم ، ونوابغ الحكم ، وسوابغ النعم ، نعطر جو الزمان والمكان .

أما بعد ...

فإن هذا الموضوع الذى يعبر عنه عنوان هذا البحث مما ينبغى أن تكثف حوله الجهود قبل أن يستغلق فهم النص ، أو يجمد الذهن على معنى ضيق أراد الله أن يكون واسعًا ، أو يحاول العقل توسيع ما أراده الله محدّدًا .

- ذلك أننى ممن يرى أن الفصل التعسفى الذى حدث بين علوم العربية دون ربط معنوى يقف بالدارس على الفروق الدلالية بين أسلوب وآخر ، وعلى السر فى هذا الاختلاف .. من أهم أسباب انصراف هذا الجيل عن تعلم العربية وتذوقها والتعمق فى أسرارها وخصائصها .
- كما أن من هذه الأسباب الاهتمام بعلم النحو على أنه قواعد جافة ، يُمثّل لها بأمثلة صارت أضحوكة فى بعض وسائل الإعلام من كثرة ترددها على ألسنة الحافظين لها دون ظهور أثر تطبيقى لها على الأساليب الفصحى التى تحرك المشاعر وتبين الحِكَم، وتأخذ بلب القارئ والسامع دون أن يدرك السر فى تراكيبها حتى يستطيع أن ينسج الدارس على منوالها .
- وليس يخاف على أحد أن أفصح هذه الأساليب وأروعها

وأقربها إلى قلوب المؤمنين أساليب القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة . تلك الأساليب التى استنبط منها الفقهاء أحكام الشريعة ، واختلفت وجهات نظرهم أحيانا فى فهم النص ، ورتب كل منهم حكمه على هذا الفهم مستدلا على فهمه باستعمال العرب للفظة ما فى معنيين اختار منهما ما رآه متسقا مع السياق ، أو مع نص آخر أو معتمدًا على إمكانية فهم الجملة القرآنية أو النبوية مرتبطة بما قبلها ، أو مستأنفة معنى جديدًا تسمح به قواعد الفصحى ، أو مفسرًا لمعنى الجملة على الحقيقة أو على المجاز .

- **وكثيرًا ما ثار لدى المثقفين** ثقافة مدنية سؤال عن سبب اختلاف الأئمة فى بعض الأحكام الشرعية ، بل وكثيرًا ما تعصب بعض المسلمين لرأى فى مذهب ما منددًا بالآراء الأخرى والمذاهب المخالفة لرأيه ، بل ومجندًا كل طاقات دعوته فى توهين المذهب الآخر .. وفى ذلك تبديد لجهود الدعوة التى ينبغى أن تركز حول الأصول العامة التى لا خلاف حولها ، والثوابت الراسخة فى ديننا ؛ حيث إن الإسلام يسع جميع تلك الآراء ما دامت اللغة التى نزل بها كتابه تسيغ هذا الفهم ، ويحتمله التركيب .
- ورسولنا ﷺ قد أرانا النموذج الأمثل فى فهم النص على **حقيقته** أو على مجازه فى حديثه المشهور حين قال للجنود بعد أن كفى الله المؤمنين القتال فى غزوة الأحزاب وأمر بالتوجه إلى بنى قريظة الخونة حيث قال : « **لا يُصلّيَنَّ أحدكم العصر إلا فى بنى قريظة** » ففهم بعض الصحابة هذا الحديث على

معناه الحقيقى بحيث إذا جاء وقت العصر قبل أن يصلوا إلى بنى قريظة امتنعوا عن الصلاة تنفيذاً لأمر رسول الله .. وفهم البعض الآخر أن الرسول ﷺ يقصد بنهيه هذا الإسراع فى الوصول إلى بنى قريظة لمباغتتهم وحين جاء موعد صلاة العصر صلوها فى الطريق .

ولما علم رسول الله ﷺ بما فعله الفريقان أقر كلا على ما فهم وما فعل .

لهذا وذاك أقدم هذه المحاولة : أشير فقط إلى ما فى دراسة العلوم العربية من أثر فعال فى الفهم الصحيح والمعتدل لوحى الله الخالد .

وليكن هذا البحث إشارة فقط وتمهيدًا لدراسة التراث العربى فى مظانه ومراجعه وإضاءة لمسالك البحث وفهم النص .

ومن الله وحده نستمد العون ونرجو النفع . وهو حسبنا ونعم الوكيل .

تمهيد :

قبل أن ندخل فى تفاصيل هذا البحث نستصحب بعض الحقائق التى تفيدنا فى فهم الأسس التى ينبنى عليها ما يمكن استنباطه من نتائج توضح أهمية التعمق فى درس الفصحى وسيلة وحيدة للوصول إلى مراد الله من وحيه المبارك بقدر الطاقة البشرية :

١ - الدرس اللغوى المقصود ليس خاصًا بفقه اللغة ومعاجمها - كما قد يتبادر إلى الذهن - إنما المقصود به دراسة النص من جوانبه اللغوية المتعددة : دلالة لغوية معجمية ، أو صرفية ، أو نحوية ، أو بلاغية . فكل ذلك له تأثيره الواضح فى الفهم والاستنباط . وهذه العلوم متكاملة لا يغنى أحدها عن غيره .

٢ - النص الشرعى المقصود فى هذا البحث منحصر فى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وكلاهما - كما هو من البدهيات - بلسان عربى مبين .

٣ - هذا اللسان ما اختاره الله أداة لوحيه ووعاء له ، إلا لتميزه عن غيره من اللغات من حيث وفرة المواد اللغوية وتعدد معانيها واستخداماتها وتراكيبها وصيغها ، مما يحقق البلاغ المبين إلى كل العالمين .

٤ - فى أثناء نزول الوحى كانت السليقة العربية والنبوغ فى فنون الكلام الفصيح شعرًا ونثرًا سمة غالبة فى البيئة العربية وبهذه السليقة أدرك العرب مرامى ومدلولات الوحى مما جعلهم يسجدون لبلاغته ويعجزون عن مجاراته حتى

من قبل أن يؤمنوا به .

٥ - عالمية الإسلام أتاحت لجميع الأجناس البشرية على اختلاف ألسنتها وألوانها وأوطانها أن يدخلوا فى دين الله أفواجًا ، وصار من حقهم أن يفهموا نصوصه وتعاليمه ، ومن حيث إن لغاتهم تختلف عن العربية كان لابد لهم من تعلم لغة الوحى ليصلوا إلى ما يريدون .

٦ - من أجل ذلك هرع علماء الإسلام منذ عصر الصحابة إلى تقعيد هذه اللغة وضبط مفرداتها المستعملة زمن الوحى ، وسمات الأساليب والتراكيب العربية .. وبهذا نشأت كل العلوم العربية لخدمة هدف محدد هو الحفاظ على القرآن والسنة من التحريف أو الفهم السقيم أو التأثر باللغات الوافدة .

٧ - فى عهد أمير المؤمنين " عمر بن الخطاب " وبعد الفتوحات الإسلامية ظهر اللحن فى ألسنة بعض المسلمين الذين دخلوا فى دين الله ولغاتهم تختلف عن العربية ، ومن ذلك ما روى عن أعرابى دخل المدينة وطلب من أحد القراء الأعاجم أن يعلمه القرآن فبدأ معه بسورة التوبة حتى وصل إلى قوله تعالى : ﴿ **وَأَذَانٌ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ فنطقها القارئ بكسر اللام من " رسوله " فقال الأعرابى ذو السليقة السليمة : وأنا برئ من رسوله كما برئ الله منه ومن المشركين . فأمسك القارئ - الجاهل بلغة الوحى - بتلابيب الأعرابى وذهب إلى سيدنا " عمر "

مخبرًا إياه بأن هذا الأعرابى قد برئ من رسول الله ، فسأل " عمر " هذا الأعرابى فحكى له ما حدث . فقال له : " **ما هكذا نزلت الآية يا أعرابى ، إنها بضم اللام من "رسوله".** فقال الأعرابى وأنا برئ ممن برئ الله ورسوله منهم . وأساس هذا الفهم لدى الأعرابى أننا إذا نطقنا كلمة " رسوله " بكسر اللام كانت معطوفة على المشركين الذين وقعت عليهم البراءة كما تقول: عجبت من محمد وعلىّ ، فالعجب منصب عليهما معًا . أما إذا قرنت الآية بالرفع فإن كلمة " رسوله " تكون بدءًا لجملة جديدة تقديرها : ورسوله برئ منهم كذلك .

وخرج سيدنا " عمر " مرة فلقى شبابًا يتبارون فى الرمى فعاب عليهم طريقة رميهم ، فقال شاب منهم : يا أمير المؤمنين نحن قوم متعلمين . فغضب " عمر " وقال : " **لخطؤك فى كلامك أشد علينا من خطئك فى رميك** " .

ولهذا بدأ علماء الصحابة **كأبى الأسود الدؤلى وسيدنا " علىّ بن أبى طالب "** فى وضع قواعد النحو للمحافظة على الإعراب .

٨ - وحين قرأ بعض المتعلمين قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُواْ** ﴾ بفتح التاء من "تنكحوا" رد عليه من يعرف مسار اللغة ، والفروق الهامة بين الصيغ : ولو آمنوا يا بنىّ لن نتزوجهم ، فلا زواج بين الرجال والرجال . وعليك أن تضم التاء لتفيد معنى التزويج لا التزوج . ذلك أن فتح التاء يقتضى أن الفعل مضارع

للثلاثي : نكح ، أما الضم فيجعله مضارعًا للفعل الرباعى : أنكح ، والفرق بين اللفظين واضح .

ومن هنا كانت الحاجة إلى علم الصرف .

٩ -- ثم تبع ذلك أن بدأت الشبهات تسرى بين بعض المسلمين تشكك فى سلامة الأسلوب القرآنى وألفاظه ، ومن ذلك أن **نافع بن الأزرق** الخارجى حين رأى حبر الأمة سيدنا **عبد الله بن عباس** يجلس فى مسجد النبى ﷺ يفسر القرآن دخله الشك فى قدرة هذا الغلام على تفسير كتاب الله ، فجمع بعض الأسئلة الى رآها صعبة فى مجال الكلمات الغريبة فى القرآن ، وبدأ يسأله عن معانى هذه الكلمات وحين يجيبه سيدنا عبد الله بالمعنى يسأله : وهل تعرف العرب ذلك فى كلامهم ؟ فيرد عليه ابن عباس ببيت من الشعر العربى يؤيد ما قاله فى تفسيره الكلمة ، وذلك كله من منطلق أن القرآن نزل بلسان عربى مبين .. وسميت هذه الأسئلة واشتهرت بـ " **مسائل نافع بن الأزرق** " وقد تجاوزت مائتى مسألة .. وكان هذا سببًا فى ظهور كتب غريب القرآن التى بدأت بها كتب المعاجم .

١٠ – ولما جلس أبو عبيدة معمر بن المثنى لدروس العلم فى المسجد جاءه رجل يقول له : إن العرب حين تستعمل أسلوب التشبيه فإنها تشبه مجهولاً بمعلوم حتى يتضح المجهول فما بال القرآن يشبه مجهولاً بمجهول فى قوله تعالى عن شجرة الزقوم: ﴿ **طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ** ﴾ . فنحن لم نر طلع الشجرة فهى مجهولة لدينا،

ورؤوس الشياطين أيضًا مجهولة لنا حيث لم نر شيطاناً ، فكيف وقع هذا فى القرآن ؟ فرد عليه معمر بأن العرب تكتفى بالصورة الذهنية عن الصورة المشاهدة ، ورأس الشيطان صورته فى الذهن العربى صورة كريهة مخيفة مرعبة ، فشبه به شجرة الزقوم، كما فعل العرب حين شبهوا الرماح بأنياب الغول وهم لم يروا الغول فى مثل قول الشاعر :

أيقتلنى والمشرفىّ مُضاجِعِى ∴ ومسنونةٌ زرق كأنياب أغوال

ومن هنا نشأ علم البلاغة لخدمة أساليب القرآن أيضًا .

١١ - ولما كان الهدف واحدًا لهذه العلوم تعاونت وتكاملت فى فهم النص الشرعى ، وأجمع علماء الشريعة وفقهاؤها أن تعلم العربية والتعمق فيها شرط أساسى لكل باحث فى أى علم شرعى ، ولجأ أئمة الاستنباط إلى تلك القواعد يستعينون بها على بيان أحكام الله ، بل جعلوها أحياناً حكمًا بين الآراء، ومرجحًا لبعض الأحكام ،فكانت مباحث الألفاظ العربية -مثلاً- بابًا رئيسًا فى علم أصول الفقه ، وكان اشتراط أهل العلم فى أى مجتهد أن يكون إلمامه عميقاً بأسرار العربية ، وكانت مقولات المفسرين فى بداية كتبهم تنبيهًا مسهبًا إلى أهمية التعمق فى العربية بعلومها المختلفة وسيلة لفهم كتاب الله . ومن أهم هذه العلوم : **علم الغريب والمعاجم** ، **وعلم الصرف** ، **وعلم النحو** ، **وعلم البلاغة والأدب** .

ضرورة الدلالات الأربع

يرجع الأساس الذى بنينا عليه أهمية الرجوع إلى هذه العلوم إلى أن القارئ لأى نص عربى قد يصادفه لفظ لا يدرى استعمال العرب له ، فيلجأ فورًا إلى المعجم العربى ليعرف دلالته اللغوية .. غير أن المعاجم العامة وبخاصة الكبيرة منها مثل " **لسان العرب** " تستوعب المعانى الواردة فى اللغة بمختلف لهجاتها ، وما ورد من شعرها ونثرها .. وقد يصعب على الدارس للنص القرانى تحديد المعنى المراد من خلال هذه المعاجم ، فالأفضل له أن يلجأ إلى كتب الغريب بحيث إذا كان البحث عن معنى لفظ قرآنى رجع إلى كتب : **غريب القرآن** . وإن كان فى حديث نبوى لجأ إلى كتب : **غريب الحديث** . ومن أفضل هذه الكتب فى غريب القرآن : " **المفردات** " **للراغب الأصفهانى** . و" **معجم ألفاظ القرآن الكريم** " **لمجمع اللغة العربية** . أما كتب غريب الحديث فمن أيسرها كتاب " **النهاية فى غريب الحديث والأثر** " **لابن الأثير** ، و" **الفائق فى غريب الحديث** " **للزمخشرى** . ومن العلماء من جمع بين **غريب القرآن والحديث** مثل **الهروى** فى كتابه : " **الغريبين** " .

ومع كل ذلك لابد من إدراك السياق للنص عند تحديد المعنى المراد .

- وبعد أن يعرف المعنى اللغوى للمادة لابد له أن يبحث عن الصيغة التى أتت عليها المادة ، إذ لكل صيغة معنى يخصها ، وعند معرفة الصيغة ومعانيها الواردة فى اللغة ينضاف

المعنى الصيغى إلى المعنى اللغوى للمادة . وستأتى أمثلة كثيرة توضح أن كل حرف يزاد على أصول الكلمة العربية لابد أن يكون له معنى زائد يقصده البليغ ، ويتكفل ببيان هذه الصيغ علم الصرف .

كما أن دراسته مهمة للغاية فى كيفية تجريد الكلمة من زوائدها ليتمكن الدارس من الكشف على معناها فى المعاجم لأن معظم هذه المعاجم تضع تصرفات اللفظ تحت المادة اللغوية المجردة .

فإذا شاء الباحث معرفة معنى **الاستقامة** مثلا كان عليه أن يرجع إلى مادة : " **القاف والواو والميم** " .

وإذا أراد أن يبحث عن معنى التقوى كان عليه أن يبحث فى مادة : " **الواو والقاف والياء** " وهكذا ..

ومن مباحثه أيضًا ما يعرف به كيفية التأنيث والتذكير والتثنية والجمع والإمالة والوقف والإدغام وغير ذلك .

- وبعد أن يحدد المعنى اللغوى من كتب الغريب ، والمعنى الصيغى من علم الصرف يأتى دور علم النحو فى تحديد الموقع الإعرابى لهذه الكلمة ووضعها فى الجملة التركيبية حتى لا ينسب حدث إلى من لم يقم به .. ولا يخفى ما للعلامة الإعرابية فى آخر اللفظ من أهمية بالغة فى تحديد المعنى المراد ، وستأتى أمثلة كثيرة لاختلاف المعنى باختلاف الإعراب .

وقد تنوعت كتب النحو من عهد " سيبويه " إلى الآن **فمنها** ما اختص بشرح القواعد بأمثلة من واقع المستعمل لدى

الدارسين ، وهى المشهورة الآن فى الدراسة التجريدية من أمثال شروح ألفية ابن مالك ، وهذا النوع من الكتب لا يصلح إلا للمتخصصين الحافظين لكتاب الله ، كما كان الوضع فى مناهج التعليم القديمة .

ومنها ما اختص بإعراب القرآن والسنة ، وهو منهج تطبيقى للقواعد على النص الشرعى ، وقد بلغت كتب الإعراب من الكثرة فى مختلف العصور ما يعكس الاهتمام بكتاب الله مثل: " **إعراب القرآن** " **للنحاس** ، و" **مشكل إعراب القرآن** " **لمكى بن أبى طالب** ، و" **البيان فى إعراب القرآن** " **لابن الأنبارى**، و" **معانى القرآن وإعرابه** " **للزجاج**، و" **معانى القرآن** " **للفراء** ، **وللأخفش** ، و" **إملاء ما من به الرحمن** " **للعكبرى** وكل ذلك مطبوع ومنشور .

وهناك لون آخر من الدراسة النحوية التطبيقية يتمثل فى توجيه القراءات القرآنية نحويًا ، سواء كانت قراءات متواترة – وهى القراءات العشر – أم كانت قراءات شاذة ، فمن ذلك : " **الحجة فى القراءات السبع** " **لأبى علىّ الفارسى ولابن أبى زرعة** ، **ولابن خالويه** . و" **الكشف عن وجوه القراءات السبع** " **لمكى** . و" **إعراب القراءات الشاذة** " **للعكبرى** ، و" **المحتسب** " **لابن جنى** .

ومن الدراسات النحوية الطريفة ما يتعرض لرد الشبهات التى أثارها الملحدون فى أسلوب القرآن الكريم والسنة النبوية ومن ذلك : " **تأويل مشكل القرآن** " **لابن قتيبة** ، و" **مشكلات الجامع الصحيح** " **لابن مالك** ، و" **مغنى اللبيب عن كتب**

الأعاريب " **لابن هشام** ، و" **البرهان فى علوم القرآن** " **للزركشى** ، و" **نتائج الفكر** " **للسهيلى** ، و" **بدائع الفوائد** " **لابن قيم الجوزية** .

- وحتى يتم الوضوح والبيان للأسلوب العربى لابد من معرفة سياق النص وما لحقه ، وتتعرض لهذا كتب : " **أسباب النزول** " **للسيوطى وغيره** ، وكتب البلاغة التى تعنى بمقتضيات الأحوال وأسرار التراكيب فى التقديم والتأخير ، والإيجاز والإطناب والمساواة ، والحقيقة والمجاز ، والقرائن ، والمحسنات البديعية . ومن أفضل كتبها : " **أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز** " **للإمام عبد القاهر الجرجانى** ، وكتاب " **التلخيص وشروحه** " **للخطيب القزوينى** .
- وفى كتب التفسير عناية بهذه المباحث وإن كان بعضها يركز على المباحث النحوية بحسب تخصص المفسر كما فى " **البحر المحيط** " **لأبى حيان** ، و" **الدر المصون** " **للسمين الحلبى** ، ومنها ما يعنى بالمعانى البلاغية كـ " **تفسير الكشاف** " **للزمخشرى** ، و" تفسير **أبو السعود** " و" **المحرر الوجيز** " **لابن عطية** ، ومنها ما يعنى بالأحكام واستنباطاتها من النص مثل " **الجامع لأحكام القرآن** " **للقرطبى** وهكذا .

أهمية الكشف عن المعنى اللغوى

من المهم جدًا التنبيه إلى أن القرآن والحديث قد يرد فيهما اللفظ الواحد مستعملاً فى أكثر من معنى ، ضرورة مراعاتهما للهجات المختلفة ، حيث نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف ، وكان النبى ﷺ يكلم كل وفد من وفود العرب بلهجته . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الأفضل للدارس - الباحث عن معنى لغوى **للفظ** شرعى - أن يرجع إلى كتب الغريب وليس معنى ذلك أن المعاجم اللغوية لا تفيد الباحث عن المعنى المستعمل فى النص الشرعى ، ولكن بصعوبة تتدرج من المعاجم الصغيرة إلى المعاجم الكبيرة .

ومن أيسر هذه المعاجم " **المصباح المنير** " **للفيومى** إذ يعنى بالألفاظ الشرعية وهو يسير على طريقة الهجاء الألف بائى ، بمعنى أنه يقدم ما أوله همزة على ما أوله باء ، ثم على ما أوله تاء ، بحسب الترتيب المشهور للحروف العربية ، كما يقدم فيما أوله همزة ما ثانيه همزة على ما ثانيه باء ، على ما ثانيه تاء ، وهكذا إلى حرف الياء . وكذلك " **المعجم الوسيط** " **لمجمع اللغة العربية** .

ومن المعاجم ما يسير على طريقة القافية مثل : " **القاموس المحيط** " و" **لسان العرب** " ، و" **الصحاح** " **للجوهرى** ، بمعنى أنه يرتب الكلمات بحسب الحرف الأخير منها فيقدم ما اخره همزة على ما اخره باء ، فمثلاً كلمة "صمد" نجدها فى " **المصباح المنير** " ، و" **المعجم الوجيز** " ، و" **المعجم الوسيط** " ، و" **مختار**

الصحاح " فى باب الصاد فصل الميم. ونجدها فى " **القاموس** " ، و" **اللسان** " ، و" **الصحاح** " فى باب الدال فصل الصاد .

وحتى لا يكون الكلام نظريًا يتوه فى عالم العموميات نتعرض لبعض الأمثلة من النصوص القرآنية ليتبين صدق ما نقول من أهمية الكشف على المعنى اللغوى ومعرفته بدقة قبل فهم الآية :

١ - توقف ترجمان القرآن سيدنا عبد الله بن عباس ﷺ - مع ما عرف عنه من قوة الحافظة وإلمامه الواسع بالشعر العربى - عن الإدلاء برأيه فى معنى قوله تعالى : ﴿ **رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ** ﴾ فهو يقول : لم أفهم معناها إلا بعد أن سمعت ابنة ذى يزن وهى تقول لخصمها : تعال أفاتحك ، فعلمت أن الفتح مستعمل عندهم بمعنى الحكم والقضاء ، وعلى هذا فالمعنى : ربنا احكم بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الحاكمين .. وعلى هذا أيضًا نفهم قوله تعالى : ﴿ **وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لاَ يَنفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلاَ هُمْ يُنظَرُونَ** ﴾ . ذلك أنه يوم الحكم والقضاء بين الناس ، لا بمعنى فتح الأبواب ولا فتح الأمصار .

٢ - توقف أيضًا سيدنا عبد الله بن عباس فى معنى قوله تعالى : ﴿ **فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ حتى سمع رجلاً يخاصم آخر على بئر فيقول له : أنا فطرتها ، بمعنى أنه هو الذى بدأ حفرها دون سابق له .

٣ - توقف سيدنا " عمر بن الخطاب " ﷺ - بالرغم من درايته

الكبرى بالشعر العربى - فى معنى التخوف فى قوله تعالى : ﴿ **أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ** ﴾ فى سورة النحل حتى قام بعض الصحابة فقال : هذه لغتنا يا أمير المؤمنين : التخوف عندنا التنقص، أى أن الله يعدد احتمالات العقاب فى الدنيا للماكرين، إما بخسف الأرض بهم ، وإما بإتيان العذاب الماحق من حيث لا يحتسبون ، وإما بأخذهم وهم يتقلبون فى منامهم أو فى معايشهم، وإما بأخذهم بالتدريج : ينقص منهم النعم شيئاً فشيئاً حتى يهلكوا .

٤ - ورد اليأس فى القرآن الكريم بمعنى الإحباط والقنوط وعدم الرجاء مثل قوله تعالى : ﴿ **إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ** ﴾ وقوله : ﴿ **أُوْلَئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي** ﴾ وقوله : ﴿ **وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ** ﴾ . لكن هناك آية ورد اليأس فيها بمعنى العلم على لهجة من لهجات العرب وذلك فى قوله تعالى : ﴿ **أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾ ومعناها : أفلم يعلم .

٥ - قوله تعالى : ﴿ **فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ اختلف الفقهاء فى حكم التوجه إلى الكعبة المشرفة هل الواجب تحرى عين الكعبة ؟ أو يكفى التوجه ناحيتها ؟ وهل على من يقيم خارج مكة أن يتحرى أيضًا عين الكعبة ؟ أو تكون قبلته مكة نفسها ؟ أو المسجد الحرام كله ؟ ..

وبعد اتفاقهم على أن من يكون فى المسجد الحرام - ويمكنه رؤية الكعبة - يجب عليه أن يتجه إلى الكعبة

نفسها ، بحيث لو انحرف عنها بطلت صلاته .. جاء خلافهم فيمن هو خارج المسجد الحرام ، وانبنى الخلاف على الدلالة اللغوية لكل من كلمة " شطر " وكلمة " المسجد الحرام " ، إذ ورد الشطر فى اللغة بمعنى النصف ، وبهذا أخذ الفريق القائل بوجوب تحرى عين الكعبة ومنتصفها.. كما ورد الشطر بمعنى الجهة، وبه أخذ الفريق الآخر الذى يرى الاكتفاء بالتوجه ناحيتها .

كما أن كلمة المسجد الحرام أطلقت فى القرآن على المسجد نفسه ، وعلى مكة كلها ، وعلى الحرم كله ، ومن هنا قال بعض الفقهاء من الصحابة والمجتهدين: إن الكعبة قبلة من فى المسجد ، وإن المسجد قبلة من فى مكة ، وإن مكة قبلة من بخارجها من الحرم ، وإن الحرم قبلة لأهل المشرق والمغرب وواضح أن قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ قد ورد فيه لفظ المسجد مرادًا به ما حول المسجد حتى المواقيت .

٦ – فى قوله تعالى : ﴿ **وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ** ﴾ لو فسرنا " نقدر " هنا بمعنى نستطيع لكان فى إيمان سيدنا يونس خلل ، إذ كيف يظن نبى ورسول أن الله عاجز عن إدراكه . ولكن لو رجعنا إلى المادة اللغوية لوجدنا أن الفعل هنا مستعمل بمعنى التضييق أى فظن أن لن نضيّق عليه ، لأنه خارج للدعوة إلى الله فى مكان آخر ، بعد أن رفض قومه الاستجابة له . غير أنه خرج دون إذن من ربه ، ومن هنا ضيق عليه فى بطن

الحوت . وبهذا المعنى ورد قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ** ﴾ .

على أن بعض النحاة قد فهم الفعل " يقدر " فى آية ذى النون بمعنى : يؤاخذ لأن المؤاخذة مبنية على القدرة .

٧ - فى قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَجْعَلُواْ اللهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ** ﴾ وردت كلمة " عرضة " فى اللغة بمعنى كل شىء اعترض ومنع ، كما وردت بمعنى الشىء المعرّض المبتذل بكثرة . والآية صالحة لكلا المعنيين على أساس أن الله ينهى أن يُحْلَف به على منع خير ،كصلة رحم مثلاً ، ثم يحتج الحالف بأنه لو لم يحلف لوصل رحمه .. كما أنه ينهى عن كثرة الحلف بالله كما ذمّه فى آية أخرى فى قوله: ﴿ **وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَّهِينٍ** ﴾ .

٨ - قد يبين المعنى اللغوى الحكمة فى اختيار القرآن لفظاً معيناً له ظلال ، أو له إشارة إلى حكم ، أو ضابط حكم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ** ﴾ فقد اختار لفظ " **تثقف** " بدل " تجد " أو " تلقى " ، وفى ذلك حكمة ؛ إذ كلمة " **ثقف** " تعنى : وجده بحيلة وذكاء ودهاء ، فكأن الآية باختيارها هذا اللفظ توحى للمسلمين أن يستعملوا الحيل والفطنة . ووضع كل الاحتمالات لضبط هؤلاء اليهود وهم مختبئون خلف حصونهم، أو خلف الغابات، فإن من طبيعتهم الجبن كما قال سبحانه : ﴿ **لاَ يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ**

مِن وَرَاء جُدُرٍ ﴾ .

٩ - ومن ذلك اختيار لفظ " **القنوت** " فى وصف المرأة الصالحة، بدل لفظ **الطاعة** لأن القنوت هو الطاعة فى خضوع ، ومن المفروض شرعًا أن تكون المرأة قانتة لله دائمًا ، ولأبيها قبل زواجها ، ولزوجها بعد خروجها من بيت أبيها ، فالقنوت وصف دائم لها ، ومن هنا جاء قوله تعالى : ﴿ **فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ** ﴾ وقوله : ﴿ **وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ** ﴾ وقوله مخاطبًا نساء نبيه حين بدا من بعض نسائه تدلل وتذمر : ﴿ **عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ** ﴾ ، وقوله عن مريم : ﴿ **وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ** ﴾.

١٠ - ومن ذلك اختيار كلمة " الفسق " بدل " الخروج " لأن الفسق فى اللغة خروج إلى التهلكة ، تقول العرب حين يرون نضج البلح على الشجر ، يحثون صاحبه على جَنْيه قبل أن يفسد : فسقت الرُّطَبَة عن قشرها - ويقولون : فسقت الفأرة عن جُحرها ، لأن الرطبة إذا انخرمت قشرتها تعرضت للميكروبات ففسدت ، والفأرة إذا خرجت من جحرها تعرضت لأعدائها فأكلتها .

١١ - ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا** ﴾ بدل : يزيل أثره فى زيادة المال ، لأن المحق فيه إشارة إلى الإزالة الكلية للأصل والربح معًا .

١٢ - ومن ذلك استعمال كلمة " الصلاة " بدل: الدعاء أو

الانحناء ، لأن فى الصلاة إشارة إلى ما كان يحدث من العرب حين يلتقون بعظيم ، ينحنون له إكبارًا وإجلالاً ، وحين يلتقون بيتيم أو مريض ينحنون له إشفاقاً وحناناً .. فاستعمل القرآن لفظ الصلاة المأخوذ من الصلا وهو واحد الصلوين المحيطين بفقرات الظهر ، ليدل على الصلاة لله خضوعًا وتعظيمًا ، والصلاة على رسوله أو على الجنازة حناناً وحبًا وإشفاقاً .

١٣ - قوله تعالى : ﴿ **ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ** ﴾ الحكمة فى معناها اللغوى مأخوذة من حَكَمَة الدابة ، أى لجامها الذى يتحكم فى سيرها .. ومن هذا المعنى اللغوى قيل عنها إنها : وضع الكلمة المناسبة للشخص المناسب فى الوقت المناسب ، لأن راكب الدابة إذا رأى أمامه خطرًا حوّل وجهة فرسه إلى طريق آمن ، أو توقف بالكلية .

الأثر المعنوى لمعرفة الصيغ

مثّــل علماء الصرف المادة اللغوية المجردة بالذهب المذاب : يوضع فى قوالب مختلفة فتظهر منه أشكال متعددة ، فهذا " قرط " وتلك " أسورة " وهذا " عقد " وذاك " خاتم " بحسب الإطار الذى وضع فيه .. وطبقوا هذا المعنى على المادة اللغوية حين تصاغ على أوزان وصيغ ، فكما لا يقال عن الخاتم والأسورة والعقد : إنها ذهب فقط ، كذلك لا يقال عن التقوى، والمتقى ، والوقاية ، والتقىّ : إنها بمعنى الحفظ فقط . فكل صيغة من هذه الصيغ لها دلالة خاصة . فالتقوى اسم مصدر من الفعل : اتّـقى الدال على التكلف والمشقة، أو على الاتخاذ والامتلاك ، كما نقول : استمع فلان فنفهم أنه بذل جهدًا فى الإصغاء متعمدًا ، وإذا قلنا : سمع فلان فلا يدل على أكثر من إدراك سمعه لشىء دون تكلف أو تعمق، وإذا قلنا: اختتم فلان بالفضة علمنا أنه اتخذ وامتلك خاتمًا.

ومن هذين المعنيين نفهم أن كلمة " اتقى " ومنها التقوى تدل على أن صاحب هذا الحدث قد بذل جهدًا فى الوصول إلى اتخاذ وقاية من غضب الله ، وهذا الجهد متمثل فى القيام بتكاليف الشرع فى تنفيذ الأوامر ، والبعد عن المنهيات ، فإذا قيل لنا : إن التقوى هى فعل الطاعات، واجتناب المعاصى .. علمنا أن هذا القول نتيجة لهذه الصيغة . أما المُتّــقِى فهو على صيغة **اسم الفاعل** الدال على التجدد والحدوث لهذا الفعل . وأما التقــىّ فهو على صيغة **الصفة المشبهة** الدالة على الدوام والثبوت . ونخلص من هذا المعنى الذى

حملته إلينا الصيغة أن من بذل جهدًا فى التقرب إلى الله ، وحفظ حدوده .. فقد اتخذ لنفسه وقاية وحفظاً وحراسة من الله لأن من حفظ الله حفظه الله .

١ - ومن أمثلة هذا المعنى الصيغى أن القاعدة الصرفية تقول : إذا أردنا صوغ اسم الزمان واسم المكان من مصدر الفعل الأجوف اليائى جاء على وزن " مَفْعِل " وتحديد الدلالة على الزمان أو المكان يرجع إلى السياق .. وهناك رأى لبعض العلماء معتمد على كثرة السماع يرى أن المصدر الميمى أيضًا يصاغ قياسًا من هذا الباب على هذا الوزن، وعلى وزن " مَفْعَل " أيضًا ، مثل السير مصدرًا للفعل " سار " يأتى منه اسم الزمان والمكان على " مسير " ويأتى المصدر على " مسار " و" مسير " . ودلالة المصدر كما هو من البدهيات على مجرد الحدث .. وفى ضوء هذه القاعدة نقرأ قوله تعالى : ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ** ﴾ فنجد كلمة المحيض - وفعلها حاض يحيض ومصدرها الحيض - من هذا الباب فهل هى اسم زمان أو اسم مكان أو مصدر ميمى ؟ فى **الموضع الأول :** يترجح كونها مصدرًا ميميًا ، ورد بمعنى اسم الفاعل ، لأن السؤال عن الحيض بمعنى الدم النازل من المرأة فى العادة الشهرية، ولذلك كان الجواب بأنه أذى يخرجه الله من المرأة، وهو أذى للرجل والمرأة حين يقترب منها أثناء نزوله ، أما **الموضع الثانى :** فإنه صالح للاحتمالات الثلاثة ، وإن كان احتمال اسمى

الزمان والمكان أرجح، فالأمر بالاعتزال موجّه للرجال في زمن الحيض وفي مكانه ، وبذلك يكون تفصيل رسول الله لمكان الاعتزال بياناً فقط لما أجمل في هذه الصيغة ، فبمجرد انتهاء زمن الحيض يحل للرجل الاقتراب منها - كما أن المحظور على الرجل في هذه الأثناء أن يقترب من موضع خروج الدم فقط وما عدا ذلك حلال .

أرأيتم هذا الإعجاز في الإيجاز بسبب إدراك معنى الصيغ .

٢ - ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِالْقِسْطِ** ﴾ فإن معاجم اللغة تدل على أن القسط بفتح القاف هو الظلم والجور، وقد ورد على هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا** ﴾ لكن هذا الفعل "قسط" إذا دخلت عليه الهمزة أفاد معنى العدل وتسمى هذه الهمزة **همزة السلب** والإزالة ، فإن سلب الظلم هو العدل . فإذا قال تعالى : ﴿ **وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ فهمنا أن الله يطلب منا إزالة الظلم لأنه يحب ذلك . وتأتى كلمة " القِسط " بكسر القاف اسم مصدر من الإقساط بمعنى: إزالة الظلم أيضًا ويكون قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِالْقِسْطِ** ﴾ بمعنى أمر بالعدل .

وبهذا المعنى الذى تدل عليه همزة السلب وردت أمثلة كثيرة عن العرب حيث يقولون : أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته ، وأشكيت فلاناً بمعنى أزلت شكواه ، وأقذيت عينه بمعنى أزلت القذى عنها وهكذا .

٣ - ومما يتصل باسم المصدر ما نتداوله فى التحذير من الغيبة

والنميمة ، ذلك أن بعض الوعاظ ينطقون الغيبة بفتح الغين وذلك خطأ ، لأن الغيبة بهذا الضبط مصدر للفعل " غاب " ، والغياب ليس داخلاً فى الكبائر ، إنما المنهى عنه أن تذكر أخاك بما يكره وهو غائب ، والذى يؤدى هذا المعنى الفعل: " اغتاب " اغتيابًا . واسم المصدر منه الغيبة بكسر الغين لا بفتحها . ونسميه اسم مصدر لأنه دل على معنى المصدر ونقصت حروفه عن حروف فعله كما فى قول الله تعالى : ﴿ **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** ﴾ فالخيرة اسم مصدر من الفعل " اختار يختار اختيارا " .

٤ - قال تعالى : ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ** ﴾ اختلف المفسرون فى هذه الآية حيث يورد الجهلة سؤالاً : كيف يأمر الله المترفين بالفسق ؟ فقال بعضهم : إن مفعول الأمر هنا محذوف لفهمه من السياق وكان الأصل : أمرنا مترفيها بالطاعة والإصلاح ففسقوا وأفسدوا .. وقال المحققون : إن هناك قراءة متواترة تنطق هذا الفعل بمد الهمزة : **آمرنا** . ومعناه : كثرناهم لأن الهمزة هنا نقلت الفعل من اللزوم إلى التعدى ، والفعل هو " أمِر " بكسر الميم وهو يدل على معنى : كثر ، ومنه قول أبى سفيان للعباس يوم الفتح عن النبى ﷺ : لقد أمِر أمْرُ ابن أخيك . أى ظهر وانتشر . وهذا المعنى - فى تلك القراءة - هو نفسه فى القراءة المتداولة **لحفص** على الطريقة الأخرى للتعدية ، ففى القراءة الأولى تعدى الفعل بزيادة الهمزة وفى القراءة

الثانية تعدى بتغيير الصيغة إلى باب : نصَر ينصُر ، فصار المعنى : أمرنا مترفيها أى كثّرناهم فيتفق معنى القراءتين . وتكون كلمة " مترفيها " مفعولاً به ولا حذف فى الآية . ويتفق ذلك مع الواقع التاريخى أن الله إذا أراد إهلاك أمة كثر فيها المترفون فطغوا وأفسدوا ..

٥ - قال تعالى : ﴿ **الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾ كثر فى هذه الآية كلام المفسرين من حيث إن المادة اللغوية فى اللفظين واحدة ، هى الرحمة . فمن قائل إنه رحمان الدنيا رحيم الآخرة ، أو المنعم بالنعم الكبرى والصغرى .. وهكذا . لكن الاحتكام إلى دلالة الصيغة هو الذى يعطينا الفرق بين اللفظين ، ببيان واضح مقبول شرعًا وعقلاً ولغة . ذلك أن صيغة " فعلان " فى الصفة المشبهة تدل على بلوغ الوصف منتهاه وذلك مثل فرحان أو شبعان ، ومثل : جوعان أو ظمآن . وصيغة " فعيل " تدل على الانتشار والذيوع مثل : كريم ، حليم ، لطيف ..

وحين نطبق هذا المعنى على الآية بعد تحويل فعل : رَحِم - بكسر الحاء - المتعدى إلى رَحُم بضمها اللازم للدلالة على الكثرة واللزوم والدوام ، كما هو الشأن فى صياغة الصفة المشبهة .. نجد أن المعنى فى وصفه تعالى بالرحمن أنه اتصف بالرحمة اتصافاً ذاتيًا وبلغت عنده مبلغاً لا يمكن أن يصل إليه مَن سواه ، وفى وصفه تعالى بالرحيم يعنى أن رحمته وسعت كل شىء وانتشرت وعمت كل الخلائق .

ومن هنا يقول الإمام ابن قيم الجوزية : " الرحمن صفة ذات والرحيم صفة فعل " . ومن هنا أيضًا لا يطلق لفظ الرحمن إلا على الذات العلية ولا يوصف به مَن سواه إذ هو مرادف للفظ الجلالة فى مثل قوله تعالى : ﴿ **الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَن بِالْغَيْبِ** ﴾ .

٦ - فى قوله تعالى مخاطبًا نبيه محمدًا ﷺ : ﴿ **فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ** ﴾ جاء وصف النبى هنا بضيق الصدر من مواقف قومه ، وهو إذا كان ملازمًا للإنسان كان خلقاً سيئاً ، وهذا ما يتنافى مع وصف النبى بأنه على خلق عظيم ، ولهذا جاء الوصف بصيغة اسم الفاعل الدالة على التجدد والحدوث بعد أن لم يكن موجودًا ، فهو طارئ غير ملازم ..

أما حين وصف القرآن جهنم بالضيق فأنه لم يأت بصيغة اسم الفاعل وإنما جاء بصيغة الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والدوام والملازمة فقال عنها : ﴿ **أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ** ﴾ وعلى هذا الوزن جاء : طيّب هيّن ، ليّن ، سيّد ، ميّت .

٧ - فى قوله تعالى : ﴿ **اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ** ﴾ كلمة الصراط مأخوذة من : سرط الشيء إذا ابتلعه فى يسر وسهولة ، وهذه اللفظة هى التى حرفت فى اللغة العامية إلى : زلط . غير أن اختيار صيغة " فِعال " لطريق الإسلام .. فيه دلالة أخرى غير الدلالة اللغوية ، ذلك أن هذه الصيغة تستعمل فى اللغة للاشتمال والإحاطة مثل

الإزار ، الرداء ، اللحاف ، الغطاء ، الخمار ، الإطار .
فهى إذن فى الصراط إشارة إلى أن من يدخل فى الإسلام يجده سهلاً ، كما يبتلع المرء اللقمة فى سهولة **ييسرها** له البلعوم بما فيه من مادة مخاطية ، وهذا هو المعنى اللغوى ، وهو كذلك يغطى كل احتياجاته بحيث لا يفتقر إلى رافد آخر يأخذ منه رأيًا أو حكمًا أو توجيهًا . وهذا هو المعنى الصيغى .

٨ - قال تعالى : ﴿ **فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ** ﴾ الفقه فى اللغة هو الفهم والإدراك ، أما التفقه فهو التعمق والتكلف للفهم ، وهذا المعنى مأخوذ من الصيغة التى أتى عليها هذا الفعل .

وبهذه الصيغة نفهم أن القرآن يوجه طلاب العلم أن يبذلوا أقصى جهدهم للتعمق فى فهم الدين لأن الفهم السطحى قد يؤدى إلى الفساد فى فهم أحكام الله ..

ومن هذه الصيغة استدل جمهور الفقهاء على ضرورة اغتسال الحائض بعد انقطاع الدم قبل أن يباشرها زوجها ، لأن الطهر يطلق لغة على النقاء من الحيض ، وعلى الاغتسال ، أما التطهر فهو المبالغة فى الطهر مع تحصيل المشقة فى ذلك ، وهذا لا يتأتى إلا بالغسل والآية تقول : ﴿ **فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ** ﴾ .

٩ - قوله تعالى : ﴿ **هُم مِّنْهَا عَمِونَ** ﴾ العمى قد يكون للعين وقد يكون للقلب ، فعمى البصر يأتى فى اللغة وصفه على صيغة " أفعل " فيقال فيه : أعمى ، ويجمع على : عُمْى

وعميان . كما فى قولك : أعرج ، أصفر ، أحول ، أكتع ..
أما عمى البصيرة فيأتى الوصف منه علـى صيغـة " فـَعِل "
فيقـال : عَمٍ وجمعه : عَمُون . كما فى قولك : قلق ، أرق ،
فـرح ، جـزع ، حـزن ، لبـق ، جشـع . فـإذا وصـف اللـه
الكافرين هنا بـأنهم **عَمُون** فهمنـا أنـه يقصـد أن عمـاهم فـى
بصائرهم وقلوبهم ، كما قال عن قوم نوح : ﴿ **إِنَّهُـمْ كَـانُواْ قَوْمـاً عَمِيـنَ** ﴾ تحقيقاً لقوله تعـالى : ﴿ **فَإِنَّهَـا لاَ تَعْمَـى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ** ﴾ .

١٠ - قوله ﷺ : « **فذلـك مثـل مـن فَقـُـه فـى ديـن اللـه تعـالى فنفعه ما بعثنى الله به من العلـم والهـدى** ». الفقـه - كمـا سبق - هو الفهم ، لكن إذا أريد الدلالة على هذا المعنى فقط جاء الفعل على صيغة " فَعِل يفْعَل " فيكون : فـَقِه يفْقـَه مثل فَهِم يفهم وعَلِم يعلم . أما إذا أريد وصـول هـذا الفهم إلى درجة الملكـات الثابتـة والغرائـز الدائمـة بحيث يتصـف بموهبة الفقه جاء التعبير بصيغـة " فَعُـل " كطهُر وشـرف وكرم .

وهذا ما يريده النبى ﷺ لمن ينتفـع بعلمـه وهُدَاه ، فينفـع نفسه وغيره . ويكون الفقه لديه كالطبيعة والغريزة التى خلـق عليها .

الأثر المعنوى لمعرفة الموقع الإعرابى

أشرنا فيما سبق إلى أن القارئ أو الدارس للنص الشرعى لابد له بعد أن يدرك المعنى اللغوى للكلمات الواردة فى النص على أساس ما كان مستعملاً لدى العرب فى أثناء نزول الوحى – من حيث نزل بلسان عربى مبين – وبعد أن يدرك الصيغة التى وردت عليها تلك الكلمات.. لابد له أن يعرف موقع كل كلمة فى هذا النص – من حيث الإسناد والعلاقات التركيبية فى الجملة المفيدة – حتى لا يُنْسَب حدث إلى مَن لم يقم به ، فيختلف المعنى المراد للشرع ، وينحرف عن مساره ، كما أشرنا إلى أن الذى يتكفل بهذه المعرفة هو علم النحو الذى يحدد الموقع الإعرابى لكل كلمة من خلال قواعده واحتمالاته . والأمثلة الآتية توضح أثر هذه القواعد فى استنباط المعنى والحكم الشرعى :

١ – قوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ** ﴾ اختلف الفقهاء فى وجوب القصاص بين الحر والعبد فيما إذا قَتَل الحر عبدًا هل يُقْتَل فيه أم لا ؟ وكان معتمدهم الأساسى فى فهم تركيب هذه الآية .

فمن رأى وجوب ذلك **وقف** على قوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى** ﴾ وكلمة القتلى عامة تشمل الحر والعبد **وجعل** الجملة التى تليها : ﴿ **الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ** ﴾ مستقلة عما قبلها ، حيث تستنكر هذه الجملة على العرب عادة الكبر والتعالى القبلية، فحين كان يُقْتَل عبد من

قبيلة تَقْتُل أمامه حرًا من القبيلة القاتلة أخذًا بالثأر .

وإذن فهى تقر مبدأ المساواة ، وأول الآية كآخرها وكأنها تقول : دماء البشر متساوية فى الحرمة ، والعدالة تقتضى أن يُقْتَل القاتل بصرف النظر عن مكانته ، فإذا قَتَل الحرُّ حرًا قُتِل فيه ، وإن قتل العبدُ عبدًا قتل فيه بلا تمييز .

ومن رأى عدم التساوى بين العبد والحر ولم يوجب القصاص على الحر **جعل** الجملتين جملة واحدة ، **واعتبر** الثانية مفسرة لكلمة القتلى فى الجملة الأولى .. فكأنه قال : كتب عليكم القصاص فى القتلى إذا كان حرًا بحر أو عبدًا بعبد ، أما إذا اختلفا فلا قصاص على الحر إذا قتل عبدًا لأنه أدنى منه مكانة .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ اختلف الفقهاء فى تحديد ما يسقط بالتوبة عن القاذف من العقوبات المفروضة عليه فى هذه الآية ، ويرجع اختلافهم إلى القواعد النحوية التركيبية ، ذلك أن الجملة يمكن أن ينتهى فيها الخبر عن اسم الموصول : ﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ** ﴾ عند قوله : ﴿ **ثَمَانِينَ جَلْدَةً** ﴾ ، وتكون العقوبة التى لا مناص منها هى الجلد ، ثم تبدأ جملة جديدة من قوله : ﴿ **وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾ على أساس أن الواو للاستئناف ، ثم يأتى الاستثناء : ﴿ **إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا** ﴾ فتكون

التوبة مسقطة للعقوبتين : عدم قبول الشهادة ووصفهم بالفسق .. فيعود القاذف بالتوبة إلى صفوف المسلمين ، تقبل شهادته ولا يوصف بفسق .

كما أن الأسلوب يحتمل معنى أخر وهو أن تكون الواو فى قوله: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا ﴾ عاطفة على قوله: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ فيكون من اللازم جَلْدُه ورفضُ شهادته مطلقاً سواء تاب أم لم يتب . وتكون جملة : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ هى المستأنفة ، وبخاصة أنها خبرية ، ويكون الاستثناء منها فقط ، فالتوبة إذن لا تسقط إلا وصفه بالفسق . والمعتمد فى كلا الرأيين على ملحظ نحوى تركيبى هو اعتبار الواو حرف استئناف أو حرف عطف .

٣ - قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ الدارس للغة العربية دراسة سطحية يعلم أن " إلا " لا تأتى إلا للاستثناء مما قبلها أى أن ما بعدها جزء مما قبلها .. وهذا المعنى لو طبق فى هذه الآية لأدى إلى فساد فى العقيدة ، إذ سيكون المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة والله منهم لم تفسدا .. لكن المتعمق فى اللغة يعلم أن " **إلا** " هنا ليست للاستثناء ولكنها بمعنى " غير " وأن المعنى : لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا.

٤ - قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ لو أخذنا بظاهر اللفظ فى تلك الآية لكانت الكلاب المعلمة حلالاً أكلها بنص الآية ، إذ احل الله الطيبات ، وعطف عليها المعلم من الكلاب . لكن النحو

حين يتدخل بقاعدته المشهورة " قد يحذف المضاف فيقوم المضاف إليه مقامه " ترى الجملة يستقيم معناها المقصود ، وتفهم على أن الذى أحلّ هو **صيد** الكلاب المعلمة لا نفس الكلاب بدليل آخر الآية : ﴿ **فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ** ﴾ وتقدير الآية على قاعدة النحاة : أحل لكم الطيبات وصيدُ ما علمتم من الجوارح . أو إعراب ﴿ **وَمَا عَلَّمْتُم** ﴾ مبتدأ ، وجملة ﴿ **فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ** ﴾ خبره .

٥ - قوله تعالى : ﴿ **وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** ﴾ المعهود فى اللغة أن فعل النصر يتعدى بحرف الجر " على " لكنه هنا لم يقل " ونصرناه على القوم " وإنما قال : ﴿ **وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ** ﴾ فما السر فى ذلك ؟ يجيب النحاة بأن الفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، وهنا ضُمِّن فعلُ النصر معنى النجاة والانتقام فإن هؤلاء الذين كذبوا " **نوحًا** " بعد أن لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا ، وسخروا منه وهددوه بالرجم .. لا يستحقون من الله إلا الانتقام بالإغراق فى الطوفان ، أما هو ومن معه من المؤمنين فلهم النجاة فانظر كيف أدى التضمين هنا معانى النصر والنجاة للمؤمنين والانتقام من الكافرين .

٦ - قوله تعالى : ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴾ السطحيون يقولون إن الباء هنا بمعنى " من " أى يشرب منها عباد الله. ولكن المحققين المتعمقين يقولون : إن القرآن الكريم لم يضع حرفاً مكان حرف إلا لعلة وسبب ، قد يخفى علينا فى زمن ، وقد يظهر فى زمن آخر ، وهذا سر من أسرار

الإعجاز ، ومن هنا تأتى قاعدة التضمين لتحل هذا الأسلوب إلى معنى جميل : ذلك أن الشارب قد يشرب الشيء وهو مكره كالمريض حين يحتسى الدواء ، وقد يشربه ولا يرتوى به بل يزيده عطشًا على عطش، لكن الشارب فى الجنة يشرب من تلك العين وهو متلذذ مرتو مستمتع بها وعلى هذا فالفعل " يشرب " فى الآية متضمن معنى : يرتوى ويتلذذ .

٧ – ومن هذا الوادى قوله ﷺ عن الصلاة : « **أرحنا بها يا بلال** » إذ لم يقل : أرحنا منها . من حيث إن الباء تفيد السبب ، فهى التى تحقق الراحة .

٨ – ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ** ﴾ ولم يقل : " الذين هم فى صلاتهم ساهون " فالسهو عن الصلاة ترك لها .

٩ – كما أن من فوائد التضمين فهمُ قوله تعالى : ﴿ **لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ من حيث إن الفعل " قعد " يتعدى بحرف الجر ، ولا يتعدى بنفسه ، وهو هنا قد تعدى إلى المفعول به بنفسه ، فجعل ﴿ **صِرَاطَكَ** ﴾ منصوبًا به ، ولا يتأتى هذا إلا بتضمين " أقعد " معنى " ألزم " أى لألزمن صراطك المستقيم قاعدًا فيه أوَسْوس لهم أن يتركوه .. ذلك أن القعود من شأنه أن يكون طارئاً متجددًا ، يفارقه المرء إلى المشى ، وإلى الوقوف، وإلى النوم ، لكن الشيطان لا يفارق الطريق المستقيم ملازمًا إياه ، يصد الناس عنه ، ولا ييأس من ذلك ولا ينتقل عنه . والذى أفادنا ذلك

هـو التضمين .

١٠ - من هذا الباب أيضًا قولنا حين الرفع من الركوع : " سمع الله لمن حمده " فإن الفعل " سمع " متعد بنفسه إلى المفعول قـال تعـالى : ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا** ﴾ وقـال سبحانه : ﴿ **لَّقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ** ﴾ ولكنه هنا تعدى باللام لملحظ هام ، ذلك أن السماع قد يكون لشكوى كما فى الآية الأولى ، وقد يكون لقول مكروه منكر كما فى الثانية .. ولكن السماع هنا تضمن معنى الاستجابة ، إذ وعد الله الشاكرين بالمزيد من النعم فى قولـه سبحانه : ﴿ **لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ** ﴾ فمن يحمد الله يكون طالبًا بطريق غير مباشر أن يزيده اللـه من فضله ، ومن هنا كانت اللام فى " سمع الله لمن حمـده " أى سمع واستجاب له .

١١ - قولـه تعـالى : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِى الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ** ﴾ اختلف الفقهاء فى اعتبار التعدد للزوجات هل هو الأصل ؟ أو الأصل الإفراد ؟ ولكل من الرأيين فى هذه الآيـة دليل .. فمن اكتفـى بجواب الشرط ورأى أن الجملة قد تمت عند قوله : ﴿ **فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء** ﴾ كـانت الآيـة دالة على أن الأصل هو ما يرضـى الزوج ويعفـه ، سـواء كانت واحدة أم أكثر .. وتكون الجملة الثانية محذوفة العامل وكأنه قال : " لماذا تتمسكون بالزواج من اليتامى وقد أبحت لكم مثنى وثلاث ورباع والنساء غيرهن كثير " ..

أما من جعل كلمة " مثنى " وما بعدها حالاً من " ما طاب لكم " فأنه رأى أن الأصل التعدد . فانبنى كل رأى على وجه نحوى .

١٢ - قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ لو جعلنا الجار والمجرور " عليكم " متعلقاً بالفعل " حرم " ووقفنا على ذلك وبدأنا تعداد المحرمات من قوله : ﴿ أَلاَّ تُشْرِكُواْ ﴾ .. كان عدم الشرك محرمًا مما قد يفيد أن الشرك هو المطلوب ، أما إذا جعلنا الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف هو الخبر مقدمًا على المبتدأ وهو المصدر المؤول من قوله : ﴿ أَلاَّ تُشْرِكُواْ ﴾ كان المعنى : عليكم عدم الإشراك . أى أنتم ملزمون بعدم الإشراك ويستقيم المعنى في كل ما سيأتى بعد ذلك من مثل : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ . ويمكن أن تكون " عليكم " اسم فعل أمر بمعنى الزموا عدم الإشراك ... إلخ .

الأثر المعنوى لمعرفة السياق

من ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ﴾
المعروف فى الأسلوب العربى أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه من المشبه ، والمفروض أن الثروة الاقتصادية النظيفة تقوم على التجارة فى البيع والشراء ، وأن المكسب الناتج من البيع هو الأصل .. لكن الآية هنا تحكى عنهم تشبيهًا مقلوبًا فيشبهون المكسب الناتج عن البيع بربح الربا .. إشارة إلى أن الوضع الاقتصادى عندهم قد انقلب رأسًا على عقب ، فصار الربا عندهم هو مصدر الثراء ، وأن البيع ملحق به ، وهذا محل السخرية منهم والعجب من أوضاعهم ، حيث يعقب الله على ذلك . ﴿ **وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾ .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **قُل لاَّ أَجِدُ فِى مَا أُوْحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ** ﴾
أسلوب الحصر بالنفى والاستثناء أو بـ " إنما " أسلوب توكيدى يقصر حكمًا على شىء أو شيئاً على حكم .. وعند هذه الآية وقف بعض الفقهاء الأجلاء أمام هذا الحصر الإلهى للمحرمات فى أربعة أشياء فقط، مع أن الحديث النبوى الصحيح أضاف إليها كل ذى ناب من السباع وكل

ذى مخلب من الطير والحمر الأهلية وغير ذلك .. فتساءل كيف يحصر الله ما حرم فى أربعة ثم يضيف النبى إليها ؟ .. هل تنسخ السنة القرآن ؟ وعلى ذلك رأى أن كل ما حرمه النبى غير هذه الآية يدخل فى باب الكراهة التحريمية .

أما الإمام الشافعى فإنه انتفع بقواعد البلاغة هنا فى تقسيم القصر إلى حقيقى وإضافى .. واستحضر ما كان عليه الجاهليون من اعتراضهم على المسلمين فى تحريم الميتة حيث قالوا : كيف تحلون ما قتلتم وتحرمون ما قتل الله ؟ وفى تحريمهم للدم مع أنه خلاصة الغذاء ، بل إنهم كانوا يفصدون الإبل ، ويشوون الدم الناتج عن الفصد ويقدمونه للضيوف ، والمثل المشهور عن حاتم : **هذا فصدى أنَهْ** ، وفى تحريمهم للخنزير مع لذة لحمه وشبهه بالأنعام ، وفى تحريمهم لما ذبح للآلهة مع أنه قربان .. وإذن فقد كان الخلاف بين المسلمين والكفار حينذاك منصبًا على هذه الأربعة ، فجاءت الآية ومثيلاتها فى قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ** ﴾ لتقول لهم : إن ما ادعيتم حِلّه هو الحرام بعينه . فيكون ردًا على معتقداتهم وليس حصرًا حقيقيًا . كما يكون بينك وبين أحد خلاف فى تفضيل عالم على آخر فتقول له : إنما العالم محمد . فأنت هنا لم تنف العلم عن غير محمد ، ولكنك حين نظرت إلى علمه وإلى علم غيره وجدت علم غيره كلاشىء بالنسبة لعلم محمد ، فادعيت أن محمدًا هو

العالم .. وكذلك هنا ما حرمه رسول الله ﷺ بالنسبة لما حرمه الله شيء يسير فلا نسخ .

٣ - قوله ﷺ : « **ذكاة الجنين ذكاة أمه** » . اختلف الفقهاء في فهم معنى الحديث ففهمه البعض على أن ذكاة أمه ذكاة له فيؤكل ، فلا تشبيه ، وفهمه البعض الآخر على معنى التشبيه أي أنه يذكى مثل ذكاة أمه . الأول أحلّ الجنين إذا سقط بعد ذبح أمه ميتا ، والآخر حرّمه ..

٤ - قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا** ﴾ قال عروة بن الزبير لخالته **عائشة** أم المؤمنين بعد أن قرأ هذه الآية : إذن فما على أحد جناح في ألا يطـَّوَّف بهما . قالت **عائشة** : بئس ما قلت يا ابن أختي . لو كان كذلك لقال : فلا جناح عليه ألا يطّوف بهما .. ذلك أن المسلمين تحرجوا أن يسعوا بين الصفا والمروة بعد إسلامهم ، لأن الصفا كانت موضع الصنم **إساف** والمروة كانت موضع **نائلة** وكان السعي بينهما في الجاهلية تعظيمًا لهذين الصنمين ، فلما تأثموا من ذلك جاءت الآية ترفع عنهم الحرج والجناح في الطواف حولهما .

٥ - قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾ يستدل بها الكثيرون على فضل العالم على الجاهل مطلقاً ويهملون دلالة السياق فيما قبلها ، فإن أول الآية يقول : ﴿ **أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ**

يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾ بداية الآية ونهايتها تتحدث عن أثر العلم فى سلوك الإنسان، فالعالم الحق هو الذى يخشى ربه ، فيظل قانتاً وساجدًا طول الليل داعيًا وراجيًا وخائفاً ، وهو الذى يتذكر حق ربه ويتدبر آياته . وإذن فكم من عالم كان الجاهل خيرًا منه ، ذلك الذى لا يعمل بما علم ، وهو أول من تسعّر بهم نار جهنم يوم القيامة .

٦ - قوله تعالى : ﴿ **فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ** ﴾ يستدل بها المحدثون على حرية العقيدة فى الإسلام ، فمن اختار الكفر فلا حظر عليه ، ويبطلون حد **الردة** ، وذلك من خطل التفكير ومجاراة الحضارة الغربية ولىّ عنق النصوص لتساير الحاضر .. وقرينة السياق هنا تفيد أن المقصود هو التهديد لمن يكفر بدليل أن ما بعد هذه الجملة قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِى الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا** ﴾ .

ومن أمثال هذا قوله تعالى : ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ فهل معنى الأمر هنا إباحة للإنسان أن يفعل ما يشاء دون حساب أو أن ختام الآية يهدده برقابة الله.

٧ - قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** ﴾ وقوله : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى** ﴾ وقوله : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ** ﴾ الإتيان بهذه الأمور الثلاثة بلفظ واحد ، وبتعبير متماثل ، هو الكتابة والإلزام

بقوله ﴿ **عَلَيْكُمُ** ﴾ يلفت النظر إلى العلاقة بين هذه الأوامر ، فكل منها مكتوب وموثق ، والأمر به ملزم ، وكل منها مكروه ، ونحن مكرهون عليه لمصلحتنا التى لا نعلمها كما يعلمها ربنا .. وإذا كان لنا أن نستنبط العلاقة بينها فإننا نرى الصيام محققاً **للأمن النفسى** ، حيث يعيش الصائم فى رقابة ربه ، ويشعر باستعلائه على المادة ، وأنه مادام مع الله فلا يخاف من شيء ولا على شيء . والقصاص محقق **للأمن الداخلى** فى المجتمع من حيث إن المجرم حين يرى غيره قد اقتص منه لا يقدم على إجرامه ومن هنا جاءت الآية: ﴿ **وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاْ أُولِىْ الأَلْبَابِ** ﴾ .
أما الجهاد فإنه يحقق **الأمن الخارجى** للأمة إذ ما تركت أمة الجهاد إلا أذلها الله ، وإذن فمجموع هذه الأوامر هو الذى يحقق الأمن الشامل للفرد وللأمة .

خاتمـــــة

هذا وللتعمق فى اللغة أثره فى فهم كل جملة فى كتـاب اللـه أو سنة رسوله ﷺ ، وما انحرف بعض شبابنا عن الإسلام الصحيح إلا بجهلهم بمعطيات اللغة العربية ، سواء فى النصوص الخاصة بالعقيدة أم بالشريعة أم بالقصص القرآنى .. وإذا استرسلنا فى ذلك فسنجد أنفسنا أمام كلام الله عاجزين عن الوفاء بحقه .. وإن أنس لا أنس ذلك الشاب المتحمس حين قال لى : أنتم تقولون إن الأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وأنا آتيك بآية فى كتاب الله صريحة فى نسبة الشرك لنبى ورسول مشهور .. قلت له : هات الآية يا بنى، قال : يقول سيدنا " شعيب " : ﴿ **قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللهُ مِنْهَا** ﴾ فهو هنا يعترف أنه كان فى ملتهم قبل الرسالة ، وبأنه لن يعود إليها . قلت له : ما أجهلك بلغة قومك يا بنى.. إذا كان فهمك هذا صحيحًا فكل الرسل – وليس شعيبًا وحده – كانوا مشركين ، ذلك أن الله ﷻ يقول فى سورة إبراهيم : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ** ﴾ فكل الرسل هددوا بالإخراج من أرضهم ، أو الدخول فى ملتهم .. فهل كان إبراهيم مثلاً مشركًا قبل الرسالة ؟ إن الجهل باللغة هو الذى أدى إلى هذا الفهم السقيم فإن اللغة تقول إن الفعل " عاد " إذا تعدى بحرف " إلى " كان بمعنى : رجع أما إذا تعدى بالحرف " فى " فأنه بمعنى " دخل " وإذن فمعنى ﴿ **لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا** ﴾ أى تدخلن ، ومعنى ﴿ **إِنْ**

عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم ﴾ : إن دخلنا فيها بعد إذ نجانا الله من الدخول فيها .. إن النبى ﷺ حين حدد ثلاثة أمور للشعور بلذة الإيمان جعل منها : « **وأن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار** » فهل معنى ذلك أن المرء لا يدرك لذة الإيمان إلا إذا كان كافرًا وأسلم ؟!

إن فهم اللغة التى نزل بها الوحى هو السبيل الوحيد لفهم مراد الله ﷻ .. وكم من شبهات بنيت على مغالطات لا يحلها إلا الاستعمال العربى الفصيح ..

نصيحتى للشباب المتحمس لدينه المستعد لتبليغ دعوته أن يلتزم بما ألزمنا به الله أن يكون بلاغنا مبيناً ، وهو لن يكون كذلك إلا إذا فهمنا خصائص هذا البيان ، وفهمنا أسلوب نبينا الذى حصره الله ﷻ فى قوله : ﴿ **أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ** ﴾ .

فهيا - يا أصحاب الدعوة - إلى فقه ديننا بلغة قرآننا ، وسنة نبينا ، حتى نكون على بصيرة من أمرنا ، وحتى نكون أهلاً لتبعية نبينا ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ هَذِهِ سَبِيلِى أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِى وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾ صدق الله العظيم وبلغ رسوله الكريم ونحن على ذلك من الشاهدين ومن المقصرين فى حق رب العالمين .

وصلى الله وسلم وبارك على خاتم رسله وخير خلقه أجمعين.

أ. د. محمد المختار محمد المهدى
حدائق حلوان
١٢ من جمادى الأولى سنة ١٤١٩هـ

دليل البحث

الموضـــــوع	الصفحة
- مقدمة (دوافع البحث)	٣
- تمهيد (نشأة العلوم العربية وتكاملها)	٦
- ضرورة الدلالات الأربع ومراجعها	١١
- أهمية الكشف عن المعنى اللغوى	١٥
- أمثلة قرآنية للمعنى اللغوى الصحيح	١٦
- الأثر المعنوى لمعرفة الصيغ	٢٢
- أمثلة لأثر الصيغ فى فهم المعنى	٢٣
- الأثر المعنوى لمعرفة الموقع الإعرابى وأمثلته	٣٠
- الأثر المعنوى لمعرفة السياق وأمثلته	٣٧
- خاتمـــــة	٤٢
- دليل البحث	٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقعيد النحو

بين النص القرآنى والشعر العربى

بين يدى البحث

بسم الله الرحمن الرحيم، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، والصلاة والسلام على الصادق الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه من البررة الميامين .

أما بعد ...

ففى مجالات العلم لا معنى لمجاراة العواطف ، وتتبع الأخطاء لمن سبقونا حتى نظهر أننا ناقدون مجددون ، ففى ذلك خطر وخطل .

أما أنه خطر ، فإن مآل ذلك التهوين من عقول الفحول الذين بنوا هذا الصرح الشامخ الذى نفاخر به الأمم والأجيال .

وأما أنه خطل ، فإن التحرى والتأنى والتجرد والموضوعية والنزاهة قد تظهر لنا أسبابًا تصحح هذا الخطأ الذى ادعيناه .

وكم من عائب قولاً صحيحًا ∴ وآفته من الفهم السقيم[1]

ذلك أن حكمنا الآن على عصر - مرت عليه قرون - ربما لا يأخذ فى الحساب الظروف والدوافع والمناهج التى كانت تحكم مسار العلم آنذاك ، فحين يحاول أحدنا سحب المتعارف عليه الآن على هذا العصر الغابر ، يكون جائرًا فى حكمه ، ظالمًا لنفسه ، ولغيره ، وللحقيقة على سواء .

---

(١) البيت لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه جـ٤ ص١٢٠ ط٢ سنة ١٩٥٦ مصر .

ولقد كانت العاطفة الإيمانية ، والدراسة الجزئية ، والثقة التامة ، وتواتر فصاحة كتاب الله ﷻ وراء ما رأيت من تجاوز بعض النحاة فى لجوئهم إلى الشعر الجاهلى - الذى قد يكون بعضه مجهولاً - ليستشهدوا به على قواعدهم ، مع ما بين أيديهم من آيات الله الموثقة الفصحى التى لم يرد فى العربية ما يدانيها ، والتى تحدت الجن والإنس أن يأتوا بمثلها ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا ، وكان من النتائج التى توصلت إليها فى خاتمة رسالة الدكتوراه ضرورة الإسراع فى وضع نهج جديد لنحو ينبع أساسًا من القرآن الكريم ، فنقدم للنشء زادًا روحيًا ولغويًا فى آن واحد .

وكانت هذه النتيجة مبنية على الدراسة المحضة لموضوع الرسالة ، ولم أكن أدرى حينذاك أننى سلكت نفسى - من حيث لا أشعر - فى تيار سبق اندفاعه نحو النحو ، من شأنه أن يقوض دعائمه دون تريث أو تقدير لنتائج ذلك وهى مدمرة وحالقة ، وإن كان مفهومى لهذا النحو يختلف اختلافاً جذريًا عن مفهوم هذا التيار .

ذلك أننى لم أكن قد اطلعت على ما قاله بعض الباحثين فى بعض كتبه : " كثير من المسائل النحوية كان من الممكن أن تقوم على القرآن وحده ، لأن وجه الاستشهاد بها واضح بين لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة . ولكن البصريين لم ينسوا أقيستهم إزاءها فتركوا الاستدلال بها اعتمادًا على هذه المقاييس ، وكان الأحرى بهم أن يحطموا هذه المقاييس ليأخذوا بالقرآن الكريم الذى لا يأتيه

الباطل من بين يديه ولا من خلفه "[١] وما قاله فى موطن آخر : " والحق أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة ، ولا لأقيسة الكوفة ، لأنه مصدر القياس والأصل الذى يجب أن يقاس عليه فكيف ينقلب الأصل فرعًا والمصدر تابعًا ؟![٢] .

ولم أكن قد قرأت أيضًا ما نشره بعض الزملاء فى كتابه " **الرواية والاستشهاد باللغة** " : " فى فترة ازدهار دراسة اللغة فى القرن الثانى وما بعده كانت نصوص القرآن والسنة موثقة فى أيدى العلماء : **الأولى** بتوثيق سند القراءات فيها . و**الثانية** بجهود العلماء فى جمعها ونخلها متناً وسندًا . ومع ذلك فقد سلك النحاة إزاء هذا التوثيق موقفاً غريبًا ، إذ راحوا يؤكدون توثيقها بنصوص أقل منها توثيقاً بما أطلق عليه (**كلام العرب**) من الشعر والنثر ، حتى لنجد بين المتأخرين من يؤلف كتابًا بعنوان "**تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات** "[٣]، ولأمر ما حرص ابن جنى فى كتابه " **المحتسب** " فى توجيه القراءات، فأيهما إذن كان ينبغى أن يستدل به على توثيق الآخر ؟! من الواضح أن نصوص القرآن والحديث أشد توثيقاً ، وهى بذلك خليقة أن يستدل بها لا أن يستدل عليها "[٤] .

---

(١) القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص١٠٣ ط. دار المعارف سنة ١٩٦٥ .

(٢) المرجع السابق ١٠٥ .

(٣) هو كتاب يستخرج الأبيات الشعرية الواردة فى تفسير الكشاف للزمخشرى ويربطها بمعانى الآيات .

(٤) هو أ. د. محمد عيد ص٢٥٩،٢٦٠ عالم الكتب سنة ١٩٧٢ .

ولم يكن ذلك التيار محصورًا فى مجالات البحث فى مصر ، إذ صدر فى العراق كتاب يحمل عنوان " **نحو القرآن** " يقول فيه صاحبه : " إن القرآن هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذى ينحى نحوه ، ولكن الذى كان ممن وضعوا النحو فى أول الأمر غير ذلك ، بل عكس ذلك من بعض الوجوه ، فقد اشتطت بهم السبل وعميت عليهم المسالك فتنكبوا سبل القصد واعتمدوا فى وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله ... "[1] .

وكم كانت مفاجأتى حين رأيت كتابًا يحمل عنوانا مثيرًا وخطيرًا هو : " **الدفاع عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين** "[2] وترجع خطورته إلى أنه يسلك النحويين مع المستشرقين فى جانب، والقرآن الكريم وأنصاره فى جانب آخر ، وفى ثنايا الكتاب يصف النحاة بأنهم طغاة ، ويحكم عليهم بمثل : (النحويون بوجه عام لاسيما البصريون قد جاوزوا الحد المعقول وأسرفوا على أنفسهم فى اللغة والدين) . وبمثل : (النحاة البصريون يحترمون الشعر أكثر من روايات القرآن) .

وإذن فهو تيار هجومى مندفع أحيانا ، يقع فى اتهامات بعضها ما سبقت الإشارة إليه أن النحاة فسقة طغاة جاوزوا الحد المعقول !!
وكما كان الدافع الإيمانى هو الذى دعانى فى رسالتى إلى

---

(١) هو الأستاذ / أحمد عبد الستار الجوارى ط. المجمع العلمى ببغداد سنة ١٩٧٤ .
(٢) نشر المعارف سنة ١٩٧٣ .

الحكم عليهم بالتجاوز كان الواجب الدينى أيضًا هو الذى يحفزنى اليوم للنظر فى موضوعية وأناة فى هذا الحكم الخطير ، لنرى هل كان استشهادهم بالشعر العربى خطيئة أو جريمة ؟ وما مواطن استشهادهم بهذا ؟ وهل تركوا الاستشهاد بالقرآن حقاً ؟ وهل لديهم شك فى توثيق النص القرآنى حتى يستشهدوا بالشعر عليه ؟ وما قيمة هذا الشعر ؟ ولماذا لجأوا إليه يستشهدون به ؟ وهل كان النحاة – وعلى الأخص نحاة البصرة – يحكمون الأقيسة المنطقية فى النص القرآنى ؟ وعلام بنوا قواعدهم ؟ وما الطريقة المثلى التى كان ينبغى اتباعها – ولو بمنطق العصر الحديث – لتقعيد هذه اللغة ؟ وهل كان من الممكن أن تستمر هذه اللغة طوال هذه القرون بدون هذه القواعد ؟ وهل كان من الممكن فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بمعزل عن هذا العلم الذى ابتكروه ؟ وماذا كان الدافع الحقيقى لابتكاره ؟ وهل اختلفت ظروف عصرنا الراهن بحيث تحتاج إلى نحو جديد ؟ وما مدى احتياجنا الآن إلى نحو القرآن ؟ وما سمات هذا النحو ومميزاته ؟ وفى أى المراحل ينبغى أن يدرس ؟ وهل يمكن أن يستغنى به عن النحو القديم ؟

تلك نماذج من أسئلة حاولت الإجابة عنها فى هذا البحث ، راجيًا من المولى جل علاه أن يسدد الخطى وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه .

أ. د. محمد المختار محمد المهدى

قواعد النحو

أسباب نشأتها ودوافع استمرارها

مهما قيل فى نشأة النحو ، وأسبابها ، ومشروعية استمراره قانوناً يحكم الأساليب العربية ومعواناً لتعلمها ، فإن الإجماع منعقد على أن الحاجة إليه كانت وليدة الحفاظ على كتاب الله وسنة رسوله من أن تنالهما يد التحريف ، وعلى أن الغاية منه والهدف من تعلمه ينحصر فى فهم القرآن والسنة والفصيح من كلام العرب .

يقول الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى للألفية[١] : " وغايته : الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله ، والاحتراز عن الخطأ فى الكلام ، وفائدته : معرفة صواب الكلم من خطئه . كذا فى شرح الخطيب على المتن " .

ويقول الزمخشرى فى مقدمة " المفصل "[٢] : " ومن لم يتق الله فى تنزيله فاجترأ على تعاطى تأويله - وهو غير معرب - فقد ركب عمياء ، وخبط خبط عشواء . وقال ما هو تقوُّل وافتراء وهراء ، وكلام الله منه براء " .

ويقول أبو حيان فى مقدمة تفسيره البحر[٣] : " فالكتاب (أى كتاب سيبويه) هو المرقاة لفهم الكتاب (أى القرآن الكريم) إذ هو

---

(١) جـ١ ص١٥ .
(٢) ص٤ ط.٢ دار الجيل .
(٣) جـ١ ص٣ .

المطلع على علم الإعراب، والمبدى من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس ، والمحيى من رفاته ما رمس ، والراد عن معالمه ما طمس ، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير ، أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو فى هذا الفن المعول عليه ، والمستند فى حل المشكلات إليه " .

هكذا يتفق **الصبان** وهو يشرح ألفية ابن مالك فى النحو **والزمخشرى** صاحب المفصل فى النحو والكشاف فى التفسير ، **وأبو حيان** صاحب البحر المحيط فى التفسير والتذييل والتكميل فى النحو ، على أن غاية علم النحو والدافع الحقيقى لابتكاره أنه وسيلة وحيدة لفهم كلام الله وكلام رسوله وميزان يحترز به المتكلم بالعربية عن الوقوع فى الخطأ . ويلتزم به سنن الفصحى التى نزل بها كتاب الله .

يقول العقاد فى مجلة الأزهر[1] : " لولا القرآن الكريم لكان من المشكوك فيه كثيرًا أن يتوافر العلماء على وضع علم النحو ، وعلوم البلاغة . ومما لا خلاف فيه أن اللغة العربية نشطت هذا النشاط وتقدمت هذا التقدم لأنها لغة كتاب مقدس - يدين به المسلمون - وهو القرآن الكريم " .

وللقارئ أن يتساءل بعد هذا الإجماع على ما استهدفه هذا العلم فى نشأته ، وما اكتسبه من أهمية بالغة على مدى التاريخ الإسلامى كله ، إذا كان الغرض الأساسى هو الحفاظ على معانى القرآن والمساعدة على فهمه فلماذا لم يجعلوه أساسًا للاستشهاد على

---

(١) مجلد ٢٤ ص٥٥ .

القاعدة التى يضعونها ؟ لماذا لجأوا إذن إلى الشعر وكلام العرب ، يستقرئونه ويستنبطون منه القاعدة ثم يفهمون النص القرآنى بعد ذلك على ضوء ما استخرجوه من قواعد ؟ وهل يعتبر فعلهم ذلك شكاً فى النص القرآنى ؟ أو توثيقاً له بالشعر والنثر من كلام العرب ؟

قبل أن نجيب على هذا التساؤل وقبل أن نحاول محو هذه الشكوك ينبغى لنا أن نكشف عن أنها ليست جديدة على الفكر الإسلامى ، ولذا أسوق للقارئ نصًا قديمًا يكاد يتفق مع هذا الذى يقال فى هذا العصر حتى فى الألفاظ : يقول **النيسابورى** فى مقدمة تفسيره بعد أن عاب الاستشهاد بالشعر على القرآن : " إن فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن !! " ثم يقول : " كيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن وهو مذموم فى القرآن والحديث ؟ " .

ثم أسوق نصوصًا أخرى لا يسع أى باحث منصف أن يشك فيها وهى كفيلة بالرد على هذا الاتجاه ، حتى لا تفهم المسألة على أنه رأى فى مقابل رأى :

يقول الحق سبحانه : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ** ﴾[1] .

ويقول ﷻ : ﴿ **نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ** ﴾[2] .

وسئل " عمر بن الخطاب " ﷺ وهو على المنبر عن معنى التخوف فى قوله تعالى : ﴿ **أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ**

---

(١) سورة إبراهيم - آية رقم ٤ .
(٢) سورة الشعراء - الآيات ١٩٣-١٩٥ .

لَرؤوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[١] .

فقام له شيخ من **هذيل فقال** : هذه لغتنا : التخوف : التنقص . قال له " عمر ": " **هل تعرف العرب ذلك فى أشعارها ؟** " قال له : نعم قال شاعرنا :

تخوَّف الرحْلُ منها تامِكاً قَـرِدًا ∴ كما تخوَّف عودَ النبعةِ السَّفِنِ[٢]

قال " عمر " لأصحابه : " عليكم بديوانكم لا تضلوا " ، قالوا : وما ديواننا ؟ قال : " **شعر الجاهلية** فيه تفسير كتابكم ومعانى كلامكم "[٣] .

ومن المعروف أن أمير المؤمنين " عمر " كان من أوعب الناس وأحفظهم لشعر العرب .

وقد روى الأنبارى عن ابن عباس قوله : إذا سألتمونى عن غريب القرآن فالتمسوه فى الشعر فإن الشعر ديوان العرب[٤] .

ومن المشهور تاريخيًا أن ابن عباس هذا – وهو ترجمان القرآن – قد امتاز بهذا المنهج فكثيرًا ما سئل عن القرآن فإذا به ينشد الشعر دليلاً على المعنى الذى يفسر به ما سئل عنه . وقد روى عنه الشىء الكثير ، ومنه مسائل نافع بن الأزرق وأجوبته عنها ، وقد بلغت مائتى مسألة أخرج بعضها ابن الأنبارى فى كتابه " **الوقف والابتداء** " وأخرج الطبرانى بعضها الآخر فى معجمه الكبير ، وقد ذكر السيوطى فى الإتقان بسنده مبدأ هذا

---

(١) سورة النحل – آية رقم ٤٧ .

(٢) التامك : السنام ، والقرد : المتجعد للشعر ، والنبع : شجر تصنع منه السهام ، والسفن : آلة النحت .

(٣) الموافقات جـ٢ ص٨٨ ، التفسير والمفسرون جـ١ ص٧٤ .

(٤) الإتقان جـ٢ ص١١٩ ، العمدة فى صناعة الشعر ونقده لابن رشيق جـ١١ ط١.

الحوار الذى كان بين نافع وابن عباس وسرد هذه المسائل وأجوبة ابن عباس عليها .

وإذن ففى إبّان نشأة النحو كانت هناك موجة علمية بدأها أمير المؤمنين " **عمر** " وترجمان القرآن **ابن عباس** حين اعتدا بالشعر ديوانًا للعرب ومفسرًا لما فى القرآن من مفردات غامضة ، أو أساليب غريبة .

وكانت مسائل نافع بن الأزرق مقدمة فى علمى المعاجم والتفسير .

وكانت الحوادث الشهيرة فى ضبط الآيات القرآنية التى قرئت خطأ بجر اللام من " رسوله " فى قوله تعالى : ﴿ **أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾[1] وفى فتح التاء من " تنكحوا " فى قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشِرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُواْ** ﴾[2] مقدمة لعلمى النحو والصرف .

وقصة أبى عبيدة معمر بن المثنى مع من سأله عن تشبيه مجهول بمجهول فى قوله تعالى : ﴿ **طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ** ﴾[3] مبدأ لعلم البلاغة .

وكان هدف هذه الحركة العلمية إثبات صحة التحدى والإعجاز ، بالتنقيب عن الأساليب العربية التى لها نظائر فى القرآن على أى وجه من وجوهه ؛ إذ كانت القضية الملحة فى ذلك الوقت هى إثبات أن هذا القرآن قد جاء فعلاً بلسان عربى مبين .

---

(١) سورة التوبة - آية رقم ٣ .
(٢) سورة التوبة - آية رقم ٢٢١ .
(٣) سورة الصافات - آية رقم ٦٥ .

لم يشذ النحاة إذن عن الجو العلمى السائد وهم يعلِّمون بالنحو سليقة الفصحاء ، فاستشهدوا بالشعر لبيان الجواز أو الشيوع أو الندرة أو الشذوذ أو اللهجة ، وجعلوا تمثيلهم للقواعد بكلام مصطنع متداول حتى يغيروا فيه ويبدلوا دون حرج حسب احتياجات القاعدة فى تثبيتها ، وحتى لا يتعرضوا عند التمثيل بآية قرآنية لتحديد معناها الذى قد يكون أوسع من هذا المعنى .

وهنا يثور سؤال : لماذا لم يستشهد للشائع بالآيات القرآنية التى لا تحتمل إلا معنى واحدًا ؟ ونرى أن تورعهم عن اتخاذ القرآن مجالاً للتمثيل التعليمى كان سببًا فى ذلك ، ومن هنا كان بعض النحاة حين يضطر إلى التمثيل بآية يقول : ويجوز فى غير القرآن كذا .

كما أن النشء المتعلم كان يبدأ حياته دائمًا على مدى القرون المتطاولة - حتى عهد قريب جدًا - بحفظ القرآن الكريم كله ، وهو أقوى الذخائر عنده لتطبيق القواعد .

ثم إنه من الظلم أن نقول عن هؤلاء النحاة : إنهم تركوا القرآن ولجأوا إلى الشعر ؛ ذلك أنهم هم الذين أفردوا كتبًا كثيرة لإعراب القرآن وبيان معانيه ، ويكفى أن نذكر منها " **معانى القرآن** " **للفراء** ، و" **إعراب القرآن** " **المنسوب للزجاج** ، و" **إعراب القرآن** " **لأبى جعفر النحاس** ، و" **معانى القرآن** " **للأخفش** ، و" **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للقرآن** " **للعكبرى** ، و" **مشكل إعراب القرآن** " **لمكى**، و" **التبيان فى إعراب القرآن** " **لابن الأنبارى** ، و" **الكشف عن وجوه القراءات السبع** " **لمكى** ،

و" **الحجـة** " **لأبى علىّ الفـارسى** ، و" **المحتسـب** " **لابـن جـنى** ، و" **إعراب ثلاثيـن سـورة مـن القـرآن** " **لابـن خالويـه** ، وهـذا كلـه مطبوع متداول وغير هذا من المخطوطات كثير .

وهـم الذيـن أخرجـوا للأمـة كتبًـا فـى التفسـير تعنـى بالناحيـة الإعـرابية ومـا يترتب عليـها مـن معـان دقيقـة **كأبى حيـان** فى " **البحر** " ، و**الزمخشرى** فـى " **الكشـاف** " وغيرهمـا ، بـل وجميـع المفسـرين يجمعـون علـى ضـرورة تعلـم النحـو قبـل الخـوض فـى التفسير ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

والمدهش أن نقـرأ لصـاحب نحـو القـرآن الـذى وصـف النحـاة بأنهم تنكبوا سبل القصد وآثروا جانب المنطق وفى نفس كتابه :

" كان بعض قدامى النحاة علـى جـانب مـن هـذه العنايـة بنحـو القرآن والقيام باستنباط القواعد من تراكيبه وأساليبه "[١] .

هل حكموا الأقيسة فى النص القرآنى ؟

يقول أحد المعاصرين[٢] : " الصبغة العامـة للمذهـب البصـرى أنه مذهب حاول أن يدخل بمسائل النحو فى بوتقة المنطـق بأقيسـته وتعليلاته وفروضه وتأويلاته قبـل الرجـوع إلـى كـلام اللـه وكـلام العرب " . ويقول[٣] : " ترك البصريون الاستشهاد بالقرآن اعتمـادًا على الأقيسة " .

---

(١) ص٨ .
(٢) ص٩ القران الكريم وأثره فى الدراسات النحويه
(٣) ص١٠٣

فهل لهذا الرأى نصيب من الصحة ؟

قبل أن أحكم أطرح ما قاله أبو عمرو بن العلاء البصرى المتوفى سنة ١٥٤هـ : " لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا وكذا "[١] فما الذى منعه من اتباع القياس إلا ورعه وتقواه واحترامه للرواية القرآنية ؟!

كما أطرح ما قاله ابن خالويه[٢] : " ويجوز فى النحو : " **مالكٌ يوم الدين** " بالرفع على معنى : هو مالك ، ولا يقرأ به لأن القرآن سنة ولا يحمل على قياس العربية " .

إن الذى سار عليه المذهب البصرى واشتهر عنه هو ما عبر عنه شيخه سيبويه بقوله : " ولكن الأكثر يقاس عليه "[٣] ، أما الكوفيون فقد عرف عنهم أنهم يقيسون على القليل ، ومعنى هذا : أن البصريين يستقرئون أولاً ثم يقيسون ، ولا يقيسون إلا بعد أن يتأكدوا من مسار الأكثرية ، فكيف نتصور أنهم تركوا الاستشهاد بالقرآن مع أنهم لا يقيسون إلا على الأكثر ؟! كيف يتأتى لهم الأكثر بعد أن يتركوا القرآن ؟! وكيف يتفق هذا مع الحقيقة التاريخية الناصعة أن معظم قراء القرآن ورواته كانوا من العلماء النحاة[٤] ؟ .

---

(١) السبعة لابن مجاهد ص٨٣ .
(٢) إعراب ثلاثين سورة ص٢٣،٢٤ .
(٣) جـ٢ ص٢١٥ ط. بولاق .
(٤) ص١٨ من كتاب القراءات فى نظر المستشرقين .

تحديد معنى " نص قرآنى " :

حتى تتضح الرؤية ، وندرك كيف انطلت هذه الفرية على المحدثين ، وعلى النيسابورى من المتقدمين ، علينا أن نستفتى أهل الخبرة فى القراءات لنحدد أولاً ما ينطبق عليه تعبير " النص القرآنى " .

يقول المرحوم الشيخ عبد الفتاح القاضى وهو من أئمة القراء المعاصرين ناقلاً عن الثقاة : " يقول النويرى : أجمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشر " ، ويقول ابن الجوزى فى منجد المقرئين : " لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة " ويقول الإمام النووى : " كل قراءة وراء العشرة لا يحكم بقرآنيتها ، ولا تجوز القراءة بها لا فى الصلاة ولا خارجها .

ونقل **ابن عبد البر** إجماع المسلمين على أنه " لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلى خلف من قرأ بها ، وأنه يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها فى الكتب وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب والمعنى ، واستنباط الأحكام الشرعية منها على القول بصحة الاحتجاج بها والاستدلال بها على وجه من وجوه العربية " .

وإذن فكل ما عدا العشرة من القراءات ليس بقرآن ، وإهمال الاستشهاد بها ليس إهمالاً للقرآن . وما كانت إلا لهجات قصد منها التيسير على الأمة ، ثم فى العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ نسخت وأهملت ، ومع ذلك ظل بعضها حيًا لدى من لم يبلغه نسخها .

يقول الشيخ القاضى[1] : " الحامل للخليفة الثالث " عثمان " على كتابة المصاحف الرغبة فى جمع المسلمين على القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ عن طريق التواتر ، دون ما عداها من القراءات التى نزلت أولاً للتيسير على الأمة ثم نسخت بالعرضة الأخيرة ، وكان يقرؤها من لم يبلغه نسخها ولقد كان خلو المصاحف من النقط والشكل محققاً لرغبة الخليفة " عثمان " ومساعدًا له على جمع الناس على القراءات المتواترة دون المنسوخة والشاذة " .

وإذا طرحنا ما فوق العشرة من القراءات لم تبق أمامنا إلا بضع آيات ورد فى كتب النحاة ما يوحى بأنها - رغم سبعيتها أو عشريتها - لا تتفق مع المقاييس النحوية ويعبرون عن ذلك بأنها شاذة ويعنون بالشذوذ الخروج عن القاعدة القياسية ، مع يقينهم بفصاحتها ، وهذا ما يقولون عنه : شاذ قياسًا فصيح استعمالاً ، وقد يعبر بعضهم عنها بالضعف ، ويقصدون ضعف الرأى الذى يحملونها عليه أو الوجه الذى يدخلها فى القياس .

هذه واحدة . والثانية : أن قضية الاستشهاد النحوى لم تأت فى الأساس للشائع المشهور ، فكتب النحو منذ سيبويه حتى ابن هشام قلما تستشهد للكثير المستعمل ، ومعظم شواهدها على الشاذ والنادر والضرورة واللهجة .

ذلك أنهم حينما فرغوا من الاستقراء والتصنيف وجدوا بعض نصوص خارجة عن مسار الأكثرية السائدة فنظروا فيها ، فما

---

(١) ص١٩ من المرجع السابق .

وجدوا له وجهًا ولو بعيدًا أوّلوه ، وما لم يجدوا له وجهًا بحثوا عن سمات اللهجات الخاصة ، وعن مصدر النص الخارج عن المسار اللغوى المشهور فردوه إلى لهجته ما أمكن ، وما لم يعثروا له على وجه أو لهجة وكان الوارد منه قليلاً حكموا عليه بالندرة ، والشذوذ عندهم خروج عن القاعدة التى استنبطوها من الاستقراء ولا يؤثر ذلك فى فصاحتها .

وما أروع قول ابن جنى فى هذا المجال[1] :

" واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شىء ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخيّر ، تستعمل أيهما شئت ، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولّد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم ، بذلك وصى **أبو الحسن** ، وإذا فشا الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس فذلك ما لا غاية وراءه ، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش فى الاستعمال ، قوى فى القياس ، وإذا ضعف الشىء فى القياس ، وقل فى الاستعمال فمرذول مطّرح ، غير أنه قد يجىء منه الشىء إلا أنه قليل " .

وإذا أخذنا كتاب سيبويه نموذجًا لأول وأوفى كتاب ألف فى هذا الفن فإننا نجده على هذا النمط ، لا يكاد يستشهد بالشعر لقاعدة

---

(١) الخصائص جـ١ ص١٢٥،١٢٦ .

مطردة فى كتاب الله ، أو فى كلام العرب، حيث إن كثرة استعمالها تأبى أن يستدل لها ، ولم يشذ عن هذا النمط آخر المجتهدين فى هذا الفن وهو ابن هشام ، وإذا تصفحنا كتابه " **أوضح المسالك** " فإننا نجد بالاستقراء ٥٨٣ بيتاً من الشعر موزعة على ما جاء ضرورة ، أو لغة ، أو شذوذاً ، أو جوازًا مرجوحًا ، أو راجحًا ، وما جاء منها شاهدًا أو تمثيلاً للراجح أو الشائع قليل جدًا ، وفى معرض إثبات القلة أو الندرة للاستعمال المقابل ، ولولا أن المجال يضيق عن ذكر كل الشواهد الشعرية التى وردت فى هذا الكتاب الذائع الصيت مبيناً أمام كل شاهد ما جاء من أجله ليتبين صدق ما ندعيه ، ولينكشف الحق الصراح فى أن النحاة لم يهملوا النص القرآنى ولم يفضلوا عليه الشعر والرجز كما يرميهم بذلك المحدثون .. لفعلت ، ولكن عملاً بقاعدة : ما لا يدرك كله لا يترك جله ، نسوق شواهد باب مشهور هو باب الفاعل كما وردت فى أوضح المسالك :

١ - الكوفى يجيز تقدم الفاعل بدليل :

ما للجمال مشيها وئيدا

٢ - يحذف الفاعل لدليل حالى :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى ∴ إلى قطرىٍّ لا إخالك راضيا

٣ - يحذف الفاعل إن أجيب به نفى . مثل :

تجلّدتُ حتى قيل لم يعرُ قلبَه ∴ من الوَجْدِ شىءٌ قلت بل أعظمُ الوجد

٤ - يحذف الفاعل إن أجيب به استفهام مقدر . مثل :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ∴ ومختبط مما تطيح الطوائح

٥ - يحذف الفاعل إن استلزمه ما قبله . مثل :

غداة أحلّت لابن أصرم طعنةً :. حصين عبيطاتِ السدائف والخمرُ

٦ - طيئ وأزد شنوءة يلحقون بالفعل علامة التثنية . مثل :

ألـفيَتـا عينـاك عنـد القفـا :. أولـى فـأولى لـك ذا واقيـة

٧ - طيئ وأزد شنوءة يلحقون بالفعل علامة الجمع . مثل :

يلومونني فى اشتراء النخيـ :. ـل أهلـى فكلهـم ألـوم

٨ - ومثل :

نُـتِجَ الربيـع محاسـنا :. ألقحنهـا غـرُّ السـحائب

٩ - ويلحقون علامة التثنية مع المتعاطفين . مثل :

وقد أسلماه مُبعدٌ وحميم

١٠ - ومثل : وإن كانا له نسب وخير

١١ - يجوز ترك التاء فى الشعر مع التأنيث المجازى . مثل :

ولا أرض أبقل إبقالها

١٢ - ومثل : فإن الحوادث أودى بها

١٣ - يجوز ترك التاء عند الفصل بين الفعل والفاعل . مثل :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء

١٤ - تأنيث الفعل بعد " إلا " خاص بالشعر . مثل :

مـا برئـت مـن ريبـة وذم :. فـى حربنـا إلا بنـاتُ العـم

١٥ - قد يذكر الفعل مع البنات لعدم سلامة الواحد . مثل :

فبكى بناتى شجْوَهُن وزوجتى

١٦ - يجيز البصريون تقديم المفعول المحصور بـ " إلا " . مثل :

ولما أبى إلا جماحا فؤاده

١٧ - ومثل : فما زاد إلا ضعفَ ما بى كلامُها

١٨ - ومثل : وتُغْـرس إلا فى منابتها النخلُ

١٩ - يتوسط المفعول حيث لا مانع ولا موجب . مثل :

كما أتى ربَّه موسى على قدر

٢٠ - يجوز فى الشعر فقط تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول . مثل :

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم .

٢١ - الكسائى يجيز تقدم الفاعل المحصور بـ " إلا " . مثل :

ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذى كرم ∴ ولا جفا قطُّ إلا جبأ بطلا

٢٢ - ومثل : وهل يعذِّب إلا اللهُ بالنار

٢٣ - ومثل : فلم يدر إلا اللهُ ما هيَّجَتْ لنا

هذا نموذج واضح الدلالة لباب مشهور فى النحو كله ، وقد اشتمل على ثلاثة وعشرين شاهدًا شعريًا ، لو أعملنا فيها الفكر لوجدناها مقسمة إلى أربع مجموعات :

١ - المجموعة الأولى : عبارة عن أدلة لمذهب نحوى مخالف للجمهور وتشمل سبعة أبيات هى : ١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

٢ - المجموعة الثانية : أدلة لما يجوز عند العرب مخالفاً للأصول المقررة لعلة معنوية . وتشمل سبعة أبيات أخرى هى : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٩ .

٣ - المجموعة الثالثة : أدلة على لغة مخالفة للشائع عند العرب . وتشمل خمسة أبيات هى : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

٤ - المجموعة الرابعة : لما يجوز فى الشعر فقط . وتشمل الباقى وهو أربعة أبيات هى : ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ .

موقف بعض المعاصرين :

بعد أن ثبت بالأدلة القطعية أن النحاة لم يهملوا النص القرآنى ، ولم يفضلوا عليه الشعر ، ولم يستشهدوا بالشعر على صحته ، وأن القراءات الشاذة لا تعتبر قرآناً ، وأن آيات قليلة وردت فى السبعة واختلف النحاة فى توجيهها ، وتجاوز بعضهم فوصفوها بما لا يليق ، ننظر فيما قاله بعض المعاصرين تبريرًا لضرورة اصطناع نحو قرآنى جديد ، فنجدهم قد التقطوا هذه الآيات القليلة التى دار النقاش حول توجيهها نحويًا ، وجعلوها مادة ومجالاً يجولون فيه ويصولون ، ويبدئون ويعيدون ، ويتهمون بسببها من عاشوا يأكلون بعلمهم ، ومن أضاءوا للدنيا كلها كيف تفهم كتاب ربها ، وكأنهم أغير منهم على كتاب الله .

وحتى يتبين للقارئ مدى التجنى على هؤلاء العمالقة سنسوق ما ذكره أبو حيان النحوى عن أول آية صدر بها صاحب الدفاع عن القرآن كتابه ومطاعنه .

وليسمح لى القارئ إن نقلت النص كاملاً إذ كان أبو حيان هذا ممن نسب إليهم المؤلف تخطئة القراءة السبعية ، قال أبو حيان فى البحر[1] : " وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشرى وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين فى ذلك وأنه يجوز ، وقد أطلنا الاحتجاج فى ذلك عند قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، وذكرنا ثبوت

---

(١) جـ٣ ص١٥٩ .

ذلك فى لسان العرب نثرها ونظمها فأغنى ذلك عن إعادته هنا " .

وأما قول ابن عطية : " ويرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان : فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله ﷺ بغير واسطة : عثمان وعليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة أبيٌّ بن كعب : عمد إلى ردها بشيء خطر له فى ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشرى ، فإنه كثيرًا ما يطعن فى نقل القراء وقراءتهم ، وحمزة ﷺ أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمران بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر ، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقة فى الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأم الناس سنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه ثلاثة ..

إلى أن قال : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار فى علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ ".

هل يملك صاحبنا قوة دفاع عن القراء مثل أبى حيان الذى هو فى حكمه من النحاة الطغاة الذين تجاوزوا الحد المعقول وأسرفوا

على أنفسهم فى اللغة والدين ؟!

وكم أعجب لصاحبنا وهو يناقض نفسه بعد أن اتهمهم فى دينهم حيث يقول : " إنى لا أتهم هؤلاء النحاة فى دين أو خلق ، ولكنها العصبية المذهبية ، والتمسك بالقواعد النحوية ، كل ذلك فرض عليهم أن يقفوا هذه المواقف التى لا تليق بالعلماء الأجلاء " .

هل يضع مثل هذه الجمل عمدًا ليستطيع أن يدافع بها عن نفسه حين يرمى بما رماهم به ؟ الله أعلم .

لقد يبدو أن صاحبنا قد نذر نفسه لهذه النقطة التى كررها فى كتابه : " **سيبويه والقراءات** " وفى دفاعه عن القرآن فأعاد حديثه عنها فى مجلة " **البحث العلمى والتراث الإسلامى** " فى العدد الخامس الصادر من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٢هـ ، تحت عنوان ضخم هو : نظرية النحو القرآنى ، ثم أصدره كتابًا مطبوعًا متداولاً فى الأسواق ، يقوم على أساس تقسيم النحو إلى قسمين : قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه ، وقسم لم يرتضوه فتأولوه أو عارضوه . والقسم الثانى : " هو موضع الثقل والتركيز فى هذه النظرية " - حسب تعبيره - ثم هو يبنى نظريته على " تخيل مسالك التفكير عند النحويين " وهذا تعبيره أيضًا ..!! وجاء بقراءة تحقيق الهمزتين فى أئمة ، وهى المبحث الثالث فى دفاعه عن القرآن .

وجاء بقراءة : ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ وأعاد فيها ما قاله فى دفاعه فى المبحث السادس ، وأضاف إشادته **بابن تيمية** ورده على ذلك بحكم أنه يعمل فى جامعة أم القرى .

وانتقل إلى ما قاله فى كتابه الأول : " **سيبويه والقراءات** " عن تقدير البصريين للفعل بعد " إذا " لأنها لا تدخل إلا على الأفعال وهو لم يحاول أن يتدبر فيما علل به البصريون قياسهم ، إذ قالوا : إن المفروض فى الشرط أن يكون ممكن التحقيق ، ومعنى ذلك : أن الشرط مما يتغير ، والذى يتغير هو الحدث ، ومن هنا كان الشرط فعلاً سواء كانت الأداة جازمة أم غير جازمة ففى قوله تعالى : ﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ** ﴾ لا يعقل أن يكون الشرط هو السماء ، وأن انشقاقها هو الذى ينبغى أن يلى الأداة لأنه الشرط ، وقد أغنى عن ذكره هنا أنه جاء بعد اسم الذات فعلا مفسرًا له مسندًا إلى اسم الذات .

أما أن النصوص القرآنية التى ساقها على أنها تؤيد إعراب الأخفش – حيث أعربها مبتدأ وخبرًا – فلم ينكرها البصريون ، وإنما أعربوها على وجه آخر ، فالخلاف ليس فى النص ولكنه فى جهة الإعراب !

اما عن تطبيق نظرية النحو القرانى لدى صاحبنا ، فقد عاد إلى قراءة جر الأرحام وهى المبحث الأول فى دفاعه عن القرآن ، وهنا يسوق كلام **أبى حيان** دليلاً له ضد النحاة ، فمن يكون **أبو حيان** إن لم يكن نحويًا ؟ ثم يقترح تعديل القاعدة كما عدلها **ابن مالك** فى الألفية ، فماذا فعل الرجل إذن ؟

إنه يعترف بأن الأكثر إعادة الخافض ، فماذا على البصريين حين قاسوا على هذا الأكثر ؟ إنها حرب فى غير ميدان كحربه فى الفصل بين المتضايفين فى النثر مع تصريحه بأن **الأشمونى والصبان والأسيوطى وابن مالك وأبا حيان** يرون هذا ! وما من

قاعدة أراد تعديلها إلا استقى تعديلها أو نقله حرفيًا من كلام النحاة أنفسهم !!

إننا لو سلمنا جدلاً بأن بعض النحاة قد أخطأ التعبير عن مراده فهل يبيح هذا أن نطعن فى هؤلاء الذين نقلوا إلينا اللغة ، بل ونقلوا إلينا كتاب الله نفسه ، بحكم أنهم قراء ؟ ثم ماذا بعد أن نطعن فيهم هكذا ؟ ألا يلتقط المتربصون بنا هذا الخيط ، ويطعنون فيما نقلوه إلينا من لغة وقرآن معًا ؟ ألا نكون حينذاك كالدبّة التى قتلت صاحبها ، وهى تريد أن تبعد عنه الذباب ؟! هل التركيز على الأخطاء منهج علمى سوى ؟ وما تكون هذه الهنات بجوار جهادهم الأكبر فى ميدان القرآن ؟

مَن غير النحاة أعرب القرآن كلمة كلمة ؟ ومَن غيرهم بيّن معانيه وأسلوبه ؟ مَن أولُ من ألّف ذلك ؟ من حمى هجمات الطاعنين على القرآن فى عهد الشعوبيين والزنادقة والمشككين ؟ .

لقد كان أول من تعرض لتفسير القرآن آية آية على التتابع : الفراء النحوى المتوفى ٢٠٧هـ ، أما من كانوا قبله من العلماء فقد اقتصروا على تفسير ما أشكل فهمه من الآيات .

بل إننى لا أذهب بعيدًا حينما ألتقط من كلام **أبى حيان** السابق عن **ابن عطية** : أن رده للقراءة جسارة قبيحة لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه ، إن مثل هذه الأقوال مدسوسة عليهم من النساخ الذين كانوا يكتبون غير ما يملى عليهم لمآرب ، أدناها اتصالهم بأعداء الإسلام الذين كان همهم تشويه تراثه ، وإلا فكيف سكتت الأمة عن هذه الأوصاف لآيات الكتاب مع حرصها الذى لا يوجد له نظير على حماية حماه ؟ .

إن يد التحريف حين ينست من العبث فى كتاب الله اتجهت بإسرائيلياتها نحو كتب التفسير أيًا كانت : نحوية أو فقهية ، فدست فيها ما يخدم أغراضها فلماذا لا تكون هذه الكلمات القبيحة من صنع هؤلاء ، وبخاصة أنها لا تليق بحالهم ولا بطهارة لسانهم كما يعبر أبو حيان ؟ .

وهل يمكن أن يقال عن هؤلاء العظام : إنهم شكوا فى توثيق النص القرآنى فاستشهدوا عليه بالشعر ؟

ثم لماذا لا نصعد التهمة إلى صحابة رسول الله من أمثال **عمر وابن عباس** وهما اللذان كانا يحتفلان بديوان العرب ؟ بل لماذا لا نصعد المسألة أكثر وأكثر إلى سيدنا رسول الله ﷺ حين وافق على إنشاد الشعر أمامه وقال : « **إن من البيان لسحرا** » ؟

إن هؤلاء النحاة لم يوثقوا النص القرانى بالشعر وإنما وضعوه حيث ينبغى له سموًا وعلوًا ، ولنسمع إلى **ابى حيان** النحوى فى مقدمة تفسيره البحر[1] : " ينبغى أن يحمل القران على أحسن إعراب وأحسن تركيب إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه ما يجوِّزه النحاة فى شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة " .

وكان **الأصمعى** مع علمه الواسع بالعربية شديد الاحتراز فى تفسير القرآن والسنة ، وكان يقول إذا سئل عن شيء منها : العرب تقول : معنى هذا كذا ولا أعلم المراد منه فى الكتاب والسنة أى شيء هو ؟

---

(١) جـ١ ص٥،٤ .

ومغزى كلام أبى حيان والأصمعى أنهم كانوا يتجنبون ما أمكنهم أن يقطعوا بمعنى كلام الله ، أو تحديد مراده ، أو حمله على وجه ضعيف فى اللغة ، ضرورة أنه نزل بلسان عربى مبين .

قضية النحو القرآنى :

والآن : ما قضية النحو القرآنى ؟ وهل يختلف هذا النحو عن النحو القديم ؟ الحقيقة أن الدعوة إلى نحو قرآنى لها فوائد وعليها محاذير ، فأما فوائدها : فإنها تستبين بتبيان طبيعة هذا النحو ، وطبيعته كما أراه : جمع الآيات القرآنية أو قدر كاف منها لشرحها للمتعلم ، ثم استنتاج القاعدة منها مع التنبيه على ما ورد مخالفاً لهذه القاعدة من شعر أو نثر ، فليست اللغة العربية محصورة فى ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه ، غير أنه أفصحها وأعلاها قدرًا ، فينبغى تقديم ما جاء فى القرآن وتأخير ما عداه حسب الشائع والنادر حتى لا نقطع على الدارس خيط الاتصال بينه وبين تراث هذه الأمة .

كما ينبغى الحرص فى السنوات الأولى للدراسة على اختيار الآيات التى لا تحتمل إلا وجهًا إعرابيًا واحدًا ، وتأجيل الآيات التى تحتمل أكثر من وجه إلى السنوات الأخيرة .

حينذاك يستفيد الدارس معنى الآيات التى قدمت على القاعدة وتتحرك فى نفسه ملكة التقليد لهذه الأساليب الرفيعة ، وأعتقد أن هذه الطريقة – وقد صارت ميسرة موطأة بعد الدراسة الاستقرائية التى قام بها أستاذنا المرحوم الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة فى دراساته لأسلوب القرآن الكريم – تجذب الجيل الشارد عن النحو الجامد على أمثلة صيرها الإعلام ووسائله مجالاً للسخرية ، مع

مراعاة ضرورة ربط القاعدة بالمعنى الذى يترتب على الحفاظ عليها كما فعل الإمام عبد القاهر الجرجانى فى كتابه " **المقتصد** " وفى " **دلائل الإعجاز** " إذ لابد من التذوق للمعنى حين تراعى القاعدة كما لابد من المقارنة بين هذا المعنى وما يمكن أن يؤديه الأسلوب عند عدم مراعاتها ، وأيضًا لابد من لفت نظر الدارس إلى تعدد الوجوه الإعرابية الممكنة فى الأسلوب الواحد ، ولو فى المراحل المتقدمة ، ضرورة أن المتكلم بها لم يحدد معنى واحدًا لجملة تحتمل أكثر من معنى .

ولقد يكون من المستحسن فى هذا المجال أن نضرب لذلك أمثلة من القرآن الكريم ، فنأخذ لذلك مثلاً بمواضع الوقف المتعانق.

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾ حيث تقرأ هذه الاية بطريقتين من طرق الأداء .

الأولى : ذلك الكتاب لا ريب . فيه هدى للمتقين .

والثانية : ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين .

ويرمز لهاتين الطريقتين فى رسم المصحف بعلامة الوقف المتعانق حيث نجد فوق كلمتى " ريب " و" فيه " ثلاث نقاط إشارة إلى أنك إن وقفت على الكلمة الأولى فلا تقف على الثانية . وإن وقفت على الثانية فلا تقف على الأولى ، ولم يشر القراء إلى الطريقتين نغمًا أو عبثًا أو اعتباطاً ، ولكن لكل من الأداءين معنى يختلف عن الآخر ، وكلا المعنيين صحيح ورائع ومراد ، وذلك لعمرى نمط فريد من وجوه الإعجاز والتحدى .

أما معنى الأداء الأول : فإنه يفيد أن هذا هو الكتاب الذى كانت ترنو البشرية إليه ، ولا يمكن أن يلحق هذا الحكم ريبة أو تهمة أو ظنة ، ليس لعاقل يحترم عقله أن يشك أو يرتاب فى أن هذا هو الكتاب ، فإذا ظهرت ريبة فى هذا عند أحد فإنما منبعها خطل فى التفكير ، أو عوج فى الفهم ، أو ضلال عن الحقيقة .

وهذا الكتاب يشتمل على الهدى كما يشتمل الإناء على الماء والظرف على المظروف، إن الهدى شىء صب فيه فتمكن واستقر، فى كل لفظة منه هدى ، وفى كل تعبير إرشاد ودلالة ، وفى كل سورة نور وإلهام وبيان .

والغريب أن كل هذه المعانى مستعملة للهدى فى لغة العرب .

وإعراب هذا الأداء قائم على أن خبر لا النافية للجنس محذوف ، وأن الجار والمجرور " فيه " خبر مقدم للمبتدأ المؤخر " هدى " .

أما الأداء الثانى : فإنه يعنى أن هذا الكتاب العظيم الذى بلغ من الكمال ذروته لا يشتمل على شىء مريب ، ليس به اضطراب أو تضارب ، وليس به معلومة واحدة يمكن أن يكتشف إنس أو جن على مدى الدهر كله أنها غير صحيحة ، إنه كتاب الله المقروء ، ولا يمكن أن يختلف عن كتاب الله المنظور ، وبذا لا يداخله لفظ مريب أو معنى مهتز، وهذا الكتاب هو الهدى نفسه ، هو الدلالة وهو النور الذى يبدد ضوؤه كل حيرة ، وهو المنهج وهو العقيدة ،

هو المبدأ وهو السلوك ، هو كل شيء فى حياة المتقين .

وإعراب هذا الأداء ينبنى على جعل الجار والمجرور " فيه " خبرًا لـ " لا " النافية للجنس ، و " هدى " خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو " .

ألا ترى معى كيف يتذوق الدارس للمعنى من خلال الإعراب، وكيف تتربى عنده ملكة الفهم لأساليب اللغة المختلفة فى أداء المعانى ، مما يدعوه إلى مزيد من الاطلاع على روائع ما فى التراث ، ويتعمق لديه أساس الإعجاز القرآنى الفريد ؟

أليس هذا خيرًا من تكرار الكتب المقررة لأمثلة جافة ، وليس هذا إلا مثالاً لما يمكن أن يكون ، وما من قاعدة نحوية أساسية إلا لها عشرات الأمثلة فى النص القرآنى المعجز ، وبالله التوفيق .

أ.د. محمد المختار محمد المهدى

مصادر البحث

١ - الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى .

٢ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه .

٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام .

٤ - التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط لأبى حيان .

٥ - التفسير والمفسرون للذهبى .

٦ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية .

٧ - الخصائص لابن جنى .

٨ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عضيمة .

٩ - دفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين للدكتور أحمد مكى الأنصارى .

١٠ - ديوان المتنبى .

١١ - الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد .

١٢ - سيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكى الأنصارى .

١٣ - السبعة فى القراءات لابن مجاهد .

١٤ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده لابن رشيق .

١٥ - القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم .

تابع مصادر البحث

١٦ - القراءات فى نظر المستشرقين للشيخ عبد الفتاح القاضى .

١٧ - كتاب سيبويه .

١٨ - مجلة الأزهر المجلد ٢٤ .

١٩ - مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى العدد الخامس جامعة أم القرى .

٢٠ - المفصل فى علم العربية للزمخشرى .

٢١ - الموافقات للشاطبى .

٢٢ - نحو القرآن لأحمد عبد الستار الجوارى .

٢٣ - النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم المصدر

بين

أقوال النحاة

واستعمال القرآن الكريم

مُقَدِّمَة

حمدًا لله ، وصلاة وسلامًا على سيدنا رسول الله ، أما بعد ..

فقيامًا بواجب البحث الواعى فى تراثنا الأصيل ، المستنير بضوء القرآن الكاشف لكل غموض ، كما قرر الحق - تبارك وتعالى - فى قوله : ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ** ﴾ .

وإسهامًا فى جهود الجادين فى إرساء دعائم التفرقة بين معانى الألفاظ والصيغ ؛ حتى يتاح - فيما بعد - وضع معجم دقيق التعبير عن المعانى لكل صيغة ، بحيث لا نقع فى متاهة الاصطلاحات التى مازالت مشكلة فى معاجمنا المشهورة حين نرى فيها بعد بيان الفعل والمصدر عبارة تقول : والاسم منه كذا ، ولا ندرى أين نضع هذا الاسم فى سلسلة الأبواب الصرفية .

وهدمًا للجمود الفكرى الذى يحكيه الشيخ " يس العليمى " فى تقريره على " التصريح " فى معرض الحديث عن " اسم المرة " نقلاً عن الشيخ " الدنوشرى " تعليقاً على ما روى عن " أبى حيان " حيث يقول :

" الأحكام النحوية اليوم قد تقررت ، فليس لأحد أن يزيد فيها ، لكون العرب المسموع عنهم قد انقرضوا ، وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء " .

وإنها لحجة تبدو قوية ، تلك التى يسوقها الدنوشرى : العرب المسموع عنهم قد انقرضوا حقاً ، لكن هل فُهم كل ما ورد عنهم

الفهم الصحيح ؟ وهل فُهمت أساليب القران نفسها الفهم الأخير ؟

لكأنى برسول الله ﷺ وهو ينبه على هذه القضية الخطيرة فى خطبة الوداع وهو يقول : « **فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلَّغ أوعى من سامع** » ، إن الحقيقة التاريخية الثابتة تشهد بأن أوعية النقل قد تركت مجالات كثيرة لمن تنقل إليها ، لتبحث وتدرس وتستخلص الجديد ، وإن الذهن البشرى بما أودعه الله من خصوبة متجددة يستطيع أن يفهم فى المنقول غير ما فهمه الأوائل ، ثم من يصدق أن الأوائل لم يتركوا للأواخر استقراء ؟ إننا نفتقد استقراء كاملاً وواعيًا ومصنفاً عند الأقدمين لأساليب القرآن الكريم نفسها ؛ فما بالك بأساليب اللغة ؟! إن الطباعة الحديثة قد أتاحت للمتأخرين ما لم يكن متاحًا للسابقين ، وقد يكون للمتقدمين عذر مقبول فى اضطراب استقرائهم لكن أين عذرنا الآن بعد أن دنت منا المراجع والمصادر دون جهد أو عناء ؟!!

لهذا وذاك وذلك أكتب اليوم عن " اسم المصدر بين أقوال النحاة واستعمال القرآن الكريم " وأكتفى بالمراد من اسم المصدر لدى جمهرة النحويين ، وما أراه فى هذا المجال مدعومًا باستعمال القرآن الكريم ، وبما استند إليه النحاة أنفسهم من أساليب موثقة ، وبتفسيرهم لهذه الأساليب ، وسنرى اضطرابًا واختلافاً وتوسيعًا وتضييقاً ، وإطلاقاً لعدة تعبيرات على مفهوم واحد ، جعلتنى أقف حائرًا أمام نصوص نحوية ، كدت أحفظها من كثرة ترددادها ، إلى أن حكّمت فيها العقل ، والدلالة اللغوية ، والتذوق لأساليبهم المتنوعة فى مختلف المواضع .. وقد يجد القارئ بعض النصوص والأمثلة متكررة لدى معظمهم ، وقد يقول : لماذا لم تختصر ؟

ولكننى قاصد وعامد لذكرها ؛ لأن فى كل نص مخالفة لغيره من وجه ، ولنعرف ما أضافه اللاحق للسابق ، وما أخذه منه .

وإننى لأعترف أن الذى وصلت إليه هنا لا يمثل القول الفصل، ولكنه على كل حال يقدم محاولة للحل ، مدعومة بالعقل والنقل .

تطور استعمال المصطلح

لقد ذكر بعض المعاصرين أن أكثر المتقدمين لم يفرقوا بين المصدر واسمه ، وأنهم كانوا يعتبرون كل ما دل على الحدث مصدرًا ، وأن هذه التفرقة من اصطلاح متأخرى النحاة ، وجزم بهذا محققو شرح الرضى على الشافية[1] .

والحقيقة أن هذا الرأى ليس على إطلاقه ، فقد استعمل المتقدمون - وأولهم سيبويه - اصطلاح " اسم المصدر "، غير أنهم أحياناً يعبرون عنه بأنه " اسم وضع موضع المصدر " أو بأنه " اسم فى معنى المصدر " أو " ما جاء مخالفاً للمصدر فى المعنى " ... إلخ ، وإليك الدليل :

- حين تعرض " سيبويه " لعلَم الجنس الواقع موقع المصدر أطلق عليه اصطلاح " اسم المصدر " إذ يقول[2] :

" ومما جاء اسمًا للمصدر قول الشاعر وهو " النابغة " :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا ∴ فحملتُ بَرة واحتملتَ فَجار

ففجار معدولٌ عن الفجْرة . وقال الشاعر :

---

(١) جـ١ ص١٦٠ .

(٢) جـ٢ ص٣٨ بولاق .

فقال امكثى حتى يسار لعلنا .:. نحج معًا قالت:أعامًا وقابله ؟

- وحين تعرض " المبرد " فى " المقتضب " لذلك سماه بما سماه به " سيبويه " إذ يقول[١] : " وأما ما كان اسمًا لمصدر غير مأمور به فنحو قوله وهو " النابغة الجعدى " :

وذكرت من لبن المحلّق شربة .:. والخيلُ تعدو بالصعيد بَدَادِ

وقرأ الفراء : " فإن لك فى الحياة أن تقول لا مَساس "[٢]

- ومما جاء فى كتاب "سيبويه" وشارحه "السيرافى" من إيثار التعبير بأن هذا الاسم بمنزلة المصدر ما قاله عن كلمة " تبيان " بكسر التاء[٣] .

" فإنما هى من بيَّنْت كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت " ويعقب " السيرافى " على هذا النص بقوله[٤] : " يريد أن التبيان ليس مصدر " بيّنت " وإنما مصدره التبيين ، والتبيان اسم جعل موضع المصدر " .

- وفى موضع آخر يقول " سيبويه "[٥] : " والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على " اطمأننت " و" اقشعررت " كما أن النبات ليس بمصدر على " أنبت " ، فمنزلة " اقشعررت " من " القشعريرة " و" اطمأننت " من " الطمأنينة " بمنزلة " أنبت " من " النبات " .

---

(١) جـ٣ ص٣٧١ .

(٢) سورة طه - آية رقم ٩٧ ، وعبارة الفراء فى معانى القرآن جـ٢ ص١٩٠ : وتقرأ " لا مِساس " وهى لغة فاشية : لا مَساس لا مَساس ، مثل : نزال ونظار من الانتظار .

(٣) جـ٢ ص٢٤٥ .

(٤) المجلد الثانى من مخطوطة شرح السيرافى بدار الكتب المصرية ص٩٢ .

(٥) جـ٢ ص٢٤٦ .

- وفى موضع رابع يقول[١] : " وجاءوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال " فِعال " نحو : الصِّرام ، والجداد ، والقِطاع ، والحِصاد ، فإذا أرادوا الفعل[٢] على " فعلت " قالوا : حصدته حصدًا ، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية " .
- وفى موضع خامس يقول[٣] : " وقالوا الفقر كما قالوا الضعف ولم نسمعهم قالوا : فقر كما لم يقول فى الشديد : شدد ، استغنوا باشتد وافتقر " .
- على أن أجمع موضع لأنواع " اسم المصدر " المؤسسة على دلالة اللفظ ومساقه - سواء كان هناك اختلاف بين صيغة الاسم وصيغة المصدر ، أم كان بينهما اتفاق واتحاد - قول " سيبويه " فى باب ما جاء من المصادر على فَعُول[٤] قال :

" ومما جاء مخالفا للمصدر لمعنى قولهم: أصاب شِبْعَه ، وهذا شِبْعُه، إنما يريد قدر ما يشبعه، وتقول : شبعت شِبَعًا وهذا شِبَعٌ فاحش ، إنما تريد الفعل ، وطعمت طُعْمًا حسنًا ، وليس له طَعْم إنما يريد ليس للطعام طيب ، وتقول : ملأت السقاء مِلئاً شديدًا ، وهو مِلْءُ هذا : أى قدر ما يملأ هذا . وقد يجىء غير مخالف تقول : رويت ريًّا ، وأصاب ريّه ، وطعمت طُعْمًا ، وأصاب طُعْمه، ونهل نَهَلاً ، وأصاب نَهَلَه وتقول : خرصه خرصًا ، وما خرصه ؟ أى ما قدره ؟

(١) جـ٢ ص٢١٧ .
(٢) أى الحدث وهو ما يعبر عنه بالمصدر .
(٣) جـ٢ ص٢٢٥ .
(٤) جـ٢ ص٢٢٨،٢٢٩ بولاق .

وكذلك الكيلة . وقالوا : قته قوتاً ، والقُوت : الرزق ، فلم يدعوه على بناء واحد ، كما قالوا الحلب فى الحليب والمصدر ، وقد يقولون الحلَب وهم يعنون اللبن ، ويقولون حلبته حلْبًا يريدون الفعل الذى هو مصدر .
فهذه أشياء تجىء مختلفة ولا تطرد .

وقالوا : مريتها مَرْيًا إذا أرادوا عمله، ويقول : حلبتها مِرْيَةً لا يريد فِعْلَةً ولكنه يريد نحوًا من الدّرة والحلب .

وقالوا : لُعْنَةٌ للذى يُلْعَن ، واللّعْنَة المصدر ، وقالوا : الخلْق فسوّوا بين المصدر والمخلوق ، فاعرف هذا النحو ، وأجره على سبيله .

وقالوا : كرع كروعًا ، والكرع : الماء الذى يكرع فيه ، وقالوا : درأته دَرْءًا، وهو ذو تُدْرأ، أى ذو عدة ومنعة لا تريد العمل .

وكاللعنة السبّة ، إذا أرادوا المشهور بالسب واللعن ، فأجروه مجرى الشهرة ، وقد يجىء المصدر على المفعول ، وذلك قولك لبن حلَب إنما تريد : محلوب ، وكقولهم : الخلْق إنما يريدون المخلوق ، ويقولون للدرهم : ضرب الأمير إنما يريدون : مضروب الأمير .

ويقع على الفاعل وذلك قولك يوم غمّ ورجل نوم إنما تريد النائم والغام .. وقالوا : معشر كرَم فقالوا هذا كما يقولون : هو رضى ، وإنما يريدون المرضىّ ، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول ، وربما وقع على الجميع " .

- وعلى منوال " سيبويه " ينسج " المبرد " أيضًا فى المقتضب

فيُعَنوْن أحياناً لاسم المصدر بما " جرى مجرى المصادر وليس بمتصرف من فعل "[١] .

- وأحياناً يعبر عنه بأنه اسم في معنى المصدر كما قال[٢] : " فأما سلام عليك فاسم فى معنى المصدر ولو كان على " سلّم " لكان تسليمًا " .

- وفى موضع آخر[٣] يطلق عليه إنه اسم وقع فى موضع المصدر نحو : " قولك : الخيل تعدو بدادِ يافتى ، ومعناه : بَدَدًا " مع أنه يقدم لهذا الشاهد نفسه فيما سبق بأنه اسم للمصدر ، وإذن ، فالتعبيران عنده لمدلول واحد .

لا تناقض عند " المبرد "

أما تعبير " المبرد " أحياناً بأنه " اسم فعل " فليس المراد بذلك أنه " اسم مصدر " ذلك أن الفعل عنده هو الحدث لا المصدر ، كما فى " سيبويه " ، والحدث هو المعنى ، واسم الحدث هو اسم الفعل ، هو المصدر نفسه ، ومع أن هذا المعنى قد نبه عليه محقق المقتضب فضيلة أستاذنا الشيخ " محمد عضيمة " فى تعليقاته ، فإنه ينسب إلى " المبرد " التناقض[٤] ويستدل على ذلك بأنه فى هذا الموضع فى الجزء الأول يجعل القتال والضراب اسم مصدر ،

---

(١) جـ٣ ص٢١٧ .
(٢) جـ٣ ص٢٢١ .
(٣) جـ٣ ص٣٦٨ .
(٤) هامش جـ١ ص٧٣ .

وفى الجزء الثانى[١] يجعله مصدرًا ، مع أن نص " المبرد " فى الموضع الأول هو : " ويقع اسم الفعل على فِعَال نحو القتال والضراب " وقد صرح بذلك " المبرد " نفسه فى المقتضب أيضًا فقال[٢] : " وأما المصادر فهى أسماء الأفعال " .

موقف النحاة بعد " سيبويه " و " المبرد "

يشير " ابن خالويه " إلى بعض ذلك فى كتابه " ليس فى كلام العرب "[٣] فيقول : " وقد يجىء المصدر على غير المصدر : عذبته عذابًا والوجه تعذيبًا ، وأعطيته عطاء الوجه إعطاء ، وأقرضته إقراضًا وهو الوجه ، وقرضًا ، وفى حرف " ابن مسعود "[٤] : " ونَزَلت الملائكة إنزالاً " ولم يقل تنزيلاً " .

- ويسير " الزمخشرى " فى " المفصل " على نمط " المبرد " و" سيبويه " فى التعبير عن ذلك بأنه اسم فى معنى المصدر[٥] أما " ابن يعيش " فقد اقتصر على تعبير " اسم المصدر " وذلك فى شرحه لهذا الموضع من المفصل .

---

(١) ص٩٩ .
(٢) جـ٣ ص١٠٢ .
(٣) ص٤٢ .
(٤) فى الحجة لابن خالويه أيضًا ص٢٦٥ : " ويقرأ بنونين وتخفيف الزاى ونصب الملائكة .. أخذه من انزلنا ، وفى البحر جـ٦ ص٤٩٤ إحدى عشرة قراءة ن منها ما ذكره ابن خالويه فى الحجة منسوبًا إلى أبى معاذ وخارجة عن أبى عمرو ، ومنها قراءة الأعمش وعبد الله فى نقل ابن عطية : وأنزل ماضيًا رباعيًا مبنيًا للمفعول ، وكلتا القراءتين يتم بهما الاستدلال على وقوع المصدر على غير فعله ، ولعل فى كتاب " ليس " تحريفًا فهو غير محقق .
(٥) جـ٤ ص٥٣ .

وفى موضع آخر يشرح معنى اسم المصدر فيقول[١] :
" السراء والضراء بمعنى المسرة والمضرة ، والنعماء بمعنى النعمة ، قال تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاء بَعْدَ ضَرَّاء مَسَّتْهُ** ﴾[٢] والصواب أنها أسماء للمصادر وليست أنفسها ، فالسراء : الرخاء ، والضراء: الشدة ، والنعماء : النعمة ، فهى أسماء لهذه المعانى ، فإذا قلنا : إنها مصادر كانت عبارة عن نفس الفعل الذى هو المعنى ، وإذا كانت أسماء لها كانت عبارة عن المحصل لهذه المعانى " .

- و" ابن الحاجب " وهو معاصر لـ " ابن يعيش " يقول فى " أماليه " كما نقل الشيخ يس فى حاشيته على " التصريح "[٣]:
" الفرق بين قول النحويين : مصدر ، واسم مصدر ، أن المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى " انطلق " ، واسم المصدر هو اسم المعنى ، وليس له فعل يجرى عليه من لفظه ، وقد يقولون : مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتقاربين لفظاً أحدهما للفعل والآخر للآلة[٤] التى يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور ، والأكْل والأُكُل ، فالطُّهور المصدر والطَّهور اسم ما يتطهر به ، والأكل المصدر والأُكُل : ما يؤكل " .

---

(١) جـ٥ ص١١٠ .
(٢) من الآية رقم ١٠ سورة هود ، وتكملتها : ﴿ **لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّى إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ** ﴾ .
(٣) جـ٢ ص٦٢ .
(٤) ليس المراد اسم الآلة الاصطلاحى ولكن ما يتحقق به الحدث .

- ويستعمل " الرضى " فى شرحه للشافية[١] تعبير : الاسم الواقع موقع المصدر . وفى شرح الكافية[٢] يؤكد أن اسم المصدر غير المصدر .
- ويخصص " السهيلى " بعض الصيغ التى يكثر مجىء اسم المصدر عليها ويختار منها: فُعْل وفِعْل وفَعَل، وذلك فى عدة مواضع من كتابه "نتائج الفكر فى النحو " فهو يرى[٣] ، " أن الصنع والشغل والحب والشكر والكفر والحلم مثل الدُّهن والخبز ، وكذلك الطّحْن والفِعْل ، والعَرق والمرض ، من الأسماء ، لا من المصادر ، لأنها تجمع ، والمصدر عنده لا يجمع مطلقاً ولو اختلفت أنواعه كما يقول النحاة ، بل إن قضية اختلاف الأنواع لديه تعنى دلالة المصدر على الاسمية ، وخروج الكلمة عن المصدرية ، بدليل أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن الإفعال والانفعال وغيرهما . ثم يحدد مراده بقوله: " إنما اختلاف الأنواع فيما كان اسمًا مشتقاً من الفعل استغنى به عن المصدر لخصوصه وعموم المصدر، وذلك لا تجده إلا على وزن : فُعْل ، أو فِعْل ، أو فَعَل ، ألا ترى أنهم لا يجمعون الفرق والحذر ، ولا شيء من ذلك الباب نحو الرمد والعمش والبرص ..

فإن قيل : تفريقك بين الأمرين دعوى فما دليلها ؟

قلنا : العرق من قولك : عرق يعرق عرقاً ، لا يخفى

---

(١) جـ١ ص١٧٨ .
(٢) جـ١ ص١٠٤ .
(٣) من ص٣٦٢ إلى ص٣٦٩ .

على أحد أنه مصدر لعرق ، والعرق الذى هو جسم مانع سائل من الجسد لا يخفى على أحد أنه غير العرق الذى هو المصدر ، وإن كان اللفظ واحدًا ، فكذلك المرض يكون عبارة عن المصدر ، وعبارة عن السقم والعلة ، فعلى هذا نقول : تصبب زيد عرقاً فيكون له إعرابان : تمييز إذا أردت المانع، ومفعول من أجله أو مصدر مؤكد إذا أردت المصدر " .

ثم يقول[1] : " فرب مصدر أجرى مجرى الأسماء كقولهم : ضيف وضيوف ، وعدل وعدول، وصيد وصيود ".

الفرق بين قولى " الرضى " و " السهيلى "

- وفى حديث " الرضى " عن المصادر فى شرح الشافية ما يشير إلى أكثر من هذه الصيغ الثلاث ولكنه لا يرى مثل ما يرى " السهيلى " اختصاص الصيغة بالاسمية بل يقرر ورود الاسم على هذه الأوزان مرادًا به غير المصدر فيقول[2] : " ويجىء الفِعْل للمفعول كالذّبح ، والسّفر، والزِّبر . ويجىء الفَعَل للمفعول أيضًا كالخَبط والنَفض للمنفوض ، وجاء فُعْلة بسكون العين كثيرًا بمعنى المفعول كالسُّبة والضُّحكة واللُّعنة، ويجىء المَفْعَلة لسبب الفعل كقوله ﷺ : **« الولد مَبْخَلة مَجْبَنة محزَنة »** ، ويجىء الفَعول لما يفعل به الشىء كالوجَور لما يوجر به " .

---

(١) ص٣٧٣ .

(٢) جـ١ ص١٦٢ .

- وجاء " ابن مالك " فى التسهيل[١] فعرف اسم المصدر بقوله : "ويعمل عملَه اسمُه غيرُ العلم، وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديرًا - دون عوض - من بعض ما فى فعله " ، وسنرى أن هذا التعريف هو الذى ساد واعتمد عليه المتأخرون .

- ويفرق " أبو حيان " فى الارتشاف[٢] بين نوعين من اسم المصدر أولهما المصدر الميمى ويقرر أنه لا فرق بينه وبين المصدر الأصلى ، أما النوع الثانى فهو : " ما كان أصل وضعه لغير المصدر ، كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة والكحل والرعى والطحن ونحوها ، وهى أسماء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما يثاب به ويُدْهَن به ولما يُكْرَم به وللجملة من القول ولما يُكْحَل به ولما يُرْعَى ولما يُطْحَن " .

- وينبه " أبو حيان " فى موضع آخر إلى الخلاف بين النحويين واللغويين فى تسمية المصادر الشاذة لغير الثلاثى إذ يقول[٣] : " وهذه المصادر التى شذت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر . ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تجر عليه ، ولا مشاحة فى الاصطلاح " .

ويورد من هذه المصادر التى أتت على فعل غير ثلاثى[٤] : احتاط حِيطة ، واغتاب غِيبة ، واختار خِيرة ،

(١) ص١٤٢ .
(٢) مجلد ٢ ص١٠٤٤،١٠٤٥ من المحقق بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
(٣) ص١٩٥ من المخطوطة .
(٤) ص١٩٢،١٩٣ من المخطوطة .

واتأد تُؤدَة ، واختلف خِلفة ، واقشعرّ قُشعريرة ، واطمأنّ طُمأنينة ، واستراح راحة ، وتوضأ وُضوءًا ، وتطهر طُهورًا ، وتقدم تقدِمة ، وتطيَّر طِيرَة ، وتأنى أناة .

- و " ابن هشام " فى توضيحه[١] حين يعرف المصدر يخرج من التعريف اسم المصدر ، نحو اغتسل غسلاً ، وحين يتعرض لعمل المصدر[٢] يقول : الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علمًا كفجار وحمادِ للفجْرة والمَحْمَدة ، أو كمضرْب ومَقْتَل ، أو متجاوزًا فعلُه الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغُسل ووُضوء فإنهما بزنة القُرب والدُّخول .. فهو اسم مصدر .

- والشيخ " خالد " فى تصريحه يفرق بين المصدر واسمه فى المدلول عند شرحه للموضع السابق بقوله : " ومدلولهما مختلف ، فمدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هو بواسطة دلالته على المصدر " .

ثم يقول : إن تسمية المصدر الميمى اسم مصدر تجوز .

ولم يلحظ الشيخ " خالد " ما وقع فيه " ابن هشام " من تضارب حين جعل اسم المصدر دالاً على مجرد الحدث كالمصدر .

- أما " السيوطى " فى الهمع[٣] فإنه ينقل تعبير " أبى حيان "

---

(١) جـ١ ص٣٢٤ مع التصريح .
(٢) جـ٢ ص٦١،٦٢ .
(٣) جـ٢ ص٩٤ .

فـى الارتشـاف ، ويزيـد أن النـوع الثـانى المـأخوذ مـن حـدث لغيره قد منع إعماله البصريون إلا فـى الضـرورة ، وجـوزه قياسًا أهل الكوفة وبغداد إلحاقاً بالمصدر .

- وفى الأشـباه والنظـائر[١] يعقـد السـيوطى بابًـا بعنـوان " ذكـر الفـرق بين المصـدر واسـم المصـدر " ينقـل فيه كـلام الشـيخ "بهاء الديـن بـن النحـاس" أن مدلـول المصـدر معنـى الحـدث وأنهم سموا ما يعبر عنه مصدرًا مجازًا ، واسم المصدر اسـم للمعنـى الصـادر عـن الإنسـان وغيره كسـبحان المسـمى بـه التسبيح .
- وقد نقل " الأشمونى "[٢] تعريف " ابن مالك " فى التسهيل ثـم قسمه إلى ثلاثة أقسام : علَم ، وميمى ، وغيرهما . فالعلَم لا يعمل مطلقاً ، والميمى يعمل اتفاقاً ، وغيرهما فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين .
- ونقل " الصبان " رأى الشيخ " خالد "[٣] وقال : إن " الدمامينى " نقله عن " ابن يعيش " وغيره ثم قال : " وقيل مدلوله الحـدث كالمصــدر ، ولكـن دلالتـه عليـه عــن طــريق النيابــة عـن المصدر " .
- وقد سار " الخضرى " على " ابن عقيل[٤] و " ابـن حمـدون " علـى شـرح المكـودى[٥] علـى أن اسـم المصــدر يـدل علـى

---

(١) جـ٢ ص١٨٥ .
(٢) جـ٢ ص٢٨٧ .
(٣) جـ٢ ص١١٠ .
(٤) جـ٢ ص٢٣ .
(٥) ص١٥٢ .

الحدث بواسطة المصدر .

تحليل واستنباط

واعتمادًا على كل ما سبق ، واستنتاجًا منه ، وإضافة إليه أقول : من المعروف نحويًا وصرفيًا أن المصدر لا يدل إلا على الحدث المجرد ، وأن له فعلاً من لفظه يجرى عليه ، وأن المشتقات هى التى تدل على الحدث مع الذات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا جاءت على صيغها المعهودة ، أو على الحدث والزمن كالأفعال ، وأن ما دل على الحدث ووقوعه مرة واحدة اصطلح على تسميته " اسم مرة " وما دل مع وصفه على حالة صاحبه وهيئته سمى " اسم هيئة " وما دل على ماهيته وملابساته سمى " المصدر الصناعي " ، وهكذا اسم الزمان والمكان والآلة فبماذا نسمى ما يدل على الحدث مصحوبًا بشىء آخر لا يدخله فى هذه الأبواب الصرفية ؟ أو دل على الحدث وليس له فعل من لفظه ؟ أو جاء على صيغة المصدر ولم يتمحض للدلالة على معناه ؟

هذا التساؤل كان مفتاح الحل الذى اقتنعت به من خلال أقوال العلماء السابقة .

ذلك أنهم يطلقون اصطلاح اسم المصدر كما مر على ما دل علي الحدث وكان علمًا لجنس هذا الحدث كفَجار وبرّة لأنه خالف المصدر بكونه لا يقصد به الشيوع ، ولا يضاف ولا يوصف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يقبل " ال " ولم يقع موقع المصدر فى توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مراته ، وهذا ما أشار إليه " السيوطى " فى

الهمع ومعنى هذا أنـه دل علـى شـىء آخـر بجـوار الحـدث ، وهـذا الشىء لا يدخله فى الأبواب الصرفية .

- وهم أيضًا يطلقون على الأسماء التـى جـاءت مخالفـة للقيـاس المطـرد لمصـادر غير الثلاثـى كالتبيـان والسـلام والغـارة ، والتؤدة ، والخيرة ، لأن المصدر حينئذ غير جار على فعله .
- و "سيبويه" يشير إلى أنك لا تريد المعنى المصدرى فقط من المصادر الدالة على انتهاء الغاية كالحصـاد ، أو الدالـة علـى ما يدافع به المرء كتَنُدُّرًا . أو ما خالف المصدر فـى معنـاه ، سواء خالفه فى ضبطه وصيغته كالشِّبْع والشِّبَع ، أم لم يخـالف كالرِّىّ والحلب والخلق وغير ذلك مما فصله " السهيلى " .
- وينبه أيضًا إلى بعض المصادر التى لم يسمع لها فعل تجـرى عليه كالفقر والشدة ، ومثلها الويل والويح .
- ويدخـل " أبو حيان " و " السيوطى " تحـت اسـم المصـدر مـا كـان أصـل وضعـه لا يـدل علـى المصـدر كـالثواب والعطـاء والخبر لما يثاب به ولما يعطـى والجملـة مـن القـول . وهمـا يستشفان هذا المعنـى مـن كـلام " سيبويه " فيمـا جـاء مخالفـاً للمصدر لمعنى كالطُعم والأكُل .
- وحين قدم الشيخ " محمد طنطاوى " للمصـدر الصنـاعى واسـم المرة واسم الهيئة قال : فهى مأخوذة من المصدر العام لأنهـا تدل على الحـدث مع زيادة شىء مرتبط بالحدث لكنها ليسـت من المشتقات الاصطلاحية .

ألا تقود هذه الآراء إلى اصطلاح جديد نستطيع أن نطلقه علـى كل ما جاء من الأسماء دالاً على الحـدث مصحوبًـا بشـىء آخـر لا

يدخله فى تلك المشتقات الاصطلاحية ، بالإضافة إلى ما لا فعل له يجرى عليه ؟ ، وهو يشمل فى الحقيقة اسم المرة ، واسم الهيئة ، والمصدر الصناعى ، وما أفاد سبب الحدث ، وما صيغ للدلالة على كثرة الشيء بالمكان كالمأسدة والمقمحة ، غير أننا لا نريد أن نهدم المصطلحات التى استقر عليها الفن أخيرًا بالنسبة للأبواب الصرفية التى سبقت الإشارة إليها ، وبذلك نخلص إلى التعريف الجديد المقترح لاسم المصدر .

التعريف الجديد لاسم المصدر

" ما دل على الحدث وعلى شيء آخر لا يدخله فى الأبواب الصرفية أو ليس له فعل يجرى عليه " وبه يتمايز كل من المصدر واسمه بفارقين أساسيين : **الفارق المعنوى** : فدلالة المصدر على الحدث فقط ، ودلالة الاسم على الحدث وشيء آخر لا يدخله فى المشتقات المصطلح عليها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، والفعل ، واسم المرة ، واسم الهيئة ، والمصدر الصناعى . **والفارق اللفظى** : فكل مصدر له فعل يجرى عليه فى أكثر كلام العرب ، أما الاسم فإنه يأتى على أوزان المصدر ولكنه ليس بينه وبين الفعل تلازم ، فيدخل فيه ما ليس له فعل أصلاً كالويل والفقر وما جاء على وزن المصدر ولكنه غير متفق مع الفعل المقرون به ، أو الوارد من لفظه ، كالسلام مع سلّم ، والنبات مع أنبت ، والضلال مع أضل ،

والتبتيل مع تبتّل ، والعطاء والثواب ولو بدون فعل ظاهر ؛ لأن الفعل المتفق معهما فى اللفظ ليس بالمعنى المقصود لهما فهما من أعطى وأثاب لا من عطا وثاب .

هذا ولا يلزم وجود الفارقين معًا فى كل اسم مصدر ، فكل فارق منهما كفيل بالحكم على الكلمة بأنها اسم مصدر - فالتبتيل فى قوله تعالى : ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾(١) اسم مصدر مع دلالته على مجرد الحدث لأنه غير جار على الفعل " تبتّل " .

- والخلق فى قوله سبحانه : ﴿ **هَذَا خَلْقُ اللهِ** ﴾(٢) اسم مصدر مع أن له فعلاً يجرى عليه وهو " خلق " بنفس معناه لكنه لا يدل على مجرد الحدث ، ولكن على من قام به الحدث أيضًا فهو بمعنى المخلوق .
- الفتوى ومعناه ما أفتى به الفقيه - كما فى القاموس - اسم مصدر من كلتا الجهتين من جهة المعنى حيث دل على الحدث وهو الإفتاء ، وعلى شىء آخر وهو ما يفتى به ، ومن جهة اللفظ حيث إن فعله " أفتى " ومصدره الإفتاء لا الفتوى ، وكان المفروض أن تكون الفتوى صيغة لمصدر الثلاثى كالدعوى فى مثل قوله سبحانه : ﴿ **دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ** ﴾(٣) .

---

(١) سورة المزمل - آية رقم ٨ .
(٢) سورة لقمان - آية رقم ١١ .
(٣) سورة يونس - آية رقم ١٠ .

فوائد هذا التعريف

وبهذا التعريف نفهم كلام اللغويين فى معاجمهم حين يقولون بعد إتيانهم بالمصدر المقيس للمادة : والاسم منه كذا ..

ونوفق أيضًا بين أقوال جميع النحويين فيما بسطوه من شروح وضوابط لاسم المصدر ، بل نكون قد نفذنا وصية " سيبويه " حين قال : " فاعرف هذا النحو وأجره على سبيله " .

وبه كذلك لا يكون ثمة ضرورة لاعتبار الذِّبح بمعنى المذبوح اسم مفعول مع مجيئه على صيغة المصدر كالبِرّ والخِزى والعِلْم . أو اعتبار الرجل العدل بمعنى العادل اسم فاعل مع مجيئه على صيغة المصدر القياسى . فتحديد الصيغ لكل باب من أهم ما تحرص عليه أى لغة من اللغات .

وبه كذلك ينفك القيد الذى وضعه " ابن مالك " فى التسهيل ، ولا يكون هناك محل للاعتراض الوارد فى حاشية " الصبان " على شرح " الأشمونى " ، بالنسبة لتمثيلهم لاسم المصدر بـ " بَرّ بَرّة " لأن اسم المصدر هنا قد اشتمل على كل حروف الفعل ، ذلك أن تعريفنا هذا لا يشترط ذلك فقد يتفق اسم المصدر مع حروف الفعل كالرى والرزق والخلق وبرة ، وقد يختلف معها كالغُسل مع اغتسل ، والوضوء مع توضأ .

اسم المصدر فى كتاب الله

لا يتأتى حصر ما جاء فى كتاب الله من أسماء المصادر دون استقراء تام وواع لصيغ المصدر نفسه ، فقد يراد بصيغة المصدر شيء آخر مع الحدث فيصير اسم مصدر ، وقد أحصيت بفضل الله وحمده جميع الصيغ الواردة للمصدر فى القرآن الكريم ، وكيف استعملت ، وهى كثيرة ، قد نستعرضها فى غير هذا المقام ، وأقدم الآن مثالاً لذلك صيغة "فِعَال" بكسر الفاء ، فإنها وعاء تصرف فيه الأسلوب القرآنى تارة لمصادر الثلاثي ، وأخرى للرباعي ، وثالثة تصلح للثلاثي والرباعي ، ورابعة لاسم المصدر على حسب ما انتهينا إليه فيه . شاملة معنى ما يقوم به الحدث كالقيام فى قوله تعالى :﴿ **وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِى جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً** ﴾[١] أى أمرًا تقوم به حياتكم ، ومعنى انتهاء الغاية كالنكاح فى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ** ﴾[٢] ومعنى اسم الفاعل كالضياء فى قوله تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء** ﴾[٣] ومعنى ما يحدث به الشيء فى قوله ﷻ : ﴿ **خِتَامُهُ مِسْكٌ** ﴾[٤] بمعنى ما يختم به . ومعنى اسم المفعول كالبناء فى قوله سبحانه : ﴿ **اللَّهُ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاء بِنَاء** ﴾[٥] .

---

(١) سورة النساء - آية رقم ٥ .
(٢) سورة النساء - آية رقم ٦ .
(٣) سورة يونس - آية رقم ٥ .
(٤) سورة المطففين - آية رقم ٢٦ .
(٥) سورة غافر - آية رقم ٦٤ .

وإليك تفصيل هذه الصيغة فى كتاب الله ﷻ . بعد أن نجملها فيما يلى :

- ورد على هذا الوزن مصدر الثلاثى فى أحد عشر مثالاً .
- وورد عليه مصدر الرباعى فى ستة وعشرين مثالاً .
- وورد عليه ما يحتملهما فى ستة أمثلة .
- وورد عليه اسم المصدر فى عشرة أمثلة .

أولاً : ما جاء مصدرًا للثلاثى على " فِعال " :

(١) كلمة " الصيام " فى الآيات الآتية التى نكتفى بذكر أرقامها وسورها ومثال لها : ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٦ البقرة - ٩٢ النساء - ٨٩ ، ٩٥ المائدة - ٤ المجادلة : ﴿ **فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا** ﴾ .

(٢) كلمة " الفصال "[(١)] فى الآيتين : ١٤ لقمان - ١٥ الأحقاف : ﴿ **وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَهْرًا** ﴾ .

(٣) كلمة " النكاح " فى الآيات التالية : ٢٣٥ ، ٢٣٧ البقرة - ٦٠ النور ، أما فى : ٦ النساء - ٣٣ النور فهى اسم مصدر كما سيأتى ومثالها مصدرًا للثلاثى : ﴿ **وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحًا** ﴾ .

(٤) كلمة " الكتاب " فى الآيات التالية : ١٤٥ آل عمران - ٢٤ ، ١٠٣ النساء - ٧٥ الأنفال ، وكلها بمعنى الحكم والفرض والتقدير وفعلها كتب ، ومثالها : ﴿ **وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ**

---

(١) هو للصبى التفريق بينه وبين الرضاع والفعل فصل ، راجع معجم ألفاظ القرآن لمجمع اللغة العربية .

أُولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ ﴾ .

(٥) كلمة " القيام " في قــوله سبحانه : **﴿ فَمَا اسْتَطَاعُوا مِن قِيَامٍ ﴾** ٤٥ الذاريات .

(٦) كلمـة " الضيـاء " فـي قولـه تعـالى : **﴿ مَنْ إِلَـهٌ غَيْرُ اللـهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاء ﴾** ٧١ القصص ، وفي ٤٨ الأنبياء .

(٧) كلمة " الحساب " بمعنى العد والإحصـاء أي للفعل " حسب " لا " حاسب " في : ٥ يونس - ١٢ الإسـراء : **﴿ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ﴾** .

(٨) كلمة " الشفاء " بمعنى الـبرء مـن الـداء فـي : ٥٧ يونـس - ٦٩ النحل - ٨٢ الإسراء - ٤٤ فصلت : **﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء ﴾** .

(٩) كلمة " المِحال " بمعنى تدبير الله لإهلاك الجاحدين فـي قـوة لا تقاوم ، مصـدرًا لمَحَل في قــوله تعالى : **﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾** ١٣ الرعد .

(١٠)كلمة " الفِرار " بمعنى الهرب وفعلها مـن بـاب " ضـرب " في : ١٨ الكهف - ١٣ ، ١٦ الأحزاب - ٦ نوح : **﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلاَّ فِرَارًا ﴾** .

(١١)كلمة " الإياب " بمعنـى العـودة والرجـوع ، وفعلهـا آب مـن باب " نصر " في قولــه تعـالى : **﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾** ٢٥ الغاشية .

ثانيًا : ما جاء على " فِعَال " مصدرًا للرباعي " فاعل " :

وقد ورد عليه ستة وعشرون مثالاً فـي ثمانيـة وثلاثيـن ومائـة

موضع من القرآن الكريم ، وهذه الأمثلة هى : " شقاق ، نداء ، قصاص ، عقاب ، جدال ، حساب[١] . خصام ، قتال ، رناء ، بدار ، خلاف[٢] ، لقاء ، رباط ، جهاد ، نفاق ، خلال[٣] ، مراء ، مساس ، كتاب[٤] ، بغاء[٥] ، خطاب ، طباق ، جهار[٦] ، وفاق ، فراق .

ثالثًا : ما جاء على " فِعَال " محتملاً لأن يكون مصدرًا للثلاثى وللرباعى :

جاء فى ستة أمثلة :

(١) الحساب : محتمل لمعنى سعة فضل الله فيكون الفعل حسب بمعنى عد ، ولمعنى أنه لا يحاسبه أحد فيكون للفعل

---

(١) ورد مصدرًا للرباعى بمعنى المحاسبة فى ٢٠٣ البقرة - ١٩ ، ١٩٩ آل عمران ٤ المائدة - ٥٢ الأنعام مرتين - ١٨ ، ٢١ ، ٤٠ ، ٤١ الرعد - ٤١ ، ١٥١ إبراهيم - ١ الأنبياء - ١١٧ المؤمنون - ٣٩ النور مرتين - ١١٣ الشعراء - ١٦ ، ٢٦ ، ٥٣ ص - ١٧ ، ٢٧ غافر - ٨ الطلاق - ٢٠ ، ٢٦ الحاقة - ٢٧ ، ٣٦ النبأ - ٨ الانشقاق - ٢٦ الغاشية : ﴿ ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ .

(٢) فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ ﴾ ٣٣ المائدة ، وفى المصباح : وخالفته مخالفة وخلافًا : ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، هذا وقد جاء بمعنى " بعد " فى : ٨١ التوبة - ٧٦ الإسراء وليسا من باب المصدر ، راجع معجم ألفاظ القرآن .

(٣) فى قوله تعالى : ﴿ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ ﴾ ٣١ إبراهيم ، وفى معجم ألفاظ القرآن اما مصدر خاله خلالاً أو هو جمع خلة ، والأظهر عندى المعنى المصدرى ليتفق مع نظيره البيع .

(٤) فى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ ٣٣ النور .

(٥) فى نفس الآية السابقة : ﴿ وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾ ، وفى القاموس باغت مباغاة وبغاء : فجرت .

(٦) فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ ٨ نوح ، وفى المصباح والمعجم جاهر بالعداوة مجاهرة وجهارًا : أظهرها وأبداها .

" حاسب " بمعنى المحاسبة والمساءلة ، وذلك فى : ٢١٢ البقرة - ٢٧ ، ٣٧ آل عمران - ٣٨ النور - ١٠ الزمر - ٤٠ غافر : ﴿ **يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾ .

(٢) اللزام : فى قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى** ﴾ ١٢٩ طه ، المعنى: لأصبح ضروريًا ، وفى القاموس: لزم كسمع ، ولازمه ملازمة ولزامًا : لا يفارقه والمعنى واضح وسليم على كلا الاحتمالين : للثلاثي والرباعي .

(٣) اللواذ : في قوله سبحانه : ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا** ﴾ ٦٣ النور ، وفى القاموس : لاذ بغيره لواذاً : لجأ إليه ، ولاوذ القوم : لاذ بعضهم ببعض ، والأظهر أنها للرباعى لترك إعلال المصدر مع إعلال الفعل الثلاثى .

(٤) الفداء : فى قوله ﷻ : ﴿ **فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء** ﴾ ٤ محمد، ففى القاموس والوسيط : فادى : أعطى رجلاً وأخذ رجلاً فى تخليص الأسرى ، فدى كضرب فداء : دفع فديته ، والمعنى محتمل لكليهما .

(٥) الكذاب : فى قوله تعالى : ﴿ **لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا** ﴾ ٣٥ النبأ ، قرأ السبعة بالتخفيف على وزن كتاب وبالتشديد لعدم التصريح بفعله[1] ، وفى البيضاوى[2] : " وقرئ بالتخفيف وهو بمعنى الكذب أو المكاذبة فإنهم كان بينهم مكاذبة ، كانوا عند المسلمين كاذبين وكان المسلمون

---

(١) حاشية الجمل على الجلالين جـ٤ ص٤٦٧ .
(٢) ص٥٥٧ .

عندهم كاذبين " ، ورجح الرضى كونها مصدرًا لكاذب ، وفى إعراب ابن خالويه وجه قراءة الكسائى بالتخفيف أنه مصدر كاذب يكاذب مكاذبة وكذابًا مثل قاتل .

(٦) الفصال : فى قوله سبحانه : ﴿ **فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا** ﴾ ٢٣٣ البقرة ، تحتمل معني التفريق فتكون لفعل الثلاثى ، ومعنى المفارقة فتكون للرباعى ، وأرجح أنها للرباعى لأن معنى المفاعلة واضح بسبب مقارنة التراضى والتشاور .

رابعًا : ما جاء اسم مصدر على " فِعال " :

جاء ذلك فى عشرة أمثلة هى :

(١) القيام : جاء بمعنى ما تقوم به الحياة فى قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِى جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً** ﴾ ٥ النساء ، وقوله سبحانه : ﴿ **جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ** ﴾ ٩٧ المائدة[١] .

(٢) النكاح : جاء بمعنى انتهاء الغاية كالحصاد فى قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ** ﴾ ٦ النساء ، وبمعنى ما يوجد به الحدث فى قوله : ﴿ **وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ نِكَاحًا** ﴾ ٣٣ النور .

(٣) الحجاب : جاء بمعنى الحاجب والساتر فى : ٤٦ الأعراف - ٤٥ الإسراء - ١٧ مريم - ٥٣ الأحزاب - ٣٢ ص -

---

(١) وجاء القيام جمعًا لقائم فى ١٩١ آل عمران - ١٠٣ النساء - ٦٤ الفرقان - ٦٨ الزمر ، يراجع معجم ألفاظ القرآن .

٥ فصلت - ٥١ الشورى : ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ** ﴾ .

(٤) الضياء : جاء بمعنى اسم الفاعل المضيء في : ٥ يونس: ﴿ **هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً** ﴾ .

(٥) الكفات : جاء بمعنى ما يكفت فيه في قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا** ﴾ ٢٥ المرسلات(١) .

(٦) الفراش : جاء بمعنى الوطاء الذى يقعد عليه وينام ويتقلب عليه في قوله تعالى : ﴿ **الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً** ﴾ ٢٢ البقرة(٢) .

(٧) المهاد : بمعنى ما يمهد له لينام عليه(٣) في : ٢٠٦ البقرة - ١٢ ، ١٩٧ آل عمران - ٤١ الأعراف - ١٨ الرعد - ٥٦ ص - ٦ النبأ .

(٨) البناء : بمعنى المبنى مرتين في القرآن : ٢٢ البقرة - ٦٤ غافر(٤).

(٩) الكتاب : جاء بمعنى المكتوب ٢٥١ مرة في القرآن الكريم وهى ما عدا ما ذكر في مصادر الثلاثي والرباعي . ومن ذلك قوله تعالى في أول البقرة : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾ .

(١٠) الختام : ورد مرة واحدة في القرآن الكريم محتملة للمعنى المصدرى ولمعنى ما يختم به في قوله تعالى : ﴿ **خِتَامُهُ**

---

(١) تراجع حاشية الجمل على الجلالين جـ٤ ص٤٥٩ ، ومختار الصحاح .
(٢) يراجع البحر المحيط جـ١ ص٩٣ .
(٣) يراجع المصباح واللسان ومختار الصحاح ، والبحر جـ١ ص٩٦ ، وحاشية الجمل على الجلالين جـ٤ ص٤٦٣ .
(٤) القاموس ، ومعجم ألفاظ القرآن ، والبحر جـ١ ص٩٣ ، والنهر جـ١ ص٩٦ .

مِسْكٌ ﴾ ٢٦ المطففين[١] .

هكذا رأينا فى صيغة واحدة كيف تصرف فيها استعمال القرآن الكريم وكيف جاء بها اسمَ مصدر بمعان مختلفة ، كلها داخلة فى المفهوم الجديد لاسم المصدر ، ومعظم الصيغ المصدرية فى القرآن الكريم قد استعملت مصدرًا واسم مصدر مثل هذه الصيغة ، وهناك صيغ لم تستعمل إلا فى اسم المصدر مثل :

(١) فُعَلَة : التى أتى عليها قوله تعالى : ﴿ **إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً** ﴾[٢] ٢٨ آل عمران ، وقوله : ﴿ **اتَّقُواْ اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ** ﴾ ٢٨ آل عمران .

(٢) فِعَلَة : التى أتى عليها قوله سبحانه : ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾[٣] ٣٦ الأحزاب ، وقوله : ﴿ **مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** ﴾ ٦٨ القصص ، وقد أهمل جميع النحاة هذه الصيغة مع ورودها فى القرآن الكريم .

(٣) فَعِلَة : التى جاء عليها قوله سبحانه : ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ** ﴾[٤] ٢٨٠ البقرة .

---

(١) القاموس ، ومعجم ألفاظ القرآن .

(٢) فى سر الصناعة ص١٦١ : ومن إبدال الواو تاء تقاة فُعلة منها كتقوى وتراث ، ويراجع المختار ، و مصباح ، والأساس ، وغريب السجستانى .

(٣) فى المختار : الخيرة بوزن عنبة : اسم من قولك اختار الله ، وفى المصباح : اسم من الاختيار مثل الفدية من الافتداء ، ويقال هو اسم من تخيرت الشىء مثل الطيرة اسم من تطير ، وقيل هما لغتان بمعنى واحد ، وفى البارع : خار كباع خيرًا وزان عنب وهذه خيرتى بفتح الباء وسكونها : أى ما اخترته . وأرى أنها اسم مصدر سواء كانت من اختار ومن تخير ، أو من خار لأن معناها : ما اخترته .

(٤) فى المصباح ، ومعجم الألفاظ : أنظرت الدين أخرته والنظرة مثل كلمة : اسم منه .

خاتمـــــة

هكذا نحتـاج إلى جهد جهيد فـى تحرير الصيـغ التـى وردت عليها ألفاظ القرآن الكريم ، لتتميز الدلالات ، ولتستقر المصطلحات ، وليسهل إدراك مـراد اللـه ، ومـدى الإعجـاز اللغـوى فـى اسـتعمال المفردات العربية ، مما أهّل تلك اللغة أن تكون وعاء مثاليًا لنزول مصدر الهداية ومنبع النور للعالمين بلسان عربى مبين .

ولهـذا كـان الإصـرار علـى أن تكـون مجـالات البحـث عنــدى متصلـة اتصـالاً وثيقـاً بـالنص القرآنـى مهمـا كـان عنــوان البحــث وموضـوعه .

وتلك نعمة أشكر الله عليها وأطلـب منـه المزيـد ، والتوفيـق ، والتسديد .

د. محمد المختار محمد المهدى

الأستاذ بجامعة الأزهر

مراجع البحث

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان مخطوطة المدينة المنورة بدار الكتب المصرية رقم ٨٢٨ نحو .
ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق النماس فى رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر رقم ١٥٥٠.

٢ - أساس البلاغة للزمخشرى . كتاب الشعب . طبعة ١٩٦٠ م.

٣ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى الطبعة الثانية مطبعة المعارف العثمانية حيدر أباد سنة ١٣٥٩ هـ .

٤ - إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم لابن خالويه مطبعة المعارف العثمانية حيدر أباد سنة ١٩٦٠ م .

٥ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى طبعة أولى لعبد الرحمن محمد سنة ١٣٤٠ هـ .

٦ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق د. محمد كامل بركات نشر وزارة الثقافة المصرية سنة ١٩٦٧ م .

٧ - حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودى طبعة ثانية مطبعة حجازى .

٨ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ط. عيسى الحلبى .

تابع مراجع البحث

٩ - حاشية الشيخ محمد الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية طبعة مصطفى الحلبى ١٣٢٧ هـ .

١٠ - حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى على شرح التصريح طبعة عيسى الحلبى .

١١ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق .

١٢ - سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة مصطفى الحلبى سنة ١٩٥٤ م .

١٣ - شرح الأشمونى على الألفية ضمن حاشية الصبان .

١٤ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى طبعة عيسى الحلبى .

١٥ - شرح الرضى للكافية - المطبعة العامرة ١٢٧٥ هـ .

١٦ - شرح الرضى للشافية تحقيق نور الحسن وآخرين مطبعة حجازى .

١٧ - شرح السيرافى لكتاب سيبويه مخطوطة دار الكتب رقم ١٣٦ نحو .

١٨ - شرح المفصل لابن يعيش نشر الدمشقى مراجعة لجنة من مشيخة الأزهر .

١٩ - الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للشيخ سليمان الجمل طبعة أولى ١٣١٨ هـ .

٢٠ - القاموس المحيط للفيروز أبادى طبعة أولى ١٣٣٠ هـ .

تابع مراجع البحث

٢١ - كتاب سيبويه المطبعة الأميرية ، بولاق .
٢٢ - لسان العرب لابن منظور طبعة بولاق .
٢٣ - ليس فى كلام العرب لابن خالويه تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطى طبعة أولى .
٢٤ - مختار الصحاح للرازى ترتيب محمود خاطر المطبعة الأميرية ١٩٢٢ م .
٢٥ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى - للفيومى طبعة أولى ١٣٠٥ هـ .
٢٦ - معانى القرآن للفراء - الطبعة الثانية عالم الكتب بيروت.
٢٧ - معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة المطبعة الأميرية ١٩٥٣ م .
٢٨ - المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية مطبعة مصر ١٩٦١م .
٢٩ - المفصل للزمخشرى ضمن شرح ابن يعيش .
٣٠ - المقتضب للمبرد تحقيق أ. د. محمد عبد الخالق عضيمة نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
٣١ - نتائج الفكر للسهيلى تحقيق أ. د. محمد البنا نشر جامعة قار يونس بليبيا .
٣٢ - نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن للسجستانى مراجعة عبد الحليم بسيونى .
٣٣ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى طبعة دار المعرفة - بيروت .

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيقات وتنبيهات

حول التعدى واللزوم

مُقَدِّمَة

من الله الرحمن الرحيم نستمد العون ، وبالصلاة والسلام على سيدنا رسول الله نبارك هذا البحث الذى يهدف إلى بيان **الحقيقة** ، فى وقار العلماء ونقاش العقلاء ، فى حيدة ونزاهة وتجرد ، آملين أن يسهم ذلك فى كشف ما فى تراثنا الخالد من كنوز يسطو على بعضها من يدعى التجديد ، ويجهل أسرارها من يريد الشهرة والصيت ، كما يكشف ما فيه من بعض القصور الذى لا يخلو منه بشر ، من حيث كان الكمال لله وحده .

إن هذه التحقيقات العلمية التى أقدمها الآن خاصة بباب "**التعدى واللزوم**" ، لا تمثل كل ما استطعت الانتباه إليه فى هذا الباب أثناء قراءتى لأمهات المراجع ؛ فإن مما يتعدى به كل لازم "**باب التضمين**" وهو يستحق وحده أن يفرد بكتاب ، على الرغم من كل ما كتب فيه ، وما يتعدى به الثلاثى اللازم يحتاج أيضًا إلى كتاب آخر ، وفيهما من الخصب والفائدة ، ولدىّ عليهما من الملاحظ ما أرجو أن أوفق إلى نشره قريبًا بمشيئة الله .

فإن أكن قد وفقت فذلك فضل من الله ، وإلا فأشكر كل من يسهم فى تقويم هذا العمل .

وبالله وحده التوفيق ،،

د. محمد المختار محمد المهدى

تمهيد

على كثرة ما كتب عن " **التعدى واللزوم** " من الأقدمين والمحدثين مازال فيهما غموض يستحق الكشف والإبانة ، ومازال حولهما مجالات للتأمل والتفكير الذى لا يخلو من ثمرة وفائدة .

وفى هذا البحث تمحيص علمى ، تتولد من خلاله رؤية قد تبدو جديدة ، وهى فى الواقع تستند إلى نصوص قديمة ، أحجم أصحابها فيها – على الرغم من تبحرهم وعمق نظراتهم – عن حسم الأمر ، لأن فى هذا الحسم ما يخالف اصطلاح القوم !!

وفى هذا البحث أيضًا تحقيق وتحليل وحوار علمى هادف مع فطاحل هذا العلم ، على غير تجن أو ادعاء ، فلست مع هؤلاء المحدثين السطحيين الذين يهدمون ولا يبنون ، ويشوهون الجميل لعجزهم عن إدراك جماله ، ويخطئون الصحيح لجهلهم بوجه صوابه !

وفى هذا البحث كذلك عرض جديد وتقسيم غير مسبوق ، قد يقرب المسائل المتشابكة ، ويوضح الزوايا الغامضة .

وحتى نبتعد عن التهويمات والعموميات والادعاء .. علينا أن ندخل فى التفاصيل الجزئية التى قد يصدقنا القارئ بعد استيعابها فى بعض ما ادعيناه .

ونبدأ بعون الله فى تبيين الفروق والسمات المميزة لكل من المتعدى واللازم ، وإن كان مجرد التلفظ بهذين المصطلحين يوحى ببعض هذه الفروق ، ذلك أن اختيار النحاة للمصطلحات كان فى معظم حالاته متسقاً مع المدلول اللغوى ، والمفهوم العرفى ،

ونظريتهم فى تأثير العامل ، وبهذا وفقوا فى إيصال ما يريدون بثه إلى المبتدئين ، عن طريق الدقة فى اختيار المصطلح .

المعنى اللغوى :

إذا تصفحنا كتب اللغة ، بل إذا سأل بعضنا بعضًا عن مدلول هذين اللفظين فإنه لن يجد صعوبة فى إدراك معنى المتعدى ، إذ هو الظالم المتجاوز لحدوده ، بتأثير القُوى التى يشعر بأنه متميز بها عن الآخرين ، أما اللازم فهو الذى لزم حدوده ، فلم يفارقها . يقول صاحب القاموس فى مادتى " **عدا** ، **لزم** " : عدا عليه عدوًا وعدواناً .. ظلمه ، كتعدّى واعتدى .. وعنه : جاوزه وتركه ، كتعداه .

ويقول : ولـَزِمَه كسَمِع لزمًا ولزومًا .. ولازمه ملازمة .. وهو لـُزَمة كهمزة أى إذا لزم شيئاً لا يفارقه .

المعنى الاصطلاحى :

إذا ما اصطحبنا هذا المعنى اللغوى وبحثنا عن معنى المتعدى اصطلاحًا فإننا ندرك ، من كلام **سيبويه**[١] أنه هو الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول به فينصبه . وفى هذا معنى التجاوز والتأثير الإعرابى .

وهو عند بعض المتأخرين **كابن عقيل**[٢] الذى يصل إلى مفعوله

---

(١) الكتاب تحقيق هارون جـ١ ص٣٤ .
(٢) شرح ابن عقيل جـ١ ص٥٣٣ .

بغير حرف جر وفى هذا معنى القوة الدافعة إلى التجاوز .

وكذلك نلمح فى التعبيرين ظلالاً من " **نظرية العامل المؤثر** " تلك التى ساعدت كثيرًا فى تبويب النحو ، وتنظيمه ، وتشعب مباحثه وتعليلاته ، وإن أساء من توسعوا فيها بالتأويل المتكلف ، والتعليل البعيد عن واقع اللغة ومناهج استقرائها وتقعيدها .

نلمح ذلك من اهتمام **سيبويه** بنصب الفعل لما بعد الفاعل ، واهتمام **ابن عقيل** بوصول الفعل إلى ما بعد الفاعل بدون حرف جر ، فالفعل لديهم ، وكما يؤخذ من تسميته له فاعلية وتأثير فيما بعده . بل هو الأصل فى العمل والتأثير الإعرابى عند جمهور النحاة ، والوصف والمصدر ، واسم الفعل ، وبعض الحروف إنما تباشر عملها من خلال الفعل الذى تؤدى معناه ، ويترتب على ذلك وصفها أحياناً بالتعدى أو اللزوم .

بين التأثير الإعرابى والجانب المعنوى :

بيد أن هذا التحديد لمفهوم التعدى واللزوم قد التزم الجانب الشكلى الإعرابى ، وأغفل الجانب المعنوى ، مع أنه هو الذى عليه مدار الباب كله ، وهذا ما صرح به جمهور النحاة من أول **سيبويه** حتى الآن ، فهل كان تعريفهم للمتعدى بأثره تقريبًا له من أذهان المبتدئين لصعوبة إدراك الجانب المعنوى عليهم ، كما فعلوا فى علامات الأسماء والأفعال ؟!

إن هذا ما قد أرجحه فهو الذى يسوّغ لهؤلاء الأعلام من النحاة تركيزهم على الناحية التأثيرية الشكلية فى الفعل ، فإن **سيبويه والمبرد** يتعرضان إلى مدلول الفعل وارتباط هذا المدلول بقضية

التعدى واللزوم فيقولان مثلا[١] :

" وإذا قلت : " قمت " لم تدل على مفعول، فلذلك لم يتعد ، ألا ترى أنك تقول : " ضربت " فتدل على أن لفعلك من قد وقع به ، فلذلك تعدى إلى مفعول ، فالفعل لا يتعدى إلا بما فيه من الدلالة عليه "

وابن أبى الربيع فى شرحه للجمل[٢] : يتناول وزن " تفاعل " فيقرر أن ما كان منه على معنى " فَعَل " وُجد متعديًا كقول امرئ القيس :

تجاوزتُ أحراسا وأهوال معشر ⁂ علىّ حراصًا لو يسرون مقتلى

المعنى : جزت وخلفت ، وإذا كان على المعنى الثانى وهو التفاعل كان أيضًا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من فعل يتعدى إلى اثنين نحو : تعاطينا الدراهم فالمعنى : أعطيته وأعطانى ، فما كان هكذا تعدى ..

الثانى : أن يكون من فعل يتعدى إلى واحد نحو تضاربنا ، فهو من " ضرب " فهذا النوع لا يتعدى أبدًا . ومثله : " تقاتلنا وتشاتمنا ".

هذه نماذج فقط مما يسرى ويسود فى كتب النحاة الأقدمين ، وهم يتناولون جانب المعنى فى المتعدى ، بل إن منهم من فضل وانحاز إلى جانب المفهوم والمدلول ، فلا يعرب المتعدى بتأثيره ، ولكن بمعناه، وذلك **كابن الحاجب** فى **كافيته**[٣] حيث يعرف

---

(١) انظر الكتاب جـ١ ص٣٥ ، والنص من المقتضب جـ٤ ص٣٣٥ .
(٢) ص٢٩٢ من المخطوطة رسالة د. عياد التبيتى بكلية اللغة العربية بمكة .
(٣) جـ٢ ص٢٧٢ بشرح الرضى .

المتعدى بقوله : " ما يتوقف فهمه على متعلّق " ، وفى **شرحه على المفصل**[١] بقوله : " كل فعل توقفت عقليّة معناه على متعلّق كـ " قَتَل وعَلِم " فإنه لا يعقل معنى مثل ذلك إلا بمتعلّق ، لأنه من المعانى النسبية ، وكل معنى نسبى لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه ، فمثل ذلك هو المعنى المتعدى " .

بين مصطلحى : المحل والمتعلق :

وكأنى **بابن الحاجب** يستشعر حاجة إلى تحديد معنى " المتعلق " فيرد على من يعترض عليه بأن المتعلّق لفظ مطلق غامض قد يصدق على الفاعل بالنسبة للازم فيقول : " ولا يرد على ذلك أن غير المتعدى بهذا التفسير تتوقف عقليّته على فاعله ، وليس متعلقاً به " ثم يؤكد هذا المعنى بقوله : " إن المعانى لا تعقل مع قطع النظر عن المحل " .

ويلتزم **ابن الحاجب** بمقتضى هذا التعريف للمتعدى حين يعرف المفعول به فيقول فى **الكافية**[٢] : " هو ما وقع عليه فعل الفاعل " .

وهذا التعريف وإن كان قد سبقه إليه **الزمخشرى فى المفصل** نراه يتفق مع نظرته إلى الفعل المتعدى ، فهو يفسر الوقوع فى تعريفه بتعلقه بما لا يُعْقل إلا به .

ويبنى عليه **الرضى** أن المجرورات فى : مررت بزيد ، وقربت من عمرو ، وسرت من البصرة إلى الكوفة : هى مفعول

---

(١) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب جـ٢ ص٤٩ .
(٢) جـ١ ص١٢٧ بشرح الرضى .

به ، لأن الفعل لا يعقل إلا بها ، وهو لا يشك فى أنها مفعول به ولكن بواسطة حرف الجر .

ومما يلفت النظر فى كلام **ابن الحاجب** أنه يسمى الفاعل محلاً والمفعول به متعلقاً .

ويفرق بينهما بأن المحل لازم للفعل أيًا كان نوعه ، سواء كان محل صدور ، كما فى المتعدى ، أو محل قيام واتصاف كما فى اللازم ، أما المتعلق فلا يلزم إلا للمتعدى ، فمثل " طَهُر محمد " يمكن تصور الطهارة قائمة به على سبيل الاتصاف بها ، ويتم بذلك معنى الفعل، أما مثل " قتل محمد عليًا " فإن معنى القتل لا يتصور ذهناً إلا بالمحل الذى صدر منه القتل وهو الفاعل والمتعلق الذى وقع عليه القتل وهو المفعول به ، أى أنك لا تستطيع أن تحكم بأن فعلاً حدث إلا بتصور الطرفين معًا : القاتل والمقتول .

على أن التفرقة بين المحل والمتعلق راجعة إلى ما استقر فى ذهن **ابن الحاجب** ومن رأى رأيه من النحاة أن الفاعل عمدة يليق به اسم المحل وأن المفعول به فضلة يصلح معه اسم المتعلق .

أما غير **ابن الحاجب** فقد نظر إلى أن تصور الحدث لا يتم إلا بوجود الفاعل والمفعول ، ولذلك سمي المفعول محلاً أيضًا ، ومن هؤلاء **ابن أبى الربيع** فى شرحه للجمل حيث قال[1] :

" هو كل ما يطلب بعد فاعله محلاً ولا يعقل دونه ، وذلك نحو " ضرب " فإنه لا يعقل إلا بمضروب ، وكذلك : شتم وقتل ".

---

(١) ص٢٠٢ .

ومن هؤلاء أيضًا **ابن يعيش فى شرحه للمفصل**[١] حيث سماهما معًا بالمحل فقال: "ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل".

وكأنى ألمح مستند كل من الفريقين فى قول **سيبويه**[٢] وهو يتحدث عن أولوية تقديم الفاعل على المفعول : " كأنهم يقدمون الذى بيانُه أهمّ لهم وهم ببيانه أعْنى وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم " . فكون الفاعل أهم جعل **ابن الحاجب** يخصه باسم المحل ، وكونهما معًا يهمانهم جعل غيره يسوّى على أساس أن الأول محل الصدور والثانى محل الوقوع .

أثر هذا المفهوم :

وهكذا نرى فى منهج كل من **ابن الحاجب وابن يعيش وابن أبى ربيع** أنه لا يلزم فى المتعدى أن ينصب مفعولاً به، بل قد يكون الفعل متعديًا ولا يمكنه نصب المفعول به ، فيستعين بحرف الجر عليه ، ويصدق على الجار والمجرور أن الفعل لا يعقل معناه ويتحقق وجوده بدون هذا المحل أو المتعلق الذى يلى الفعل .

ومن هنا رأينا **السهيلى** يدخل فى المتعدى ما يصل إلى مفعوله بحرف الجر فيقول[٣] : " كل فعل يقتضى مفعولاً ويطلبه فلا يصل إليه إلا بحرف الجر " .

ورأينا **الرضى** يعلق على تعريف **ابن الحاجب** السابق فى **الكافية** للمتعدى بقوله[٤] : " وعلى ما حُدَّ ينبغى أن يكون نحو :

---

(١) جـ٧ ص٦٢ .
(٢) جـ٧ ص٦٢ .
(٣) نتائج الفكر مسألة ٧١ ص٣٥٢ .
(٤) جـ٢ ص٢٧٢ .

قرُب وبعُد وخرَج ودخَل متعديًا ؛ إذ لا تفهم معانيها ألا بمتعلق " ، ويستنتج من ذلك أن نحو : **طال وظرف** هو اللازم فقط ؛ لأنه لا يتوقف فهمه على متعلّق بخلاف نحو : قرُب وبعُدَ، ثم يجد حرجًا في القول بذلك ، لأن هذا خلاف اصطلاح القوم ، ولأن مثل قولك : اشترك زيد وعمرو لا يفهم معنى الاشتراك بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر هو عمرو ، مع أن عمرًا ليس بمفعول في الاصطلاح .

فأما عن حجته **الأولى** فالحق أحق أن يتبع ولو خالف اصطلاح القوم وأما عن **الثانية** فإنه يفتح لنا باب توهينها بقوله[1] في موطن آخر : " قد يقال هو مسند إلى زيد وعمرو معًا بحسب المعنى المقصود ، والإسناد لا يسمى تعلقاً ، ولو سلّم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدًا وإن لم يسم فاعلاً لفظاً " .

ومع كل هذا فلم يجرؤ **الرضى** أن يجهر بما يترتب على كلامه واكتفى بهذه الإشارات .

على حين نجد **الشلوبين وابن مالك** يسهمان في رسم الصورة الحقيقية للتعدى واللزوم بجرأة أكثر حين تحدثا عن علامات اللازم، قال **أبو على في التوطئة** عن اللازم : " إنه منحصر في أفعال النفس والجسم التي لا تلابس غيرها وأفعال الطبيعة والغريزة والأبنية التي لا تقع إلا عبارة عن هذه المعاني اللازمة كانفعل وافعلّ وافعنْلل وافعنْلى وافعالَّ " وقال **ابن مالك في**

---

(١) ص١٢٧ .

شرح الكافية الشافية[١] : " لِمَا لا يوجد من الأفعال متعديًا بنفسه دليلان : **أحدهما** مجرد الوزن ، **والثانى** المعنى ، وإن كان على وزن صالح للتعدية .

ثم يعدّد الأبنية ويعقب عليها بقوله : فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها .

وأما الذى يستدل على عدم تعديه بمعناه ، فما اقتضى تكونا كحدَث ونَبَت أو عرضًا كمَرِض وبَرِئ ومنه مطاوعة المتعدى إلى واحد كضاعفت الحسناتِ فتضاعفت " .

ومن هذين النصين يُفهم أن اللازم هو ما اكتمل معناه بمجرد ذكر الفاعل ، سواء كان على سبيل الاتصاف أم على سبيل التكون أو العرض أو المطاوعة ، أو جاء على أبنية تختص بهذه المعانى.

ومفهوم ذلك أن المتعدى ما احتاج فى تصوره ذهنا إلى الفاعل والمفعول معًا سواء كان هذا المفعول منصوبًا أو مجرورًا بحرف يجر إليه معنى الفعل .

دقة السلف وسطحية الخلف :

هذا الذى انتهينا إليه من كلام الأقدمين **كابن الحاجب والسهيلى وابن يعيش وابن مالك والشلوبين** . يدعى بعض المحدثين أنه قد ابتكره وأنه ينعى على الأقدمين وقوفهم عند المظهر الإعرابى وحده .

يقول صاحب " **نحو الفعل** "[٢]: " يحسن أن يكون تقسيم الفعل

---

(١) جـ٢ ص٦٣٠،٦٣١ .

(٢) هو الأستاذ / أحمد عبد الستار الجوارى بالعراق ص٦٦ .

إلى متعد ولازم تقسيمًا يقوم على طبيعة الفعل وطبيعة وظيفته في الكلام ، لا على أساس المظهر الإعرابى وحده ، وقدرة الفعل على نصب المفعول أو قصوره عنه " .

ويقول[١] : " يمكن القول أن الفارق المعنوى الحقيقى للازم والمتعدى بقسميه هو وجود معنى الحدث قوة وضعفاً فى الفعل ، فحيث ضعف هذا المعنى تقتصر دلالة الفعل على مدلوله اللغوى على سبيل الوصف فيكون لازمًا " .

ويقول[٢] : " اللازم الذى يلزم فاعله بحيث يصبح هو وإياه كالصفة والموصوف كقولنا : شرف زيد وحسن محمد " .

ومع كل البريق فى أسلوب صاحبنا نرى أن عبارة **الشلوبين وابن مالك** وغيرهما مما سبق أدق وأشمل فليس اللازم محصورًا فى أفعال الاتصاف فمنه أيضًا أفعال المطاوعة والتكون وما ضمن معنى اللازم وما حول إلى باب ظرف لإفادة معنى المبالغة والتعجب ... إلخ .

هذا ويضيق بعض الباحثين المحدثين بمشاكل المتعدى بالحرف فيجعله قسمًا ثالثًا متميزًا عن المتعدى واللازم بحجة أنه لا يكتفى بمرفوعه ولا ينصب المفعول به مثل : قام وقعد وفرح وعظم ورغب وذهب[٣] .

ولسنا أيضًا مع هذا الرأى لأنه أولاً : قد مثل بأفعال تدل على الاتصاف كعظم وهى لازمة عندنا وعنده، ولأن بقية الأفعال

---

(١) ص٦٩ .
(٢) ص٦٥ .
(٣) انظر كتاب الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائى ط. مؤسسة الرسالة بيروت .

تدخلها حروف التعدية الأخرى فتنصب المفعول بـه ، وتتحـول إلـى متعدية ، مثل : أقمته وأقعدته وفرّحته وعظّمته ورغّبته . أفلا يدل وصولها إلى مرحلة التعدى بعد دخول هذه الأحرف أنها كانت قبـل ذلك لازمة، قياسًا على أن من الأفعال اللازمـة المتفق عليهـا بيننـا وبين صاحبنا ما يتعدى بهذه الأحـرف الدالة علـى معنـى التصيير والتحويل كما سيأتى!!

خلاصة مفهوم التعدى واللزوم :

إن خلاصة ما ترتاح إليه النفس ويتسق مع الواقع اللغـوى مـن خلال الأساليب المدروسة أن المتعدى هو " الذى لا يتصـور معنـاه فـى الذهـن، ولا يعقـل مفهومـه إلا بانضمـام مفعـول أو أكـثر إلـى فاعله، يوضح مدلوله ويزيل غموضـه ، سواء أثـر هـذا الفعـل فيـه مباشـرة بالنصب أم وصل إليه بحـرف جـر " ، أمـا الـلازم فهـو " الذى لزم فاعله لا يتعداه ، واكتفى به معمـولاً لـه ، ولـزم السـامعَ فهمُ معناه دون حاجة إلى مفعول به ؛ لأنه لا يقتضيه البتة " .

أقسام المتعدى بنفسه[1] :

١ - ما يتعدى إلى مفعول واحد سواء كـان الفعـل علاجيًا يقـع بالحـواس الخمس ، كسمعته وذقته ولمسته وشممته ورأيتـه بعينـى . أم كـان غـير علاجـى يتعلـق بـالذهن والعقـل ،

---

(١) جرى عرف بعض المراجع القديمة أن تتعرض لمـا يتعدى بنفسه تـارة وبـالحرف تارة أخـرى ولا يتعدى مـرة ثالثـة ، ورأيت أن أؤجل ذلـك إلـى مبحث مستقل ، وانظر المرتجل ص١٥١،١٥٨ ، التوطئة ص١٩٤ ، حاشية يـس جـ١ ص٣١١ ، وشذور الذهب ص٣٥٧،٣٧٦ .

كذكرت عمرًا ونسيت بكرًا وفهمت المسألة .

٢ - ما يتعدى إلى مفعولين متغايرين ، بمعنى أن يكون الثانى له حقيقة مختلفة ومغايرة للأول ، مثل كسوت ابنى ثوبًا وأعطيته دينارًا ومنحته جائزة ، فإننا نرى أن حقيقة الابن غير الثوب ، والابن غير الجائزة فالمفعول الأول فاعل فى المعنى إذ هو الآخذ والثانى مأخوذ دائمًا ، فهو لا يعقل .

٣ - ما يتعدى إلى مفعولين دالين على حقيقة واحدة ، وهما ما يعبر عنهما بأن أصلهما المبتدأ والخبر ، ذلك أن الخبر ما هو إلا وصف للمبتدأ ، وكلاهما لذات واحدة مثل : حسبته تقيًا وظننته عالمًا ، وعلمته مخلصًا ، فإننا إذا نحينا الفعل والفاعل من هذه الأمثلة بقى المفعولان على صورة الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر هكذا . هو تقى هو عالم هو مخلص ، وكلا الركنين لحقيقة واحدة .

هذه الأقسام الثلاثة هى التى تتعدى بنفسها وبدون معونة إضافات خارجة عن مضمون الفعل ومعناه ، فأفعالها دائمًا محتاجة إلى متعلق أو محل غير الفاعل ، يساعد على تصور معناها ، وتعرف ملامحها وسماتها ، ولا يكون ذلك المحل إلا مفعولاً به ، ذلك أن كل فعل - تعدّى أو لم يتعدّ - فإنه متعدٍّ إلى ثلاثة أشياء كما يرى **سيبويه**(١) : إلى مصدر لأنه منه مشتق ، وعليه يدل ، وذلك قولك : قمت قيامًا، فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام، فهو لازم للفعل، ويلى المصدر الزمان فكل فعل يتعدى إلى الزمان

---

(١) جـ١ ص٣٤-٣٦ .

وذلك أنك إذا قلت : قمت ، فقد دللت على أن فعلك فيما مضى من الدهر .. والمكان لا يخلو فعل منه وهو أبعد الثلاثة لأن الفعل ليس يبنى من لفظه ، ولا للمكان ماض ومستقبل، ولكنك إذا قلت : فعلتُ أو أفْعل عُلِم أن لما حدث مكاناً كما علم أنه فى زمان ، وزاد فى التوطنة[١]: الحال والتمييز والمشبه بالمفعول به بلا واسطة ، ويتعدى بالواسطة إلى المفعول معه والمستثني والمفعول له على أصح الرأيين .

أما المتعدى إلى ثلاثة كأرى وأعلم فإن الثالث قد جاءت به همزة النقل ، لا من ذات الفعل .

والمتعدى بحرف الجر أو بهمزة النقل أو بالتضعيف أو بالتضمين ، أو ما يتعدى تارة ويلزم أخرى ، فكل هذه الأقسام لا تدخل فيما يتعدى بنفسه ، فهى جميعًا تعدت بشىء خارج عن حقيقة الفعل ، وسيأتى عن كل ذلك حديث .

علامات اللازم :

حظى اللازم بعناية النحاة والصرفيين واللغويين ، فاستقرءوه فى كلام العرب ، وفى كلام الله ﷻ ، ووضعوا له علامات لفظية، وأخرى معنوية ، يستطيع أى دارس أن يميزه من المتعدى على أساسها ، وقد مر بنا أن **أبا على الشلوبين** قد حصر ذلك فى الدلالة على أفعال النفس والجسم التى لا تلابس غيرها وأفعال الطبيعة والغريزة أو الإتيان على صيغ مختصة بهذه المعانى ، كما

---

(١) ص١٩٦ .

مر أن **ابن مالك** قد حدد له دليلين أحدهما الوزن . والثاني المعنى ومعظم النحاة يدورون في هذا الفلك غير أن **ابن هشام في المغنى**[(١)] : كان أوعب من غيره في تفصيل هذه العلامات ، وفي كلامه فوائد ليست فيما سبق ، وقد ذكر عشرين علامة ترجع في حقيقتها إلى عشر فقط منها أربع تأخذ جانب الوزن والصيغة ، وأربع تنتحي جهة المعنى، واثنتين تجمع بين الوزن والمعنى .

أما الأربع الأولى فهي :

١ - مجيء الفعل الثلاثي مضموم العين سواء كانت ضمة أصلية في الكلمة كظرُف وشرُف وطهُر ، أو ضمة مجتلبة لإفادة معنى المبالغة والتعجب كفهُم الطالب ، بمعنى ما أفهمه ، ذلك أن ما يأتي على هذه الصيغة يدل غالبًا على السجايا الثابتة ، مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه إلى غيره ، أو ما يجري مجرى السجايا ، ولو ادعاء .

٢ - مجيء الوصف على " فعيل " والفعل ثلاثي سواء كان مضموم العين أو مفتوحها أو مكسورها، فمضموم العين داخل في العلامة السابقة كجمُل فهو جميل ، ومفتوحها : ذلّ فهو ذليل ، ومكسورها : قوِى فهو قوى ، ذلك أن ورود الوصف على هذه الصيغة يدلنا على ما تفيده الصفة المشبهة من ثبوت الوصف لصاحبه واستمراره ، دون تجدد أو حدوث ، وهو ما يقرب من معنى السجايا السابق في

---

(١) جـ٢ ص٥٢٣ .

العلامة الأولى .

٣ - إذا كان الفعل رباعى الأصول مزيدًا فيه ، ويشمل ذلك ما جاء على وزن : افعللّ كاقشعرّ واطمأنّ ، وما جاء على : افعنلل سواء كانت إحدى اللامين زائدة كاقنعسس ، أو كلاهما أصلى كاحرنجم .

٤ - إذا جاء على صيغتى افوعلّ ، كاكوهدّ الفرخ إذا ارتعد ، وافعنلى كاحرنبى الديك إذا انتفش ، وهما مما ألحق بافعللّ وافعنلل .

وأما الأربع الثانية فهى :

١ - إذا جاء مطاوعًا لفعل متعد لواحد ، نحو كسرته فانكسر ، وعلّمته فتعلم ، ويتحقق معنى المطاوعة إذا دل أحد الفعلين على تأثير ودل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير .

٢ - إذا دل على عرَض أو دنس ، كفرح وبطر وأشر ونجس .

٣ - إذا دل على لون أو حلية ، كاحمرّ وأدِم وأسودّ ودعج وكَحِل وسمِن وهزل .

٤ - إذا تضمن الفعل المتعدى معنى فعل لازم نحو قوله تعالى : **﴿ وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ﴾**[1] أى : تحدثوا وقوله : **﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾**[2] أى : بارك .

---

(١) سورة النساء - آية رقم ٨٣ .
(٢) سورة الأحقاف - آية رقم ١٥ .

وأما العلامتان الباقيتان فهما :

١ - إذا دل على معنى التحول والصيرورة وهى على صيغة استفعل ، كاستحجر الطين واستنسر البغاث .

٢ - إذا دل على معنى " صار ذاكذا " وهو على صيغة أفعل ، كأغدّ البعير وأحْصد الزرع .

ما يتعدى به اللازم

يتضح مما سبق أن اللازم قد يكون ثلاثيًا ، كظرف وفرح وأدم ، وقد يكون غير ثلاثى، كاشمأزّ وانفتح وتلعثم ، فهل يمكن تعدية هذا اللازم بقسميه أم أن التعدية خاصة بالثلاثى ؟

يرى **ابن جنى فى اللمع**(١): " أن الفعل المتعدّى على ضربين: فعل متعدٍّ بنفسه ، وفعل متعدٍّ بحرف الجر ، ويعلل المحقق اقتصار **ابن جنى** على حرف الجر فى تعدية اللازم بأنه يعدى الثلاثية وغيرها ، أما بقية القرائن فلا تعدى غير الأفعال الثلاثية .

وليس معنى اقتصار **ابن جنى** فى هذا الكتاب على التعدية بحرف الجر أنه لا يرى تعدية بغير ذلك فإنه ذكر فى **الخصائص**(٢) التعدية بالهمزة ، والتعدية بالنقل من فَعِل بكسر العين إلى فَعَل بفتحها ، وعلل الأخيرة بكثرة التعاقب بين فَعَل بفتح العين وأفْعَل .

---

(١) تحقيق د. حسين محمد شرف نشر عالم الكتب ص١٣٤ .
(٢) جـ٢ ص٣١٤ .

وإذا صح ما علل به محقق **اللمع** اقتصار **ابن جنى** على المتعدى بحرف الجر بأنه عام فى الثلاثى وغيره فإننى أضيف إلى ذلك أن التعدى بحرف الجر ليس هو الوحيد فى ذلك ، فإن التضمين يشركه فى هذه الميزة ذلك أنه يعدى اللازم الثلاثى كما فى قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾[1] فقد ضمن الفعل سفه معنى الفعل " امتهن " كما يرى **ابن هشام فى المغنى**[2] ، أو معنى الفعل " جهل " كما يرى **الزجاج** ، أو معنى " أهلك " كما يرى **أبو عبيدة**[3] . و " سفه " كما هو واضح فعل ثلاثى .

والتضمين كذلك يعدى اللازم غير الثلاثى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ** ﴾[4] . قال **ابن هشام فى المغنى**[5] : يحتمل إسقاط حرف الجر توسعًا ، ويحتمل تضمين استبق معنى : " تبادر " وعلى ذلك يمكن أن نقسم ما يتعدى به اللازم إلى قسمين:

الأول : ما يتعدى به اللازم بنوعيه : الثلاثى وغيره وهو حرف الجر والتضمين .

والثانى : ما يتعدى به اللازم الثلاثى فقط وهو بقية المعديات.

١ - على أن منها ما هو أكثر كالنقل بالهمزة ولذلك كان التعدى به قياسًا كما سيأتى لأن الأكثرية هى مناط القياس .

٢ - ومنها ما هو كثير كالنقل بالتضعيف وألف المفاعلة ،

---

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٣٠ .
(٢) جـ٢ ص٢٢٥ .
(٣) حاشية الجمل على الجلالين جـ١ ص١٠٨ .
(٤) سورة البقرة - آية رقم ١٤٨ .
(٥) جـ٢ ص٥٧٦ .

والسين والتاء المفيدتين للطلب .

٣ - ومنها ما هو قليل كالنقل بتغيير الصيغة وهو نوعان :-

أ - ما يطلق عليه أحياناً " **التعدى بالحركة** " أى بتغيير باب " فرح " إلى باب " قتل " .

ب - التعدى بمعنى الغلبة ، أى بتغيير اللازم إلى باب " قتل " .

٤ - ومنها ما هو أقل كالتعدى بالإسقاط إذ يكون الفعل بالهمزة لازمًا وبغيرها متعديًا، والتعدى بإرادة الجعل والتصيير بدون إضافة أو تغيير كاستعمال لفظ اللازم فى المتعدى ولذلك كله تفصيل نرجو أن نوفيه حقه بمشيئة الله .

التعدى بحرف الجر :

يرى جمهور النحاة أن حرف الجر .. كهمزة النقل وتضعيف العين ، فى تحويل اللازم إلى متعد ، غاية الأمر أن حرف الجر يتصل بالمعمول ، وهما يتصلان بالعامل ، فحينما نتلو قوله تعالى : ﴿ **ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** ﴾(١) نجد أنه لم يزد على اللازم " ذهب " حرف آخر غير مادته الأصلية ، ولكن الذى أضيف هو باء الجر داخلة على المذهوب به ، وهو " نورهم " ، وقد ساعد هذا الحرف على جعل هذا الفعل اللازم يتعدى إلى المفعول به . أما حين نقرأ قوله سبحانه : ﴿ **أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا** ﴾(٢) فإننا نرى الهمزة قد أضيفت إلى الفعل نفسه ، فساعدته أيضًا على التعدى .

---

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٧ .

(٢) سورة الأحقاف - آية رقم ٢٠ .

هل هناك فرق بين التعدى بالهمزة والتعدى بالباء ؟

هذا الحكم يكاد يجمع عليه النحويون ، غير أنى رأيت **لابن أبى الربيع** فى شرحه البسيط على الجمل[١] أن هناك خلافاً حول التعدى بحرف الجر ، وحول معنى الحرف المعدّى ، وذلك إذ يقول : " وليس عند **المبرد** النقل إلا بهذين الشيئين : الهمزة والتضعيف "، وزاد جمهور النحاة النقل بالباء فقالوا : ذهبت بزيد على معنى أذهبته وقال **المبرد** : " لا تقول ذهبت به إلا وأنت قد ذهبت معه ، ولا يقال ذهبت بزيد على معنى أذهبته " .

ولأن **ابن أبى الربيع** هنا ينسب المخالفة إلى **المبرد** فقد رجعت إلى **المقتضب** فوجدته يسوى بين المتعدى بحرف الجر والمتعدى بنفسه فى أن ما بعدهما نصب فيقول[٢] : " تقول مررت بزيد كما تقول ضربت زيدًا فالباء وما بعدها فى موضع نصب " .

وهنا توقفت للتأمل : هل **للمبرد** رأيان فى هذه المسألة ؟ أحدهما ما ورد فى **المقتضب** والثانى نقله عنه تلاميذه أو جاء فى كتاب آخر غير **المقتضب** وقد يكون مفقودًا ؟ أم أن **ابن أبى الربيع** قد تسرع فى تصور رأى **المبرد** ، بدليل أنه قد اتبع ذلك بالرد عليه فى قوله إن الباء التى تدخل بعد اللازم تفيد معنى المصاحبة ، وذلك حيث قال : " وهذا الذى ذهب إليه ، لم يساعَدْ عليه ، فإن لسان العرب مخالف له .. حكى **ابن قتيبة** : تكلم فلان فما سقط بحرف ، فبلا شك أن المعنى فما أسقط حرفاً وقال الله تعالى :

---

(١) ص٢٩٤ من مخطوطة رسالة الدكتوراه للدكتور عياد الثبيتى .
(٢) جـ٤ ص٣٣ .

﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ** ﴾[١] المعنى بلا شك أذهب سمعهم وأبصارهم ، وقال تعالى : ﴿ **مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ** ﴾[٢] المعنى : لتنىء العصبة ، أى تجعلها تنهض بثقل " ثم قال : " والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرته ، وهو أن العرب تقول قمت به على معنى أقمته " .

رأى **المبرد** إذن – وهو بصرى – ليس فى رفض تعدية اللازم بحرف الباء ، ولكنه منصب على معنى هذه الباء المعدية فهم يجعلونها للتصيير وهو يجعلها للمصاحبة . أما قضية التعدى فليست واردة .

يؤيد ذلك الإمام **السهيلى فى الروض الأنف**[٣] فيفسر رأى **المبرد** على أنه إفادة الباء للمصاحبة ، فهى معدية أيضًا ، وبهذا ينسجم رأى **المبرد** – كما قلت – مع البصريين الذين ينقل عنهم **ابن أبى الربيع** اتفاقهم على ذلك ، وينحصر الخلاف فى معنى الباء ، يقول **السهيلى** : " تسامح النحويون أيضًا فى الباء والهمزة ، وجعلوهما بمعنى واحد فى حكم التعدية ، ولو كان ما قالوه أصلاً لجاز فى أمرضته : مرضت به وفى أسقمته أن تقول : سقِمت به وفى أعميته : عميت به ، قياسًا على أذهبته وذهبت به ، ويأبى الله ذلك والعالمون " ثم يقول : " الباء تعطى مع التعدية طرفاً من المشاركة فى الفعل لا تعطيه الهمزة ، فإذا قلت : أقعدته فمعناه جعلته يقعد ، ولكنك إذا قلت: قعدت به فمعناه أنك شاركته فى

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٠ .
(٢) سورة القصص – آية رقم ٧٦ .
(٣) جـ١ ص٢٤٣ .

القعود فجذبته بيدك إلى الأرض أو نحو ذلك ، فلابد من طرف من المشاركة إذا قعدت به ، ودخلت به ، وذهبت بـه ، بخلاف أدخلته وأذهبته " .

ولو اقتصر **السهيلى** على بيانه ذلك حتى قوله " فى القعود " لكان رأيه متسقاً مترابطاً أما إضافة قوله : " فجذبته بيدك إلى الأرض أو نحو ذلك " فإنها تدخل به من حيث لا يشعر إلى قول الجمهور فإنها تصير كالهمزة، ذلك أن الجذب باليد إلى الأرض فيه معنى الجعل الذى تفيده الهمزة .

هذا وقد تعرض أبو حيان لهذه القضية فى تفسيره البحر[١] فعرض رأى **المبرد والسهيلى** ورأى **الجمهور** ورجح رأى الجمهور بأن الباء لا تجامع الهمزة ، فلا يقال : أذهبت بزيد ، وبأن اليمانى قرأ " **أذهب الله نورهم** " فهذا مما يدل على مرادفة الباء للهمزة .

هل يتغير الإعراب بتغير معنى الباء ؟

على أنه يمكن أن يقال أن جعل الباء بمعنى المصاحبة يقتضى إعراب الجار والمجرور حالاً ؛ ففى قولك ذهبت بـه لا يقدّر أن الفعل متعد إلى الهاء ، ولكن يراد الإخبار عن ذهابك فى حال مصاحبتك إياه .

غير أن **الرضى** حين نسب معنى المصاحبة **للمبرد** صرح بأنها مع ذلك معدية وذلك حيث يقول[٢] : " ولا يغير شىء من

(١) جـ١ ص٨٠ .
(٢) جـ٢ ص٢٧٤ .

حروف الجر معنى الفعل إلا الباء وذلك أيضًا فى بعض المواضع ، نحو : ذهبت بزيد بخلاف نحو : مررت به ، والذى تغير الباء معناه يجب فيه عند **المبرد** مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن الباء المعدية عنده بمعنى " مع " .

وقال **سيبويه** : " الباء فى مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به : أذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها " ثم يقول : " وأما الهمزة والتضعيف المعديان فلابد فيهما من معنى التغيير " .

ومعظم النحاة يقرن بين الهمزة والتضعيف وحرف الجر ، سواء كان هذا الحرف باء أو غيرها ، يقول **سيبويه**(١) : " وتقول غفلت أى صرت غافلاً ، وأغفلت إذا أخبرت أنك تركت شيئاً ووصلت غفلتك إليه، وإن شئت قلت: غفلت عنه فاجتزأت بـ " عنه " عن " أغفلته "، لأنك إذا قلت عنه فقد أخبرت بالذى وصلت غفلتك إليه " .

ويقول ابن يعيش(٢) : " فإذا أردت أن تعدى ما كان لازمًا غير متعد إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة ، وهى الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر " .

ويعقد الإمام **عبد القاهر الجرجانى** مقارنة طريفة بين الهمزة وحرف الجر فى كتابه " **المقتصد** "(٣) فيقول : " اعلم أن الأسباب التى يعدى بها الفعل ثلاثة .. الثانى هو الباء فى قولك " ذهبت بزيد " ألا ترى أنه أوقع الذهاب على زيد كما فعلت الهمزة فى

---

(١) جـ٢ ص٢٣٦ .
(٢) جـ٧ ص٦٥ .
(٣) جـ١ ص٥٩٢ ت. د. كاظم بحر المرجان .

قولك أذهبت زيدًا إلا أنه لما أتى بعد الفعل دخل على الاسم فكان له فيه عمل وهو الجر ، والهمزة لما دخلت على صدر الفعل ولم تتصل بالاسم لم يكن لها عمل ، فنصب الفعل الاسم نحو : أذهبت زيدًا ، فالباء فى : ذهبت بزيد جزء من الفعل وداخل فى جملته من وجه ، وهو أنه أوصله إلى زيد وأوقعه عليه فى المعنى ، ومتصل بالاسم من وجه آخر وهو أنه داخل عليه لفظاً ، والهمزة من جملة الفعل لفظاً ومعنى ، فالباء إذن على ما هو حقيقة المتوسط بين الشيئين " .

ويفصل **الجرجانى** ما أجمله **الرضى** فيما سبق بأن ذلك فى بعض المواضع ، فيبين أن إفادة الباء المعدية معنى المصاحبة أمر جوازى يأتى فى بعض الأساليب ولا يأتى فى بعضها الآخر ، وأن ذلك المعنى لو استفيد منها لا يؤثر على مهمة التعدية التى تضطلع بها .

هذا ولطرافة أسلوب شيخ البلاغة أسوق لك ما قاله فى هذه المسألة[1] :

" واعلم أنك إذا قلت : ذهبت بزيد كان على وجهين :

أحدهما : أن تريد أنك صاحبته كقول امرئ القيس :

خليلىّ مُرَّا بى على أم جندب ∴ نُقَضِّ لُبانات الفؤاد المعذب

والثانى : ألا يكون صاحبته ، ويكون المعنى على أنك نحيته وأزلته عن مكانه ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ **يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ** ﴾[2] ألا ترى أن الأبصار ليست بأشخاص وكذا

---

(١) جـ١ ص٥٩٢،٥٩٣ من المقتصد .

(٢) سورة النور – آية رقم ٤٣ .

البرق فيتصور فيه المصاحبة، إنما المعنى أن البرق يكاد يزيل نور البصر ويفنيه ، فلا فصل بين أن تقول : ذهب ببصره ، وبين أن تقول أذهب بصره، وإذا كان الأمر على هذا ثبت أن الباء والهمزة بمنزلة واحدة ، وأن المصاحبة لا تجب فى واحد منهما ، فكما أنك إذا قلت : أذهبت زيدًا لم يجب أن تكون صاحبته .. كذلك إذا قلت ذهبت بزيد ، وإنما ذلك على الجواز فى الموضعين " .

والجرجانى بهذا يفك الاشتباك بين النحاة فى الاحتجاج بنصوص ظاهرها المعية والمصاحبة ، وأخرى لا تحتمل هذا المعنى بل إن **عبد القاهر** يصرح بأن ذلك " هو مذهب صاحب الكتاب "[١] .

وينص **الرضى فى شرح الكافية**[٢] على أن **سيبويه** يجوز فى ذهبت به معنى المصاحبة وضدها .

هل حرف الجر المعدى هو الباء فقط ؟

هذا ومن الملاحظ الهامة فيما سبق من نصوص .. أننا نجد بعض النحاة الأقدمين **كسيبويه** يمثل لحرف الجر المعدِّى مرة بـ " الباء " فى مثل ﴿ **ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** ﴾ ومررت به ، ومرة بـ " عن " مثل : غفلت عنه ، ونرى **ابن يعيش فى شرحه للمفصل** يمثل للتعدية بـ " على " فى قوله : " ونزلت على عمرو "[٣] ،

---

(١) جـ١ ص٥٩٣ .
(٢) جـ٢ ص٢٧٤ .
(٣) جـ٧ ص٦٥ .

وكذلك فعل **ابن جنى فى الخصائص**[١] .

وابن أبى الربيـع يمثل للتعـدية بـ " إلى " وبـ " فى " بقـوله : " ذهبت إلى الشام ، ودخلت فى الدار "[٢] ، **والرضى** يمثل للمتعـدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى بما يتعدى باللام كقولك : " شكرتك وشكرت لك "[٣] .

وبـالرغم مـن كـل هـذا نجـد نصـًا غريبـًا **لـلرضى** فـى شــرحه **للكافية** ؛ حيث يقصر فيه التعدية على حرف الباء فيقول[٤] : " جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول إليـه . لكـن معنـى التعدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيـف ويُغيره ، وهذا المعنى مختص بالباء من بيـن حـروف الجـر نحـو ذهبـت بـه وقمت به أى أذهبته وأقمته " .

وأرى أن الحـق واضـح فـى أن البـاء يكـثر التعـدى بهـا ، وأن غيرها كذلك يعدّى ، إلا أن غيرها يختلف كثرة وقلة ، قـد يقتضـى هذا الاختلاف بحثًا مسـتقلاً ، علـى أننـا نبـادر أن البـاء ليسـت هـى الوحيدة فى إحداث التغيير كما يقـول **الرضـى** فـ " عـن " تشـاركها بنص **سيبويه** وبقية الحروف أيضًا .

إعراب هذا المجرور :

يرتـب **الرضـى** فـى شرحه **للكافيـة** علـى الحكـم بتعدى الفعـل الموصول بحرف جر حكمًا آخر ، هو أن موضع الجار والمجرور

(١) جـ١ ص١٠٢ .
(٢) ص٢٩٧ .
(٣) جـ٢ ص٢٧٣ .
(٤) جـ٢ ص٢٧٣ .

نصب ، ويمكن العطف على هذا الموضع بالنصب فيقول[١]: " وإذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور فى محل النصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب ، قال تعالى : ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[٢] بالنصب[٣] ، وقال لبيد :

وإن لم تجد من دون عدنانَ والدًا ∴ ودونَ معدٍّ فلترُعْك العواذل

غير أن الرضى يستشعر فى ذلك مخالفة لما عليه القوم من أن المفعول به لا يكون جملة ولا شبه جملة إلا إذا كان خبرًا فى الأصل كما فى باب " ظن " و " جعل " و " أعلم " ، وإذا قيل إن الجار والمجرور فى موضع نصب كان معنى ذلك وقوع شبه الجملة مفعولاً به على غير بابه ، كما أن الحكم على حرف الجر بأنه بمنزلة الهمزة فى إحداث معنى التعدى فى الفعل يجعله جزءًا من الفعل ، فلا ينبغى أن يدخل جزءًا فى المفعول به ، ثم يتخلص من هذه المحذورات بقوله[٤] : " والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار ، لأن الجار هو الموصل للفعل إليه ، كالهمزة والتضعيف فى : أذهبت زيدًا وكرّمت عمرًا، ولكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل ، والجار منفصلاً

---

(١) جـ٢ ص٢٧٣ .

(٢) سورة المائدة – آية رقم ٦ .

(٣) قراءة نافع وابن عامر والكسائى بالنصب والباقون بالجر ، والمشهور أن النصب بالعطف على قوله " فاغسلوا وجوهكم " وهو الأقوى لأنه عطف على اللفظ ، والسنة تقوى أن الأرجل واجبة الغسل لا المسح ، والعطف على محل " برؤوسكم " جائز أيضًا ، راجع : إعراب القرآن للنحاس جـ١ ص٤٨٥ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى جـ١ ص٢٠٩ .

(٤) جـ٢ ص٢٧٣ .

منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل المنصوب " .

وعلى حين يجعل **الرضى** الحكم على المجرور بأنه في موضع المفعول به من باب التوسع ويجعل ذلك هو التحقيق نرى **ابن جني في " اللمع "** يجزم بأن الجار والمجرور معًا في موضع المفعول به فيقول(١) : " غير أن الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل قبلهما " .

ويؤكد **الثمانيني** في شرحه **اللمع** هذا المعنى فيقول(٢) : " ويجوز أن يعدى الفعل إلى المفعول بحرف جر تقول : مررت بزيد وجلست إلى عمرو وذهبت إلى بكر ، فمعك عاملان : الفعل وحرف الجر ، والاسم الذي بعد حرف الجر مجرور بالحرف ، وموضع الجار مع المجرور نَصْبٌ بالفعل الذي قبلهما ، فإن جئت بمعطوف بعد هذا المجرور كنت بالخيار ، إن شئت حملته على الأبعد ، وهو الفعل ، فنصبته ، وعطفته على موضع الجار والمجرور ؛ لأنهما في موضع نصب فقلت : مررت بزيد وعمرًا ".

ويزيد **ابن يعيش** ذلك توضيحًا في شرحه **للمفصل** فيقول : " فالجر على اللفظ والنصب على الموضع ، وذلك من قبل أن الحرف يتنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، من جهة أنه به وصل إلى الاسم ، فكان كالهمزة في : أذهبته والتضعيف في فرّحته . وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز أن يعطف

---

(١) ص١١٨،١١٩ تحقيق حامد المؤمن .

(٢) شرح اللمع لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الموصلي المتوفى سنة ٤٤٢هـ تلميذ ابن جني ، مخطوط منسوخ سنة ٥٧٦هـ برقم ١٥٧٠ نحو بدار الكتب .

عليهما بالنصب ، فالجر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الحرف والاسم معًا " .

ولعل الذى حمل **ابن جنى** و **الثمانينى** و **ابن يعيش** على القول بأن موضع الجار والمجرور معًا هو المنصوب قصدهم الفرق بين حرف الجر الأصلى والزائد فإن مما استقر عليه عرف النحاة أن تأثير حرف الجر الزائد فيما بعده تأثير ظاهرى شكلى لا يمنع من الحكم على ما بعده بأنه فاعل أو مفعول أو مبتدأ ، لأن الحرف الزائد لا يدل على معنى خاص سوى التوكيد ، فلا يضيف معنى الفعل إلى الاسم كما هو الشأن فى الأصلى ، ومن هنا كان العطف على محل المجرور بالحرف الزائد شائعًا لا خلاف فيه ..

قال عقيبة الأسدى :

مُعَاوِىَ إننا بشر فأسْجح .:. فلسنا بالجبال ولا الحديدا[1]

وليس ذلك مما يختص به الشعر أو الضرورة ، فقد جاء فى كتاب **سيبويه** (باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذى قبله) : " وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، بفتح الباء "[2] .

ثم يعقب على ذلك بقوله : " لأن الباء دخلت على شىء لو لم تدخل عليه لم يخل المعنى ، ولم يحتج إليها ولكان نصبًا ، ألا تراهم يقولون : حسبك هذا ، وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء لأن " بحسبك " فى موضع ابتداء[3] .

---

(١) كتاب سيبويه جـ ص٣٤ .
(٢) المرجع السابق جـ١ ص٣٣ .
(٣) المرجع السابق جـ١ ص٣٣،٣٤ .

المحل الإعرابى بين ابن جنى وابن هشام

على أن هذا الأمر قد التبس على بعض أجلاء النحاة **كابن هشام**، فعقد بابًا لأقسام العطف فى كتابه " **المغنى** " تحدث فيه عن العطف على المحل[1] واشترط له شروطاً ثلاثة : **أحدها** : إمكان ظهوره فى الفصيح نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا ، أما نحو : مررت بزيد فلا يجوز العطف على محل زيد وإن كان نصبًا ، لأنك لا تقول : مررت زيدًا . خلافاً **لابن جنى !!**

ولعله من الواضح فيما سقناه آنفاً أن **ابن جنى** لم يقل إن العطف فى مثل ذلك يكون على محل المجرور فقط وأن الذى قال بذلك هو **الرضى** فى شرحه **للكافية** ، أما **ابن جنى** فقد قرر فى " **اللمع** " وفى " **الخصائص** " أن العطف فى هذا على محل الجار والمجرور معًا ، واعتراض **ابن هشام** منصب على محل المجرور فقط ، فلعل ما يقصده **ابن هشام** هو **الرضى** لا **ابن جنى !!**

هذا وقد تبع " **ابن هشام** " بعض الأساتذة المحققين فى عصرنا الراهن كفضيلة الشيخ **محمد على النجار** - رحمه الله - ، ذلك أنه حين تعرض **ابن جنى فى الخصائص** لهذا الرأى ، وقال بعد تقريره أن حرف الجر معاقب لهمزة " أفعل " فى التعدية : " ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعًا فى موضع نصب بالفعل حتى إنك لتجيز العطف عليهما بالنصب نحو قولك : مررت بك وزيدًا ، ونزلت عليك وجعفرًا "[2] علق الشيخ **النجار**

---

(١) جـ٢ ص٥٢٦ طبعة دار الفكر .

(٢) جـ١ ص١٠٢ .

على هذا بقوله : " هذا رأى ابن جنى . ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك فإن من شرط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلى فى الفصيح " ... إلخ(١) .

هكذا وأرانى مرجحًا رأى **ابن جنى وابن يعيش والثمانينى** فى أن محل الجار والمجرور هو المنصوب ، بصرف النظر عما استشعره **الرضى** بأن فى ذلك مخالفة لما عليه القوم من أن شبه الجملة لا يقع مفعولاً به إلا فى باب النواسخ ، وكأنه يذكرنا بخوفه من اصطلاح القوم فى تعريف اللازم !!!

فما عليه القوم ليس حجة إلا برجحان الدليل ، والقياس هنا لا يمنع والنصوص تؤيد .

ضابط التعدى بحرف الجر

كثيرًا ما يقع المجرور بعد اللازم أو المتعدى ، ولا نستطيع إعرابه مفعولاً به، فهل هناك ميزان أو مقياس أو قاعدة نستطيع بها أن نحدد المعالم ، ونميز الملامح لذلك ؟ فنكون على بينة من مواقع الكلام ، وتأثير ذلك معنويًا فى الأسلوب ومدلوله ؟

بحثاً عن هذه القاعدة فى مراجع النحاة لم أجد ما يشفى الغليل مثلما وجدته فى شرح **ابن الحاجب** للمفصل ، حيث قرر قاعدة عامة تشمل التعدى بحرف الجر وبغيره ، وربط هذه القاعدة بالجانب المعنوى فى الأسلوب ، ذلك أنه يرى أن اللازم مطلقاً لا

---

(١) جـ١ ص١٠٢ .

يتعدى إلى مفعول إلا بوجود معنى " التصيير " فى الفعل بأى قرينة ولو كانت تقديرية ، فالهمزة نفسها - وإن كان الجمهور يرى قياسية التعدى بها - إن لم تفد معنى التصيير لا تعدى الفعل ، وأمثلة ذلك كثيرة ونكتفى منها بالإشارة إلى الأفعال الآتية :

أكب زيد، وكبه الله على وجهه - أحاط به الهم ، وحاطه الهم - أجفل الظليم ، وجفلت السحاب الريح - أنزفَتْ البئر ونزفتها - أقشع الغيم وقشعته الريح - أنسل ريش الطائر ، ونسلته .

والواضح من هذه الأمثلة الفصحى أن الفعل بالهمزة لازم ، وبغيرها متعد ، وهى ظاهرة لفتت نظر **ابن جنى** فعقد لها بابًا خاصًا فى **الخصائص** سماه : "نقض العادة "[(١)] وسماها الكوفيون : " التعدى بالإسقاط "[(٢)] .

وما قيل فى الهمزة يقال فى التضعيف وفى غيره ، وعلى هذا يرى **ابن الحاجب** اطراد القاعدة فى المجرور بالحرف ، فإن أفاد الفعل مع الجار والمجرور معنى التصيير كان محل الجار والمجرور نصبًا على المفعولية ، وإلا فله إعراب آخر فقولك مثلاً : " نجرت بالقدوم " لا يمكن اعتبار الباء هنا معدية ؛ لأن معنى التصيير مفقود ، ولأن القدوم لم يقع عليه الحدث وهو النجارة وإنما وقع به وهو آلته .

يقول **ابن الحاجب** تعليقاً على أسباب التعدية الثلاثة : الهمزة والتضعيف وحرف الجر[(٣)] : " وليس يعنى أيضًا أن هذه الألفاظ

---

(١) جـ٢ ص٣١٤ .
(٢) البسيط على الجمل لابن أبى الربيع ص٢٩٦ .
(٣) جـ٢ ص٥١ .

باعتبار لفظها توجب أن يكون الفعل متعديًا ، بل لابد من اعتبار معنى التصيير وغيره ، فالتي للتصيير هى التى تكون للتعدية " .

ثم اعترض **ابن الحاجب** على **الزمخشرى** حين مثل للمتعدى بحرف الجر بقوله : وغصبت عليه الضيعة ، فقال : " هذا غير مستقيم ، إذ معنى التصيير فيه مفقود ، ألا ترى أنك تقول : غصبت الضيعة ، وغصبت عليه الضيعة، فلا تجد " على " أفادت تصييرًا، فبطل أن يكون من قبل ما نحن فيه " .

وإذن فليس كل مجرور يأتى بعد اللازم يكون متعلقاً بهذا الفعل اللازم على جهة المفعولية ، بل قد يكون موقعه حالاً مثل : " خرج بسرعة ، جلس فى بشاشة ، تنبأ عن بصيرة ، انكفأ فى تعثر "، وقد يكون موضعه مفعولاً من أجله مثل قوله ﷺ : « **دخلت امرأة النار فى هرة حبستها** »[1] .

كما أن المجرور الذى يأتى بعد المتعدى لا يلزم أيضًا أن يكون فى موقع المفعول به الثانى ، فقوله تعالى : ﴿ **أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** ﴾[2] ، المجرور هنا ليس مفعولاً به ، ولكنه مفعول من أجله ، أو حال[3] ، وفى قوله سبحانه : ﴿ **وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ** ﴾[4] ، مفعول له لا به .

وهكذا متى فقد معنى التصيير كما قال **ابن الحاجب** ، ولم يتعلق الفعل بما بعد الجار على أنه محل لوقوع الحدث لم نعربه

---

(١) رواه البخارى وأحمد عن أبى هريرة ، وابن عمر ، راجع الجامع الصغير جـ٢ ص٢٥٩ .

(٢) سورة قريش – آية رقم ٤ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن جـ٢ ص٢٩٥ .

(٤) سورة الأنعام – آية رقم ١٥١ .

مفعولاً به ، ولم نعتبر الحرف معديًا للفعل .

ما اختلف فى تعديه بحرف الجر

فى اللغة أفعال وقف النحاة أمامها ، واختلفوا فى تكييفها : هل هى متعدية بنفسها أم بحرف الجر ؟ ومنشأ ذلك أنهم وجدوها تستعمل تارة بحرف الجر وتارة أخرى بغيره ، ومنها ما تساوى الاستعمالان ، ومنها ما غلب أحدهما على الآخر ، وبناء على ذلك كانت أحكامهم .

من هذه الأفعال : شكر ، نصح ، أقسم ، دخل ، قرأ ، ألقى ، ردف ، كال ، وزن ، عدّ .

فالرضى يرى أن " نصح وشكر " قد تساوى فيهما التعدى بالنفس وبحرف الجر ، فكما يقال: شكرتك ونصحتك يقال : نصحت لك وشكرت لك ، ويبنى على هذا حكمه بأنهما فعلان متعديان ، لأن معناهما مع اللام هو معناهما من دون اللام ، والتعدى واللزوم بحسب المعنى وهما بلا لام متعديان إجماعًا ، فكذا مع اللام فهى إذن زائدة[1] .

والسيوطى فى الهمع يدخل مع " شكر ونصح " ، " كال ووزن وعدّ " ثم يحكم على الخمسة بأنها لا تدخل فى باب المتعدى - كما فعل **الرضى** - ولكن يرى أنها قسم مستقل لا هو متعد ولا

---

(١) جـ٢ ص٢٥٣ .

لازم ، ولكن يوصف بهما معًا، وذلك لتساوى الاستعمالين[١] .

وعلى الرغم من اتفاق هذين المرجعين على تساوى الاستعمالين نجد **ابن السكيت فى إصلاح المنطق**[٢] يحكم على " نصح وشكر " بأن استعمالهما باللام هو اللغة الفصيحة ، وأن استعمالهما بلا لام لغة، ويؤكد هذا **العكبرى فى " المشوف المعلم "** مادة نصح[٣] إذ يقول: "ونصحت له اللغة الفصيحة قال الله تعالى: ﴿ **وَنَصَحْتُ لَكُمْ** ﴾[٤] ، وقال : ﴿ **إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ** ﴾[٥] ، ونصحتك لغة ، قال **النابغة الذبيانى** :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا ∴ رسولى ولم تنجح لديهم وسائلى

ويقول فى مادة " شكر " : " والشكر مصدر شكرت له وشكرته لغتان ، والأولى أفصح . قال تعالى : ﴿ **أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوَالِدَيْكَ** ﴾[٦] .

على أن القرآن الكريم قد ورد أيضًا باللغة الثانية ولم يشر أحد منهم إلى ذلك فقد استعمل الأسلوب القرآنى مادة " شكر " متعدية بنفسها فى قوله تعالى : ﴿ **رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ** ﴾[٧] ، وقال سبحانه : ﴿ **وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ** ﴾[٨] ، كما ورد فيه أيضًا استعمال اسم المفعول التام أى بدون حرف جر ، وذلك من علامة

---

(١) جـ٢ ص٨١ .
(٢) ص٢٧١ .
(٣) جـ٢ ص٧٧٢ .
(٤) سورة الأعراف – آية رقم ٧٩ ، ٩٣ .
(٥) سورة هود – آية رقم ٣٤ .
(٦) سورة لقمان – آية رقم ١٤ .
(٧) سورة النمل – آية رقم ١٩ ، سورة الأحقاف – آية رقم ١٥ .
(٨) سورة النحل – آية رقم ١١٤ .

المتعدى ، قال سبحانه : ﴿ **فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا** ﴾[(١)] ، وقال : ﴿ **إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاء وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا** ﴾[(٢)] .

هذا وقد نقل **السيوطى** عن جماعة يؤيدهم **ابن عصفور** أن الأصل فى هذه الأفعال التعدى بحرف الجر ، وأن نصبها للمفعول توسع .

ونقل عن جماعة أخرى أن الأصل فيها أن تتعدى بنفسها وحرف الجر زائد ، وقد سبق أن هذا ما قاله **الرضى** .

وعن **ابن درستويه** أن هذه الأفعال تتعدى لواحد بنفسها وللثانى بحرف الجر ، فالأصل : نصحت لزيد رأيه ، وشكرت له معروفه ، ووزنت له ماله ، غير أن " **أبا حيان** " رد هذا الرأى محتجًا بأنه لم يسمع[(٣)] .

وإذا كان لنا رأى ينبغى إبداؤه فإننى ألمح فرقًا معنويًا بين التعبيرين فمن قال : شكرتك فقد أوقع الشكر على المخاطب فصار هو المشكور ، أما من قال: شكرت لك فإنه يقصد حذف المفعول به إيجازًا ومجازًا ، وهذا ما ألمحه من كلام **ابن درستويه** ، ولا عبرة برد **أبى حيان** له بأنه لم يسمع فإن المسألة معنوية تقديرية ، لا ضرورة لظهور المفعول به حتى يصح تقديره ؛ فإن مما يقدر ما يجب استتاره .

أما " أقسم " فإنها فى أكثر استعمالاتها متعدية بحرف الجر ، وقليلاً ما ترد بدونه مثل : أقسمت الله ، ولذا فهى ليست متعدية

---

(١) سورة الإسراء - آية رقم ١٩ .
(٢) سورة الإنسان - آية رقم ٢٢ .
(٣) الهمع جـ٢ ص٨١ .

بنفسها وإنما بحرف الجر كما قال **الرضى** .

وأما " دخل " فإنها تتعدى إلى الأماكن بنفسها وإلى غيرها بحرف الجر " فى " أو " إلى " تقول : دخلت المسجد ، ودخلت فى الأمر ، وبناء على هذا الاستعمال يعتبرها **الرضى** متعدية بحرف الجر لا بنفسها ، ويدخل معها " ذهب "[(١)] ، ويخالفه **الصبان** فى ذلك حيث تختص عنده " ذهب " بالتعدية إلى لفظ " الشام " فقط ، يقال : ذهبت الشام بدون حرف فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارًا ، فلا يقال : ذهبت المسجد أو الدار مثلاً بخلاف : " دخل " ثم يضيف **الصبان** إلى " ذهب " بعض الأفعال الأخرى المسموعة مثل : توجهت مكة ، ومُطِرْنا السهلَ والجبلَ ، وضربت فلاناً الظهرَ والبطنَ[(٢)] .

ويستدل **ابن يعيش** على لزوم " دخل " بمجىء مصدره على وزن " فُعول " وهو إنما يأتى من اللازم كالقعود ، وأن مصدر ضده أيضًا على " فعول " وهو الخروج " وقلما نجد متعديًا إلا وخلافه ومضاده كذلك "[(٣)] .

وقد رد الإمام **عبد القاهر** هذا الدليل فى **المقتصد**[(٤)] .

إعراب ما بعد " دخل " :

فأما إعراب المنصوب فى مثل ذلك فقد اختلف فيه ، فقيل : إنه مفعول به ، وهذا رأى **ابن هشام** ، وقيل منصوب على

---

(١) جـ٢ ص٢٥٣ .
(٢) جـ٢ ص٩٠ .
(٣) جـ٧ ص٦٣ .
(٤) جـ١ ص٦٠٠ .

الظرفية شذوذاً ، لأن اطراد الظرفية المكانية لا يكون إلا في المكان المبهم ، ويرى **ابن أبي الربيع** في شرحه للجمل[١] أن أصل هذا النوع أن يستعمل بحرف الجر ، فأسقط الحرف فانتصب الاسم على أنه فضلة مطلوبة للفعل " وكل فضلة عند العرب منصوبة " .

وباستقراء النص القرآني في مادة " دخل " وجدتها قد تعدت إلى الظرف ٥٢ مرة في صورها الثلاث : الماضي ، المضارع ، الأمر ، وتعدت بحرف الجر " في " على صورة المضارع مرتين ، وعلى صورة الأمر ثلاث مرات ووجدتها فعلاً حين تتعدى بهذا الحرف لا يكون المعدى إليه مكاناً ومن أمثلة تعديها إلى المكان بنفسها قوله تعالى : ﴿ **وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾[٢] وقوله : ﴿ **وَادْخُلِي جَنَّتِي** ﴾[٣] ومن أمثلة الثاني قوله سبحانه : ﴿ **ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً** ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ **يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا** ﴾[٥] ، وهذا مما يؤكد نظرة النحاة إلى هذا الفعل .

وأما " قرأ ، وألقى ، وردف " فإن تعديها بحرف الجر قليل ، والأكثر استعمالها متعدية بنفسها ، وعلى هذا فالحرف زائد ، لأننا إذا قلنا عما تساوى فيه الاستعمالان بأنه من المتعدى فهذه أولى ، ومن أمثلتها متعدية بالحرف قليلاً قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُلْقُواْ**

---

(١) ص٢٩٧ .
(٢) سورة الإسراء - آية رقم ٧ .
(٣) سورة الفجر - آية رقم ٣٠ .
(٤) سورة البقرة - آية رقم ٢٠٨ .
(٥) سورة النصر - آية رقم ٢ .

بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[١] وقوله : ﴿ **قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾**[٢] ، وقول الراعى النميرى أو القتال الكلبى :

تلك الحرائر لا ربات أخمرة ∴ سود المحاجر لا تقرأن بالسور

هذا هو رأى **الرضى فى شرح الكافية** ، وكذلك هو رأى **ابن عصفور فى " الضرائر "**[٣] بالنسبة للفعل " ردف " وذلك حيث قال : " وقد يجيء ذلك فى سعة الكلام نحو قوله تعالى : ﴿ **قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم** ﴾ أى ردفكم ، إلا أن ذلك لا يحسن إلا فى الشعر ؛ فلذلك أوردته فى الضرائر " وهو رأى **أبى على الفارسى فى الإيضاح** بالنسبة لقرأ وألقى[٤] .

ويرى غيرهما فى الآية الأولى أن " تلقوا " مضمنة معنى : " تفضوا " ، أو أن المفعول به محذوف تقديره : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة ، وتكون الباء للآلة أو للسبب[٥] .

ويرى **القرطبى** أن " ردف " بمعنى اقترب ، فلذا جاءت اللام مع " ردف " مع أنها متعدية بنفسها إذ يقال : ردفه إذا اتبعه وجاء فى أثره[٦] .

أما البيت ففى خزانة الأدب[٧] نقل منسوب **للسهيلى** بتضمين : تقرأن معنى : يرقين أو يتبركن ، أو يتقربن .

---

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٩٥ .
(٢) سورة النمل - آية رقم ٦٧ .
(٣) ص٦٧ .
(٤) الإيضاح بشرح المقتصد جـ١ ص٦٠٣ .
(٥) المغنى جـ١ ص١٠٨،١٠٩ تحقيق محيى الدين .
(٦) جـ١٣ ص٢٣٠ .
(٧) جـ٣ ص٦٦٧ .

وأرانى أميل مستريحًا إلى القول بعدم زيادة الحرف ، كما قلت فى " نصح وشكر " وأن التأويل هنا بالتضمين يعطى الأسلوب روعة فى نقل مفهومى فعلين بلفظ واحد ، أحدهما بالصيغة والثانى بقرينة ظهور حرف الجر الذى لا يناسب الفعل الملفوظ ، وهذا معنى قولهم عن التضمين إنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر ليؤدى هذا اللفظ معنى اللفظين معًا .

وأما " كال ، وزن ، عدّ " فإن **السيوطى** كما هو يعدها مع " شكر ونصح " أما **ابن هشام فى الشذور**[1] فإنه يعدها مع ما يتعدى إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر ، ويقول : " إن المفعول الأول غير موجود وتقديره : شيئاً موزوناً أو مكيلاً "، **وابن هشام** هنا يقتفى أثر **ابن مالك فى شرح الكافية الشافية**[2] .

ومن أمثلة تعديها إلى المفعول الأول بنفسها قوله تعالى : **﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾**[3] ، وقول الشاعر :

عددت قومى كعديد الطيس .:. إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وبناء على هذا الرأى فإن كال : " وزن ، عدّ " ينبغى أن تذكر فى المسألة الآتية .

ما اختلف فى تعديه إلى الثانى بحرف الجر

وهناك أفعال أخرى تتعدى بنفسها إلى المفعول الأول باتفاق ، ولكنها بالنسبة للمفعول الثانى نراها تارة ناصبة إياه بنفسها وتارة

---

(١) ص١٥٨ .

(٢) جـ٢ ص٣٦٣ .

(٣) سورة المطففين – آية رقم ٣ .

أخرى بحرف الجر، ومن هنا اختلف رأى النحاة أيضًا فى تكييفها، هل هى من قبيل المتعدى إلى واحد أم من المتعدى إلى اثنين ومن هذه الأفعال :

استغفر ، اختار ، سمى ، كنى ، بغى ، كسب ، ألى ، أمر ، دعا ، صدق ، زوج ، " وزاد ونقص فى رأى " ، " وكال ووزن فى رأى " .

فأما " استغفر " فإن النحاة منذ **سيبويه** يقولون : إن هذا الفعل مما يتعدى إلى الأول بنفسه ، وإلى الثانى بحرف الجر ، ثم توسع فيه فحذف حرف الجر فصار فيه وجهان : استغفرت الله ذنبًا ، واستغفرته من ذنبى .

ويسوقون بيت الكتاب المجهول :

أستغفر الله ذنبًا لست محصيه ∴ رب العباد إليه الوجه والعمل[١]

ويسوق **ابن هشام فى الشذور** بيتاً آخر شاهدًا على الاستعمال الثانى وهو :

أستغفر الله من عمدى ومن خطئى ∴ ذنبى وكل امرئ لاشك مؤتزر[٢]

وكأن الاستعمال الأول منكر شاذ لا يجرى على النسق العربى ولا على القواعد المستقاة من النص العربى !!

ولقد جلى الإمام **عبد القاهر الجرجانى** هذه المسألة فى كتابه **المقتصد**[٣] فحمل حملة شعواء على النحاة فى هذا الرأى ، وأحب

---

(١) يراجع فى هذا كتاب سيبويه جـ١ ص١٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل جـ٧ ص٦٣ ، وشرح الرضى على الكافية جـ٢ ص٢٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح جـ١ ص٣٠٥،٣٠٦ ، وشذور الذهب ص٣٥٧ ، وأوضح المسالك جـ٢ ص٥٨ .

(٢) نفس الهامش السابق .

(٣) جـ١ ص٦١٥ .

هنا أن أنقل عبارة شيخ البلاغة ، لما عليها من وضوح وطلاوة ، يقول عبد القاهر بعد أن ساق البيت :

" وهذا هو قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده في " استغفرت " والأمر فيه لعمرى عجيب ، فإنا إذا تأملنا ما عليه الكلام وجدنا " استغفرت " على غير ما أصّلوه ، وذاك أن " استغفرت " بمعنى سألت الله أن يغفر ، والسين والتاء إذا كانا بمعنى الطلب والسؤال كان مجراهما مجرى همزة النقل فى إفادة الفعل مفعولاً ، تقول : نطق زيد فتراه غير متعد ، فإذا قلت : استنطقت زيدًا ، حصل مفعول كما يحصل إذا قلت : أنطقت زيدًا ، وكذا تقول : كتبت الكتاب ، واستكتبت زيدًا الكتاب ، فيتعدى إلى مفعولين بعد أن كان متعديًا إلى واحد ، وغفر فعل يتعدى إلى مفعول واحد كالذنب بغير حرف جر ، تقول: غفر الله ذنبه ، واللهم اغفر لى ذنبى ، فلو كان " استغفرت الله ذنبًا " مثل : اخترت الرجال زيدًا ، فى كونه موضوعًا على التعدى بحرف الجر فى الأصل لوجب أن يكون مستعملاً فى " غفرت " أيضًا على حال ، فيقال : " غفر الله من ذنبه ، واللهم اغفر من ذنبى " وذلك ما لا خلاف فى امتناعه " ، ثم يقول :

" وإذا كان الأمر على هذه الجملة كان تعدية " استغفرت " بـ " من " فرعًا وكائناً من باب الحمل على المعنى والنظير كقوله تعالى : ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ** ﴾[1] الأصل يخالفون أمره ، لكن لما كان فيه معنى يعدلون وينحرفون عدى

---

(١) سورة النور - آية رقم ٦٣ .

بـ " عن " فكذلك استغفرت ، لما كان فيه معنى : تبت وأنبت عدى بـ " من " ، فإذا قيل : استغفرت الله ذنبًا كان بمنزلة أن يقال : خالفت أمر زيد ، في جريه على أصله وموضوعه ، فكيف يجوز أن يجرى مجرى : اخترت ، الذى لا يصح له معنى حتى تقدر تعديه بـ " من " ؟ " .

ومع هذه الحملة العلمية العقلية من **عبد القاهر** فإنه يتلمس العذر فى ذلك فيقول : " اللهم إلا أن يقال : إنه وإن كان مستحقاً فى الأصل أن يتعدى بغير "من " فإنهم لما تأولوا فيه معنى : تبت ، وأجروه مجراه صار المتعدى بـ " من " أصلاً فيه ، فلما حذف فى بعض المواضع كان حكمه حكم " اخترت " فى كونه معدولاً به عن التعدى بـ " من " إلى تناول الاسم نفسه ، هذا ما يمكن أن يقال فيه والله أعلم بالصواب " .

وإذا كان لى أن أسهم مع **الجرجانى** فى أوجه الاعتذار فإنى بتأملى فى جملة " **سيبويه** "عن هذا الفعل ألمح أن الذى جرّهم إلى ذلك كثرة استعمال هذا الفعل بـ " من " ، وقلة استعماله بدونها ، وذلك إذ يقول: " وليست أستغفر الله ذنبًا وأمرتك الخير أكثر فى كلامهم جميعًا ، وإنما يتكلم بها بعضهم "[1] ، ومع هذا فالمعنى الذى أشار إليه **عبد القاهر** مازال غضًا رائعًا ، ومازال هو المحمل الجيد لفهم هذا الأسلوب .

وأما " اختار " فاتفق الجميع على أنها تتعدى إلى الثانى بحرف الجر ، وأنه حذف توسعًا فى قوله تعالى : ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى**

---

(١) جـ١ ص١٧ .

قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا ﴾[١] فالأصل : واختار موسى من قومه سبعين .

غير أن **ابن هشام** في شرح القطر يحكي أن السيرافي زاد مفعولاً سادسًا وسماه المفعول منه ومثل له بهذه الآية الكريمة[٢] .

ومما ورد في الشعر على هذا النسق قول الفرزدق :

ومنا الذى اختير الرجال سماحة .:. وجودا إذا هب الرياح الزعازع[٣]

أى من الرجال ، وواضح أن المفعول به الذى وقع عليه الاختيار في الآية والبيت هو " سبعين " في الآية ، والضمير المستتر في المبنى للمجهول في البيت ، ولا يعنى تقديم " قومه " قبل " سبعين " شيئاً غير العناية والاهتمام ، ذلك الذى يشير إليه **عبد القاهر** بقوله : " لأن البيان فيه فيُغْنى به "[٤] .

وقد يأتى هذا الفعل محذوف المفعول الأصلى ، ومعدّى بـ " من " إلى الظاهر مثل قول عبيد بن الأبرص :

وقالوا نأتْ فاختر من الصبر والبُكى .:. فقلت البكى أشفى إذن لغليلى

أى اختر من الصبر والبكى أحدهما[٥] .

وأما " سمى ، وكنى ، وبغى ، وكسب ، وألى ، ووزن ، وكال ، وزاد ، ونقص " فإن هذه الأفعال جميعًا عند **الرضى** مما يتعدّى إلى واحد بنفسه ، وإلى الثانى بحرف الجر مثل " اختار " ، ثم توسع فيها فحذف حرف الجر ، فوصل الفعل إلى المفعولين

---

(١) سورة الأعراف – آية رقم ١٥٥ .
(٢) جـ٢ ص٣٨ تعليق د. طه الزينى ، ود. خفاجى .
(٣) خزانة الأدب جـ٣ ص٤٣ .
(٤) جـ١ ص٦١٢ المقتصد .
(٥) شذور الذهب ص٣٧٢ .

بنفسه ، قال تعالى : ﴿ **يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ** ﴾[١] أى يبغون لكم ، وقال : ﴿ **لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً** ﴾ أى لا يألون لكم ، وزدتك دينارًا أى زدت لك ، ووزنتك المال ، أى وزنت لك ، وكلتك الطعام أى كلت لك ، وقد سبقت الآية القرآنية التى تعدى فيها الفعلان " وزن وكال " بنفسهما ، واعتبرهما بعض النحاة متعديين بنفسهما ، واعتبرهما الآخر بحذف حرف الجر توسعًا ، واعتبرهما فريق ثالث بأن مفعولهما الحقيقى محذوف **والرضى** هنا **والجرجانى** مع هذا الفريق .

ولم يمثل أحد لـ" زاد " بنص قرآنى ولا أرى مانعًا من التمثيل له بقوله تعالى : ﴿ **وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا** ﴾[٢] وقوله : ﴿ **لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً** ﴾[٣] ، على أساس أن " إلا " ملغاة ، والاستثناء متصل[٤] .

أما نقص فقد مثل لها **ابن هشام فى الشذور**[٥] بقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا** ﴾[٦] .

على أن " زاد " و " نقص " على وجه الخصوص قد عدهما **ابن هشام** فيما يأتى بوجهين غير متعد أصلاً ، ومتعد إلى اثنين .

وأما " سمَّى وكنى " فيقول **ابن يعيش** عنهما : " يجوز فيهما

---

(١) سورة التوبة - آية رقم ٤٧ ، ويرى النحاس فى إعرابه أن الفتنة مفعول ثان جـ٢ ص٢٢ ، والفراء فى معانى القرآن يقول : " المعنى يبغونها لكم " جـ١ ص٤٤٠ .
(٢) سورة طه - آية رقم ١١٤ .
(٣) سورة التوبة - آية رقم ٤٧ .
(٤) راجع البحر جـ٥ ص٤٩ .
(٥) من ص٣٦٩ إلى ص٣٧٦ .
(٦) سورة التوبة - آية رقم ٤ .

التوسع بحذف حرف الجر مثل : سميته زيدًا ، وكنيته أبا بكر[١] "

أما **ابن هشام** فيمثل للغتين فيقول[٢] : " تقول كنيته أبا عبد الله ، وبأبى عبد الله ، ويقال أيضًا كنوته " ، قال عبيد بن الأبرص :

هى الخمر لا شك تُكْنى الطلا .:. كما الذئبُ يُكْنى أبا جعدة

وتقول سميته زيدًا ، وسميته بزيد ، قال الشاعر :

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن .:. لأمر قضاه الله فى الناس من بُدّ

ومثل " سمى وكنى " الفعل " دعا " بمعنى : سمى ، لا بمعنى : نادى ، قال عبد الرحمن بن الحكم :

دعتنى أخاها أمُّ عمرو ولم أكن .:. أخاها ولم أرضع لها بلبان

وأما " صدق " بتخفيف الدال ، فمثل قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ** ﴾[٣] وقوله : ﴿ **ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ** ﴾[٤] ، وتقول : صدقته فى الوعد .

وأما " زوّج " فكقوله تعالى : ﴿ **زَوَّجْنَاكَهَا** ﴾[٥] وقوله : ﴿ **وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ** ﴾[٦] .

وأما " أمر " فإنها تتعدى بالباء كقوله تعالى : ﴿ **أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ** ﴾[٧] ، وتحذف الباء فتتعدى بنفسها، مثل قول عمرو بن معديكرب أو إياس بن عامر :

أمرتك الخير فافعل ما أُمِرْتَ به .:. فقد تركتك ذا مال وذا نشب

---

(١) جـ٧ ص٦٤ .
(٢) شذور الذهب ص٣٧٤ .
(٣) سورة آل عمران – آية رقم ١٥٢ .
(٤) سورة الأنبياء – آية رقم ٩ .
(٥) سورة الأحزاب – آية رقم ٣٧ .
(٦) سورة الدخان – آية رقم ٥٤ .
(٧) سورة البقرة – آية رقم ٤٤ .

وقد جمع هذا البيت بين اللغتين .

وأما " كسب " فقد عدها **الرضى** فيما سبق من أفعال ومثل لها بقوله : كسبتك الخير ، أى كسبت لك .

وقد اعترض الإمام عبد القاهر على هذا واستشعر فروقاً بين تعدى كسب بنفسها وتعديها بحرف الجر ، فقال[1]: " إذا حذف منه اللام كان له معنى لا يكون مع اللام ، تقول : كسبت زيدًا مالاً فيكون المكسوب أخص به منه إذا قلت : كسبت لزيد مالاً ، ألا ترى أنك قد تقول كسبت له مالاً بمعنى أن المال لك وفى حكمك لكنك كسبته لأجله حتى ينتفع به أو تنفقه عليه ، كقولهم : فلان يكسب المال لأطفاله ، مثل يجمع لهم ، وليس كذلك : كسبته مالاً لأنه يدل على أن المال له وفى حكمه ، فقد تغير إذن المعنى بحذف اللام ، ودخل معنى ملّكته مالاً وما أشبه ذلك مما يستحق فى أصله مفعولين " .

حذف الجار

تردَّدَتْ فى مراجع النحو بعض المصطلحات فى هذه المسألة ، إذ نقرأ فيها هذه العبارات : حذف حرف الجر توسعًا ، حذف ضرورة ، حذف شذوذاً ، حذف لكثرة الاستعمال ، والعجيب فى الأمر أن الفعل الواحد قد يتداخل الحكم عليه ، فتراه مرة فى مرجع محكومًا عليه بالشذوذ ، ومرة بالتوسع ، ومرة بالضرورة !!

الإمام **الرضى** مثلاً يدخل تحت حذف الجار لكثرة الاستعمال :

---

(١) جـ١ ص٦١٦ المقتصد .

دخل ، استغفر ، اختار ... إلخ ، ويدخل تحت حذفه شـذوذاً مثل قوله تعالى : ﴿ **لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[١] ، وقـول ساعدة بن جؤية :

لَدْنٌ بهزِّ الكف يعْسِل متنُـه ∴ فيه كما عسل الطّريقَ الثعلبُ[٢]

على حين نرى **أبا علىّ الفارسى فى الإيضاح** ، **وعبد القاهر الجرجانى فى المقتصد** يطلقان على حذف الجار فى هذا البيت حكم التوسع[٣] !!

ونرى **المبرد فى المقتضب** يجعل حذف الجار فى" دخل ونصح " فى حكم الجائز حيث يقول[٤] : " فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل " !!

ويقسم الزميل الدكتور/ **فايز دياب** فى كتابه " **تعدية الفعل** "[٥] أنواع الحذف إلى : ما حذف توسعًا مثل : ﴿ **لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ وما حذف لكثرة الاستعمال ويقصر ذلك على : " دخل وذهب " ، وما حذف ضرورة مثل بيت ساعدة السابق !!

فإلام ترتاح النفس ، وعلام نعتمد التصنيف ؟

الحقيقة أن ألفاظ " التوسع ، والضرورة ، والشذوذ " كلها ألفاظ تدل على أن هذا الاستعمال خارج عن نطاق ما عرف عن نسق العربية السائد، وأن المتكلم به قد لجأ إليه معتمدًا على باب المجاز ، أو ألجأته إليه ضرورة الشعر ، فإذا ما اهتدى الباحث إلى تأويل

(١) سورة الأعراف - آية رقم ١٦ .
(٢) جـ٢ ص٢٥٤ .
(٣) جـ١ ص٦٤٣،٦٤٤ .
(٤) جـ١ ص٣٣٨ .
(٥) ص٤٧-٥١ .

يسوّغ لقائل النص الخروج عن القاعدة نأى بنفسه عن وصفه بالشذوذ، ومن هنا نرى **الرضى** يسوق الأمثلة الآتية على أنها شاذة، ثم يستدرك بعد ذلك بحملها على التضمين بلا شذوذ :

قال الشاعر :

تمــرون الديــارَولم تعوجــوا ∴ كلامكــمُ علــيّ إذن حـــرام

وجه الشذوذ فيه أنه أوصل الفعل : تمرون إلى الديار بدون الباء مع أن الديار مكان مختص لا يصل إليه الفعل بنفسه ، ثم يرى أن الأولى حمله على التضمين بجعل : " تمــرون " بمعنى " تجوزون " .

وقال الحق سبحانه : ﴿ **وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ** ﴾[١] .

والنسق العربى أن يقول : ولا تعزموا على عقدة النكاح .. ولكن الأرجح لديه أن يضمن الفعل " تعــزموا " معنى الفعــل " تنووا " .

وقال جل جلاله : ﴿ **وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ** ﴾[٢] .

ومعنى الآية : إن أردتم إرضـاع أولادكم ، ولكن صيغة استرضع تجعله : إن أردتم طلب الرضاعة ، وكان مقتضى هذا أن يقول : لأولادكم ، ومن هنا كان الحمل على معنى : ترضعوا .

وقال ﷻ : ﴿ **لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[٣] والأصل :

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٢٥ .
(٢) سورة البقرة – آية رقم ٢٣٣ .
(٣) سورة الأعراف – آية رقم ١٦ .

لأقعدنّ لهم فى صراطك ، أو على صراطك ، ولكنه ضمن معنى : لألزمنّ صراطك .

ويصرح **الرضى** عقب ذلك بأن هذا أولى من حملها على الشذوذ وحتى كثرة الاستعمال عند **الرضى** لا تجعل الفعل فى وضعه المعتاد ، فالفعلان : زاد ، ونقص ، يسلكهما فيما حذف منه الجار لكثرة الاستعمال، ومع ذلك يقول: " ويمكن تضمين " زاد " معنى : أعطى ، و " نقص " معنى : حرم " .

هذا وأرى أن عبارة **السيوطى فى الهمع** دقيقة ومرتبة ، وذلك أنه صدرها بقوله[1] : " وسمع حذفه من الثانى مع أفعال هى : اختار واستغفر وكنى وسمى " وساق ما سبق أن تحدثنا عنه قبل هذا المبحث بالتفصيل ، وزاد على ذلك الأفعال الآتية :

" هدى " ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ** ﴾ أى إلى السبيل .

و " عيّر " ، تقول : عيرت زيدًا سواده أى بسواده .

و " فرق " ، يقال : فرقت زيدًا أى من زيد .

و " فزع " ، يقال : فزعت بكرًا أى من بكر .

و " جاء " ، يقال : جئت البصرة أى إلى البصرة .

و " اشتاق " ، يقال : اشتقت زيدًا أى إلى زيد .

و " راح " ، يقال : رحت القوم أى إليهم .

و " تعرض " ، يقال : تعرضت معروفه أى لمعروفه .

و " نأى " ، يقال : نأيتهم أى نأيت عنهم .

---

(١) جـ٢ ص٨٢،٨٣ .

و " حل " ، يقال : حللتهم أى حللت بهم .

و " خشن " ، يقال : خشنت صدره أى بصدره .

ثم حكى **السيوطى** عن السماع آراء العلماء فيه :

فقد منع الجمهور القياس عليه ، بمعنى أن هذا الاستعمال لم يصل إلى حد القياس ، وهو الأكثرية .

وجوزه **الأخفش الصغير " على بن سليمان "** ، **وابن الطراوة** ، **ووالد السيوطى** ، حيث لا لبس فيه ، فحرف الجر متعين ، ومكانه متعين ، فلك إذن أن تقول : بريت القلم السكين .

وقيل : يجوز بشرط عدم الفصل وعدم التقدير بعد الحذف .

وقيل : إن ضمن الفعل معنى فعل ناصب له بنفسه جاز الحذف قياسًا وإلا فلا .

وهذا الأخير هو الذى ترتاح إليه النفس ، وهو الذى ارتضاه عمليًا الإمام **الرضى** إذ طبقه على ما سمع ، ولا أدرى لماذا توقف قلم الإمام **عبد القاهر** فى هذا مع أنه ميدانه ، ذلك أنه اكتفى بأنه يسمع ولا يقاس عليه .

الخلاصة :

وخلاصة ما أراه أنه وإن كان الحذف ملاحظاً فيه - بقصد بلاغى ممن هو أهل للبلاغة - معنى التضمين بلا تكلف فذلك جائز ومقيس ، فإن باب التضمين فى اللغة كثير الاستعمال ، ولا تكاد تخلو منه سورة من سور القرآن ، ولا قصيدة من عيون الشعر .

فإن لم يوجد محل للتأويل بالتضمين ، أو كان القائل ليس من أهل هذا المستوى ، كان الحذف شاذاً ، بل قد يصل إلى الخطأ لو

استعملناه فى حديثنا الآن .

وبذلك نضيف إلى ما هو معروف من الحذف القياسي مع ، أن وأن : ما ضمن معنى فعل متعد بنفسه .

ذلك أننا لو استعرضنا ما يضيفه التضمين على الأسلوب من روعة فى أداء المعنى الكبير بألفاظ قليلة لنادينا بما أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قياسية التضمين ، ولأضرب لذلك مثلاً بفعل القعود فى قوله تعالى : ﴿ **لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾(١) وقوله : ﴿ **وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ** ﴾(٢) فهذا الأسلوب يعطينا معنى القعود ومعنى اللزوم أو الملازمة ، فهو ليس قعودًا مؤقتاً عارضًا ، ولكنه قعود مستمر ، فليس المطلوب منا أن نقعد للأعداء نترصدهم مرة واحدة ، ولكن ينبغى الحرص على استمرار الترصد لهم، لأنهم دائمًا متربصون بنا، يبحثون عن نقطة ضعف يصلون منها إلينا ، وكذلك الشيطان يظل فى تطواف مستمر حول المؤمن لينال منه فى موقف ضعف بشرى فهو ملازم له ملازمة الظل ، بل إنه يجرى منه مجرى الدم فى العروق وبهذا يتمايز أسلوب عن آخر .

ما يتعدى بأكثر من حرف لأكثر من معنى

من الأفعال ما نألفه متعديًا بحرف جر معين ، ونراه فى أسلوب فصيح متعديًا بحرف آخر ، فيفيد معنى مختلفاً متصلاً

---

(١) سورة الأعراف – آية رقم ١٦ .
(٢) سورة التوبة – آية رقم ٥ .

بالمعنى الأول، ونلحظ أن السر فى ذلك يرجع إلى حرف الجر .

من ذلك الفعل : " عاد " بمعنى رجع : المعتاد فيه أن يتعدى بـ " اللام " أو بـ " إلى " ، غير أننا نراه فى القرآن الكريم يتعدى بـ " فى " فى أكثر من موضع ، يقول سبحانه : ﴿ **قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ۞ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاء اللهُ رَبُّنَا** ﴾[1] .

لو فهمنا من العود هنا معنى الرجوع لاقتضى ذلك أن شعيبًا كان فى ملتهم وهم يطالبونه أن يرجع إليها، ولأثبتنا على شعيب أنه كان كافرًا قبل النبوه ، ومن هنا اختلف العلماء فى ذلك :

فالقرطبى مثلاً يفسر العود بمعنى الصيرورة ، أى أن المستكبرين من قوم شعيب سيظلون يعذبونه ومن معه إلى أن يصير كافرًا مثلهم .

ويحكى قولاً آخر مؤداه أن أتباع شعيب قبل الإيمان كانوا على الكفر فيكون المعنى : لتعودن إلينا كما كنتم من قبل .

لكننا أمام أسلوب يقتضى أن شعيبًا داخل فى ضمير المتكلمين حين قال لهم : " إن عدنا " . ومن هنا يحكى قول **الزجاج** : يجوز أن يكون العود بمعنى الابتداء، يقال : عاد إلىّ من فلان مكروه أى: صار وإن لم يكن سبقه مكروه قبل ذلك ، أى لحقنى منه ذلك .

وباستعراض تلك الآراء مع التعمق فيها لا يصل المرء إلى

---

(١) سورة الأعراف - آية رقم ٨٨،٨٩ .

اقتناع كامل ، ولكن حين نقول بالتضمين ينحل اللفظ إلى ما يقنع ويشفى، فـ " عاد إلى " هى التى بمعنى : رجع ، أما : " عاد فى "، فإنها بمعنى : دخل ، أى أن الفعل " عاد " إذا عدى بـ " فى " الدالة على الظرفية يكون مضمناً معنى : دخل ، والدخول فى الشىء لا يقتضى أن الداخل كان فيه من قبل ، وعلى هذا المعنى الرائع يتخرج كثير من النصوص، ذلك أن هذه الكلمة لم تقل لشعيب فقط، وإنما قيلت لكل الرسل على اختلاف أجيالهم وعصورهم ، ولنسمع إلى قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ** ﴾[1] يقول **الزركشى فى البرهان**[2] : " ضمن معنى لتدخلن أو لتصيرن " .

وبهذا التعبير أيضًا كشف لنا الرسول ﷺ عن الخلال التى لو تخلّق بها المؤمن لأدرك حلاوة الإيمان ، قال ﷺ : « **ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار** »[3]. وليس مطلوبًا من كل مؤمن يريد أن يذوق حلاوة الإيمان أن يكون كافرًا ثم يؤمن ، ثم يكره أن يعود إلى الكفر .

ومن الأفعال كذلك ما يتعدى بحرف فيكون له معنى ويتعدى بحرف آخر فيتغير المعنى ، ومن ذلك الفعل " سها " فإذا قيل :

---

(١) سورة إبراهيم - آية رقم ١٣ .
(٢) جـ٣ ص٣٤٠ .
(٣) رواه البخارى .

سها فى صلاته كان المعنى أن الشخص قد أصابه السهو فى أثناء الصلاة، وأما إذا قيل : سها عن صلاته فإن المعنى أنه ترك الصلاة سهوًا .. وبين المعنيين بون شاسع ، وعلى هذا نفهم قوله تعالى : ﴿ **فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۞ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ** ﴾[1] ، فليس معقولاً أن يجعل الله الويل جزاء الساهى فى صلاته ، مع أن السهو قد شرع له الجبر بسجدتين ، وقد رفع الله عن أمة محمد الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، إنما الويل فعلاً لمن ترك الصلاة متشاغلاً عنها غير مهتم بها .

ومن هذه الأفعال ما يتغير معناها إلى الضد تمامًا بتغير حرف الجر كالأفعال الآتية :

مال إليه ، ورغب فيه ، بمعنى : أحب ، وعدل إليه ، بمعنى : أقبل .

ومال عنه ، ورغب عنه ، بمعنى : كره ، وعدل عنه ، بمعنى : ترك .

على أن تنوع المعنى والحكم لهذه الأفعال مع اختلاف حرف الجر لا يتعدى صورتين كما رأينا ، وهذه الأفعال قليلة بالنسبة للأكثرية الغالبة فى اللغة، على غير ما هو سائد فى اللغات الأخرى التى لم تجد سعة فى المواد بما يسعفها حضاريًا فى الدلالة على المعانى المتجددة ، وأنواع النشاط المتطورة ، مما جعلها تستعين بتنوع استعمال المكملات النحوية مع الفعل فى اختلاف أدائه للمعانى، كما نرى ذلك واضحًا فى الأفعال التى تنتمى إلى اصل

---

(١) سورة الماعون - آية رقم ٤، ٥ .

انجلوسكسونى فى اللغة الإنجليزية ، قبل أن تستعير هذه اللغة أفعالاً جديدة من اللاتينية واليونانية ، وأى معجم إنجليزى معاصر يلفت النظر إلى مثل هذه الأفعال ، كالفعل put ، فإنه يدل على عشرين معنى[1] ، ومن هنا نرى ميزة جديدة للعربية فى اتساع موادها ، وكثرة أفعالها الأصلية التى لها مدلول محدد فى ذاتها دون احتياج إلى إضافات .

---

(١) راجع مقدمة كتاب الأفعال للسرقسطى للدكتور/ مهدى علام ، ت. د. حسين محمد شرف .

خاتمـــــة

بعد هذا التطواف فى أمهات المراجع ، والمناقشات المتسمة بالروح العلمية الموضوعية ، والمحاولات التى أبـرزت لنـا معـانى دفينة ، قالها مغمورون سابقون ، ولم يقدر لها أن تذيع وتنتشر مع ما فيها من أصالة وعمق وإحاطة ، والتعليلات المقبولة غير المتعسفة التى تساعد على ضبط الموازين والقواعد ، وتبين مقاصد العقلاء من العرب ، وتحاول أن تتسلق قمم معانى القرآن الشامخة ، والتعريفات التى قد تعتبر جديدة بالنسبة إلى ما شاع ، ولكنها محيطة بأطراف المسألة ، آخذة فى اعتبارهاالشكل والمعنى معًا .

وبعد إشباع " التعدية بالحرف " فى هذا البحث نـأمل بمشيئة الله أن تتاح الفرصة لنشر ما ارتأيته فى " التعدية بالحركة " وبالقرائن الخاصة بالثلاثى اللازم .

فإن أكن وفقت فذلك فضل الله ومنته ، وإلا فأشكر كل من يسهم فى تجلية الحقيقة ، والتنبيه للصواب ، فإن الكمال لله وحده ،،

د. محمد المختار محمد المهدى

حدائق حلوان

غرة المحرم سنة ١٤٠٤هـ

مراجع البحث

المؤلف	الكتاب
د. إبراهيم السامرانى	: الفعل زمانه وأبنيته .
ابن أبى الربيع	: البسيط شرح الجمل مخطوطة بكلية اللغة العربية بمكة المكرمة .
ابن جنى	: الخصائص ت. محمد على النجار ، اللمع ت. د. حسين محمد شرف ، ت. حامد المؤمن .
ابن الحاجب	: الكافية ، الإيضاح شرح المفصل ت. د. موسى بناى العليلى .
ابن عصفور	: الضرائر ، شرح الجمل ت. د. صاحب أبو جناح .
ابن عقيل	: شرح الألفية .
ابن مالك	: الألفية ، شرح الكافية الشافية ت. د. عبد المنعم هريدى .
ابن هشام	: شرح شذور الذهب ، أوضح المسالك ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، شرح قطر الندى .
ابن يعيش	: شرح المفصل .
أبو حيان	: البحر المحيط .
أبو علىّ الشلوبين	التوطئة .

تابع مراجع البحث

المؤلف	الكتاب
أبو علىّ الفارسى	: الإيضاح .
أحمد عبد الستار الجوارى	: نحو الفعل .
الأشمونى	: شرح الألفية .
البغدادى	: خزانة الأدب .
الجمل	: حاشية الجمل على الجلالين : الفتوحات.
الرضى	: شرح الرضى على كافية ابن الحاجب .
الزركشى	: البرهان فى علوم القرآن .
سيبويه	: الكتاب .
السهيلى	: نتائج الفكر ت.د. محمد البنا ، الروض الأنف
السيوطى	: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، الجامع الصغير .
عبد القاهر الجرجانى	: المقتصد شرح الإيضاح .
العكبرى	: المشوف المعلم فى ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ت. ياسين السواس ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب فى القرآن .
الفراء	: معانى القرآن .
فايز زكى دياب	: تعدية الفعل .

تابع مراجع البحث

المؤلـف	الكتـــاب
القرطبى	: الجامع لأحكام القرآن .
المبرد	: المقتضب .
د. مهدى علام	: مقدمة كتاب الأفعال للسرقسطى ت. د. حسين شرف .
النحاس	: إعراب القرآن .
يس	: حاشية يس على التصريح .

فهرس

الموضــــــــوع	الصفحة
مقدمـــــــــة	١١٥
تمهيد وبه تعريف بقيمة البحث	١١٦
المعنى اللغوى والاصطلاحى للتعدى واللزوم	١١٧
بين التأثير الإعرابى والمعنوى	١١٨
بين مصطلحى المحل والمتعلق	١٢٠
أثر هذا المفهوم	١٢٢
دقة السلف وسطحية الخلف	١٢٤
خلاصة مفهوم التعدى واللزوم	١٢٦
أقسام المتعدى بنفسه	١٢٦
علامات اللازم	١٢٨
ما يتعدى به اللازم	١٣١
التعدى بحرف الجر	١٣٣
تصحيح رأى المبرد	١٣٤
مناقشة السهيلى فى معنى الجعل	١٣٥
هل يتغير الإعراب بتغير معنى الباء	١٣٦
عبد القاهر يحسم الخلاف	١٣٨
هل حرف الجر المعدى هو الباء فقط ؟	١٣٩
إعراب هذا المجرور	١٤٠
هل الموضع للمجرور أم للجار والمجرور ؟	١٤١

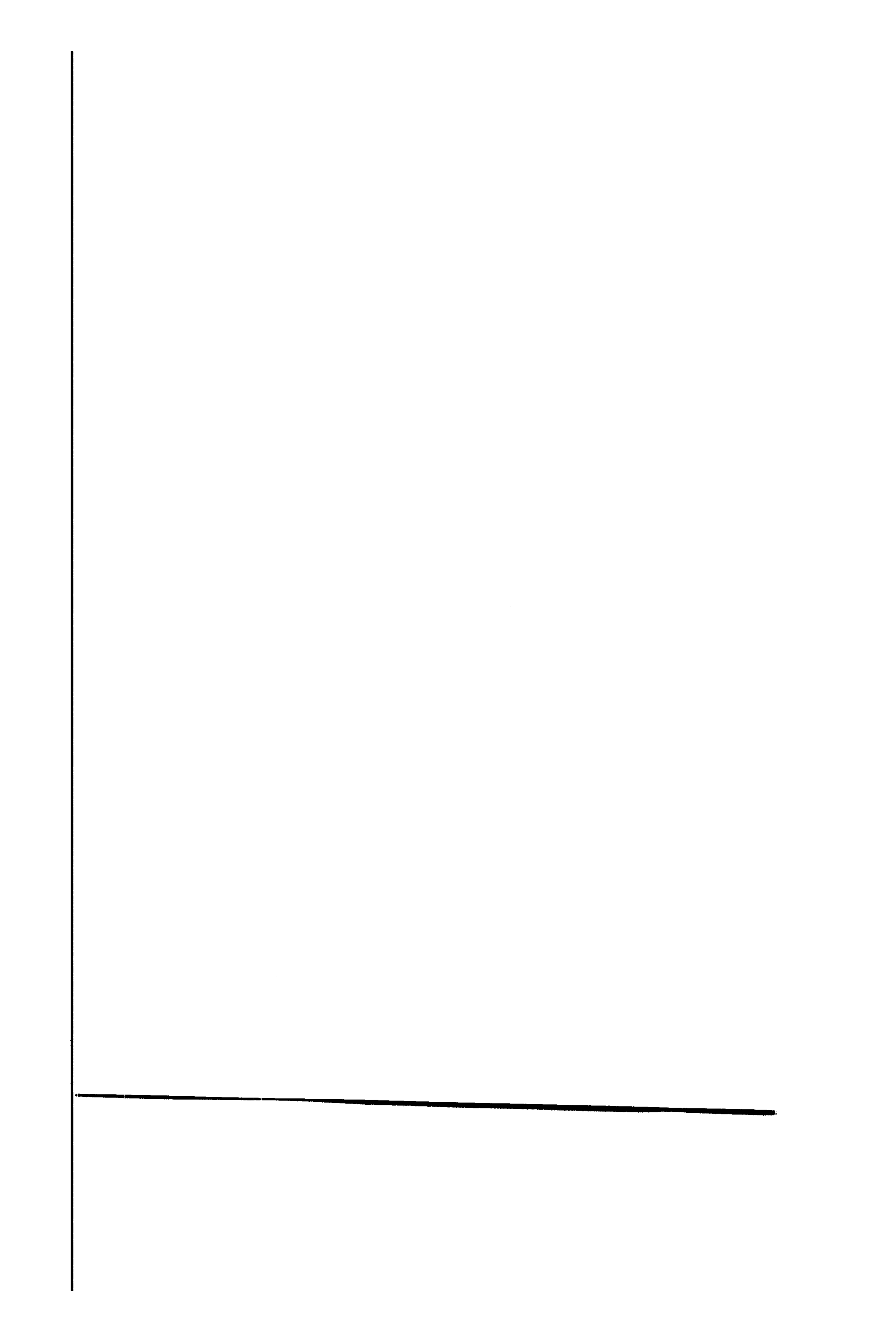
تابع الفهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
المحل بين ابن جنى وابن هشام	١٤٤
ضابط التعدى بحرف الجر	١٤٥
ما اختلف فى تعديه بحرف الجر	١٤٨
استعمال القرآن الكريم لشكر	١٤٩
إعراب ما بعد " دخل "	١٥١
قرأ ، ألقى ، ردف ... إلخ	١٥٢
ما اختلف فى تعديه إلى الثانى بحرف الجر	١٥٤
أستغفر وحملة عبد القاهر	١٥٥
اختار والمفعول السادس	١٥٧
سمى وكنى وبغى وزاد ... إلخ	١٥٨
كسب ورأى عبد القاهر	١٦١
حذف الجار	١٦١
بين الكثرة والأكثرية	١٦٣
ميزة التضمين وهل هو قياسى	١٦٥
ما يتعدى بأكثر من حرف لأكثر من معنى	١٦٦
خاتمـــــة	١٧١
مراجع البحث	١٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

حروف الجر

بين التناوب والتأويل



تقدمـــــة :

حمدًا لمن يستحق الحمد ، وصلاة وسلامًا على من هدانا به الله إلى سبل المعرفة والهدى ، وعلى آله ومن سلك طريقه إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فقد كثر واشتهر لدى النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وركبها العامة مطية ذلولاً لتمرير الخطأ فى استعمال الحرف فى غير مكانه الصحيح والمناسب للمعنى المراد ، وانتقل هذا التهاون المشين إلى ألسنة بعض الكتاب العصريين - وبخاصة فى مجالات الإعلام - مع ما فى ذلك من الخطر الداهم المؤدى إلى إفساد ملكة التذوق لخصائص اللغة ونظامها وسر فصاحتها ، كما قد يتسبب ذلك فى الفصل المزرى بين هذه الأمة وتراثها الخالد .

وعلى الرغم مما كتب عن ذلك حديثاً مازال للرأى مجال وللبحث فائدة ، يتبين من خلالها مدى الخلط والخطل فى هذا الاتجاه

من هنا كان هذا البحث إسهامًا متواضعًا فى الإفصاح عن سر من أسرار العربية . وأسأل الله سبحانه أن يجنبنا الزلل وأن ينفعنا وينفع بنا إنه نعم المولى ونعم النصير .

د. محمد المختار محمد المهدى

المعنى اللغوى للحرف :

إذا تأملنا مدلول الحرف فى أصله اللغوى فإننا نجده يرجع إلى ثلاثة معان جوهرية [١] حد الشىء [٢] تقديره [٣] العدول عنه . ومن المعنى الأول حد السيف : أى طرفه الحاد ، ومن الثانى **المحراف** وهو حديدة تقدر بها الجراحات عند العلاج ، ومن الثالث **الانحراف** والتحريف .

ومن المجاز عند الزمخشرى فى الأساس قولهم : هو على حرف من أمره أى على طرف .

وفى كل هذه المعانى ندرك معنى القوة ، كما ندرك أن تسمية النوع الثالث من الكلام بالحرف يشير إلى أنه يُشرب الكلام معنى القوة ، ويُكسِبه البيان .

ومن قوته أنه يدخل فى الكلام لضرب من الإيجاز ، فإنك إذا قلت : ما قام زيد فقد أغنت " ما " عن " أنفى " وهى جملة من فعل وفاعل ..

ومن هنا كان حذفه أو استبداله بغيره ليس داخلاً فى باب القياس ؛ لأنه : " إذا كانت الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها فتنتهكها وتجحف بها "(١) .

ومن قوته أن " مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنى أكثرها على معانى الحروف(٢) فغيرها يحتاج إليها لأنها بمثابة الآلة والوسيلة فى الوصول إلى الهدف من الكلام ، وهى أكثر من

---

(١) راجع الخصائص جـ٢ ص٢٧٣ ، شرح المفصل جـ٨ ص٧ .
(٢) الجنى الدانى مخطوطه ورقة ٥ .

الأسماء والأفعال فى الاستعمـال "[١] وإذن فهى مفـاتيح البيـان فـى هذه اللغة[٢] .

المعنى الاصطلاحى :

ومما يؤكد إدراك النحاة الأوائل لأهميتها فى الكلام أن **سيبويه** حين تحدث عنها قال : " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليـس باسم ولا فعل "[٣] وكرر كلامه عن ذلك فى قوله : " وأما مـا جـاء لمعنى وليس باسـم ولا فعل فنحو "ثم" و" سـوف " و" واو القسـم " و" لام الإضافة " ونحوها " .

غير أنه حين قدمـه لنـا بدلالتـه علـى معنـى غـير موجـود فـى الاسم والفعل لم يحـدد لنـا هـل يفيـد هـذا المعنـى **بذاتـه** ، أم يظهـر معناه فى **غيره** ، فكما أن غيره محتاج إليه فهو محتـاج دائمًـا إلـى غيره ، ومـن هنـا اختلـف النحـاة بعـده فـى هـذه النقطـة وصـارت قضية . وإن كان فى **نزهة الألبـاء** مـا يفيـد أن الرقعـة التـى كتبهـا الإمام **علىّ لأبى الأسود** فيها أصـل عـبارة **سـيبويه** إذ عـبارته : " الاسم : ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبـئ بـه ، والحـرف مـا أفاد معنى " .

وجاء **الزمخشرى** فـى مفصلـه[٤] ليرى أن الحـرف يـدل علـى معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبـه . **وابـن**

(١) المخصص جـ١٤ ص٤٤،٤٥ .
(٢) المدارس النحوية ص٣٤٧ .
(٣) الكتاب جـ١ ص١٢ .
(٤) شرح ابن يعيش جـ٨ ص٢ .

الحاجب يرى ذلك أيضًا فى كافيته[(١)] .

ويؤكد **الرضى** هذا المفهوم حيث يقول : " فالحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شىء ليدل على أن فى ذلك الشىء فائدة ، فإذا أفرد عن ذلك الشىء بقى غير دال على معنى أصلاً ، فظهر بهذا أن المعنى الإفرادى للاسم والفعل فى أنفسهما والحرف فى غيره "[(٢)].

وصاحب الطراز يؤيد هذا الاتجاه ويرى أن اتصال معانى الأفعال بالأسماء يختلف باختلاف معانى حروف الجر ، وتحت ذلك أسرار ولطائف[(٣)] .

على أن هذا الرأى ليس مسلمًا من جهة التطبيق العملى ، إذ يقتضى ذلك أن كل اسم وكل فعل له دلالة على معنى فى نفسه ، بخلاف الحرف ، مع أن كثيرًا من الأسماء ليس لها معنى إلا بانضمام غيرها إليها **كأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء المعانى** التى لا تتصور ذهنا إلا بشىء مشخص كالقيام لا يتصور إلا من قائم ، كما أن بعض الأسماء يدل على أكثر من معنى ، وهو ما يسمى **بالمشترك اللفظى**، والأسلوب هو الذى يحدد المعنى المقصود .. أما الأفعال فيقول عنها ابن يعيش[(٤)] : " إن **الفعل** فى نفسه خبر . ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه " .

وإذن فليس الحرف وحده هو الذى يظهر معناه فى غيره .

ومن هنا ذهب الفريق الآخر إلى أن دلالة الحرف على المعنى

---

(١) شرح الرضى جـ٢ ص٢٩٧ .
(٢) شرح الرضى على الكافية جـ١ ص١٠ .
(٣) الطراز ليحيى بن حمزة العلوى جـ٢ ص٥٣ دار الكتب العلمية ببيروت .
(٤) شرحه على المفصل جـ١ ص٢٠ .

بذاته ، وليس بغيره ، ولا فى غيره ، كبقية الأقسام : قال بذلك **ابن النحاس وأبو حيان وبهاء الدين السبكى** على ما نقله **السيوطى** فى بغية الوعاة[١] وممن أيد ذلك **الفخر الرازى** فى تفسيره للفاتحة ، **والفيروزا بادى** فى القاموس .

والإمام **عبد القاهر الجرجانى** فى الدلائل[٢] يؤكد هذا الاتجاه فيقول : " لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها ، فلا نعقل نفيًا ولا نهيًا ولا استفهامًا ولا استثناء . كيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم " .

وعلى هذا الرأى تستوى الأنواع الثلاثة للكلم فى إفادة كل نوع لمعناه بنفسه وذاته . وبهذا يكون للحرف أيًا كان نوعه أهمية بالغة فى نظم الكلام .

أما حروف الجر على وجه الخصوص فتسميتها تشير إلى مهمتها ، فهى حروف جر عند بعضهم ، وحروف إضافة عند بعضهم الآخر ، لأنها تجر وتضيف معانى الأفعال وما أشبهها إلى الأسماء وتعمل فيها الجر[٣] ، وتسمى حروف الصفات عند الكوفيين لأنها تحدث فى مدخولها صفة من تبعيض أو تشبيه أو نحوه[٤] .

---

(١) جـ١ ص١٤ .
(٢) ص٣٤١ .
(٣) الأشمونى جـ٢ ص٢٠٣ .
(٤) مقاييس اللغة جـ٢ ص٤٢ .
وفى ص٦ من رسالة التجوز فى الحرف للزميل عبد الجواد طبق تفصيل لهذه النقطة وهى بكلية اللغة العربية بالقاهرة .

ولأنها داخلة فى مفهوم الحرف يجرى عليها ما جرى على غيرها من الحروف فى دلالتها على معنى فى نفسها أو غيرها ، وإذا أردنا الدخول إلى قضية المعانى المستفادة من حروف الجر فإننا مضطرون إلى الرجوع لكتاب سيبويه ثم لمفسريه .

معانى حروف الجر

يقول **سيبويه** عن حرف الجر " على "[١] : " أما " على " فاستعلاء الشيء ، تقول : هذا على ظهر الجبل . وهى على رأسه ، ويكون أن يُطْوَى أيضًا مستعليًا ، كقولك : " مر الماء عليه " . وأما " مررت على فلان " فجرى هذا كالمثل ، و" علينا أمير " كذلك ، و" عليه مال " أيضًا ، وهذا لأنه شيء اعتلاه ويكون " مررت عليه " أن يريد مروره على مكانه ، ولكنه اتسع ، وتقول : " عليه مال " وهذا كالمثل ، كما يثبت الشيء على المكان ، كذلك يثبت هذا عليه ، فقد يتسع هذا فى الكلام ويجيء كالمَثَل " .

والمفهوم من هذا النص أن " على " لها معنى محدد هو الاستعلاء ، غاية ما فى الأمر أن هناك :

(١) استعلاء حسيًا ثابتاً كالمثالين الأولين ، أو متحركاً كالمثالين التاليين ، إذ قوله "ويكون أن يُطْوَى مستعليًا " معناه الانتقال والمجاوزة ، جاء فى اللسان : يقال : فلان يطوى البلاد أى يقطعها بلدًا عن بلد ، وطوى المكان إلى المكان جاوزه .

---

(١) الكتاب جـ٢ ص٣١٠ .

(٢) واستعلاء معنويًا مجازيًا كالباقى ، فالمال الذى يلتزم به المدين يكون عبئاً عليه لثِقَل همه ، فكان كما يثبت الشىء على المكان يَعْتليه بتعبير **سيبويه** . والأمير حين يتولى أمور الرعية يصير مستعليًا عليهم بأوامره وسلطته ، أما مررت على فلان فإن **سيبويه** يعلله بأنه يعنى : مررت على مكانه ، إشارة إلى معنى بلاغى وهو أن المار على إنسان إما أن يكون الممرور عليه ساترًا وقد سبقه المار ، أو واقفاً وتجاوزه المار ، ففى هذا نوع سبق للممرور عليه بمثابة الاستعلاء .

وهكذا نرى **سيبويه** يشير إلى معنى محدد مستقل للحرف فى ذاته ثم يتعمق فى الأساليب التى تبدو خارجة عن هذا المعنى ليردها إليه ، مما يؤيد الرأى الثانى الذى يرى للحرف معنى فى ذاته ، ذلك أنه لم يفعل ذلك فى حرف واحد ، ولكن فى كثير من الحروف ، ومعروف أن تطبيقه للقاعدة خبر مفسر لمراده منها فهو فى حرف الجر " فى " مثلاً يقول[1] :

" وأما " فى " فهو للوعاء كقولك : هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهو فى بطن أمه ، وكذلك هو فى الغُلّ لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له ، وكذلك : هو فى القبة ، وفى الدار ، وإن اتسعت فى الكلام فهى على هذا ، وإنما يكون كالمثل يجاء به يقارب الشىء وليس مثله " ..

ويشرح معنى " عن " فى الصفحة نفسها بأنها لما عدا الشىء

---

(١) جـ٢ ص٣٠٨ .

ويؤوّل ما يوهم خلاف ذلك فيؤول مثل : جلس عن يمينه بأنه جعله متراخيًا عن بدنه ، وجعله فى المكان الذى بحيال يمينه ومثل : أضربت عنه ، تريد أنه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره ، وأخذته عنه أى : عدا منه إلىّ حديث .

ويتحدث عن " إلى " بعد صفحتين[1] بأنها منتهى لامتداد الغاية ، ولا يتحدث عن معنى آخر لها .

هكذا اقتصر **سيبويه** على معنى كلى أصيل واحد للحرف لا يفارقه ، ورجع المعانى الأخرى - التى ورد الحرف دالاً عليها - إلى هذا المعنى نفسه بطريق المجاز .

وهذا ما فهمه وصرح به **ابن أم قاسم المرادى** فى الجنى الدانى حيث قال : " رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى الإلصاق كما فعل **سيبويه** وجعلوه معنى لا يفارقها وقد تتجر معه معان أخر " .

وهكذا صار رأيًا معتدًا به عند كثير من المحققين فى المذهب البصرى .

رأى آخر للبصريين

أما الرأى الآخر للبصريين فهو مؤسس على كثرة الاستعمال وقلته ، وذلك أن بعض حروف الجر قد استعملت فى أكثر من معنى ، وصار العرف اللغوى يقبل ذلك بمعنى أن المتمرس

---

(١) ص٣١٠ .

بأساليب اللغة يدرك المعنى المستعمل فيه الحرف بمجرد سماع الأسلوب ، وهذا ما يسمى بالتبادر الذى يجعله العلماء علامة على الحقيقة ، وبناء على ذلك فالمعانى المتبادرة للحرف -والتى لا يشترك حرفان فى إفادتها- تعد من قبيل الحقيقة ، ولا داعى للتعسف فى استخراج معنى كلى يجمع بينها ، فإن ذلك وارد فى اللغة فى غير الحروف فيما يسمى بالمشترك اللفظى الذى يكون اللفظ فيه واحدًا ومعناه مختلفاً بحسب الأساليب والمقامات ، فالعين مثلاً تصلح للباصرة وللبئر وهكذا كما أشرنا إلى ذلك عن قريب .

فما المانع أن تكون الحروف كذلك : الباء مثلاً تفيد معنى الإلصاق والسببية والاستعانة والمصاحبة والتعدية على سبيل الحقيقة ، وإن كان الإلصاق أشهر ، فإذا استعمل الحرف لمعنى غير متبادر منه ، ولكنه متبادر من غيره كاستعمال " فى " للاستعلاء فى الآية القرآنية : ﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾[1] . فإن كل البصريين يحملون ذلك على التأويل بالاستعارة أو التضمين ، ولا يقولون : إن " فى " نابت عن " على " وهذا ما رجحه الدسوقى فى حاشيته على المغنى[2] ونصه :

" قيل إن مذهب البصريين أن كل حرف له معنى حقيقى واحد فقط ، ولا يأتى مثلاً حرف لمعنى آخر ، وقيل إن مذهب البصريين أن لها معانى عديدة[3] لكن تلك المعانى لم يأت لها حرف آخر من حروف الجر ، مثلاً : الباء موضوعة للإلصاق والسببية والتعدية

---

(١) سورة طه - آية رقم ٧١ .
(٢) جـ١ ص١١٩ .
(٣) يراجع فى هذا حاشية الصبان على الأشمونى .

لا للمعانى المشهورة لغيرها ، والظاهر القول الثانى ، ثم قال : " والحاصل أن الإنابة ليست قياسية ، وما ورد من الإنابة فنؤوله إن أمكن تأويله بأن يجعل من قبيل الاستعارة فإن لم يمكن جعل من باب التضمين إن أمكن وإلا حكم بشذوذه ومخالفته للقياس " .

والمفهوم من قول الدسوقى : " وما ورد من الإنابة فنؤوله " أنه يقصد المعانى التى لا تتبادر من الحرف[١] .

رأى المبرد

على أن المبرد وهو من البصريين يقول بالنيابة فى هذه الآية الكريمة قال فى الكامل[٢] : " وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى فى بعض المواضع قال الله جل ذكره : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ أى " على " ولكن الجذوع إذا احاطت دخلت " فى " لأنها للوعاء ، يقال : فلان فى النخل أى قد أحاط به ، قال الشاعر سويد ابن كاهل :

هم صُلبوا العبدىَّ فى جذع نخلة .:. فلا عَطِست شيبانُ إلا بأجدعا

هكذا ينظر المبرد إلى قضية النيابة ، وهذا ما يشير إليه الدسوقى فى حاشيته أيضًا بقوله[٣] : " قوله : ليست بمعنى على : أى كما يقول جماعة " .

---

(١) يراجع ذلك فى حاشية الخضرى على ابن عقيل ، والمغنى لابن هشام ، وبحث نيابة بعض الحروف عن بعض للشيخ حمروش بمجلة مجمع اللغة العربية .
(٢) جـ٢ ص٧١ .
(٣) جـ١ ص١١٩ .

الفرق بين رأى سيبويه والمبرد

كما أن **سيبويه** لم يرفض فكرة النيابة فى حد ذاتها ولكنه رفض التوسع فيها بدليل قوله فى أعقاب شرحه لمعنى " عن "[١] :

" وقد تقع " من " موقعها أيضًا ، تقول : أطعمه من جوع وكساه من عرى وسقاه من العيمة " .

فسيبويه لا يقول بها إلا فى أضيق الحدود بحيث إذا أمكن تأويل ما ورد ، وردّه إلى معنى واحد كان أفضل ، وإلا قال بالنيابة ، أما **المبرد** فإنه يرى أن لا مانع من النيابة ما دام لها وجه معنوى ، أى وقع الحرفان بمعنى واحد ، وهذا قد يكون مستندًا لما قاله المالقى فى الرصف وسنشير إليه عن قريب .

على أن **المبرد** حينما يقول بالنيابة يقول بالتأويل أيضًا ولا يغفل الحديث عن الاستعارة مع النيابة ، فلكل حرف معناه المستقل المشهور المتبادر إلى الذهن عند نطقه ، ولكن ما دامت اللغة متكاملة فإن البليغ قد يستعير حرفاً له دلالة خاصة مكان حرف لا يفى بالمعنى المراد بلاغيًا ، على أن النائب لا يمحو شخصية المنوب عنه ، فلكل منهما طبيعة ودلالة ، كل ما فى الأمر أن النائب أقدر فى هذا الموطن على الإفصاح والبيان للمراد ، ومع هذا فظلال المنوب عنه قائمة ومعناه مقصود فى الجملة ، وهذا هو المتبع فى مفردات اللغة غير الحروف ، ولذلك لابد من علاقة وقرينة بينهما .

---

(١) جـ٢ ص٣٠٨ .

رأى الكوفيين

أما الكوفيون فقد التقطوا ما فى كلام **سيبويه والمبرد** عن الإنابة وتوسعوا فيه ، وكلما رأوا نصًا يوحى بأن هذا الحرف ليس فى مكانه المعهود فى اللغة قالوا عنه إنه من باب النيابة ، حتى انتهى الأمر بهم وبالمتأخرين إلى أن اعتدوا بكل معنى ورد عليه أسلوب ، سواء كثر هذا الاستعمال أو قل[١] ، تبادر المعنى إلى الذهن أم لا ، حتى اضطروا إلى القول بنيابة الحرف عن الظرف .

ورد فى الأزهية[٢] أن " فى " تقع مكان " مع " كما فى قوله تعالى : ﴿ **فَادْخُلِي فِي عِبَادِي** ﴾[٣] وقوله : ﴿ **وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ** ﴾[٤] وقوله : ﴿ **حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ** ﴾[٥] وقوله : ﴿ **وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ** فى تسع آيات[٦] ﴾ .

كما جاء فيها أن " فى " تقع مكان " بعد " كقوله تعالى : ﴿ **وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ** ﴾[٧] .

وأن " إلى " تأتى مكان " مع " فى قوله : ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾[٨] وقوله : ﴿ **مَنْ أَنصَارِي إِلَى**

---

(١) راجع أوضح المسالك جـ٢ ص١٢٨-١٤٦ .
(٢) ص٢٧٧ .
(٣) سورة الفجر – آية رقم ٢٩ .
(٤) سورة النمل – آية رقم ١٩ .
(٥) سورة الإحقاف – أية رقم ١٨ .
(٦) سورة النمل – آية رقم ١٢ .
(٧) سورة لقمان – آية رقم ١٤ .
(٨) سورة النساء – آية رقم ٢ .

اللهِ ﴾[١] وقوله : **﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾**[٢] .

وأن "على" تأتى مكان "عند" كقوله سبحانه : **﴿ وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴾**[٣] .

وأن " عن " تأتى مكان " بعد " كقوله : **﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾**[٤].

وأن " اللام " تأتى مكان " بعد " كقوله : **﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾**[٥] .

وأن " الباء " تقع مكان " مع " كقول الشاعر :

داويته بالمحض حتى شتى ∴ يجتذب الآرىّ بالمرود

وأن " اللام " تقع مكان " مع " كقول متمم بن نويرة :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا ∴ لطول اجتماع لم نبت ليلة معًا

كما اضطروا إلى القول بوقوع الظرف مكان الظرف كما ورد فى الأزهية أيضًا بأن " مع " تقع مكان " بعد " كقوله تعالى : **﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾**[٦] وأن "بعد" تقع موقع " مع " فى مثل قوله تعالى : **﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾**[٧] وكأن بينهما تقارضًا .

---

(١) سورة الصف - آية رقم ١٤ .
(٢) سورة البقرة - آية رقم ١٤ .
(٣) سورة الشعراء - آية رقم ١٤ .
(٤) سورة الإنشقاق - آية رقم ١٩ .
(٥) سورة الإسراء - آية رقم ٧٨ .
(٦) سورة الانشراح - آية رقم ٥ .
(٧) سورة القلم - آية رقم ٣ .

الحروف التى هى محل الخلاف

على أن حروف الجر التى وقع الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين فى موضوع الإنابة وتعدد المعانى لا تتجاوز ثمانية أحرف ، ذلك أن حروف الجر محصورة عند النحاة بواحد وعشرين حرفاً : ثلاثة منها لا تفيد سوى الاستثناء ما لم تتصل بهن " ما " ، وهى خلا ، عدا ، حاشا وواحد يفيد امتناع الجواب لوجود الشرط على المشهور وهو " لولا " إذا اتصل به ضمير وحرف يفيد التعليل وبيان السبب وهو " كى " ، وحرف يفيد الترجى فى لغة **عقيل** وهو " لعل " وحرف يفيد معنى الابتداء الذى تفيده " من " وهو " متى " عند **هذيل** . وحرفان للزمان الماضى وهما : مذ ومنذ ، وحرف يفيد التكثير كثيرًا والتقليل قليلاً على أرجح الآراء وهو " رب " . وحرف يفيد ما تفيده " إلى " وهى الغاية وبينهما فروق ، وهو " حتى " . وحرفان للقسم وهما : الواو ، والتاء . فهذه ثلاثة عشر حرفاً لها معان محددة لا ينوب شىء منها عن الآخر اللهم إلا " متى " عند هذيل ، وحتى فى بعض الاستعمالات أما الباقى فهو ثمانية : " من " ، " إلى " ، " عن " ، " على " ، " فى " ، " اللام " ، " الباء " ، " الكاف " .

ورد فى أمالى ابن الشجرى[١] ، وأوضح المسالك[٢] ،

---

(١) من ص٢٦٨-٢٧٠ .

(٢) جـ٢ ص١٢٨-١٤٦ .

والأزهية[1] ، ورصف المبانى[2] ، والمغنى[3] أن هذه الأحرف لها معان متعددة ، وأن بعضها يقع مكان الآخر ، ووصل الأمر ببعضهم إلى أن قال بقياسية تلك الإنابة فى بعض الحروف التى يكون معناها واحدًا ولفظها متقاربًا فإذا لم يكن كذلك كانت سماعية ، ورد فى رصف المبانى[4] وهو يتحدث عن وقوع "اللام" مكان "إلى" فى مثل قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾[5] وذلك قياس لأن "إلى" يقرب معناها من معنى "اللام" وكذلك لفظها ، فـ "اللام" أقرب الحروف لفظاً ومعنًى إلى "إلى" من غيرها ، كما ورد فيه[6] وهو يتحدث عن وقوع "اللام" موقع "على" : "وذلك موقوف على السماع لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا إلا إذا كان معناهما واحدًا ، ومعنى الكلام الذى يدخلان فيه واحدًا ، أو راجعًا إليه ولو على بعد" .

وفى هذا الرأى ظلال من كلام المبرد السابق . وقد مثلوا لهذه الإنابة بنصوص معظمها من كتاب الله ﷻ وسنشير إليها . قالوا :

١ - "من" تأتى مكان "على" فى مثل قوله سبحانه : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[7] .

"من" تأتى مكان "الباء" فى مثل قوله سبحانه :

---

(١) من ص٢٧٧-٣٠٠ .
(٢) ص٢٢١،٢٢٢ .
(٣) كل حرف فى بابه كما هو نظامه .
(٤) ص٢٢٢ .
(٥) سورة الزلزلة - آية رقم ٥ .
(٦) ص٢٢١ .
(٧) سورة الأنبياء - آية رقم ٧٧ .

﴿ **يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ** ﴾[١] ، وقوله : ﴿ **يُلْقِى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ** ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ **تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ** ﴾[٣] .

" من " تأتى مكان " فى " فى مثل قوله سبحانه : ﴿ **مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ** ﴾[٤] .

" من " تأتى مكان " مذ " فى مثل قول زهير :

لمن الديار بقنة الحجر ∴ أقوين من حجج ومذ دهر

" من " تأتى مكان " عن " فى مثل قولهم : نهيت من فلان .

٢ - " إلى " تأتى مكان " الباء " كقول كثير :

ولقد لهوت إلى الكواعب كالدُّمَى ∴ بيض الوجوه حديثهن رخيم

" إلى " تأتى مكان " فى " كقول النابغة :

ولا تتركنى بالوعيد كأننى ∴ إلى الناس مطلىّ به القار أجرب

٣ - " عن " تأتى مكان " من " كقوله سبحانه : ﴿ **هُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ** ﴾[٥] .

" عن " تأتى مكان " الباء " كقوله سبحانه : ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى** ﴾[٦] ، وقولهم : رميت عن القوس .

" عن " تأتى مكان " على " كقوله تعالى : ﴿ **وَمَن**

---

(١) سورة الرعد - آية رقم ١١ .
(٢) سورة غافر - آية رقم ١٥ .
(٣) سورة القدر - آية رقم ٤ .
(٤) سورة الأحقاف - آية رقم ١٥ .
(٥) سورة الشورى - آية رقم ٢٥ .
(٦) سورة النجم - آية رقم ٣ .

يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾[١] ، وقول ذى الأصبع العدوانى :

لاهِ ابنُ عمك لا أفضلت فى حسب ∴ عنى ولا أنت ديّانى فتخزونى

٤ - " على " تأتى مكان " فى " كقوله تعالى : ﴿ **وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ** ﴾[٢]، وقوله: ﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ** ﴾[٣] .

" على " تأتى مكان " من " كقوله تعالى : ﴿ **إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ** ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ **مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ** ﴾[٥] .

" على " تأتى مكان " عن " كقول حميد الأرقط :

أرمى عليها وهى فرع أجمع

وقول القحيف العجلى :

إذا رضيت علىّ بنو قشير ∴ لعمر الله أعجبنى رضاها

٥ - " فى " تأتى مكان " على " كقوله تعالى : ﴿ **وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ **أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ** ﴾[٧] وقول سويد بن كاهل :

هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة ∴ فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

" فى " تأتى مكان " من " كقوله تعالى : ﴿ **وَيَوْمَ**

---

(١) سورة محمد - آية رقم ٣٨ .
(٢) سورة البقرة - آية رقم ١٠٢ .
(٣) سورة القصص - آية رقم ١٥ .
(٤) سورة المطففين - آية رقم ٢ .
(٥) سورة المائدة - آية رقم ١٠٧ .
(٦) سورة طه - آية رقم ٧١ .
(٧) سورة الطور - آية رقم ٣٨ .

نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾[١] .

" فى " تأتى مكان " إلى " كقوله تعالى: **﴿ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِى أَفْوَاهِهِمْ ﴾**[٢] .

" فى " تأتى مكان " الباء " كقوله تعالى : **﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾**[٣] ، وقول زيد الخيل :

ويركب يوم الروع فيها فوارس ∴ بصيرون فى طعن الأباهر والكُلى

٦ - " اللام " تأتى مكان " إلى " كقوله تعالى : **﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا ﴾**[٤] ، وقوله : **﴿ سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلإِيمَانِ ﴾**[٥] ، وقوله **﴿ كُلٌّ يَجْرِى لأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾**[٦] ، وقوله : **﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾**[٧] .

" اللام " تأتى مكان " على " كقوله تعالى : **﴿ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾**[٨] ، وقوله : **﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾**[٩] ، وقول الأشعث الكندى :

تناولت بالرمح الطويل ثيابه ∴ فخر صريعا لليدين وللفم

" اللام " تأتى مكان " فى " كقوله تعالى : **﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾**[١٠] .

---

(١) سورة النحل - آية رقم ٨٤ .
(٢) سورة إبراهيم - آية رقم ٩ .
(٣) سورة النور - آية رقم ١٤ .
(٤) سورة الأعراف - آية رقم ٤٣ .
(٥) سورة آل عمران - آية رقم ١٩٣ .
(٦) سورة الزمر - آية رقم ٥ .
(٧) سورة الزلزلة - آية رقم ٥ .
(٨) سورة الإسراء - آية رقم ١٠٧ .
(٩) سورة الصافات - آية رقم ١٠٣ .
(١٠) سورة الأنبياء - آية رقم ٤٧ .

" اللام " تأتى مكان " من " كقولهم : سمعت لزيد صياحًا .

٧ - " الباء " تأتى مكان " من " كقوله سبحانه : ﴿ **يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴾[١] ، وقول أبى ذؤيب الهذلى :

شربن بماء البحر ثم ترفعت ∴ متى لجج خضر لهن نئيج

" الباء " تأتى مكان " عن " كقوله تعالى : ﴿ **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ** ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ **فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا** ﴾[٣]، وقول علقمة ابن عبدة :

وإن تسألونى بالنساء فإننى ∴ بصير بأدواء النساء طبيب

وقول عنترة :

هلا سألت الخيل يا ابنة مالك ∴ إن كنت جاهلة بما لم تعلمى

" الباء " تأتى مكان " على " كقوله تعالى : ﴿ **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا** ﴾[٤] .

" الباء " تأتى مكان " فى " كقوله تعالى : ﴿ **السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ** ﴾[٥] وقوله : ﴿ **وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ** ﴾[٦] .

٨ - " الكاف " تأتى مكان " اللام " كقوله تعالى : ﴿ **وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ** ﴾[٧] .

---

(١) سورة الإنسان - آية رقم ٦ .
(٢) سورة المعارج - آية رقم ١ .
(٣) سورة الفرقان - آية رقم ٥٩ .
(٤) سورة آل عمران - آية رقم ٧٥ .
(٥) سورة المزمل - آية رقم ١٨ .
(٦) سورة القصص - آية رقم ٤٤ .
(٧) سورة البقرة - آية رقم ١٩٨ .

" الكاف " تأتى بمعنى " على " نقل صاحب الأزهية[١]
عن الأخفش سعيد فى كتاب " **المسائل** " فى قوله تعالى :
﴿ **فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ** ﴾[٢] أى على ما أمرت ، وقولهم :
دعه كما هو أى على الذى هو عليه .

والمتأمل فى هذه الآيات وأمثالها يستريح مؤقتاً لهذا التفسير السطحى ، ولكنه لا يلبث أن يسأل نفسه : لماذا ناب هذا الحرف عن ذاك فى هذه الآية ؟ ولماذا لم يعبر بالحرف الأصلى ؟ إن هذا التقارض بين تلك الحروف - لو قلنا به هنا - لا يمكن أن يستعمله القرآن الكريم وفصحاء العرب إلا لملحظ ومعنى يتفق مع بلاغة تلك الأساليب ، لأن مسار اللغة لا يمكن أن يسيغ ذلك إلا لعلة ، فجمهور كلامها على غير ذلك ولا يقاس إلا على الأكثر .

وكأن هذه الأسئلة قد طافت بأذهان النحاة من قبل .

فابن عصفور يسوق استعمال " على " موضع " عن " وموضع " اللام " وموضع " الباء " وموضع " مع " واستعمال " فى " مكان " الباء " ، و" عن " مكان " بعد " ، و" من " مكان " إلى " ، و" إلى " مكان " من " فى كتاب الضرائر[٣] ثم يقول : "وإنما أورد هذا النوع فى الضرائر وإن كان قد جاء فى الكلام لأن مجيئه فى الشعر كثير واسع ومجيئه فى الكلام قليل لا يجوز القياس عليه " .

والحريرى فى درة الغواص[٤] يقيد هذا الاستعمال بأنه جوز فى المواطن التى ينتفى فيها اللبس ، ولا يستحيل المعنى الذى صيغ

---

(١) ص٣٠٠ .
(٢) سورة هود - آية رقم ١١٢ .
(٣) الضرائر ص٢٣٣ إلى ص٢٣٩ .
(٤) ص٢٣٠ .

له اللفظ . **وابن جني** يستشعر مدى السذاجة فى القول بنيابة حرف عن حرف بإطلاق ويعقد بابًا فى الخصائص[١] يسميه : " باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض " ، ويصرح بأن هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجًا من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه ، وذلك أنهم يقولون : إن " إلى " بمعنى " مع " محتجين بقول الله : ﴿ **مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ** ﴾ أى : مع الله ، و" فى " بمعنى " على " محتجين بقوله : ﴿ **وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ أى عليها .

ثم يقول : " ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنا نقول : إنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له ، فأما فى كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد معه ، وأن تقول : زيد فى الفرس ، وأنت تريد : عليه ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد ، وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش " ، ثم يضع لذلك قاعدة تسوغ مجيء هذه الحروف فى هذه المواطن بذاتها ، ولا تجعل ذلك قياسًا يصل إلى هذا الفاحش ، فيتكلم عن باب التضمين ، ثم يعقب عليه بقوله[٢] : " فقس على هذا فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدًا " .

ويؤيد **ابن القيم** ما سبق أن قاله ابن جنى ، فى بدائع الفوائد[٣] بأن مَن يقول بنيابة حرف عن حرف هم ظاهرية النحاة ، أما فقهاء

---

(١) جـ٢ ص٣٠٦ .
(٢) جـ٢ ص٣١٣ .
(٣) جـ٢ ص٢٤٤ .

أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة ، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ، ويتكلم عن باب التضمين أيضًا .. ويقول :

" وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله وطريقة حذاق أصحابه : يضمنون الفعل معنى الفعل ، لا يقيمون الحرف مقام الحرف ، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعى فطنة ولطافة فى الذهن " .

ويحدد **ابن هشام** نسبة كل رأى إلى صاحبه فيقول فى المغنى[١] : " مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل فى : ﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ إن " فى " ليست بمعنى " على " ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشىء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين ، وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً ".

وبالرغم من أن ابن هشام ينسب القول بالتأويل والتضمين إلى جمهور البصريين ، والقول بالشذوذ إلى أكثر الكوفيين ، والقول بجواز الإنابة بلا شذوذ إلى بعض المتأخرين ، نراه يميل إلى رأى هؤلاء المتأخرين ويطبق ذلك فى كتابه " **أوضح المسالك شرح**

---

(١) جـ١ ص١١١ .

ألفية ابن مالك " لأنه كما قال : أقل تعسفاً مع أن هذا التعبير يوحى بأن فيه تعسفاً قليلاً .

ومع كل ذلك فهو يشرح التضمين فى المغنى فى ثلاثة مواضع : فى الأمور التى يتعدى بها القاصر ، وفى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، وفى القاعدة الثالثة من الأمور الكلية التى يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ، وينهى كلامه بقوله : وهو كثير ، قال **أبو الفتح** فى كتاب " **التمام** " : " أحسب لو جمع لجاء منه كتاب يكون منين أوراقاً " ، ويعلق **الدسوقى فى حاشيته**[١] على كلامه ذلك بأنه ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى .

ولذلك فإنى أميل إلى أن رأى ابن هشام غير محدد هل هو مع البصريين أم مع بعض المتأخرين ؟!

وتطبيقاً على ذلك أسوق بعض النصوص القرآنية التى سبق أن ذكرناها مثالاً للتناوب عند من قال به وما وجه به المفسرون خروج الحرف فيها على غير وضعه المعتاد فى اللغة :

- قال تعالى : ﴿ **وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا** ﴾[٢] يرى أبو السعود أن النصر هنا مستتبع للانتقام من الكفار والانتصار عليهم ، وكان النصر مضمناً معنى الانتقام لأن الإصرار على تكذيب الحق مما يوجب الهلاك قطعًا، وقوله : ﴿ **إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ** ﴾ تعليل لما قبله من الانتقام ونصر الرسول ، وتمهيد لما بعده من إغراقهم جميعًا .

---

(١) جـ٢ ص٣٠٧ .
(٢) سورة الأنبياء - آية رقم ٧٧ .

- قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾[(١)] علل الشيخ **سليمان الجمل** فى حاشيته على الجلالين[(٢)] ذلك بوجوه منها تضمين يشرب معنى " يرتوى " أو معنى " يتلذذ " وجعلها الزمخشرى فى الكشاف[(٣)] على معناها الأصلى على أساس أنهم يمزجون الخمر بالماء كما تقول : شربت الماء بالعسل . وفى الهمع[(٤)] مثل ذلك .
- قال تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[(٥)] فى البحر[(٦)] أنها بمعنى دعا من قولهم دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه ، وفى الكشاف[(٧)] أنها مضمنة معنى دعا أو عُنِى واهتم .

طريقة أخرى تستبعد التناوب

ولعل من حق القارئ أن نضع أمامه بعض النصوص العربية التى وُفّق فيها النحاة إلى توجيه نيابة الحرف مكان غيره - مع استبعاد فكرة التضمين البصرية مؤقتاً - لنزيح عن ذهنه فكرة التناوب العشوائية التى يلجأ إليها الآن بعض الكتاب الذين يدعون التجديد ، ويتشوقون إلى الشهرة .. ولعل **ابن جنى** فى الخصائص ،

---

(١) سورة الإنسان - آية رقم ٦ .
(٢) جـ٤ ص٤٥٤ .
(٣) جـ٤ ص١٩٦ .
(٤) جـ٢ ص٢١ .
(٥) سورة المعارج - آية رقم ١ .
(٦) جـ٨ ص٣٣٢ .
(٧) جـ٤ ص١٥٦ .

من أمهر العلماء فى ذلك .

- لقد وجه ابن جنى[1] مثلاً قول القحيف العقيلى :

إذا رضيت علىّ بنو قشير ⁖ لعمر الله أعجبنى رضاها

بأنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل " على " بمعنى " عن " ثم حكى استحسان أبى على لقول الكسائى إن " رضى " نقيض " سخط " فحملت عليها .

- ووجه قول دوسر بن غسان اليربوعى :

إذا ما امرؤ ولّى علىَّ بودِّه ⁖ وأدبر لم يصدر بإدباره ودى

بأنه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه كقولك : أهلكت على مالى وأفسدت على ضيعتى ، وأنه استعمل " على " هنا لأنه أمر عليه لا له .

- ووجه قول عوف بن الخرع :

شدوا المطى على دليل دائب ⁖ من أهل كاظمةً بسيف الأبحر

بأنه على حذف مضاف ، أى شدوا المطى على دلالة ، لا كما قالوا : إن " على " بمعنى " الباء " ، وقوى حذف المضاف أن لفظ الدليل يدل على " دلالة " مثل " سر على اسم الله " . والجار والمجرور "على دلالة دليل" و " على اسم الله " فى موضع حال من الضمير فى " سر " و " شدوا " وليس حرف الجر فيها موصلاً للفعلين بل متعلق بمحذوف .

- ووجه قول عنترة :

بطل كأن ثيابه فى سرحة ⁖ يحذى فعال السبت ليس بتوءم

---

(١) الخصائص جـ٢ ص٣١١ .

على أن هذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما فى معنى صاحبه ، من حيث كان معلومًا أن ثيابه لا تكون داخل السرحة إذ هى لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها وهى بحالها .

هكذا يتفق من يقول بالتضمين والتأويل ، ومن يقول بالنيابة على أنه لا يستعمل حرف مكان غيره إلا لعلة معقولة ووجه معنوى مقبول ، فليس إذن على عواهنه .

وإذا كان لنا أن نقف مع أحد الرأيين فإننا نرجح باطمئنان رأى البصريين القائلين بالتضمين أو المجاز ، ذلك أن الكوفيين يقررون أن ما خرج على نظام اللغة العام فى هذا الباب شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، مع أن موقفهم فى غير هذا الباب على ما عرف عنهم أنهم يقيسون على ما سمع ولو كان قليلاً .

أما البصريون فإنهم لا يرون التجوز فى الحروف على وجه الخصوص ، فإن ذلك غير مألوف فى حروف النصب والجزم فكذلك حروف الجر ، وهم كذلك يرون أن حرف الجر موصل لمعنى الفعل إلى الاسم فإن كان هناك تجوز فالواجب أن يكون فى معنى الفعل لا فى الموصل بينه وبين الاسم .

قال الرضى فى شرح الكافية[1] : " إذا أمكن فى كل حرف جر يتوهم أنه مجاز أو زائد أن يجرى على معناه ويضمن فعله ما يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب " .

---

(١) جـ٢ ص٣٢٠ فى نهاية حديثه عن حروف الجر .

مراجع البحث

١ - الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق عبد المعين الملوحى بدمشق .
٢ - أمالى ابن الشجرى .
٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام .
٤ - بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية - طبعة منير الدمشقى .
٥ - بغية الوعاة للسيوطى .
٦ - الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى.
٧ - حاشية الخضرى على ابن عقيل .
٨ - حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب مطبعة المشهد الحسينى .
٩ - الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار .
١٠ - درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
١١ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى .
١٢ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام المالقى تحقيق أحمد محمد الخراط .
١٣ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مطبعة عيسى الحلبى .
١٤ - شرح الرضى على كافية ابن الحاجب - الطبعة الأولى.
١٥ - شرح المفصل لابن يعيش تصحيح جماعة من علماء الأزهر.

تابع مراجع البحث

١٦ - الضرائر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد .

١٧ - القاموس المحيط للفيروزا بادى .

١٨ - الكامل للمبرد .

١٩ - كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

٢٠ - مجلة مجمع اللغة العربية - العدد الأول .

٢١ - المخصص لابن سيده .

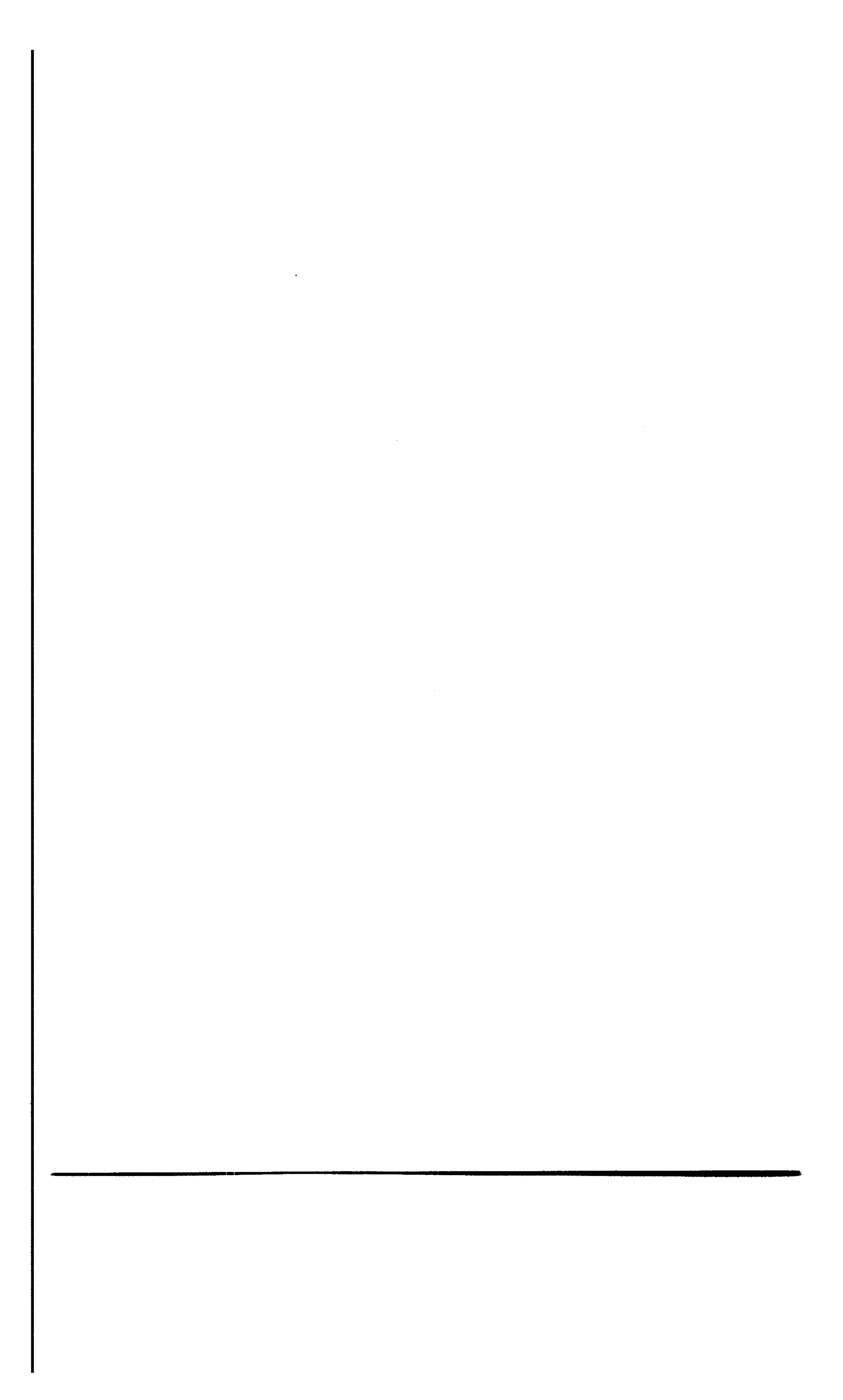
٢٢ - المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف .

٢٣ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاويب لابن هشام تحقيق محمد محى الدين .

٢٤ - مقاييس اللغة لابن فارس .

بسم الله الرحمن الرحيم

تحويل
صيغة الفعل الثلاثى
وأثره فى المعنى والعمل



مُقَدِّمَة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبيه ومجتباه ، محمد بن عبد الله ، وعلى آله ومن والاه .

أما بعد ...

فلما كانت الصلة بين العلوم العربية ومصادرها السماعية صلة الفرع بأصله ، والماء بمنبعه ، والمبنى بأساسه – وبخاصة علم الصرف الذى يعنى ببنية الكلمة ، وما طرأ عليها من تغيرات ، وما اختصت به كل صيغة من دلالة ، وعلاقة هذه الدلالة بالتركيب اللغوى السليم – كان لابد من مراجعة دائمة من الباحثين للقواعد السائدة ، وعرضها على استعمالات اللغة الفصحى ، مع مراعاة اختلاف اللهجات التى كانت معتبرة أيام نزول الوحى المبارك ؛ حيث اشتمل هذا الوحى على أفضلها وأوسعها انتشارًا ، وأفصحها استعمالاً ؛ ولهذا نزل على سبعة أحرف تيسيرًا على تاليه ومتدبريه.

وإذا كان نحاة البصرة قد نظروا – فى الأساس – إلى قضية تعليم اللغة الفصحى لغير العرب ، فاعتمدوا قاعدة القياس على الأكثر وحكموا على ما ورد من هذه اللهجات مخالفا للقاعدة بالقلة أو الندرة أو الشذوذ الذى لا يقاس عليه فإن نظراءهم من الكوفيين

قد اعتدوا بهذا القليل ، وبنوا عليه كثيرًا من القواعد ، واهتموا اهتمامًا خاصًا بالقراءات القرآنية ، سواء أكانت عشرية أم شاذة .

غير أن الاطلاع على آثار معظم هؤلاء العلماء يصل بنا إلى إهمالهم ظاهرة صرفية هامة ، هى تغيير صيغة الفعل الثلاثى لإرادة معنى الجعل والتصيير ، أو لمعنى المغالبة ، وما يترتب على ذلك من فهم كثير من النصوص القرآنية والمعجمية . واكتفوا بالإشارة إليها بغير اهتمام .

هذا ونحن لا ندعى اطرادها وقياسيتها لكننا لا نستطيع إغفال ما ورد منها ، على أساس المنهج الوصفى للغتنا ، بلهجاتها المعتمدة فى الوحى الخالد .

ومن هنا كان هذا البحث إضاءة أرجو أن تكون منيرة كاشفة لتلك الظاهرة وآثارها المعنوية والإعرابية ، بما يتفق مع سمو هذه اللغة واعتدادها بإرادة المتحدث بها ، واعتمادها لطرق متعددة تمكنه من الإعراب عن مراده بوضوح وبيان يكشف معالم هذا الدين الخاتم .

ومن الله وحده أستمد العون والسداد ،،

د. محمد المختار محمد المهدى

تمهيد (أ)

دلالة الصيغة وأهميتها

تتعاون أنواع الدلالات الأربع : الدلالة المعجمية ، ودلالة الصيغة ودلالة التركيب، ودلالة السياق فى بيان المعنى الذى يقصد المتكلم إيصاله إلى السامع .

- وقد تكفلت المعاجم اللغوية بتوضيح الدلالة الأولى ؛ حيث تسوق المعانى التى استعملت فيها المادة اللغوية ليختار منها المتكلم ما يناسب غرضه .
- أما الدلالة الثانية فقد تبناها علم الصرف حيث استنبط من أساليب الفصحى ما تشترك فيه الصيغة من دلالة عرفية لغوية ؛ بحيث إذا وضعت المادة اللغوية فى قالب معين .. أضيف إلى معناها اللغوى المعنى الذى تحمله الصيغة .
- أما دلالة التركيب فقد قام بها علم النحو الذى يحدد العلاقات والمواقع الإعرابية والمعنوية بين الكلمات ، ويحدد ما له أولوية فى التقديم والتعريف والإسناد .
- ويأتى علم البلاغة ليبحث فى الصورة التى تشتمل عليها الجملة العربية، وموقفها من السياق، ومطابقتها لمقتضى الحال والمقام .
- وإذا كان لنا أن نوضح هذا فى أمثلة فإن مادة الخروج تدل لغويًا على الانتقال من مكان إلى آخر، فإذا أدخلناها فى صيغة " خرج " فإن هذه الصيغة الصرفية تضيف أن هذا

الخروج كان فى الزمن الماضى، فإذا وضعناها فى صيغة أخرى مثل : استخرج أفادت طلب الخروج فى الزمن الماضى، فإذا جاءت على صيغة ثالثة مثل: أخرج أفادت أن هناك فاعلاً تعدى على غيره فأجبره على الخروج دون إرادته

- وإذا أدخلنا هذه الكلمة فى جملة مفيدة فقلنا : أخرج الله النبات من الأرض الجرز .. تدخل علم النحو ليرتب أجزاء هذه الجملة الفعلية ، فيقدم الفعل ، ويتبعه الفاعل ، ثم المفعول ، ثم متعلق الفعل بقيده الوصفى ، ودلت هذه الجملة على التجدد والحدوث ، فإذا تغير التركيب وقلنا : النبات أخرجه الله من الأرض الجرز حكم النحو أن هذه الجملة تحولت إلى جملة اسمية ، تقدم فيها المبتدأ لعناية المتحدث به وتركيزه عليه لغرابته ، ودخل الرابط فى جملة الخبر ، وأفادت الجملة الثبوت والدوام .
- فإذا جاءت هذه الجملة فى سياق إثبات البعث بعد الموت كانت هذه الصورة دليلاً لقدرة الله - الذى أخرج النبات من أرض غير صالحة للنبات - على إخراج الموتى من قبورهم ، وهنا يتدخل علم البلاغة .

نسوق هذا لمن يعرض عن البحث فى علم الصرف لصعوبته ليدرك أنه أصل من أصول أساسية ، يتوقف عليها فهم النص فهمًا صحيحًا كما أراده صاحبه ، ولنبين أهمية تنوع الصيغ فى الإفساح للبلغاء أن يعربوا عما فى نفوسهم بدقة وبطرق مختلفة، وما كان لنا أن ندرك الفرق فى التعبير القرآني عن عمى البصر وعمى البصيرة فى مثل قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الأَعْمَى**

وَالْبَصِيرُ ﴾[١] وقوله عن الكافرين : ﴿ **إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْماً عَمِينَ** ﴾[٢] إلا بإدراك خصائص الصيغ العربية ، وكذلك الفرق بين استعمال " ضيق " صفة مشبهة تدل على الثبوت والدوام ، واستعمال " ضائق " صفة طارئة متجددة فى مثل قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا** ﴾[٣]، وقوله : ﴿ **فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاء مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ** ﴾[٤] ، فلو عبر عن صدر رسول الله بأنه ضيق لكان ذمًا له وهو الذى يقول عنه : ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾[٥] ولو عبر عن جهنم بأنها ضائقة لكان لدى أصحابها أمل فى الاتساع[٦] .

هذا ومن القواعد الثابتة لدى الصرفيين اختصاص الصيغ بالدلالة على معنى محدد ، فإذا أريد هذا المعنى وكان الفعل المستخدم فى الأسلوب على صيغة أخرى استطاع المتحدث أن يحول هذا الفعل إلى الصيغة التى تجعل كلامه دالاً على مراده .

ومن ذلك ما ثبت صرفيًا من اختصاص صيغة الفعل الماضى المضموم العين بالدلالة على الصفات الجبلّية الثابتة ، والطبائع الراسخة ، فإذا أراد المتكلم أن يدل على هذا المعنى - ولو

---

(١) سورة الرعد - آية رقم ١٦ .
(٢) سورة الأعراف - آية رقم ٦٤ .
(٣) سورة الفرقان - آية رقم ١٣ .
(٤) سورة هود - آية رقم ١٢ .
(٥) سورة القلم - آية رقم ٤ .
(٦) راجع الصرف الميسر للمؤلف جـ١ .

للمبالغة - حول الفعل الذى معه إلى تلك الصيغة كما تقول : ضرُب زيد بمعنى أنه مبالغ فى ضربه دائم عليه بحيث صار صفة ملازمة له متعجبًا منها كأنك قلت : " ما أضْرَبَه " ، وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى: **﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ ﴾**[1] وقوله : **﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا ﴾**[2] ذلك أن مادة الكبر فعلها الأصلى فى الماضى مكسور العين ، وفى المضارع مفتوحها ، بدليل قوله تعالى : **﴿ وَلاَ تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ ﴾**[3] وإذن فهى صيغة محولة .

وكذلك ما اشتهرت به صيغة الفعل الثلاثى - المفتوح العين فى الماضى المضمومة فى المضارع - من معنى التعدّى والغلبة ، والجعل والتصيير ؛ حيث أتاحت أساليب اللغة أن يحوّل المتكلم ما معه من فعل لازم إلى تلك الصيغة ليفيد معنى المغالبة أو التعدى فتقول : " كارمنى محمد فكَرَمْته فأنا أكرُمه " فدل ذلك على المغالبة ، ومثال ما تحول إليها لإفادة التعدى قوله تعالى : **﴿ لاَ يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ ﴾**[4] فإن مادة " حزن " مكسورة العين فى الماضى مفتوحتها فى المضارع ؛ بدليل قوله تعالى : **﴿ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا ﴾**[5] فلما أريد معنى التعدى والجعل تحولت الصيغة من باب " فَرِح " إلى باب " قَتَل " وهكذا .

---

(١) سورة الصف - آية رقم ٣ .
(٢) سورة الكهف - آية رقم ٥ .
(٣) سورة النساء - آية رقم ٦ .
(٤) سورة الأنبياء - آية رقم ١٠٣ .
(٥) سورة التوبة - آية رقم ٤٠ .

تمهيد (ب)

نقطة البداية للتفكير فى هذا البحث

لقد لفت نظرى فى أثناء تدريسى لمادة " توجيه القراءات " فى قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى قراءة ابن أبى عبلة[١] فتح الباء فى قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ** ﴾[٢] وقادنى ذلك إلى أن أتصفح وأتفحص ما قاله النحاة والمفسرون فى الحجة اللغوية لتلك القراءة ، وبدأتُ أولاً بكتاب **المحتسب** لابن جنى ، حيث إن القراءة شاذة ، وكان المظنون أن أجد حجتها فى هذا الكتاب ، فلم أجده قد تعرض لها ، فاتجهت إلى **البحر المحيط**[٣] فإذا به : " وقرأ قوم : قلبه بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبى عبلة ، وقال **مكى** : هو على التفسير ، يعنى التمييز ، ثم ضعّف من أجل أنه معرفة ، والكوفيون يجيزون مجىء التمييز معرفة ، وقد خرّجه بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به نحو قولهم : " مررت برجل حسنٍ وجهَه ".. وهذا التخريج هو على مذهب الكوفيين جائز ، وعلى مذهب المبرد ممنوع ، وعلى مذهب سيبويه جائز فى الشعر لا فى الكلام ، ويجوز أن ينتصب على البدل من اسم " إن " بدل بعض من كل ، ولا مبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر ، لأن ذلك جائز " .

---

(١) شواذ ابن خالويه ص١٨ .
(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٨٣ .
(٣) جـ٢ ص٣٥٧ .

ويوضح **الألوسى** تعليل اعتباره منصوبًا على التشبيه بالمفعول به ، ويذكر الآراء الثلاثة باختصار ، وإن كان أبو حيان قد أشار بالمثال إلى أن من قال بالنصب على التشبيه بالمفعول به جعل الصيغة العاملة صفة مشبهة لا اسم فاعل ، غير أن الألوسى صرح بذلك فقال(١) :

" وقرئ بالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وآثم : صفة مشبهة ، وجوز أبو حيان كونه بدلاً من اسم " إن " بدل بعض من كل ، وبعضهم كونه تمييزًا واستبعده أبو البقاء " .

ورأيت أن أستعين بكتب الإعراب والمعانى فلجأت إلى إعراب القرآن **للنحاس**(٢) فوجدته يشير إلى رأى رابع حيث يقول : " وأجاز أبو حاتم : قَلْبه . قال : كما تقول : هو آثم قلبَ الإثم ، قال : ومثله : أنت عربى قلبًا على المصدر " . ومعنى ذلك أنه يريد أن الضمير فى " قلبه " عائد على مصدر متصيد من الصفة السابقة " آثم " ويكون من باب المفعول المطلق المبين للنوع .

وفى معانى القرآن **للفراء**(٣) : " وأجاز قوم " قلبه " بالنصب فإن يكن حقاً فهو من جهة قولك : سَفِهْتَ رأيَك ، وأثِمْتَ قلبَك " .

وقد يفهم من هذا رأى خامس وهو النصب على نزع الخافض كأنه قال : سفهت فى رأيك ، وأثمت فى قلبك ، ويكون التقدير فى الآية : فإنه آثم فى قلبه .

وهنا ثار فى نفسى تساؤل : لماذا اعتدوا بكلمة " آثم " صفة

---

(١) جـ٣ ص٦٣ .
(٢) جـ١ ص٣٠٣ .
(٣) جـ١ ص١٨٨ .

مشبهة ولم يعتبروها اسم فاعل ؟

وكانت الإجابة البدهية أنهم حكموا على فعلها باللزوم ، وإذا كان الفعل لازمًا لا ينصب مفعولاً به ، فكيف بما ناب عنه ؟!

واتجه البحث إلى معاجم اللغة لتحديد نوع هذا الفعل من حيث التعدى واللزوم ، فإذا فى الصحاح : " وقد أثِم الرجل بالكسر إثمًا ومأثمًا ، إذا وقع فى الإثم فهو آثم وأثيم وأثوم أيضًا ، وأثَمَه الله فى كذا يأثُمه "بالضم" ويأثِمه "بالكسر" أى عدّه عليه إثمًا فهو مأثوم وأنشد الفراء :

فهل يأثُمِنّى الله فى أن ذكرتُها ∴ وعلّلت أصحابى بها ليلة النفر[1]

بكسر الثاء وضمها ، وآثمة بالمد . أوقعه فى الإثم ، وأثّمته بالتشديد أى قلت له : أثِمت .

وفى اللسان مثل ما فى الصحاح غير أنه ينقل عن ابن سيده : أثمه الله يأثُمه أى عاقبه بالإثم ويضيف معنى آخر بقوله : وأثمت الناقة المشى تأثمه إثمًا : أبطأت .

وفى أفعال ابن القطاع[2] أن معنى البطء يأتى بفتح الثاء وكسرها حيث يقول : وأثِمَتْ الإبل أثمًا : أبطأت فهى آثمة وأثَمَتْ أيضًا كذلك .

---

(١) أنشده الفراء لنصيب الأسود قال ابن برى : وليس بالأسود المروانى وبالأبيض الهاشمى إنما هو لنصيب بن رياح الأسود الحبكى مولى بنى الحبيك بن عبد مناة بن كنانة وقبل هذا البيت :

أما والذى نادى من الطور عبده ∴ وعلّم آيات الذبائح والنحر

لقد زادنى للجفر حبا وأهله ∴ ليال أقامتهن ليلى على الجفر

راجع الصحاح واللسان مادة " أ ث م " .

(٢) جـ١ ص٣٥ .

وفى مقاييس اللغة لابن فارس[1] : " أثم تدل على أصـل واحـد هو البطء والتأخر.. والإثم مشتق من ذلك لأن ذا الإثم بطـيء عـن الخير " .

أما **المصباح المنير** ففيه : ويعدى بالحركـة فيقـال: أثمتـه إثمًـا من بابى " ضرب وقتل " إذا جعلته آثمًا ، وآثمته بالمد : أوقعته فى الذنب " .

وكانت كلمة المصباح هى المفتـاح ؛ إذ ذكرتنـى بمـا سبق أن نشرته فى كتاب " تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم " ، مـن أن مـن معديـات الثلاثـى مـا هـو قليـل كـالنقل بتغيـير الصيغـة . فمضيت فى هذا البحث، لأحقق تلك المقولة ، ولأبين من قال بذلك ؟ وهل له شواهد أخرى تكفى لإثباته ؟ وما علاقة ذلك بإرادة الجعل والتصيير ؟ أو بإرادة المغالبة ؟ بـل ومـا صلـة ذلـك بـورود أفعـال متعدية تارة ولازمة تارة أخرى دون تغيير فى بنيتها ولا حركتها ؟

---

(١) جـ١ ص٦٠ .

الفصل الأول

موقف النحاة من هذه الظاهرة

إذا ذُكر النحاة فلابد أن يتقدمهم سيبويه ، صاحب أول كتاب جمع نتاج من قبله فى هذا العلم المستطيل ، ومما يتصل بهذه الظاهرة ما ورد فى كتابه[١] .

وتقول : فَتَنَ الرجل وفَتَنْتُه ، وحَزن وحَزَنْته ، ورجَع ورجَعْته . وزعم الخليل أنك حيث قلت : فتنته وحزنته لم ترد أن تقول : جعلته حزيناً ، وجعلته فاتناً كما أنك حين قلت : أدخلته ، أردت : جعلته داخلاً ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حزناً وفتنة ، فقلت فتنته كما قلت : كَحَلْته ، أى جعلت فيه كحلا ، ودَهَنته ، جعلت فيه دهناً ، فجئت بفَعْلته على حدة ، ولم ترد بـ " فعَلته " هاهنا تغيير قوله : حزن وفتَن ، ولو أردت ذلك لقلت : أحزنته وأفتنته ، وفتَن من فتنته كحزن من حزنته .

ومثل ذلك شتِر الرجل وشتَرْت عينه ، فإذا أردت تغيير شتِر الرجل لم تقل إلا أشترته ، كما تقول فزع وأفزعته ، وإذا قال : شَتَرْتُ عينه فهو لم يعرض لـ " شتِر الرجل "، فإنما جاء ببناء على حدة ، فكل بناء مما ذكرت لك على حدة ، كما أنك إذا قلت : طردته فذهب فاللفظان مختلفان ، ومثل حزن وحزنته : عورت عينه وعُرتها ، وزعموا أن بعضهم يقول: سَودت عينه وسُدْتها كما

---

(١) جـ٢ ص٢٣٤،٢٣٥ ط. بولاق .

قالوا : عَورَتْ عينُه وعُرتها ، وقد اختلفوا فى هذا البيت لنصيب فقال بعضهم :

سَودْتُ فلم أملك سوادى وتحته ∴ قميص من القوهِىّ بيضٌ بنائقُه

وقال بعضهم : سدت : يريد : فعلت .

وقال بعض العرب : أفتنت الرجل وأحزنته وأرجعته وأعورت عينه . أرادوا : جعلته حزيناً وفاتناً، فغيروا فَعِل كما فعلوا ذلك فى الباب الأول وقالوا : عوَّرْتُ عَينه كما قالوا : فرَّحته وكما قالوا سوّدته .

ومثل فتن وفتنته : جبرت يده وجبرتها ، وركضت الدابة وركَضْتها ، ونزحت الركية ونزحتها ، وسار الدابة وسرتها ، وقالوا : رجس الرجل ورجسته ، ونقص الدرهم ونقصته ، ومثله : غاض الماء وغضته " .

وفى هذا النص من سيبويه إشارات لابد من الوقوف عندها :

أولاً : ينقل عن الخليل أنه يرى عدم الاتصال بين حَزن اللازم وحَزَن المتعدى بمعنى أنك لم تغير الحركة ليصير متعديًا ولكن كل بناء ومعنى مستقل عن الآخر ، وقد كرر ذلك وأكده بقوله : " ولم ترد بفعلته هاهنا تغيير قوله : حزن وفتن " . ويتبنى القول بأن التعدية بالتغيير أى تحويل اللازم إلى متعد لا يكون إلا بإضافة الهمزة أو التضعيف وذلك حيث يقول: " ولو أردت ذلك لقلت : أحزنته وأفتنته " ويقول : " وقال بعض العرب : أفتنت الرجل وأحزنته .. أرادوا جعلته حزيناً وفاتناً فغيروا فَعِل كما فعلوا ذلك فى الباب الأول وقالوا: عوّرت عينه كما قالوا : فرَّحته " .

وهذا الذى يصرح به سيبويه ويكرره قد خالفه فيه الفراء حيث

يرى أن التعدية فى الأصل تكون بحرف الجر وأن الهمزة تنوب عنه إذا حذف ، وقد كرر هذا المعنى فى كتابه : معانى القرآن . إذ جاء فيه[١] ﴿ **فَأَجَاءهَا الْمَخَاضُ** ﴾[٢] . من جئت كما تقول : فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة " فلما ألقيت الباء جعلت فى الفعل ألفاً كما تقول : آتيتك زيدًا تريد : أتيتك بزيد ، ومثله : ﴿ **آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ** ﴾[٣] فلما ألقيت الباء زدت ألفاً ، وإنما هو : ائتونى بزبر الحديد " .

وفيه[٤] أيضًا : ﴿ **وَلَوْ شَاء اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ** ﴾[٥] قال : المعنى والله أعلم : ولو شاء الله لأذهب سمعهم ، ومن شأن العرب أن تقول أذهبت بصره بالألف إذا أسقطوا الباء ، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من أذهبت .. ومنه قوله : ﴿ **آتِنَا غَدَاءنَا** ﴾[٦] المعنى والله أعلم : ائتنا بغدائنا ، فلما أسقطت الباء زادوا ألفاً فى فعلت ، ومن قوله ﷻ : ﴿ **قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** ﴾[٣] المعنى فيما جاء : ايتونى بقطر أفرغ عليه " .

ثانيًا : يسوى سيبويه بين مجيء الفعل لازمًا مرة ومتعديًا مرة أخرى بدون تغيير بزيادة أو حركة وبين ما تغيرت فيه الصيغة ؛ حيث يمثل بفتن ورجع وجبر وركض ونزح وسار وغاض ونقص مما لم يتغير فيه الفعل فى الحالتين ، كما يمثل بحزن وشتر وسود

---

(١) جـ٢ ص١٦٤ .
(٢) سورة مريم – آية رقم ٢٣ .
(٣) سورة الكهف – آية رقم ٩٦ .
(٤) جـ١ ص١٩ .
(٥) سورة البقرة – آية رقم ٢٠ .
(٦) سورة الكهف – آية رقم ٦٢ .

وعور ، ورجس مما تغيرت فيه الصيغة بتغير الحركة .

ثالثًا : ينقل رأى الخليل فى اختلاف المعنى بين التعدى بالهمزة وهذا النوع ، فيشير فى الأول إلى معنى الجعل والتصيير وفى الثانى إلى معنى " جعله داخلاً فيه " ، فأحزنته تفيد معنى : جعلته حزيناً وحزنته تدل على أنك أدخلت فيه الحزن .

ولا أرى أن هذه تفرقة معنوية جديرة بالتوقف عندها فمعنى الجعل مشترك بينهما ، وهذا ما دعا المحقق **الرضى** فى شرحه الشافية[1] إلى أن يعرض لهذا الرأى ويعلق عليه بأن المغزى واحد فيقول : " وقد يجىء الثلاثى متعديًا ولازمًا فى معنى واحد نحو فتن الرجل أى صار مفتتناً ، وفتنته أى أدخلت فيه الفتنة ، وحزن وحزنته أى أدخلت فيه الحزن ، ثم نقول : أفتنته وأحزنته فيها لنقل : فتن وحزن اللازمين لا المتعديين فأصل معنى أحزنته : جعلته حزيناً كأذهبته وأخرجته ، وأصل معنى حزنته : جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ككحلته ودهنته أى جعلت فيه كحلاً ودهناً ، والمغزى من أحزنته وحزنته شىء واحد لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزيناً " .

رابعًا : يدخل سيبويه " نقص " مع الأفعال التى تتعدى وتلزم ومعنى ذلك أنه لا يفرق بين تعدى الفعل إلى مفعول واحد وتعديه إلى مفعولين ، لأن كلمة " نقص " تأتى: لازمة ، ومتعدية لاثنين ، تقول : نقص المال ، ونقصته ديناراً[2] .

خامسًا : يسوى سيبويه فى التغيير بالحركة بين كسرة العين

---

(١) جـ١ ص٨٧ .

(٢) راجع تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم للمؤلف ص٧٩ .

فى الماضى وضمها حين ينقل الفعل - على رأينا - إلى باب " قتل " وذلك أنه مثل للحالة الأولى بحزن وشتر وسود وعور ، ومثل للحالة الثانية برجُس .

رأى ابن جنى :

وإذا انتقلنا من كتاب سيبويه وما يحويه من وصف هذه الظاهرة فأننا نجد ابن جنى فى الخصائص(١) يسمى هذه الظاهرة بالنقل بالمثال ويعلل لها عكس ما يقرره سيبويه ؛ فيقول : " فأما كَسِى زيد ثوبًا وكسوته ثوبًا فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال ، ألا تراه نقل من فعِل إلى فعَل ، وإنما جاز نقله بـ " فعَل " لما كان فعَل وأفعل كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جدّ فى الأمر وأجدّ . وصددته عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشىء واقصر ، وسحته الله وأسحته ونحو ذلك، فلما كانت " فعَل وأفعل " على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضًا فعِل بفعَل ، نحو كسِى وكسوته وشتِرت عينه وشترها ، وعارت وعرتها ونحو ذلك " .

ولنا أن نفهم من تعليله لهذه الظاهرة هنا ومن تعقيبه فى موضع آخر من كتابه الخصائص(٢) بعد استعراضه لكثير من هذه الأفعال حيث يقول : " فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردًا فى الاستعمال ، إلا أن له عندى وجهًا لأجله جاز ، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شىء أعيره وأعطيَه وأقدِرَ

---

(١) جـ٢ ص٢١٤ .
(٢) ج١ ص٢١٠-٢١٣ .

عليه ، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مُقَدَّرًا صار كأن فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله سبحانه : ﴿ **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ** ﴾[1].

وقد قال بعض الناس : " إن الفعل لله وإن العبد مكتسبه ، فلما كان قولهم : غاض الماء أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأول متعديًا، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه ، إنما هو مشاء إليه ، أو معان عليه ، فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجًا واحدًا " .

أقول : لنا أن نفهم من التعليلين والتعقيب أن هذه الظاهرة لها ما يسوغها من ناحية اطراد الاستعمال وكثرة السماع ، أما القياس فنحن نعلم مبدأ البصريين فيه وهو أنهم لا يقيسون إلا على الأكثر والأعم ، وأما الكوفيون فيكفيهم مثال أو عدة أمثلة ليضعوا قاعدة تتفق مع ما ورد مهما كان قليلاً ، وسنرى أن ما ورد من هذه الظاهرة ليس قليلاً كما سبق أن تصورت ذلك من خلال النصوص التى قرأتها وأثبت ذلك فى كتابى " تحقيقات وتنبيهات " .

ومن البدهى أن لغات العرب ولهجاتها ليست متساوية فى الشيوع والشهرة ، غير أن ما اعتبره القرآن منها ينبغى أن نوليه اهتمامنا لتفسير ما جاء فيه من الظواهر اللهجية؛ فهو قد نزل بلسان عربى مبين ، وسنرى أن الأخذ بهذه القاعدة سيفسر لنا كثيرًا من النصوص، مع ملاحظة أن القرآن قد نزل على سبعة أحرف ، كلها شاف كاف ، كما قال المصطفى ﷺ ، ولا داعى

---

(١) سورة الكهف - آية رقم ٦٢ .

للتعصب لحرف واحد .

رأى ابن هشام :

وبعد استعراض ما ذكره ابن جنى نأتى إلى ما قاله ابن هشام فى مغنى اللبيب[١] : " وهنا معدٌ ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركة العين ، يقال : كَسِى زيد بوزن فرح فيكون قاصرًا ، قال الشاعر :

وإن يعْرَيْن إن كَسِى الجوارى ∴ فتنبو العينُ عن كرم عجاف[٢]

فإذا فتحت السين صار بمعنى: ستر وغطى ، وتعدى إلى واحد كقوله :

وأركب فى الروع خيفانة ∴ كسا وجهَها سعفٌ منتشر[٣]

أو بمعنى : أعطى كسوة ، وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين نحو : كسوت زيدًا جبة ، قالوا : وكذلك شتِرت عينه بكسر التاء قاصر ، بمعنى انقلب جفنها، وشتَر الله عينه بفتحها متعد ، بمعنى : قلبها ، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال : شتره فشتِر ، كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلِم ، ومنه كسوته الثوب

---

(١) ح٢ ص٥٢٧ طبعة محيى الدين .

(٢) ثالث بيت أنشدها السيرافى لسعيد بن مسحوج الشيبانى وقيل لأبى خالد القنانى وقيل لمحمد بن عبد الله الأزدى ، تبدأ بقوله : من الوافر

لقد زاد الحياة إلىّ حبا ∴ بناتى أنهن من الضعاف

مخافة أن يرين البؤس بعدى ∴ وأن يشربن رنقا بعد صاف

الرنق : الماء الكدر . الجوارى : البنات .

(٣) من قصيدة لامرئ القيس . من المتقارب . الخيفانة قال الأصمعى : الجرادة التى يميل لونها إلى الحمرة . السعف : ناصيتها مشبهة بسعف النخلة . وقد عيب عليه هذا الوصف لأنه يدل على أن الفرس غير كريمة .

راجع شرح أبيات المغنى للبغدادى جـ٧ ص١٣٩ .

فكَسِى ، ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول " .

وفى هذا النص إشارات جديدة تضاف إلى ما سبق عند سيبويه وابن جنى تحتاج إلى إبراز :

أولاً : صرح ابن هشام بأن الكوفيين هم الذين اعتدوا بتحويل الحركة سببًا للتعدية ، على أساس منهجهم الذى سبقت الإشارة إليه .

ثانيًا : ذكر مثال كسى الذى يتعدى بتغيير الصيغة إلى اثنين ، وذلك مما يضاف إلى فعل " نقص " عند سيبويه ، وهو المثال نفسه الذى ذكره ابن جنى فى الخصائص ، غير أن " نقص " يتعدى بدون تغيير .

ثالثًا : صرح بأن البصريين ينظرون فى هذه الأفعال إلى التعدى أولاً ، ويجعلون اللازم مطاوعًا للمتعدى ، عكس نظرة الكوفيين ، ويبدو أن الذى دعا البصريين إلى ذلك أنهم لم يجدوا الكثرة اللازمة للقياس .

وهذا ما صرح به ابن عقيل فى شرحه : المساعد على تسهيل الفوائد[1] حيث يعدد أربعة أسباب للتعدية هى : تضعيف اللازم نحو صعررته ، والسين والتاء نحو استطعمته إياه ، وألف المفاعلة نحو جالسته ، وتغيير حركة العين : نحو شترها الله وكسوته إياه ، ثم يعلق على ذلك بقوله : " فهذه أربع معديات لكن لا يطرد شىء منها "

وهكذا تعاونت هذه النصوص فى تأصيل قاعدة الكوفيين بالتغيير الحركى الظاهر ، غير أن الأمثلة التى وردت فى تلك

---

(١) ج١ ص٤٤٧ .

النصوص بها أفعال تعدت بدون تغيير ظاهر ، فهل هناك فى هذه الأفعال تغيير تقديرى ؟ أو أن التعدية مدارها الأساسى هو إرادة الجعل والتصيير ويستعان على معرفتها بهذه العلامات ؟

على هامش كتاب البسيط لابن أبى الربيع[١] نقل من كتاب " الكافى " للمؤلف[٢] يفيد أن أوجه النقل عند الكوفيين ستة : الخمسة التى ذكرها هنا ، والسادس هو النقل بتغيير تقديرى نحو : شحا فوه وشحا فاه ، وفغر فوه وفغر فاه ، فمعنى شحا فوه : انفتح ، ومعنى شحا فاه : فتح ، وكذلك فغر فوه وفغر فاه ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف " .

على كل، سواء قلنا : إن هناك تغييرًا تقديريًا ، أم لم نقل ، فإن إرادة الجعل والتصيير هى الفيصل فى مسألة التعدى .

ومن هنا أرى أن كل ما ورد فى اللغة من أفعال تأتى لازمة ومتعدية .. هو من هذا القبيل ، وهذا ما يتفق مع سرد سيبويه وابن جنى وغيرهما للأمثلة السابقة ، ولما سنسوقه من نصوص اللغويين والنحويين مع شبيهاتها ، كما أنه من الصعب أن نستسيغ توجيهًا متكلفاً فى نصوص مقدسة مع وجود هذا التوجيه السلس السهل المعتمد على الأساليب الفصيحة ، والأنماط اللغوية السائدة لدى من نزل القرآن بلسانهم .

---

(١) ح١ ص٤١٨ .
(٢) ح١ ص٢٠٠،٢٠١ .

الفصل الثاني

ما تعدى بالتغيير الظاهر للحركة
لإفادة الجعل والتصيير

سبق أن تعرضنا فى التمهيد لقراءة ابن أبى عبلة لقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ** ﴾ بنصب ما بعد اسم الفاعل " آثم " والذى اعتبرته القراءة السبعية نائبًا عن الصفة المشبهة فرفع سببيًا ، للدلالة على الثبوت والدوام .

وبعد أن استعرضنا فى التمهيد أيضًا ما قاله النحاة والمفسرون تعليلاً لهذه القراءة الشاذة ، وما ذكره صاحب المصباح المنير والذى فتح الباب لهذا البحث الذى أراه جديرًا ببذل الوقت والجهد .. بعد ذلك نتأمل القراءة الشاذة فنلمس منها معنى جيدًا فى فهم تلك الجملة فى هذا السياق ؛ ذلك أن الحديث عن كتمان الشهادة ، وبخاصة حينما لا تتوافر وسيلة الكتابة فى السفر ، حيث يكون الكتمان حينئذ إضاعة للحق ، وخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين ؛ إذ الشهادة حينذاك هى الدليل الوحيد على ثبوت هذا الحق أو نفيه ، وذلك حيث يقول سبحانه : ﴿ **وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِى اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ** ﴾[١] .

---

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢٨٣ .

فعلى قراءة الرفع يكون قد نسب الإثم إلى القلب ، حيث هو المتحكم فى الجوارح ومنها اللسان ، فإذا صلح القلب صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله فهو منبع الإرادة .

وعلى هذا يكون القلب هو الآثم من الفعل اللازم " أثِم " ، فالوصف منه يدل على الثبوت والدوام ، وبخاصة أنه قد رفع سببيًا تصح إضافته إلى الوصف ، فنقول فى غير القرآن : هو آثم القلب .

أما على قراءة النصب فإن فعله يكون " أثَم " بفتح الثاء المتعدى ، فهو إذن اسم فاعل يدل على التجدد والحدوث وعلى هذا فالكاتم بكتمانه جعل قلبه يأثم كلما ترتب على كتمانه ضرر ، والشأن فى قلب الإنسان ألا يأثم إذا استمر على فطرته التى خلقه الله عليها ، فالإثم هنا طارئ قد يزول بالتوبة والرجوع إلى الحق .

هذا ويحسن بنا أن نعزز هذا بما أورده اللغويون وغيرهم حول مجموعة من الأفعال تصلح أساسًا لتفسير هذه الظاهرة ، وبخاصة أن كثيرًا منها قد ورد بهذا الاستعمال فى النص القرآنى ، أو فى بعض القراءات .

أفعال وردت بها نصوص قرآنية :

١ – عن مادة : " بشر " ورد فى اللسان : بَشِرَ بكذا يبْشَرَ مثل فرح يفرح وزناً ومعنى وفى حديث عبد الله : « **من أحب القرآن فليبْشَر** »[1] أى فليفرح وليسر ، أراد أن محبة

---

(١) أخرجه الدارمى فى كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن ، موقوفا على عبد الله وفيه الأعمش وقد عنعن عن إبراهيم النخعى .
راجع الدارمى جـ٢ ص٣١ طبعة هاشم اليمانى .

القرآن دليل على محض الإيمان ، وقال الزجاج : معنى يبْشُرك : يسرك ويفرحك ، وبشرت الرجل أبشُره : إذا أفرحته ، وفى الصحاح " وبشرت الرجل أبشره بالضم بشرًا وبشورًا ، من البشرى ، وكذلك الإبشار والتبشير ثلاث لغات " .

وفى المصباح : " ويتعدى بالحركة فيقال : بشرته أبشره بشرًا من باب " قتل " فى لغة تهامة وما والاها ، والاسم منه : بُشر بضم الباء ، والتعدية بالتثقيل لغة عامة العرب ، وقرأ السبعة باللغتين .

وفى معانى القرآن للفراء[١] تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى ﴾[٢] قرأها بالتخفيف أصحاب عبد الله[٣] فى خمسة مواضع من القرآن .. والتخفيف والتشديد صواب ، وكأن المشدد على بشارات البشراء ، وكأن التخفيف من وجهة الإفراح والسرور ، وهذا شيء كان المشيخة يقولونه ، وأنشدنى بعض العرب :

بَشَرْتِ عيالى إذ رأيتُ صحيفة ∴ أتتك من الحجاج يُتْلى كتابها

وقد قال بعضهم : " وبشرت لغة سمعتها من " عكل " ورواها الكسانى عن غيرهم " .

وإذا كان لنا من تعليق حول هذه المادة وتلك النصوص فإننا

---

(١) جـ١ ص٢١٢ .

(٢) سورة آل عمران – آية رقم ٣٩ .

(٣) فى حجة أبى زرعة ص١٦٣ : قرأ حمزة والكسائى : يبشرك بفتح الياء وإسكان الباء وضم الشين أى يسرك وقرأ الباقون " يُبَشِّرك " بالتشديد أى يخبرك ، قال الكسائى وأبو عبيدة : هما لغتان .

نتوقف :

أولاً : عند تفسير الزجاج للمخففة بأنها بمعنى : يسرك ويفرحك ، وعند قول الفراء : كأن التخفيف من وجهة الافراح والسرور .. فهما يفسران المخفف بما تدل عليه همزة التعدية والجعل والتصيير . وإذن لا فرق بينهما .

وثانيًا : ينسب صاحب المصباح لغة التخفيف إلى تهامة ، وينسبها الفراء إلى عكل وأن النسائى رواها عن غيرهم .

وثالثاً : قرأ السبعة باللغتين فكيف نفسر لغة التخفيف بغير هذا؟

أما توجيه القراءتين معنويًا فقد ألمح إليه الفراء وأبو زرعة ، إذ قررا أن التضعيف يشير إلى إرسال الله بالبشير إلى زكريا ، وقراءة التخفيف تدل على إدخال الفرح والسرور على قلب زكريا ، بوعده إياه بغلام حصور من الصالحين .

٢ - مادة " بهت ": جاء عنها فى اللسان : بهت الرجُلَ يبهته بهتاً : قال عليه ما لم يفعله ، وبهتَه بهتاً : أخذه بغتة وفى التنزيل العزيز : ﴿ **بَلْ تَـأْتِيهِم بَغْتَـةً فَتَبْهَتُهُـمْ** ﴾[1] .. وبهِت ، وبهُت إذا تحير .. وقد بُهت وبَهِت ، وبَهُت الخصم : استولت عليه الحجة ، وفى التنزيل : ﴿ **فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ** ﴾[2] تأويله : انقطع وسكت متحيرًا . وقرأه ابن حيوة : فبهُت بضم الهاء لغة فى بَهِت ، وحكى أبو الحسن الأخفش قراءة : فبهِت ، كخرق ودهن ، قال : وبهُت بالضم أكثر من بهِت بالكسر ، يعنى أن الضم يكون

---

(١) سورة الأنبياء - آية رقم ٤٠ .

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٥٨ .

للمبالغة كقولهم قضُو الرجل .

ونص اللسان هنا يبين أصل الفعل ولكنه استعرض استعمالاته وبالرجوع إلى المصباح نراه يقول : " من بابى قرُب وتعِب : دَهِش وتحير ، ويعدّى بالحركة فيقال : بَهَته يبْهَته بفتحتين فبُهِتَ بالبناء للمفعول " .

ولنا أن نستنبط من ذلك أن الأصل هو بَهِت كدَهِش وتَعِب ، وهو فعل لازم يدل على الدهشة والحيرة ولزوم الحجة ، وهذه هى القراءة التى رواها الأخفش ، ثم تحولت إلى باب " كرُم " للدلالة على المبالغة كما فى اللسان ، وكما تحولت " كبِر " إلى " كبُر " لهذا المعنى فى قوله تعالى : ﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ﴾[1]. وهذه هى قراءة ابن حيوة. وتتحول إلى باب "فتح" للتعدية ، وهى التى بنى منها الفعل للمفعول فى قراءة الجمهور ، أى فبهتته الحجة ودهش – غير أن المضارع لهذا الفعل المتعدى قد جاء بفتح الهاء حيث إنها حرف حلقى والأقرب إليه الفتح ، كما قال الكسائى[2] فى باب المغالبة كما سيأتى ، وذلك ما دعا النحاة إلى قولهم : إن باب " فتح " يكون فى الأغلب حلقى العين أو اللام .

وإذا كان الفعل المتعدى قد ورد – كما فى اللسان – بمعنى : قال عليه ما لم يفعله ، أو أخذه بغتة أو كذب عليه ، فإن هذه المعانى لا يمكن أن تتأتى فى قوله تعالى : ﴿ **فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ** ﴾[3] فالأرجح إذن أن تكون مما تعدت بتحويل الصيغة ،

---

(١) سورة الكهف – آية رقم ٥ .
(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ٢ ص٦٣٦ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ٢٥٨ .

فمعناها هو المناسب لسياق الآية ، إذ هى تتحدث عن موقف الذى حاج إبراهيم فى ربه أن آتاه الله الملك ، حين طلب منه إبراهيم أن يأتى بالشمس من المغرب ﴿ **فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾ .

٣ - مادة " حزن " : ورد عنها فى الصحاح : حزن الرجل بالكسر فهو حزن وحزين ، وأحزنه غيره ، وحزَنه أيضًا مثل أسلكه وسلكه ، و" محزون " بنى عليه ، وقال اليزيدى : حزنه لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم وقد قرئ بهما .. وكذلك فى مفردات الراغب ، وفى القرطبى[1] أن حزنه لغة قريش قرئ بها فى قوله تعالى : ﴿ **لاَ يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ** ﴾ وأحزنه : لغة تميم قرأ بها أبو جعفر وابن محيصن . وكذلك فى أفعال ابن القطاع[2] أما ابن جنى فى الخصائص[3] فيجعل اسم المفعول : " محزون " من " أحزنه " من باب ما جاء من مفعول " لأفْعل " مثل مجنون غير أنه نقل عن " أبى زيد " أنهم يقولون : الأمر يحزُننى ولا يقولون : حزننى ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضى فهذا أمثل مما مضى .

وفى المصباح : ويتعدى فى لغة قريش بالحركة يقال : حزَننى الأمر يحزُننى من باب " قتل " قاله ثعلب والأزهرى ، وفى لغة تميم بالألف .

---

(١) حـ١١ ص٣٤٦ .

(٢) حـ١ ص٢٠٢ .

(٣) جـ٢ ص٢١٥ .

هذا وفى القرآن الكريم وردت هذه المادة لازمة فى مثل قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[1] وقوله : ﴿ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾[2] وقوله : ﴿ وَلاَ تَخَافِي وَلاَ تَحْزَنِي ﴾[3].

كما وردت متعدية بعد نقلها إلى باب " قتل " ، قال تعالى : ﴿ لاَ يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ ﴾[4] قرأها السبعة بفتح الياء وضم الزاى ، بل وقرأ السبعة ما عدا نافع بهذا الضبط فى كل القرآن مثل : ﴿ وَلاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِى الْكُفْرِ ﴾[5] ، وقوله: ﴿ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[6] .

ووردت متعدية بالهمزة فى قراءة نافع فى كل القرآن ما عدا قوله : ﴿ لاَ يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ ﴾[4] فإنه وافق الجمهور فى تعديتها بنقل الصيغة ، قال أبو زرعة[7] : وهما لغتان ، والاختيار حزَن لقولهم : محزون ولا يقال : مُحْزَن .

وفى اللسان : قال الأعشى :

بـاتت لتحـزُنـنا عفـاره .·. يـا جارتـا مـا أنـت جـاره

٤ - مادة " سعد " فى المصباح : ويعدّى بالحركة فى لغة فيقال :

---

(١) سورة التوبة - آية رقم ٤٠ .
(٢) سورة النحل - آية رقم ١٢٧ .
(٣) سورة القصص - آية رقم ٧ .
(٤) سورة الأنبياء - آية رقم ١٠٣ .
(٥) سورة آل عمران - آية رقم ١٧٦ .
(٦) سورة المجادلة - آية رقم ١٠ .
(٧) ص١٨١ .

سعَده الله يسعَده بفتحتين فهو مسعود ، وقرئ في السبعة بهذه اللغة في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ ﴾[١] بالبناء للمفعول ، والأكثر أن يتعدى بالهمزة فيقال : أسعده الله ، وسعُد بالضم خلاف شقى .

وفى حجة أبى زرعة[٢]: قرأ حمزة والكسائى وحفص : " وأما الذين سُعدوا " بضم السين على ما لم يسم فاعله ، تقول : سعِد زيد : لازمًا وسعَده الله متعديًا . قال الكسائى : سعَد وأسعد : لغتان ، ومن ذلك رجل مسعود من " سعَد " ، واعلم أن " سعده الله " ، قليل فى الاستعمال . ومصدره ومفعوله كثير ، لأن مسعودًا فى كلام العرب أكثر من " مُسْعد " ، وأسعده الله فى كلامهم أكثر من سعده الله ، وقراءتهم لا تكون إلا من سعده الله .. وقرأ أهل الحجاز والبصرة والشام وأبو بكر : " وأما الذين سَعِدوا " بفتح السين ، وحجتهم ذكرها اليزيدى فقال : يقال : ما سعد زيد حتى أسعده الله . وهذه القراءة هى المختارة عند أهل اللغة .

وفى الكشف[٣] ما لا يخرج عما سبق غير أن مكى يحكم على هذه اللغة بأنها حكيت عن العرب وهى خارجة عن القياس .

أما التوجيه المعنوى فإن ما أشار إليه ابن جنى سابقاً من أن الفاعل الحقيقى فى الوجود هو الله سبحانه ، فإذا

---

(١) سورة هود - آية رقم ١٠٨ .
(٢) ص٣٤٩ .
(٣) جـ١ ص٥٣٦ .

قيل : سعد فلان فإن الذى أسعده هو الله وإذا قلنا : سعَده الله أو أسعده كان ذلك على الأصل .

٥ - مادة " عمر " : جاء عنها فى اللسان : عمِر الرجل يعمَر عَمَرًا وعِمارة وعمْرًا ، وعمرَ يعمُر ويعمر كلاهما بمعنى : عاش وبقى زماناً طويلاً ، وعمَره الله وعمّره : أبقاه .

وفى أفعال ابن القطاع[١] يخص المتعدى بالمكان ومصدره : عمارة ، ويخص اللازم بالإنسان ومصدره : عَمْرًا .

وفى المصباح : عمِر من باب " تعب " عَمْرًا بفتح العين وضمها : طال عمره .. ويتعدى بالحركة والتضعيف فيقال : عمَره الله يعمُره من باب " قتل " وعمّره تعميرًا : أى أطال عمره .

هذا وقد ورد فى كتاب الله هذا الفعل متعديًا بالطريقتين ، فمن تعديته بتغيير الصيغة قوله تعالى : ﴿ **وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا** ﴾[٢] . وقوله : ﴿ **مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ اللّه شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ** ﴾[٣] . وقوله : ﴿ **إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ** ﴾[٤] .

ومن تعديته بالتضعيف قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يُعَمَّرُ مِن**

---

(١) ح٢ ص٣٣٢ .
(٢) سورة الروم - آية رقم ٩ .
(٣) سورة التوبة - آية رقم ١٧ .
(٤) سورة التوبة - آية رقم ١٨ .

مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِى كِتَابٍ ﴾[١] ، وكأنى مع ابن القطاع فى أن أسلوب القرآن يدل على استعمال المتعدى بالحركة فى عمارة الأماكن ، أما المتعدى بالتضعيف ففى بقاء الإنسان .

٦ - مادة " أمر " فى الصحاح : قال الأخفش: أمِر ماله بالكسر أى كثر ، وأمِر القوم : أى كثروا ، ويقال أيضًا : أمِر أمرُه أى اشتد ، والاسم الإمر بكسر الهمزة ومنه قوله تعالى : **﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾**[٢] .

زاد ابن القطاع على ذلك[٣] : أمّر الله الشيء أمْرًا وآمره : كثّره .

وفى اللسان : وقيل : آمره وأمره لغتان ، قال أبو عبيد : بمعنى كثّره .

وفى المصباح : ويعدى بالحركة وبالهمزة يقال : أمرته من باب " قتل " ، وآمرته .

وفى غريب السجستانى : أمرنا وآمرنا بمعنى واحد أى كثرنا ، وأمّرنا بالتشديد : جعلناهم أمراء .

أما فى تحفة الأريب بما فى القرآن من الغريب[٤] فإنه يسوى بين أمَرنا بالتخفيف وأمّرنا بالتشديد فى أن كليهما بمعنى : كثرنا .

---

(١) سورة فاطر - آية رقم ١٨ .
(٢) سورة الكهف - آية رقم ٧١ .
(٣) ج١ ص٢٥ .
(٤) ص٣١ .

وفى تفسير القرطبى[١] قال أبو عبيدة : آمرته بالمد وأمرته لغتان بمعنى : كثرته ومنه الحديث : « **خير المال مهرة مأمورة أو سكة مأبورة** »[٢] ، أى كثيرة النتاج والنسل ، وعن الحسن ويحيى بن يعمر ، ورويت عن ابن عباس : أمرنا بالقصر وكسر الميم ، قال قتادة والحسن : المعنى : كثرنا .

وفى مقاييس اللغة لابن فارس[٣] قال الخليل : " الأمَر النماء والبركة ، وامرأة أمِرة أى مباركة على زوجها ، وقد أمِر الشيء أى كثر " .

واستنباطاً من كلام اللغويين السابق نستطيع أن نقول : إن الفعل أمر بكسر الميم لازم بمعنى : كثر ، يتحول بتغيير الصيغة إلى باب " قتل " فيتعدى على معنى : أكثرنا مترفيها ، وهو بهذا المعنى إذا عدى بالهمزة ، بل وإذا عُدّى بالتضعيف عند أبى حيان كما سبق فى تحفة الأريب .

والآية الكريمة تحتمل معنيين : الأول : معنى التكثير السابق ، فتدل على أن كثرة المترفين فى الأمة سبب فى الفسق والفساد المؤدى إلى الدمار . والمعنى الثانى : معنى الأمر على تقدير محذوف هو المأمور به أى أن الله أمر المترفين بتوظيف أموالهم فى الخير فعصوا وفسقوا ، كل هذا فى قراءة حفص : ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا** ﴾[٤] ومما

---

(١) ح١٠ ص٢٣٣ .
(٢) أخرجه أحمد فى المسند ٤٦٨/٣ ، وأبو داود فى كتاب السنة .
(٣) ح١ ص١٣٨ .
(٤) سورة الإسراء – آية رقم ١٦ .

ورد تأييدًا للمعنى الأول ومستنده اللغوى ما فى البحر المحيط[1] " تقول العرب : أمر القوم بكسر الميم أى كثروا ، وأمَرهم الله بفتح الميم أى كثّرهم ، فصارت الحركة يصير بها الفعل متعديًا تقول العرب : شترت عين الرجل بكسر التاء ، وشترها الله بفتح التاء " .

وهنا لابد أن نتوقف كثيرًا عند عبارة أبى حيان المتحدة مع عبارات المصباح المنير حيث يقول فصارت الحركة يصير بها الفعل متعديًا .

٧ - مادة " خفى " فى **المفردات** : وخفيته : أزلت خفاءه ، وذلك إذا أظهرته ، وأخفيته : أوليته خفاء وذلك إذا سترته ويقابله الإبداء والإعلان .

وفى **اللسان** : وخفى الشىء خفيًا وخُفيًا : أظهره واستخرجه ، يقال : خفى المطر الفنار إذا أخرجهن من جحرهن .. وقرئ قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا** ﴾[2] أى أظهرها ، حكاه اللحيانى عن النسائى عن محمد بن سهيل عن سعيد بن جبير[3] : وخفيت الشىء أخفيه : كتمته ، وخفيته أيضًا أظهرته وهو من الأضداد ، وأخفيت الشىء : سترته وكتمته ، وخفى عليه الأمر يخفى : لم يظهر .

وفى **المصباح** : خفى الشىء خفاء : استتر ، أو ظهر ،

---

(١) ح٦ ص١٦ .

(٢) سورة طه - آية رقم ١٥ .

(٣) فى البحر ح٦ ص٢٣٢ : قرأ أبو الدرداء وابن جبير والحسن ومجاهد وحميد : أخفيها بفتح الهمزة ورويت عن ابن كثير وعاصم بمعنى أظهرها ، وتقول العرب : خفيت الشىء أى أظهرته .

فهو من الأضداد .. ويتعدى بالحركة فيقال خفيته أخفيه من باب " رمى " إذا سترته أو أظهرته، ويتعدى بالهمزة أيضًا فيقال : أخفيته .

وفى أفعال **ابن القطاع**[١] يذكر ابن القوطية أن خفى اللازم بمعنى : الاستتار، والمتعدى بمعنى : الإظهار ، ويعلق ابن القطاع بأن المتعدى من الأضداد ، سواء كان بالحركة أو بالهمزة .

وعلى ما رآه الفيومى فإن الأصل لازم ، وتعدى بالطريقتين : بتغيير الصيغة وبالهمزة .

والتوجيه المعنوى للقراءتين لا يختلف مادام الفعل فى الحالين دالاً على الضدين : الظهور والخفاء، ويكون المعنى : أن الساعة محددة بصورة حاسمة وقاطعة ، يكاد المولى يظهرها بعلاماتها ، أو يكاد المولى يسترها بالرغم من ظهور علاماتها ، والله أعلم .

٨ - مادة " جنب " فى معانى الفراء[٢] : " أهل الحجاز يقولون : جنبنى هى خفيفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ** ﴾[٣] وأهل نجد يقولون : أجنبنى شره وجنّبنى شره " .

وفى شواذ ابن خالويه[٤] : " وأَجْنِبْنى بقطع الألف : ابن يعمر والجحدرى .

---

(١) ح١ ص٣٢٣ .
(٢) ح٢ ص٧٨ .
(٣) سورة إبراهيم - آية رقم ٣٥ .
(٤) ص٦٨ .

وفى الصحاح : وجنَبته الشيء وجنّبته بمعنى : أى نحيته ، قال تعالى : ﴿ **وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ** ﴾ .

هذا وكأنى بالفراء - وهو ينسب لغة التخفيف إلى أهل الحجاز ولغة الهمزة إلى أهل نجد - يشير إلى التعدية التى سبق تناولها ، ونسبت إلى قريش وتهامة ، وإلى التعدية بهمزة الجعل إلى أهل نجد ، والتى نسبت فيما سبق إلى تميم

وفى المعجم الوسيط : جنِب جنَبًا كـ " تعب تعبًا " : بعُد .. وجنّب الشيء : أبعده .

وفى المصباح : جنُب وزان قرب فهو جنُب ، وجنَبْت الرجل الشر جنوبًا من باب " قعد " : أبعدته عنه .

هذا ولا يبعد أن يكون الأصل جنِب من باب " تعب " ، وتحولت إلى باب " قرُب " للمبالغة ، وتعدت بالحركة إلى اثنين من باب " قتل " .

٩ - مادة " كسى " فى اللسان : كسى فلان يكسى إذا اكتسى ، وكساه إياه كسوًا قال ابن جنى : أما كسى زيد ثوبًا وكسوته ثوبًا فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال قال تعالى : ﴿ **فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا** ﴾[1] (وقد سبق أن ذكرنا ذلك عنه من الخصائص) .. قال ابن برى : يقال كسى يكسى ضد عرى يعرى .

---

(١) سورة المؤمنون - آية رقم ١٤ .

أفعال أخرى تؤيد ما سبق :

١٠ - مادة " تعس " فى اللسان : قال أبو الهيثم : يقال : تعس فلان يتعس إذا أتعسه الله ، ومعناه : انكب فعثر فسقط على يديه وفمه ، قال ابن الأثير : وتعسه الله وأتعسه بمعنى واحد ، وكذلك فى مقاييس اللغة[١] .

وفى المصباح : وتعس مثل تعب لغة ، وتتعدى بالحركة وبالهمزة فيقال : تعسه الله وأتعسه .

١١ - مادة " ثرم " فى الصحاح : ثرم الرجل بالكسر فهو أثرم ، وثرَمته أنا بالفتح ثرمًا أى : ضربته على فيه فثرم .. وأثرمه الله سبحانه أى جعله أثرم .

وفى المصباح : ويعدى بالحركة فيقال : ثَرمتُه من باب " قتل " .

وفى الأفعال[٢] : ثرَم الثنيّة ثَرْمًا كسرها ، وثرمت هى ثرمًا : انكسرت .

١٢ - مادة " جذم " فى الصحاح وفى الأفعال[٣] : جَذَمت الشيءَ جذْمًا : قطعته فهو جذيم وجَذِم الرجلُ بالكسر جَذَمًا : صار أجذم ، وهو المقطوع اليد ، وفى الحديث : **« من تعلم القرآن ثم نسيه لقى الله وهو أجذم »** .

وفى المصباح : ويعدى بالحركة ، ويقال : جذمتها جذمًا من باب " ضرب " .

---

(١) حـ١ ص٣٤٨ .
(٢) ح١ ص٣٤٨ .
(٣) ح١ ص١٦٠ .

ويلحظ هنا أن تغيير الصيغة فى هذه المادة من باب " فرح " إلى باب " ضرب " لا إلى باب " قتل " .

١٣ - مادة "حطم" فى الصحاح واللسان : حطَمْتُه حطمًا أى كسرته فانحطم وتحطم ، ويقال : حَطِمت الدابة بالكسر أى أسنت .

وفى المصباح : من باب " تعب " يتعدى بالحركة من باب " ضرب " وحطّمته بالتشديد مبالغة .

وفى الأفعال[١] حطمت الشىء حطمًا ، والسن الإنسان : أضعفه وحطِم الرجل وغيره حطَمًا : ضعف . وهذه المادة أيضًا كسابقتها .

١٤ - مادة " حقر " فى اللسان : حقُر بالضم حقرًا وحقارة ، وحقَر الشىء يحقِره وفى المصباح : حقُر بالضم حقارة : هان ، فلا يعبأ به ، فهو حقير ، ويعدى بالحركة فيقال : حقَرْته من باب " ضرب " .

وفى الأفعال[٢] : حقرت الشىء حقرًا وحقارة : استصغرته ، وحقُر هو : ذل حقرًا .

وهنا كان التغيير من باب " قرب " إلى باب " ضرب " أيضًا .

١٥ - مادة " دهش " فى اللسان وفى الأفعال[٣] : دَهِش دهَشًا ، ودُهِش فهو مدهوش ، وأدهشه الله وأدهشه الأمر ، ودهِش

---

(١) جـ١ ص٢١٨ .
(٢) جـ١ ص٢٣٤ .
(٣) جـ١ ص٣٥٤ .

الرجل بالكسر دهَشًا : تحير .

وفى المصباح : من باب " تعب " : ذهب عقله حياء أو خوفاً ، ويتعدى بالهمزة فيقال : أدهشه غيره ، وهذه هى اللغة الفصحى ، وفى لغة يتعدى بالحركة فيقال : دهَشَه خَطْبٌ دهْشًا من باب " نفع " فهو مدهوش .

والملحوظ هنا أن هذه المادة حلقية العين ، وقد سبق أن ألمحنا إلى أن حرف الحلق يميل بالوزن إلى الفتح .

١٦ - مادة " ذرب " فى اللسان : ذرب يذرب ذرَبًا وذرابة ، فهو ذرب : وهو الحاد من كل شىء ، ابن الأعرابى : ذرب الرجل : إذا فصح لسانه بعد حصره ، ولسان ذرب : حديد الطرف ، قال أبو زيد : وذرّب الحديدة يذرُبها ذربًا : أحدّها فهى مذروبة .

وفى المصباح : ذَرِب الشىء ذرَبًا : صار حديدًا ماضيًا ، ويتعدى بالحركة فيقال : ذَرَبْته ذربًا من باب " قتل " ، وامرأة ذَربة : أى بذية ، ولسان ذرب : أى فصيح ، وذرب : أى فاحش أيضًا .

وفى الأفعال[1] : ذرَب الحديدة ذربًا : أحدّها ، والسنانَ كذلك ، وذرب الشىء ذرَبًا وذرابة : صار حديدًا ، والجرحُ : اتسع ، والمعدةُ : فسدت .

١٧ - مادة " سته " فى الأفعال[2] : ستَه الإنسانَ ستْهًا : ضرب عجزه ، وستِه ستَهًا : عظم عجزه . وزاد ابن القطاع :

---

(١) جـ١ ص٣٨٩ .
(٢) جـ٢ ص١٤٨ .

وسُتِه فهو مستوه إذا كان مجبوسًا (كناية عن الفاحشة فى الرجال).

١٨ - مادة " شجى " فى الصحاح والأفعال[1] : شجاه يشجوه شجوًا : إذا أحزنه ، وأشجاه يشجيه إشجاء : إذا أغصه ، تقول منهما جميعًا شجِى بالكسر يشجى شجَى .

وفى المصباح : من باب " تعب " : حزن فهو شج بالنقص ، ويتعدى بالحركة فيقال : شجاه الهم يشجوه شجوًا من باب " قتل " : إذا احزنه .

وفى اللسان : شجاه الغناء إذا هيج أحزانه وشوقه . والليث : شجاه الهم ، وفى لغة أشجاه ، وأشجاه العظم : إذا اعترضه فى حلقه ، وقد شجى به بالكسر .

١٩ - مادة " سفع " فى الأفعال[2] : يقول ابن القوطية : سفعته النار والسموم سفعًا : غيَّرته ، ويقول ابن القطاع : وسفِعَتْ سفَعًا : اسودّت .

وفى المصباح : سفع الشيء من باب " تعب " إذا كان لونه أسود مشربًا بحمرة .

٢٠ - مادة " سفه " فى المصباح : سفِه سفَهًا من باب " تعب " ، وسفُه بالضم سفاهة ، فهو سفيه .. وسفَه الحقَّ : جهِله .

وبما أن أصل السفه نقص فى العلم والمعرفة والعقل فلنا أن نتصور كذلك أن أساس هذا الفعل أنه من باب " تعِب " ، ويتحول إلى باب " قرُب " للمبالغة فيتغير

---

(١) حـ٢ ص٢٢١ .
(٢) حـ٢ ص١٤٩ .

مصدره ، ويتحول إلى باب نفع فيتعدى لأنه حلقى اللام .

٢١ - مادة " شرق " فى المصباح : شرقت الشاة شرقًا من باب " تعب " إذا كانت مشقوقة الأذن باثنتين فهى شرقاء ، ويتعدى بالحركة فيقال : شرقها شرقاً من باب " قتل " .

وفى الأفعال[1] يقول ابن القطاع : وشرَق أذنَ شاته شرْقاً : شقها باثنتين ، ونُهِى أن يضحى بشرْقاء . وقد شرقت هى ، وشرق اللحم : لم يكن فيه دسم .

٢٢ - مادة " صرى " فى الصحاح : صرىَ الماء بالكسر : إذا طال مكثه وتغير .. وصرَى الماءَ فى ظهره زماناً أى احتبسه .

وفى اللسان : وصريَتْ الناقة صرًى وأصْرَت : تحفَّل لبنها فى ضرعها ، وصريت الناقة وغيرها من ذوات اللبن ، وصريتها، وأصريتها : حفلتها .

وفى المصباح : صريت الناقة صرًى فهى صريَة من باب " تعب ": إذا اجتمع لبنها فى ضرعها، ويتعدى بالحركة فيقال : صريتها صريًا من باب " رمى " والتثقيل مبالغة وتكثير ، وصرى الماءُ صرى أيضًا : طال مكثه وتغير ، ويقال : طال استنقاعه فهو صَرًى : وصف بالمصدر ، ويعدى بالحركة فيقال : صريته صريًا من باب " رمى " إذا جمعته فصار كذلك .

٢٣ - مادة " عجف " فى المصباح : عجف الفرس عجفاً من

---

(١) جـ٢ ص١٨٦ .

باب " تعب " ، ضعف ، ومن باب " قرب " : لغة ، هو أعجف وشاة عجفاء .. ويعدى بالهمزة فيقال : أعجفته ، وربما عُدِّى بالحركة فقيل : عجفته عجفاً من باب " قتل " .

وفى الأفعال[1] : عجِفت الدابة ، وأعجفها ، وعجَف نفسَه وغيره .. وعجَف الشيء وعجِف عجفاً : هزل .

وبالرغم من قول الفيومى : إن الضم فيها لغة أرى أنه تحويل إلى باب " قرب " للمبالغة أيضًا ، والمتعدى مغيّر بالحركة إلى باب " قتل " كما تقضى تلك الظاهرة .

٢٤ - مادة " عفن " فى المصباح : عفن الشيء عفناً من باب " تعب " : فسد من ندوة أصابته ، فهو يتمزق عند مسه ، وعفن اللحم : تغيرت رائحته وتعفن كذلك .. ويتعدى بالحركة فيقال : عفنته أعفِنه من باب " ضرب " وأعفنته بالألف : وجدته كذلك .

وهذه أيضًا تعدت بالتحويل إلى باب " ضرب " لا إلى باب " قتل " .

٢٥ - مادة " عور " فى المصباح : عورت العين عورًا من باب " تعب " : نقصت أو غارت ، فالرجل أعور ، والأنثى عوراء ، ويتعدى بالحركة فيقال : عرتها من باب " قال " .

وفى اللسان : وأعور الله عين فلان وعوَّرها وربما قالوا : عرت عينه ، وعورَت عينه واعْورَت : إذا ذهب بصرها .

---

(١) حـ٢ ص٣٢٩ .

٢٦ - مادة " غضـر " فـى المصباح : غضِر الرجل بالمال غضْرًا من " تعب " كثر ماله ، ويتعدى بالحركة فيقال : غضره الله غضـرًا من باب " قتل " ، قال فى المحكم : رجل مغضور .

وفى اللسان : غضِر الرجل بالمال والسعة والأهل غضَرًا : أخصب بعد إقتار ، وغضَره الله يغضُره غضْرًا ورجل مغضور : مبارك وقوم مغضورون : إذا كانوا فى خير ونعمة .

وفى الأفعال[1] : وغضره الله تعالى غضـرًا : أوسع عليه ، وغضر وغضُر غضارة : أخصب عيشه .

٢٧ - مادة " فـوق " فى المصباح : فوق السهم فوقًا من باب " تعب " : انكسر فوقه فهو أفوق ، ويعدى بالحركة فيقال : فقت السهم فوقًا من باب " قتل " فانفاق : كسرته فانكسر .

وفى اللسان : وفقته أنا أفوقه : كسرت فوقه .

وفى الأفعال[2] : وفاق السهم انكسر فوقه ، وفاق الرجل قومه وأصحابه فُوقًا وفَوقًا : علاهم .

وفيما أضافه ابن القوطية من أن الفعل قد استعمل لازمًا ومتعديًا بصيغة واحدة ؛ نظرًا لأن المعنى مختلف ، كما هو واضح .

٢٨ - مادة " قطع " فى المصباح : قَطِعَت اليد تقطَع من باب

---

(١) جـ٢ ص٤٣٠،٤٣١ .
(٢) جـ٢ ص٤٨٧ .

" تعب " : إذا بانت بقطع أو علة ، فالرجل أقطع ، واليد والمرأة قطعاء .. ويتعدى بالحركة فيقال : قطعتها من باب " نفع " .

وفى اللسان : القطع : إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً : قطَعه يقطَعُه قطعًا .

وفى الأفعال[1] : قطعت الشيء قطعًا : أبنته ، والتمرَ قطاعًا : جددته ، والرجلَ بالحجة : غلبته ، وقطِعت اليد .. سقطت .

ويلحظ هنا أيضًا أن التحويل إلى باب " نفع " لأن الفعل حلقى اللام .

٢٩ - مادة " مرىء " فى الأفعال[2] : يقول ابن القوطية : مرأنى الطعام مراءة وأمرأنى : خف علىّ ، والرباعى أعم .. ومرىء الشىء مراءة : صار مريئاً أى سائغاً : ويقول ابن القطاع : ومرُؤ الطعام ومرىء مراءة : مثل فقُه وفقِه : صار مريئاً .

وفى المصباح : ومرؤ الطعام مراءة مثل ضخُم ضخامة فهو مرىء ومَرِىء بالكسر لغة .. ومنهم من يقول: مرأنى وأمرأنى لغتان .

وهذه المادة كذلك يمكن أن يقال فيها إن الأصل هو باب " تعب " ، وتتحول إلى باب " قرب " للمبالغة ، وتتحول إلى باب " نفع " للتعدية بتغيير الصيغة حيث هى

---

(١) جـ٣ ص٢٨ .
(٢) حـ٣ ص٢٠٠ .

حلقية اللام .

٣٠ - مادة " نقب " فى المصباح : ونَقِبَ الخف ينْقَب من باب " تعب " رق . ونقب أيضًا تخرق ، فهو ناقب ويتعدى بالحركة فيقال : نقَبْتُه نقبًا من باب " قتل " إذا خرقته . وفى الأفعال[1] : ونقَب الحائطَ والشىء نقبًا : خرقه .. وقال ابن القطاع : ونقِب خف البعير : تخرق . وفى اللسان مثل ما فى الأفعال .

٣١ - مادة " نزر " فى الأفعال[2] : نزرت الشىء نزرًا : قللته ، ونزُر هو نزارة ونزورًا : قلّ . وفى المصباح : نزُر الشىء بالضم نزارة ونزورًا فهو نزْر ونَزُور بالفتح ، ونَزير : أى قليل ، ويتعدى بالحركة فيقال : نزرته نزرًا من باب " قتل " ، وعطاء منزور.. وهنا لابد من القول بأن التغيير جاء من باب " قرب " إلى باب " قتل " .

٣٢ - مادة " نجد " فى المصباح : نجدته : من باب " قتل " وأنجدته : أعنته ، والنجدة : الشجاعة والشدة .. ونَجُد الرجل فهو نجيد مثل : قرُب فهو قريب ، إذا كان ذا نجدة وهى البأس والشدة وهنا أيضًا تسير المادة مع ما سبقها .

٣٣ - مادة " هتم " فى اللسان : هتم فاه يهتم هتمًا : ألقى مقدم أسنانه ، والهتَم انكسار الثنايا من أصولها خاصة ، وقيل من أطرافها ، هتِم هتمًا وهو أهتم بين الهتم . وفى المصباح : هَتِم من باب " تعب " : انكسرت ثناياه ، وهو

---

(١) جـ٣ ص٢٦٣ .
(٢) جـ٣ ص٢٦٢ .

فوق الثرم .. ويتعدى بالحركة فيقال : هتَمْت الثنية هتمًا من باب " ضرب " إذا كسرتها . وفى الأفعال مثل ذلك[1] والتحويل هنا من باب " تعب " إلى باب " ضرب " .

٣٤ - مادة " وجز " فى المصباح : وجُز اللفظ بالضم وجازة فهو وجيز : أى قصير سريع الوصول إلى الفهم ، ويتعدى بالحركة والهمزة ، فيقال : وجزته من باب " وعد " ، وأوجزته . والتحويل هنا من باب "قرب" إلى باب "ضرب"

٣٥ - مادة " هنؤ " فى المصباح : هنُؤ الشىء بالضم مع الهمز هناء بالفتح والمد : تيسر من غير مشقة ولا عناء ، فهو هنىء .. وهنأنى الولد يهنؤنى ، مهموز ، من بابى " نفع وضرب " .. ومعناه : سرنى .. وهنأنى الطعام يهنؤنى : ساغ ولذ . وفى الأفعال[2] : هنأ الشىء : ساغ ، والرجل أهنِئه ، وأهنأه هنأ وهنئاً: أعطيته . ويزيد ابن القطاع : هننت به هنأ : فرحت به ، وفلاناً الشىءُ : أعطيته ، ومما يلفت النظر أن صاحب المصباح لم يذكر فى اللازم إلا مضموم العين .. أما ابن القوطية فقد ذكر مفتوح العين ، وزاد ابن القطاع مكسور العين . ثم إن المتعدى - عند الفيومى وعند ابن القوطية - من بابى " ضرب وفتح " .

٣٦ - مادة " عطن " فى الصحاح : عطَنت الجلد أعطنه عطناً فهو معطون : إذا أخذت علقى أو فرثاً وملحًا فألقيت الجلد فيه وعممته ليتفسخ صوفه ويسترخى ، ثم تلقيه فى الدباغ .

---

(١) جـ٣ ص٣٥٠ .

(٢) جـ٣ ص٣٦٠،٣٦١ .

وعطن الإهاب بالكسر يعطن عطنـاً فهو عطـن : إذا أنتـن وسقط صوفه .

والتحويل هنا من باب " تعب " إلى باب " ضرب " .

٣٧ – مـادة " قنـى " فـى البحـر المحيـط[1] : قنِـى كغنـى يتعـدى بتغيير الحركة فتقول : قنيت المال أى كسبته ، مثل شـترت عين الرجل وشترها الله ، ثـم يتعدى مـع ذلـك بـالهمزة أو التضعيف فتقول : أقناه الله مالاً وقنّاه الله مالاً .

هذا وإذا أضفنا إلى هـذه الأفعـال مـا سبق ذكـره عنـد سـيبويه وغيره فى الفصـل الأول مثـل " سـرد " و " شـتر " فـإن أكثـر مـن أربعين مادة تغيرت فيها الصيغـة فـى الفعـل الثلاثـى ليـؤدى مهمـة التعديـة وأظنـه قـدرًا كافيًـا لإثبـات تلـك الظـاهرة التـى اعتمدهـا الكوفيون سببًا للتعدية .

---

(١) جـ٨ ص١٥٥ .

الفصل الثالث

ما تعدى بالتغيير التقديرى
لإفادة الجعل والتصيير

كثر الحديث فى كتب اللغة والنحو أن الفعل الثلاثى يأتى لازمًا ومتعديًا بصيغة واحدة ، حتى إن بعض الباحثين تتبع الأفعال فى القرآن الكريم فذكر منها ستة وعشرين فعلاً ، وردت لازمة ومتعدية ، وأن ثلاثة أفعال احتملت اللزوم والتعدى[1] .

وقد سبق فى نصوص النحاة السابقة أنهم جمعوا بين ما تغيرت فيه الصيغة وما لم تتغير .

كما سبقت الإشارة إلى نص من **ابن أبى الربيع** يذكر فيه النقل بتغيير فى التقدير ، ويمثل لذلك بقولهم : شحا فوه وشحا فاه ، وفغر فوه وفغر فاه ثم يعلق : فاللفظ واحد والتقدير مختلف ، **وأرانى أميل إلى هذا الرأى مع إضافة إرادة المتكلم للجعل والتصيير .**

المضعف الثلاثى :

وقد استطعت أن أحصى من المضعف الثلاثى الذى أتى منه اللازم والمتعدى خمسة وعشرين فعلاً ، تحدثت كتب اللغة عن ورودها لازمة ومتعدية ، وقد رأيت أن أبدأ بها لأن التشديد قد

(١) هو الدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد ، وانظر جـ١ ص٩٧ وما بعدها .

يكون عائقاً عن بيس التغيير ، وبخاصة فى الماضى ، ويكون التقدير فيه أقرب من غير المشدد ، ثم أتبع ذلك ببعض الأفعال الثلاثية من غير باب " المضعف " :

١ - مادة " شب " فى اللسان وفى الأفعال[1] : شب النار والحرب : أوقدها ، يشبها شبًا وشبوبًا ، وأشبها ، وشبت هى تشِب شبًا وشبوبًا .

وفى المصباح : شبت النار تشِبّ : توقدت ، ويتعدى بالحركة فيقال : شببتها أشُبّها من باب " قتل " إذا أذكيتها .

٢ - مادة " رق " فى المصباح : والرق بالكسر العبودية ، وهو مصدر رق الشخص يرق من باب " ضرب " فهو رقيق ، ويتعدى بالحركة وبالهمزة فيقال : رققته أرُقّه من باب " قتل " ، وأرققته فهو مرقوق ومُرَقّ ، قاله ابن السكيت .

وفى اللسان : رق العبدَ وأرقه واسترقه ، وقد رق فلان أى صار عبدًا .

وفى الأفعال[2] : يقول ابن القطاع : والرجل يرق رقاً : ضعف وأيضًا : قل ماله ، ورق الرجل صار عبدًا رقاً .

٣ - مادة " شد " : فى الأفعال[3] : يقول ابن القطاع : شد شدًا : عدا والنهار : ارتفع ، والشىءَ : أوثقه .

وفى المصباح : شد الشىء يشِد من باب " ضرب " شِدَّة : قوى فهو شديد ، وشددته شدًا من باب "قتل" : أوثقته.

---

(١) جـ٢ ص٢١٠ .
(٢) جـ٢ ص٥٤٠ .
(٣) جـ٢ ص٢١١ .

٤ - مادة " شذ " فى الأفعال[١] : يقول ابن القوطية : شذ الرجل عن القوم : خرج عنهم . والشىء عن الشىء مثله ، وأشذذت الشىءَ : فرّقته ، ويقول ابن القطاع : وقيل شذذته وأشذذته بمعنى .

وفى اللسان والقاموس المحيط : شذ : ندر ، وشذه : جعله شاذاً وفى التاج : اللازم من باب " ضرب " والمتعدى من باب " نصر " .

٥ - مادة " سل " فى الأفعال[٢] : يقول ابن القوطية : سللت السيف والشىء من الشىء سلاً : أخرجته ، ويقول ابن القطاع : وسلت الشاة سلاً : سقطت أسنانها .

٦ - مادة " صب " فى المصباح : صب المالُ يصِب من باب " ضرب " صبيبًا : انسكب ويتعدى بالحركة فيقال : صببته صبًا من باب " قتل " ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا** ﴾[٣] .

وفى اللسان والتاج والأفعال[٤] مثل ذلك .

٧ - مادة " عل " فى الصحاح واللسان : وعله يعله : إذا سقاه السقية الثانية ، وعل بنفسه : يتعدى ولا يتعدى .

وفى المصباح : عُل الإنسان بالبناء للمفعول : مرض ، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب " ضرب " ، فيكون المتعدى من باب " قتل " فهو عليل ، وأعله الله فهو معلول : قيل

---

(١) جـ٢ ص٢١١،٢١٢ .
(٢) جـ٢ ص١٥٨ .
(٣) سورة عبس - آية رقم ٢٥ .
(٤) جـ٢ ص٢٥٥ .

من النوادر التى جاءت على غير قياس ، وليس كذلك فإنه من تداخل اللغتين والأصل أعلّه الله فعلّ فهو معلول ، أو من علّه فيكون على القياس ، وجاء " مُعَلّ " على القياس ولكنه قليل الاستعمال .

٨ - مادة " مر " فى المصباح : ومر يمِر من باب " تعب " لغة فهو مُرّ ، والأنثى مُرَّة وجمعها : مرائر على غير قياس ، ويتعدى بالحركة فيقال : مررته من باب " قتل " والاسم المرارة .

وفى اللسان : قال ابن الأعرابى : مر الطعام يمِر فهو مُر ، وأمرَّه غيرُه ومرَّه .

٩ - مادة " هش " فى الأفعال[1] : هش الورقَ هشًا : نفضه ، والشيءُ هشوشة ، ويقول ابن القطاع : هش الفرس : عرق ، والشاة ثرت باللبن .

وفى المصباح : هش الرجلُ هشًا من باب " قتل " : صال بعصاه ، وفى التنزيل : ﴿ **وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي** ﴾[2] ، وهش الشجرةَ هشًا أيضًا : ضربها ليتساقط ورقها ، وهش الشيء يهِش من باب " تعب " هشاشة : لان واسترخى ..

١٠ - مادة " هت " فى الأفعال[3] : هت الشيءَ هتا : عصره ليصوت والإنسانُ : تكلم بالهمز ، لأنها مهتوتة فى أقصى

---

(١) جـ٣ ص٣٥٧ .
(٢) سورة طه - آية رقم ١٨ .
(٣) جـ٢ ص٣٥٧ .

الحلق ، وأيضًا : أكثر الكلام .

١١ - مادة " صد " فى التاج والصحاح واللسان والمزهر[١] :
صد عنه : أعرض ، وصده عنه منعه ، ومن اللازم قوله تعالى : ﴿ **فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ** ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ **إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ** ﴾[٣] ، ومن المتعدى قوله تعالى : ﴿ **أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءكُم** ﴾[٤] .

ومصدر اللازم الصدود كما هو السائد فيه ، قال تعالى : ﴿ **رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا** ﴾[٥] ، ومصدر المتعدى الصد كما هو القياس ، قال تعالى : ﴿ **وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللّهِ** ﴾[٦] ، ومن الواضح أن الصد هنا واقع على الغير أى صدهم الناس عن الإسلام .

١٢ - مادة " بر " فى مقاييس اللغة[٧] : برت يمينه : صدقت وأبرها وأمضاها على الصدق ، وتقول : بر الله حجك وأبره ، وحجة مبرورة : أى قبلت قبول العمل الصادق ، ومن ذلك قولهم : يبر ربه أى يطيعه وهو من الصدق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ**

---

(١) جـ٢ ص٢٣٧ .
(٢) سورة النساء - آية رقم ٥٥ .
(٣) سورة الزخرف - آية رقم ٥٧ .
(٤) سورة سبأ - آية رقم ٣٢ .
(٥) سورة النساء - آية رقم ٦١ .
(٦) سورة البقرة - آية رقم ٢١٧ .
(٧) جـ١ ص١٧٧ .

الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾[١] .

وفى ثلاثيات الأفعال لابن مالك[٢] وبر الله حجك برًا وبرورًا : قبله .

١٣ - مادة " قر " فى كتاب " التتمة " فى التصريف لابن القبيصى[٣] " إن جعلته من القرار واللبث قلت : يقر بكسر العين قرارًا ، وإن جعلته من قر الماءَ إذا صبه قلت : يقُره بضم العين لأنه متعد ، والأول لازم " .

ولنا أن نفهم أن الفرق بين القرار للماء وإقراره هو إرادة الجعل التى ظهرت فى تحول الصيغة .

١٤ - مادة " حل " فى الأفعال لابن القطاع[٤] وفى زوائد ثلاثيات الأفعال لابن مالك[٥] حلت المرأة لزوجها ، وحل الرجل المرأة لزوجها الأول .

١٥ - مادة " شت " فى القاموس : شت : افترق ، وشت شعبهم : فرقه .

١٦ - مادة " شج " فى الصحاح واللسان والمصباح : شج الماءُ : سال ، وشج الماءَ أو الدمَ : أساله .

١٧ - مادة " شح " فى اللسان والقاموس : شح القوم : تفرقوا ، وشح البعير بوله : فرقه .

---

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٧٧ .
(٢) ص٢٤ .
(٣) جـ١ ص١٤٤ .
(٤) جـ١ ص٢٤٤ .
(٥) ص١٠٦ .

١٨ - مادة " مد " فى الخصائص[١] : مد النهر ، ومددته قال تعالى : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[٢] .

١٩ - مادة " طل " فى شرح بحرق للامية الأفعال[٣] : " طل دمه يطل : أى ضاع هدرًا لم يثأر به ، والأكثر " طُلَّ " دمُه بالبناء للمفعول فهو مطلول .

ومن البدهى أن اسم المفعول لا يتأتى إلا من المتعدى بدليل ما جاء فى ثلاثيات الأفعال لابن مالك[٤] : واطل الحاكم دم فلان : أهدره .

٢٠ - مادة " جز " فى زوائد البعلى على ثلاثيات الأفعال لابن مالك[٥] : جز النخيل : حان أن يقطع ثمره ، والزرع : حان أن يجز عن ابن سيده[٦] . وفى المصباح : جززت الصوفَ جزًّا ، من باب " قتل " : قطعته .. وجزّ التمرُ جزًّا ، من باب " ضرب " : يبس .

رأى جديد مستنبط :

هذه عشرون فعلاً ، منها أربعة عشر غيرت إلى باب " قتل " ، وستة لم يظهر فيها التغير ، وهذا قُلٌّ من كُثْر ورد فى كتب اللغة ؛ إذ قد نال هذا اللون الحظ الأكبر من جهد العلماء السابقين

(١) جـ٢ ص٢١١ .
(٢) سورة لقمان - أية رقم ٢٧ .
(٣) ص٣٥ .
(٤) ص٥٧ .
(٥) ص١٠٣ .
(٦) المحكم حـ٧ ص١٣٣ .

الذين اعتنوا بجمع ما جاء على " فَعَل وأفْعل " ، والمعنى واحد ، سواء كانت الصيغتان لازمتين أم متعديتين ، وقد سبق التلميح بما ورد فى كتاب سيبويه وهو كثير مفرق فى ثنايا الكتاب .. وقد ألّف "قطرب" كتابًا فى هذا المجال ، وكذلك "الفراء"، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو زيد "سعيد بن أوس" ، و" الأصمعى" ، و" أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج" ، و" أبو بكر ابن دريد" ، و" ابن درستويه" ، و" القالى" ، و" الآمدى" ، و" الجواليقى" ، و" أبو البركات الأنبارى" ، و" الواسطى" ، و" ابن مالك" ، وتلميذه " البعلى" .

وإذن فهى ظاهرة لفتت أنظار كل هؤلاء الأعلام ولم يجدوا لها تفسيرًا سوى أنها مظهر لاختلاف اللهجات العربية التى دُوِّنت دون عزو لأصحابها ، مما صعّب مهمة الباحث عن خصائص كل لهجة على حدة .

غير أن هذه اللهجات لم تتحدث بها اعتباطاً بل كان لهم مهيع يتبعونه ، وطريق يسلكونه ، وتصورى الذى أكرره - وأرجو أن يكون صوابًا - أن أساس التعدية هو إرادة الجعل والتصيير ، وقد جعل معظم العرب علامات تدل عليها، مثل الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ذلك الذى يجعله الفراء أصلاً فى التعدية ، وأن الهمزة نائبة عنه فى أداء هذه المهمة كما سبق .

وبعض العرب - الذين اعتمد النص القرآنى لغتهم - قد دلوا على تلك الإرادة بتغيير الصيغة ، بتحويل مثال اللازم إلى مثال المتعدى ، وبعضهم اكتفى بتلك الإرادة وجعل التغيير تقديريًا .

ومن أمثلة هذا النوع ما سبق أن سلكه سيبويه وابن جنى مع

ما تغيرت صيغته للتعدى ، من أمثـال فتن ورجع وجبر وركض ونزح وسار وغاض ونقص ... إلخ .

والذى يدعونى إلـى ذلك - ويعضد هذا الرأى - مـا رجحه علماء اللغة من أن الترادف الحاصـل فى كثير من ألفاظ اللغة ليس له تعليل مقبول سوى أن كل قبيلة كانت تعتمد لفظاً واحـدًا للمعنـى الواحد ، ثم تختلط بغيرها فتنقل عنهم ما اصطلحوا علـى استعماله لهذا المعنى ، وتتعدد الألفاظ ، والمدلول عليه بها واحد .

ذلك أنـه مـن البدهيـات أن وظيفـة اللغـة هـى نقـل الأفكـار والأحاسيس من المتكلم إلـى المخـاطب ، وهـذا يتحقق بتخصيص اللفظ وتعيينه للدلالـة علـى المعنـى المعين ، ولا حاجـة إلـى تعـدد الألفاظ فذلك لون من ألوان الترف اللفظى ، غير أن هذا الأصل قد خولف وتعدد الـدال مـع وحدة المدلـول ، وصـار ذلـك أمـرًا واقعًا يفـرض وجـوده ، ولا سـبيل لنكرانـه أو إنكـاره ، وقـد أخـذ أشـكالاً متعددة ، فقد يكون من مواد مختلفة ، أو من مادة واحـدة ، ويكـون الخلاف فى الصياغة ، أو بالزيادة ، أو الحـذف ، أو تغيير أمـاكن الحروف ، أو استبدال حرف منها بحرف آخر .

يقول الزميل الدكتور/ عيد الطيب[١] : " هـذا ومـن قبيـل تعدد الألفـاظ والمعنـى واحـد ظواهـر لقبهـا اللغويـون بألقـاب مختلفـة لملاحظات لاحظوها عليها ، كظاهرة الإبدال ، والقلب المكـانى ، والمثلثات المتفقة المعنى ، و"فَـعَل وأفْعل" المتفقة المعنى كذلك " .

---

(١) انظر كتاب فى فقه اللغة من قضايا الدلالة للدكتور عيد محمد الطيب ص٩٩ ومـا بعدها .

نصوص قديمة تؤيد هذا النظر :

هذا ولا ننسى أن **سيبويه** نفسه - وهو شيخ الصنعة - عزا هذه الظاهرة إلى اختلاف اللهجات حين قال : " وقد يجيء " فعلت وأفعلت " المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا ، زعم ذلك الخليل ، فيجيء به قوم على " فعلت "، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على " أفعلت ".. وذلك : قلته البيع وأقلته، وشغله وأشغله ، وصر أذنيه وأصر أذنيه ، وبكر وأبكر[١] " .

على أن ما توصل إليه العلماء أخيرًا - وأشار إليه سيبويه - قد قرره **ابن درستويه** فى كتابه : شرح الفصيح ، فقد أشار الزميل الأستاذ الدكتور/ مصطفى النماس فى كتابه " صيغة أفعل بين النحويين واللغويين "[٢] إلى رأيه ذلك ، بشيء من عدم المبالاة ، مع أهميته القصوى فى إثبات بعد نظر الأقدمين فى فهمهم لوظيفة اللغة فى حياة الناس .. قال الزميل عنه : " كما ينكر اختلاف أبنية اللفظة مع وحدة المعنى ، وكما أفاض فيه يتجلى أنه يتأول ما يرد من " أفْعل وفَعل " بأنه : إما بتباين اللهجات ، وإما لعلة وفروق ، وإما لتشبيه فِعْل بفعل، وإما لحذف واختصار، وإذا كان لهذا الوجه من النظر مدرك يمكن قبوله والاطمئنان إليه فى تعليل بعض الأفعال المسموعة عند العرب فإن ذلك لا يقدم ولا يؤخر فى واقع اللغة المروى الحاصل فى اليد " .

وأرانى أقف فى صف **ابن درستويه** الذى لم يخرج فى تعليله **الأول** وهو تباين اللهجات عن شيخ الصنعة .

---

(١) جـ٢ ص٢٣٥ بولاق .
(٢) ص٣٠ .

وفى تعليله **الثانى** يقف مع **أبى هلال العسكرى** فى كتابه القيم : " الفروق فى اللغة " .

وفى تعليله **الثالث** مع الواقع اللغوى الذى نرى فيه إطلاق بعض المغالين على الخمر عنبًا تسمية لها باسم أصلها، كما يسميها الكأس تسمية للحالّ باسم المحلّ . والرضاب، تشبيهًا لهما بالعسل ، ثم يسمى ذلك كله من باب " الترادف " .

وفى تعليله **الرابع** مع نظرتنا إلى حذف همزة التعدية ، والاكتفاء بإرادة الجعل والتصيير ، فيما لم تتغير فيه الصيغة .

ثم إن ابن درستويه – فى رأيه ذلك – لم يدع إلى شطب هذه المواد اللغوية الواردة.. كما فهم الزميل الفاضل ، بل إنه يدعو إلى إعمال الفكر فى إدراك الفرق بين الألفاظ والصيغ .. وليس كما يقول : " فيجوز لنا أن نؤلف معجمنا العربى على أساس رفض المشترك لفظاً ، والمشترك معنى ، على نحو ما ينادى به ابن درستويه ، إذن لجاز لنا أن نحذف من مواد اللغة وتفريعات مدلولاتها ما يعيا به الإحصاء ، وإذن لأفقدنا من اللغة ما نفهم به النص العربى المأثور من منظوم ومنثور "[١] .

إننا لا ينبغى أن ننسى أن قريشًا قد انتقت من الوافدين إلى الحرم من مختلف القبائل ما تسيغه ألسنتها من ألفاظهم ، مما أثروا به لهجتهم وجعلتهم أقدر على التفاهم مع هؤلاء الوافدين ، وكان من ذلك أنهم أخذوا بعض المشتقات وتركوا بعضها ، فالفعل : جبر . يقول عنه ابن خالويه[٢] : جبر زيدٌ وجبره اللّه ، قال

(١) المرجع السابق والصفحة نفسها .
(٢) الحجة ص١٦٥ .

العجاج فأتى باللغتين :

قد جبر الدينَ الإلهُ فجبر [١]

ويقول الفراء فى معانيه[٢] : وقد سمعت بعض العرب يقول : جبره على الأمر يريد: أجبره ، فالجبّار من هذه اللغة صحيح ، يراد به : " يقهرهم ويجبرهم " وفى القرطبى عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾[٣] ، وقيل : الجبار من قولهم : جبرته على الأمر أى أجبرته وهى لغة " كنانية " . وقد مر بنا أن صياغة " محزون " من حزنه الأمر ، وليس من " أحزنه " وأن صياغة المبنى للمجهول : " سُعدوا " من سعده الله . وفى معانى الفراء[٤] : أهل الحجاز يقولون : ﴿ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴾[٥] . وأهل نجد : بمفتنين .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحجازيين يستثقلون النطق بالهمزة ، ويميلون إلى تسهيلها ، أو حذفها .

وإذا تذكرنا تصريح صاحب المصباح فيما سبق فى مادة " بشر " أن تعديها بالحركة فى لغة تهامة ، وأن الفراء سمعها من عكل ..

وتصريح اليزيدى والراغب والقرطبى أن حزنه لغة قريش .

وأن أبا زرعة سبق أن قال إن مسعودًا فى كلام العرب أكثر

---

(١) فى حجة ابن خالويه ص١٩٠ ، قال العجاج فأتى باللغتين :

قد جبر الدين الإله فجبر ∴ وعور الرحمن من ولى العبر

وهو رجز لعبد الله العجاج وقيل لابنه وقيل لرؤبة .

(٢) جـ٣ ص٨١ .

(٣) سورة ق – آية رقم ٤٥ .

(٤) جـ٢ ص٣٩٤ .

(٥) سورة الصافات – آية رقم ١٦٢ .

من مسعد ، وأسعده الله فى كلامهم أكثر من سعده الله ، وقراءتهم لا تكون إلا من سعده الله .

وقول الفراء : إن أهل الحجاز يقولون جنبنى .. فلنا أن نستنبط أن تفضيل التعدية بغير الهمزة يشيع عند الحجازيين ، وهذا المصطلح يشمل – كما ورد فى رسالة الماجستير عن النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للشريف عبد الله الحسينى البركاتى[1] – المنطقة بين " بيشة " من جهة الجنوب الشرقى و" الليث " من جهة الجنوب الغربى ، إلى منطقة " خيبر " شمالاً ، تلك التى تضم جميع المدن الحجازية مثل : مكة والطائف وجدة والمدينة ، أما القبائل التى كانت تقطن هذه المنطقة فهى : قريش وهذيل وسليم وخزاعة وكنانة والأنصار وهوازن وثقيف وغيرهم .

---

(١) ص١٧ .

الفصل الرابع

ما تعدى بالتغيير الظاهر لإفادة المغالبة

جاء فى شرح الرضى على الشافية[١] : " واعلم أنه ليس باب " المغالبة " قياسًا ، بحيث يجوز لك نقل كل فعل أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى " .

قال سيبويه : " وليس فى كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعنى فنزعته أنزعه ، استغنى عنه بـ " غلبته " وكذا غيره ، بل نقول هذا الباب مسموع كثير " .

هكذا فهم الرضى من عبارة سيبويه أن المسموع منه كثير ، ولكنه لا يصل إلى مرتبة القياس الذى هو الأكثر ، غير أن المحققين نقلوا عن ابن مالك فى التسهيل قوله : " وهذا البناء مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال من ملزم الكسر " . ويقصد ابن مالك بملزم الكسر ما ذكره ابن الحاجب : من كونه مثالاً واويًا أو أجوف أو ناقصًا يائيين .

ثم يوفق المحققون بين ما ورد عن ابن مالك وما ورد عن سيبويه بقولهم : " ولا ينافيه قول سيبويه الذى ذكره المؤلف الرضى لأنه يمكن حمل كلامه على أنه : أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب " المغالبة " تركوا استعماله فى هذا الموضع استغناء عنه بـ " غَلَبْتُه " وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل

---

(١) جـ١ ص٧١ .

عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا دون أن يقولوا : جاء على كذا ..

ويؤيد هذا ما ورد فى " المناهل الصافية إلى كشف معانى الشافية " لابن الغياث[١] : من مشهور معانى "فَعَل" المختصة به : المغالبة . أى إذا قصد الفاعل الدلالة على غلبته للمفعول فى مصدر الفعل .. بنى ذلك الفعل من " فعَل " بفتح العين " يفعُل " بضمها ، كما إذا قصدت أن تأتى بلفظ دال على أنك غلبت مقابلك فى ضربك له أو فى ضربكما للغير فإنك تقول : ضاربنى فلان فضربته أضرُبه : أى غالبنى فى الضرب فغلبتُه فيه .. وأشار المصنف إلى ذلك فقال : " وباب " المغالبة " يبنى كثيرًا وإن لم يكن قياسًا .. فإن لم يكن من باب " فعل يفعُل " نقلته إليه نحو : كارمنى زيد فكرَمته : أى غلبته فى الكرم " أكرُمه " أى : أغلبه ، فإنه من باب " فعُل " فنقلته إلى " فعَل " ، وكذا إن كان من باب " فعَل " الذى ليس مضارعه يفعُل : نحو غالبنى فغلبته أغلبه ، وإن كان من باب " فعَل يفعُل " نحو : قتل يقتل كان المميز بين المعنيين هو القرائن .

ولا يستثنى من القاعدة المذكورة : أعنى ضم عين المضارع إلا مضارع باب " وعدت " أى المثال : واويًا كوعدت ، أو يائيًا كيسرت ، وباب " بعت " أى الأجوف بالياء ، وباب " رميت " أى المنقوص بالياء ، فإنه أى مضارع باب كل من المذكور : أفعِله بالكسر ، كما كان عليه فى غير المغالبة نحو : واعدنى فوعدته

---

(١) حـ١ ص٦٢ .

أعِدُه ، وياسرنى فيسرتُه أيسِرُه ، وبايعنى فبعتـه أبيعـه ، وراماني فرميته أرميه ، لأن هذه الأنواع مضارعها من فعل مكسور العين قياس لا ينكسر ، فكرهوا مخالفة قاعدتها المطـردة ، والمميز بين معنى المغالبة وغيرها يتأتى من القرائن .

وعلى المغالبة حمل الجوهرى قال جرير :

الشمس طالعة ليست بكاسفة ∴ تبكى عليك نجومَ الليل والقمرا

أى أن الشمس تغلب نجوم الليل والقمر فى البكاء .

وعن الكسائى أنه استثنى ما عينه أو لامه حرف حلق فيقول : إن مضارعه يلزم أن يكون فى باب " المغالبة " مفتوحَ العين ، لما سيأتى من مناسبة الفتح لحرف الحلق ، فيقول فى نحو : شاعرنى فشعرته أشعَره ، ومانعنى فمنعته أمنَعه بالفتح فى عين المضارع ، وهو ضعيف قياسًا واستعمالاً .

أما القياس فلأن حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة ، حتى يحافظ عليها كما حوفظ عليها فى تلك الأنواع ، إذ تضم عين المضارع معه نحو : دخل يدخل .

وأما الاستعمال فلما حكى أبو زيد عن العرب : شاعرته فشعرته أشعُره ، وفاخرته ففخرته أفخُره بالضم ، وهذا نص فى عدم لزوم الفتح فى مثله .

ملحظان مهمان :

ولنا فى هذا النص وفيما قبله ملحظان :

أولاً : لقد كان الرضى منطقيًا مع المنهج البصرى فى أنه لا يقيس إلا على الأكثر ، وهذا ما صرح به سيبويه مرارًا ، وفى

نصه السابق فى هذا الموضوع يقول : إن هذا الباب مسموع كثير ، ومع ذلك يقول عنه : وليس فى كل شىء يكون هذا . غير أن ابن مالك - وهو ممن يوازن بين آراء الكوفيين والبصريين ، وكثيرًا ما أخذ برأى الكوفيين - يعتمد القياس فى هذا الباب ، ويقعّد له فى " التسهيل " كما رأينا ، بالرغم من أنه كثير ، لا أكثر ، فهو إذن يأخذ برأى الكوفيين فى القياس .. ثم إن **ابن الحاجب** وشارحه **ابن الغياث** يسيران فى فلك ابن مالك ، ويحددان القاعدة ، ويستثنيان منها المثال والأجوف والناقص اليائيين كما يستثنيان باب " قتل " ، ويجعلان القرائن وحدها هى التى تحدد إرادة المغالبة ..

أقول : ما الفرق بين هذا الموقف من " المغالبة " والموقف من التعدى بالمثال ، أو بتغيير الصيغة ظاهرًا ومقدرًا ، إننا لا ندعى الكثرة فى الاستعمال التى تؤدى إلى القياس من وجهة نظر البصريين ، إنما ندعى أن ما ورد من هذه الظاهرة - إذا ضم إليه ما جمعه العلماء من باب " فعل وأفعل " - ليس أقل من شيوع باب " المغالبة " .

ومن هنا أرانى أميل مرة أخرى إلى تأييد رأى الكوفيين فى الاعتداد بتغيير الصيغة سببًا للتعدية ، وبإرادة الجعل أساسًا للنقل عمومًا .

يقول الشيخ بحرق[1] : " التعدية معناها أن يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل فى الأصل مفعولاً " .

ثانيًا : ما ذكره الكسائى - عن مناسبة الفتح لحروف الحلق -

---

(١) ص٤٠ .

قد جزم به الجوهرى فى الصحاح ، ورفضه ابن مالك فى لاميته حيث قال :

وفتح ما حرف حلق غير أوله .:. عن الكسائيّ فى ذا النوع قد حصلا

وعلق عليه الشيخ بحرق بقوله[1] : " لا أثر لحرف الحلق عند الجمهور فى هذا النوع – أى الدال على المفاخرة – فيُضَم وإن كان غير أوله – وهو عينه أو لامه – حرف حلق : كشاعرنى فشعرته فأنا أشعُره ، وصارعنى فصرعته فأنا أصرُعه ، وعند الكسائى أن حرف الحلق مانع من الضم فيجب فيه الفتح قياسًا على داعى الكسر ، ولأنه قد سمع الفتح فى أفعال منه ، وحمل الجمهور ما سمع مفتوحًا على الشذوذ ، وجزم الجوهرى بمقتضى مذهب الكسائى .

وبالرغم من رفض الجمهور للفتح فى باب " المغالبة " نراهم يقرونه فى غيره فيقول الشيخ بحرق بعد هذا : " وأما غير الدال على المفاخرة فأشع الفتح عند وجود الحرف الحلقى فى غير أول الفعل " ، ويمثل بـ : سأل يسأل وذهب يذهب وسحب يسحب وفخر يفخر وبعث يبعث ، وشغل يشغل وبدأ يبدأ ونصح ينصح ونسخ ينسخ ومنع يمنع ونزغ ينزغ ، ثم يضع لذلك بعض الضوابط .

ألا يقودنا هذا أيضًا إلى اعتماد النقل من صيغة فرح أو كرُم إلى باب " فتح " بدل باب " قتل " إذا كان الفعل حلقى العين أو اللام كما فى : بهت ، وسعد ، وتعس ، ودهش ، وسته ، وسفع ، وسفه ، وقطع ، ومرئ ، وهنئ ؟!

---

(١) ص٤٩ .

خاتمـــة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسـلام على **محمد** سيد المخلوقات ، وعلى آله وصحبه البرره الثقات .

أما بعد ..

فهذه قراءة جديدة – أظنهـا واعيـة – لتراثنـا الرائـع ، حـاولت فيها أن أستنبط قـاعدة جديـدة ظلـت مغمـورة تائهـة بيـن اللغـويين والصرفيين من جهة ، وبين مقاييس البصريين والكوفيين من جهـة أخرى ، بالرغم من ظهورها فى أكثر من مثال ، فـى النـص الـذى شرف الله به العربية وأهلها ، ولا مجال لتفسيره سواها .

ثم إنها تبرز خصيصة من أروع ما تميزت به لغتنا الخالدة فى مجال العناية بمقاصد البلغاء ، ومراد الفصحاء . كما تطلعنـا علـى طرائق اللهجات التى اعتمدها القرآن واستحسنها ، وضمنها أحرفـه السبعة للتيسير على التالى والعابد والمتدبر .

هـذا وقـد طوفـت بيـن كتـب اللغـة ومعاجمهـا ، وكتـب النحـو والصرف والتفسير والحجـج والمعـانى ، بمـا يجعلنـى أستريح لما توصلت إليه ، فإن كنت قد أصبت بعض الحقيقة فذلك فضل اللـه ، وإلا فقد دللت علـى الطريـق ، لمن يريـد الغوص فـى هـذا البحـر الزاخر .

وأشكر سلفاً من يهدى إلىّ عيوبى ، واللهَ وحده أسأل أن يجعل الجهد المبذول فيه فـى ميزان حسـناتنا ، وأن يعيننـا علـى اسـتلهام أسرار هذا اللسان الذى تخيره واصطفاه .

مراجع البحث

فى التفسير والقراءات :

١ - البحر المحيط ، لأبى حيان ، منشورات مكتبة النصر الحديثة .

٢ - الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبى ، منشورات دار إحياء التراث العربى .

٣ - حجة القراءات ، لأبى زرعة ، تحقيق د. سعيد الأفغانى، منشورات مؤسسة الرسالة .

٤ - الحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، منشورات دار الشروق .

٥ - روح المعانى ، للألوسى البغدادى ، منشورات دار الفكر .

٦ - الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكى ، تحقيق محيى الدين رمضان ، منشورات مؤسسة الرسالة .

٧ - المحتسب ، لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، منشورات دار سزكين .

٨ - مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، منشورات دار المتنبى .

٩ - معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد على النجارة وغيره ، منشورات عالم الكتب .

تابع مراجع البحث

فى النحو والصرف :

١ - إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق زهير غازى ، نشر وزارة الأوقاف العراقية .

٢ - البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، لابن أبى الربيع ، تحقيق د. عياد الثبيتى ، نشر دار الغرب الإسلامى .

٣ - تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم ، للمؤلف ، نشر دار الرسالة .

٤ - التتمة فى التصريف ، لابن القبيصى ، تحقيق د. محسن العميرى ، نشر نادى مكة الثقافى .

٥ - شرح بحرق للامية ، ضمن حاشية الشيخ الرفاعى ، نشر دار الآفاق الجديدة .

٦ - شرح شافية ابن الحاجب ، للرضى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، نشر دار الهدى للطباعة .

٧ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم هريدى ، نشر جامعة أم القرى .

٨ - الصرف الميسر للأسماء ، الجزء الأول ، للمؤلف ، نشر المطبعة الكمالية .

٩ - صيغة " أفعل " بين النحويين واللغويين ، الدكتور/ مصطفى النماس ، نشر مطبعة السعادة .

١٠ - كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى ، ببولاق .

تابع مراجع البحث

١١ - لامية الأفعال ، لابن مالك ، ضمن شرح بحرق السابق .

١٢ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين ، نشر دار إحياء التراث العربى .

١٣ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، منشورات جامعة الملك عبد العزيز .

١٤ - المناهل الصافية إلى كشف معانى الشافية ، لابن الغياث ، تحقيق د. عبد الرحمن شاهين .

١٥ - النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، للشريف عبد الله البركاتى ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى .

فى اللغة والمعاجم :

١ - الأفعال ، لابن القطاع ، نشر وزارة الأوقاف العراقية .

٢ - الأفعال فى القرآن الكريم ، للدكتور/ عبد الحميد مصطفى السيد .

٣ - تاج العروس شرح القاموس ، للزبيدى .

٤ - تحفة الأريب بما فى القرآن من الغريب ، لأبى حيان ، تحقيق د. أحمد مطلوب ، مطبعة العانى ببغداد .

٥ - ثلاثيات الأفعال ، لابن مالك ، تحقيق د. سليمان العايد ، نشر دار الطباعة والنشر الإسلامية .

٦ - الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، نشر دار الهدى للطباعة .

تابع مراجع البحث

٧ - زوائد البعلى ، تحقيق د. سليمان العايد ، مع ثلاثيات الأفعال السابق .

٨ - الصحاح ، للجوهرى ، تقديم أحمد عبد الغفور العطار .

٩ - فى فقه اللغة - من قضايا الدلالة ، للدكتور عيد الطيب ، نشر دار البشرى .

١٠ - القاموس المحيط ، للفيروزا بادى ، الطبعة الأولى ، بالمطبعة الحسينية .

١١ - لسان العرب ، لابن منظور ، نشر دار المعارف .

١٢ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، نشر عيسى الحلبى .

١٣ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ، للفيومى ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية .

١٤ - معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، نشر مصطفى الحلبى

١٥ - المفردات فى غريب القرآن ، للراغب الأصفهانى ، نشر دار الباز بمكة .

دليل الآيات القرآنية

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	٢٠	٢٢١	١٧٧	٢٥٨
	٢١٧	٢٥٧	٢٥٨	٢٣١، ٢٣٢
	٢٨٣	٢١٥، ٢٢٨	-	
آل عمران	٣٨	٢٣٠	١٧٦	٢٣٤
النساء	٦	٢١٤	٥٥	٢٥٧
	٦١	٢٥٧		
الأعراف	٦٤			٢١٣
التوبة	١٧	٢٣٦	١٨	٢٣٦
	٤٠	٢٣٤		٢١٤
هود	١٢	٢١٣	١٠٨	٢٣٥
الرعد	١٦			٢١٣
إبراهيم	٣٥	٢٤٠		
النحل	١٢٧	٢٣٤		
الإسراء	١٦	٢٣٨		
الكهف	٥	٢٣٢	٦٢	٢٢٤
	٧١	٢٣٧	٩٦	٢٢١
مريم	٢٣			٢٢١
طه	١٥	٢٣٩	١٨	٢٥٦

تابع دليل الآيات القرآنية

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
الأنبياء	٤٠	٢٣١	١٠٣	٢٣٤
المؤمنون	١٤	٢٤١		
الفرقان	١٣			٢١٣
القصص	٧	٢٣٤		
الروم	٩	٢٣٦		
لقمان	٢٧	٢٥٩		
سبأ	٣٢	٢٥٧		
فاطر	١٨	٢٣٧		
الصافات	١٦٢	٢٦٤		
الزخرف	٥٧	٢٥٧		
ق	٤٥	٢٦٤		
المجادلة	١٠			٢٣٤
الصف	٣			٢١٤
القلم	٤			٢١٣
عبس	٢٥	٢٥٥		

دليل الشواهد الشعرية

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
كتابها	الطويل	-	٢٣٠
الإله فجبر	الرجز	العجاج	٢٦٤
منتشر	المتقارب	امرؤ القيس	٢٢٥
والقمرا	البسيط	جرير	٢٦٨
عفارة	مجزوء الكامل	الأعشى	٢٣٤
ليلة النفر	الطويل	نصيب بن رباح	٢١٧
عجاف	الوافر	سعيد بن مسحوج	٢٢٥
بنانقه	الطويل	نصيب	٢٢٠

دليل الموضوعات

الموضــــــوع	الصفحة
مقدمـــــــة	٢٠٩
تمهيد أول عن دلالة الصيغة وأهميتها	٢١١
تمهيد ثان عن نقطة البداية للتفكير فى هذا البحث	٢١٥
الفصل الأول : موقف النحاة من هذه الظاهرة	٢١٩
تعقيب على رأى سيبويه	٢٢٠
رأى ابن جنى	٢٢٣
تعقيب عليه	٢٢٤
رأى ابن هشام وتعقيب عليه	٢٢٥
رأى ابن أبى الربيع وتعقيب عليه	٢٢٧
الفصل الثانى : ما تعدى بالتغيير الظاهر للحركة لإفادة الجعل والتصيير	٢٢٨
أفعال وردت بها نصوص قرآنية	٢٢٩
مادة " بشر "	٢٢٩
مادة " بهت "	٢٣١
مادة " حزن "	٢٣٣
مادة " سعد "	٢٣٤
مادة " عمر "	٢٣٦
مادة " أمر "	٢٣٧
مادة " خفى "	٢٣٩

تابع دليل الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
مادة " جنب "	٢٤٠
مادة " كسى "	٢٤١
أفعال أخرى كثيرة تؤيد ما سبق	٢٤٢
الفصل الثالث : ما تعدى بالتغيير التقديرى لإفادة الجعل	٢٥٣
المضعف الثلاثى	٢٥٣
رأى جديد مستنبط	٢٥٩
نصوص قديمة تؤيد هذا النظر	٢٦٢
رأى بعض الباحثين والتعقيب عليه	٢٦٢
بين الحجازيين والتميميين	٢٦٤
الفصل الرابع : ما تعدى بالتغيير الظاهر لإفادة المغالبة	٢٦٦
رأى سيبويه والرضى وابن مالك وابن الغياث وابن الحاجب والكسائى	٢٦٧
تعقيب على هذه الآراء واستنتاج	٢٦٨
خاتمـــــة	٢٧١
دليل المراجع	٢٧٢
دليل الآيات القرآنية	٢٧٦
دليل الشواهد الشعرية	٢٧٨
دليل الموضوعات	٢٧٩

دقائق التصريف

منهجه ومصطلحاته وكيف نفيد منها

بقلم

أ. دكتور

محمد المختار محمد المهدي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية الدراسات الاسلاميه والعربيه

جامعة الازهر

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بحمدا لله أبتدئ ، وأياه أستهدى ، وبعروته الوثقى أعتصم ، وبرحمته التى وسعت كل شيء أستعين ، وأمرى إليه أفوّض ، وعليه أعوّل ، وبالصلاة والسلام على رسول الاسلام وخير الأنام ، أستنزل البركة والعون على التمام .

أما بعد ..

فلما كنت ولوعاً بكتب التراث ، باحثاً عما يصدر منها محققاً ، مستعيناً بمن أعرف لتزويدى بها من أى قطر عربى - إيماناً بأن أسلافنا العظام قد خدموا اللغة والقرآن ، بأقصى جهد يتخيله الإنسان ، ونحن فى أشد الحاجة إلى استيعاب ما تركوه من ثروة علمية عرف أعداؤنا قيمتها ، وجهل بعضنا بكنوزها : لما كان ذلك ووقع فى يدى كتاب " دقائق التصريف " - للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب من علماء القرن الرابع الهجرى - محققاً من قبل أساتذة عراقيين ، مطبوعاً بالمجمع العلمى العراقى ..

تصفحته وقرأت من أوله صفحات ، فهالنى هذا الكمّ الهائل من المصطلحات غير المتداولة عند علماء النحو والصرف ، ثم وجدته يعنى عناية فائقة بتحليل آيات الكتاب العزيز ، يبتدع لها بعض المصطلحات ، التى تبعد النص عن التقديرات والتأويلات ، فعقدت العزم على دراسة هذا الكتاب ومقارنته بما صدر فى عصره من كتب التصريف ، وبخاصة كتاب " التكملة " لأبى علىّ الفارسى الذى خصه بالجانب الصرفى بعد كتابه " الإيضاح " الخاص بالمسائل النحوية ، ومن عون القدر أن كتاب "التكملة" قد حقق أيضاً فى العراق وساعدت جامعة بغداد على نشره لما فيه من أصالة تليق بمنزلة " أبى على الفارسى" الملقب بالأستاذ .

وكان الهدف من ذلك أن أبيّن الفرق بين المنهجين ، وأرجع كلا إلى منبعه ومذهبه ، خاصة وأن صاحبنا " المؤدب " يذكر فى مقدمته أنه يسجل فيه ما يحفظ لأهل اللغة من الحجج ويسند كل قول إلى قائله حتى لا يتهم بالتكلف والادعاء .

وحين بدأت القراءة الجادة الواعية فى هذه الدقائق وجدت فيه من العلل والبراهين والتقسيمات والشواهد والفوائد ما لم أجده فيما سواها فتعجبت من غمط هذا

العالم الفذ حقه في الذيوع والافادة ، وآثرت أن ألقي الضوء على ما فيه من نفع لعل من يتصدى لتيسير النحو والصرف ، ولتبسيط قواعدهما وضوابطهما يستلهم منه ما يحقق طلبته ، وما يحقق لجيلنا الجديد ماتتمناه له من إلمام بلغة القرآن وفهم أسراره .

ولما كان " المؤدب " من خلال كتابه هذا - والذي لم يجد المحقق له إلا نسخة فريدة بمكتبات تركيا - ينزع إلى المذهب الكوفي ، كان لابد أن نستحضر في دراستنا المصطلحات الكوفية ، وما تناثر في الكتب من قواعد الكوفيين . على قلتها ، واستلزم هذا أن أمهّد لهذا البحث بعجالة عن مفهوم وموضوعات علم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين . ثم عن الصرف عند الكوفيين ، ثم أكتفي في دراسة هذا الكتاب الآن ببيان منهجه الفريد ، ومصطلحاته المتميزة ما اتفق منها مع غيره، وما تفرد به ، وما يمكن أن نقتبسه من هذا المنهج ومن تلك المصطلحات.

هذا ومن حق هذا الكتاب أن نبرز ما فيه من درر غالية في تثبيت القاعدة وتطبيقاتها التفصيلية في بحث لاحق إن قضى الله وشاء .

ومنه وحده نستمد التوفيق ،،

أ.د. محمد المختار محمد المهدى

تمهيد ١

مفهوم الصرف وموضوعاته
بين المتقدمين والمتأخرين

شاع بين الدارسين ان علماء الكوفة كانوا سباقين إلى وضع قواعد الصرف ، وأنهم بذلك وازنوا بين تقدم أهل البصرة فى تقعيد النحو ، وأساس هذه الشائعة ما ورد فى بغية الوعاة للسيوطى (١) وفى المزهر أيضاً (٢) بعد أن ساق مارواه الزبيدى فى طبقات النحويين واللغويين (٣) من أن أبا مسلم جلس إلى معاذ الهراء النحوى الكوفى فسمعه يناظر رجلا فى النحو فقال له معاذ: " كيف تقول من " تؤزهم أزا " (٤) يافاعل افعل ثم ، صلها بـ" يا فاعل افعل "من :" وإذا الموءودة سئلت " (٥) فسمع أبو مسلم كلاما لم يعرفه فقام عنهم ، قال السيوطى معقبا على ذلك : " ومن هنا لمحت أن أول من وضع علم التصريف معاذ هذا " .

---

(١) جـ ٢ ص ٢٩١ (٢) جـ ٢ ص ٤٠٠
(٣) ص ١٢٦ (٤) من الآية ٨٣ مريم
(٥) من الآية ٨ سورة التكوير

هذا وقد نسب إلى أبى جعفر الرؤاسى أنه واضع التصريف أيضاً لانه ألف كتاباً فى التصغير وهو من أظهر مواد علم التصريف . وأفرد الكسائىّ مؤلفاً فى المصادر ، وللفراء باع طويل فى هذا الفن .

ومن الباحثين من يرى أن أهل البصرة هم السباقون إلى هذا العلم لوجوده فى كتاب سيبويه[١] لكن فى النفس شيئا من الحكم على أول من دوّن علم الصرف فإن براعة معاذ الهراء فى مسائل التمرين التى كانت سائدة فى عصره لايعطيه هذه المنزلة ، وتأليف الرؤاسى أو الكسائى كتابا فى موضوع صرفى لايؤهل لذلك . هذا عن أول من وضع قواعد التصريف .

أما مفهوم التصريف عند الأقدمين فيوضحه سيبويه فى كتابه حيث يقول [٢] : هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ، ولم يجئ فى كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل .

يبيّن هذا الرضى فى شرحه للشافية [٣] فيقول : " والتصريف على ماحكى سيبويه عنهم هو ان تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الذى بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم كما يتبين فى مسائل التمرين " .

---

(١) أبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو لرشيد عبدالرحمن العبيدى ص ١٠٢

(٢) جـ ٤ ص ٢٤٢ (٣) جـ ١ ص ٦

وإذن فقد كان التصريف محصورا فى هذه الحدود الضيقة عند المتقدمين ، وكانت المسائل الصرفية التى صارت الآن موضوعاً لعلم الصرف ضمن مسائل النحو كما فعل سيبويه ومن تبعه .

وكانت المناظرات النحوية لدى هؤلاء المتقدمين شاملة لمسائل الصرف كقول الجرمى للأصمعى[1] كيف تصغّر مختارا ؟ وكمجلس محمد بن عبدالله بن طاهر مع المبرد وثعلب فقد سألهما عن وزن توراة وضحى ، وعن أصل سماء [1] . ولهذا أنكر اليزيدى على علىّ بن المبارك الأحمر قوله : إن أبا عمرو بن العلاء لم يكن يعرف التصريف فقال له : ليس التصريف من النحو فى شئ إن هو إلا شئ ولّدناه نحن واصطلحنا عليه ، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولّد الناس [2] .

ولقد كان هذا الأحمر والفراء مولعين بهذا التصريف مع هذا المفهوم فقبل أن يجتمع سيبويه بالكسائى فى المناظرة المشهورة : " المسألة الزنبورية " أقبل عليه الأحمر تلميذ الكسائى فسأله عن مسائل ، وسيبويه يجيب ، والأحمر يخطئه . ثم أقبل عليه الفراء فقال له : إن هذا الرجل فيه حدّة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبون ومررت بأبين ، كيف تقول مثال ذلك من وأيت أو أويت ؟ يقول الفراء : فقدر فأخطأ فقلت : أعد النظر فيه فقدر فأخطأ فقلت أعد النظر ثلاث مرات يجيب ولا يصيب [3] .

---

(١) مجالس العلماء ٩٤ ، ٩٥ (٢) المصدر السابق ص ١٣٠
(٣) المجالس ص ٩

ثم جاء أبو عثمان المازنى (ت ٢٤٧) فجمع ما أورده سيبويه فى كتابه " التصريف " وأدار مباحثه حول موضوعين :

(١) أبنية الكلمات : الأسماء ، الصفات ، الأفعال .

(٢) وما فى هذه الكلمات من أصل وزيادة وحذف وحركة وسكون وقلب وابدال وصحة واعلال واظهار وادغام وتضعيف وغير ذلك مما يتعلق باللفظ المفرد، ثم خص قسما من كتابه بمسائل التمرين التى أشرنا إليها وأشار إليها سيبويه أيضاً [١] .

وقد استمر منذ تصنيفه حتى عهد ابن جنى المرجع الأساسى فى علم الصرف لدى العلماء والمبتدئين سواء وهى مدة تقرب من قرنين [٢] وقد شرح " ابن جنى " هذا التصريف فى كتابه " المنصف " وأشار فى بدئه إلى أن الهدف من علم الصرف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ويقصد بالثابت بنية الكلمة .

وقد تبع ابن جنى فى هذا أستاذه أبا على الفارسى فى كتابه " التكملة " حيث قسم التغيير إلى ما يلحق الأواخر باختلاف العوامل وهذا هو الاعراب ، وما يلحق الأواخر من غير إن يختلف العامل فهذا من الصرف وما يلحق أنفس الكلم وذواتها فهذا من الصرف أيضا [٣] .

---

(١) جهود الفراء الصرفية ص ٣٧

(٢) أبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو لرشيد عبدالرحمن العبيدى ص ١٢٢ .

(٣) التكملة ص ١٦٤-١٦٧ .

ويؤلف ابن جنى (٣٩٢) كتاب : "الملوكى" فى التصريف فيعرفه بقوله [1] : " التصريف أن تأتى إلى الحروف الأصلية فتتصرف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصريف لها ، والتصرف فيها " . ثم يقول تحت عنوان : اللفظ والمعنى [2] " فمعنى التصريف هو ما أريتُك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعانى المفادة منها " .

على أن ابن جنى ينبه فى المنصف إلى العلاقة بين التصريف والاشتقاق وهو يبين الحاجة إلى علم التصريف فيقول [3] : " وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به " ، ثم يعرف الاشتقاق بقوله : " أن تجئ إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول ((ضربَ)) ثم تشتق المضارع فتقول ((يضرب)) ثم تقول فى اسم الفاعل : ضارب وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة ، من هنا تقاربا وتشابكا إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، وهو أقرب إلى النحو ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف . فالتصريف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة . " .

---

(١) ص ١٨
(٢) ص ٩٥
(٣) المنصف جـ ١ ص ٣

وبعد ابن جنى تمضى فترة يعود الصرف فيها إلى أحضان النحو على يد الزمخشرى (٥٣٨) فى " المفصل " إلى أن يجئ القرن الشابع الهجرى بما حفل به من حركة علمية فائقة نال منها علم الصرف قسطاً وفيراً ، فهذا ابن يعيش (٦٤٣) يشرح كتاب " الملوكى " بأسلوبه الأدبى المتميز وابن الحاجب (٦٤٦) يؤلف شافيته فى الصرف وكافيته فى النحو ، وهذا ابن عصفور فى الأندلس (٦٦٩) يؤلف " الممتع " فى الصرف ، و " المقرب " فى النحو .

وهذا ابن مالك (٦٧٢) يعود إلى نسق الأقدمين فيتحدث عن النحو والصرف معاً فى ألفيته وفى الكافية الشافية [١] ، وفى التسهيل . وان خص الأفعال بكتاب مستقل ، ويسير فى فلك ابن مالك من أتى بعده كابن هشام (٧٦١) وابن عقيل (٧٦٩) والاشمونى (٩٢٩) . ويشتهر كتاب ابن الحاجب فى الصرف وتظل شهرته إلى عصرنا هذا ، فيعرف التصريف بأنه [١] : "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب " ثم يقرر أن هذه الأحوال إما للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول . وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذى الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالإمالة ، وقد تكون للاستثقال ، كتخفيف الهمزة ، والاعلال ، والابدال ، والادغام ، والحذف [٢] .

(١) شرح الرضى على الشافيه جـ ١ ص ١
(٢) ‥ ‥ ‥ ‥ جـ ١ ص ٦٥

ويلاحظ أن القسم الأول الذى ذكره ابن الحاجب هنا للحاجة هو ما جعله " ابن جنى " فى مقدمة المنصف - كما سبق - ميدانا لعلم " الاشتقاق " . كما يلاحظ أن ابن الحاجب ذكر فى " الكافية " موضوعات صيغ المصدر القياسى والسماعى ، وصيغ أسم الفاعل وأسم المفعول والصفة المشبهة ، والأوزان التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، وألف التأنيث المقصورة والممدودة . وكأنه يرى بذلك أنها موضوعات نحوية وليست صرفية مع أنه يذكرها فى تعريف التصريف فى الشافية !!

ويبدو أن هذا العصر لم تستقر فيه بصورة حاسمة الفوارق بين علمى النحو والصرف .

ثم يأتى أبن عصفور فيذكر فى المقرب [١] وفى الممتع [٢] ما ينبغى أن يكون صرفا وماهو داخل فى نطاق النحو فيقول : " التصريف ينقسم قسمين : أحدهما : " جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى نحو : ضرب ، وضرّب ، وضارب ، وتضارب واضطرب ، فالكلمة التى هى " ضرب " مؤتلفة من ض.ر.ب وقد بنيت منها هذه الأبنية لمعان مختلفة ، وهذا النوع منحصر فى : التصغير ، التكسير، المصادر، أفعالها التى تجرى عليها ، وسائر ما اشتق منها من اسم فاعل أو مفعول

---

(١) جـ ٢ ص ٧٨ ، ٧٩
(٢) جـ ١ ص ٣١

أو اسم الزمان أو المكان أو اسم الآلة ، والمقصور والممدود القياسيين . وينبغى أن يبين فى هذا النوع حروف الزيادة والأدلة التى يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها فان أكثر ما ذكر بنى على معرفة ذلك .

والآخر : تغير الكلمة من أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالا على معنى طارىء على الكلمة نحو تغبيرهم " قول" إلى " قال " . ألا ترى أنهم لم يجعلوا ذلك دليلا على معنى خلاف المعنى الذى كان يعطيه " قول " الذى هو الأصل . وهذا النوع منحصر فى : الادغام ، النقص ، " كعِدَة " والقلب وأعنى به صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض والابدال أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح يجانسه فى الصفة ويفارقه فى المخرج لموجب كجدث وجدف أو جعل حرف صحيح مكان حرف علة كتخمة أو حرف علة مكان حرف صحيح كدينار . والنقل كنقل عين " شاك " إلى محل اللام ، وكنقل حركة العين الى الفاء فى نحو : قلت وبعت .

وينبغى أن يبين فى هذا النوع حروف البدل والقلب والأماكن التى تبدل فيها وتقلب ، والحروف التى تحذف ، وأين يجوز نقل الحركة والحرف ، وأين لايجوز ذلك .

فإذا تبين جميع ما ذكر فى هذين النوعين فقد أتى على جملة التصريف . ثم يذكر فى الممتع عن القسم الأول الذى هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى " : هذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس

بتصريف ، فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب إلا أن أكثره مبنى على معرفة الزائد من الأصلى فينبغى أن نبين حروف الزيادة والاشياء التى يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها " .

هكذا يفسر لنا ابن عصفور أنه مضطر إلى عدم التعرض للقسم الأول من التصريف وإن كان مقتنعا بانه منه لأن عادة النحويين غير ذلك . وهذا يفسر لنا ما فعله ابن الحاجب فى الكافية والشافية كما يفسر لنا خلو " الممتع " من القسم الأول من التصريف فلم نر فيه بابا للتصغير ولا للمشتقات ولا للمصادر ولا للمقصور والممدود .

وجاء ابن مالك ومن أتى بعده فكرروا هذه المسألة وحسموها ورأينا ابن مالك يقول فى شرح الكافية الشافية عن التصريف : " تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظى أو معنوى " وينقسم التصريف إلى ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها والاتيان بالمصادر على وفق أفعالها وصيغ المبالغة ... وغير ضرورى كبناء مثال من مثال (مسائل التمرين) .

ونلاحظ أن ابن مالك قد ادخل النوع الأول الذى تحدث عنه ابن عصفور ولم يستطع أن يجعله فى الممتع والذى جعله ابن جنى مجالا للاشتقاق ، ولم يعترض عليه النحويون لأنه جعل كتابه فى النحو والصرف معا ... وسار ابن هشام على هذا النمط فعرفه فى التوضيح بأنه : " تغيير فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى

ويزيد الاشمونى [1] الأمر وضوحاً بقوله : " يطلق التصريف على شيئين :

١ - تحويل أبنية الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل .

٢- تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر فى الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام .

ثم يقول : " والثانى هو المقصود بقولهم " النصريف " عودا إلى ما كان عليه النحويون السابقون .

ومن هنا يحاول بعض الباحثين المحدثين الغاء علم الصرف وتوزيع مباحثه المعنوية على علم الاشتقاق كما صرح ابن جنى ، ومباحثه اللفظية على علم الأصوات .

(١) جـ ٤ ص٢٢٠

تمهيد ٢

الصرف عند علماء الكوفة

جهود الكوفيين الصرفية يكتنفها كثير من الغموض لعدم وفرة المادة العلمية التى يمكن فى ضوئها البيان عن جهدهم الحقيقى فلم تحظ كتبهم بالحفظ والرعاية وأقرب مثال لهذه الحقيقة ما نال هذا الكتاب الذى نحن بصددم من إهمال حتى لم يجد المحقق منه إلا نسخة واحدة ، وحتى لم يصلنا تعريف واضح بمؤلفه مع ما كان يمتاز به من علم واسع .

وفى كتب الطبقات أخبار منشورة عن بعض علمائهم ومناقشاتهم كما سبق فى التمهيد الأول عن معاذ الهراء وأبى جعفر الرؤاسى . وتراث الفراء الذى وصلنا وإن استوعب معظم المسائل الصرفية لم يبوّب ويفصّل فقد كانت هذه المسائل مختلطة بمسائل النحو كما هو العهد فى هذه الفترة، ثم إن " ثعلبا " يغلب على كتبه الجانب اللغوى ولم يخرج عن منهج أسلافه وخاصة الفراء الذى كان يحفظ كتبه حفظاً ، وليس لدينا من كتب الكوفيين التى وضعت فى مسائل صرفية كالمصادر والتصغير والتصريف شئ مما يجعلنا لا نستطيع الحكم على النشاط الصرفى عند الكوفيين .

ولعل أجمع كتاب فى صرف الكوفة هو هذا الذى ندرسه حيث إن معانى القرآن للفراء ، ومجالس ثعلب ، وكتب الفراء غير المعانى الخاصة بأبواب معينة وهى الأيام والليالى والشهور ، والمذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود . وهذا ما طبع وحقق من آثار الفراء .. وما نشر أخيرا من تراث لغوى مفقود للفراء جمْع الدكتور أحمد علم الدين الجندى كل هذا لا يشفى الغليل عن صرف الكوفة مثل ماهو مدون فى هذا السفر النفيس " دقائق التصريف " فإلى دراسة منهجه ومصطلحاته.

وبالله العون والتوفيق ،،،،

الفصل الأول

المنهج والمضمون

تعريف بالكتاب ومحتواه

هذا الكتاب من مطبوعات المجمع العلمي العراقي سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ومن تحقيق الدكاترة: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن ، وحسين تورال ، عنوانه دقائق التصريف .. كتاب فيه علل التصريف ودقائقه حكاها عن الأئمة مصنفها : القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب . يقع النص المحقق في ست وثلاثين وخمسمائة صفحة ماعدا الفهارس الفنية ، والمخطوط الوحيد الذى اعتمد عليه محققوه هو نسخة المؤلف التى انتهى منها صبيحة يوم الخميس لثمان ليال خلون من ذى الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة كما ورد ذلك فى خاتمة الكتاب .

كتب المؤلف فى مقدمته منهجه الإجمالى حيث قال :

((على الله أعوّل فى تأليف كتاب فى الصرف ، أذكر فيه ما أحفظ فيه لأهل اللغة من الحجج ، واوثر الاقتصار على الاختصار ، لأن أحسن الكلام ما كان قليله يغنى عن كثيره ومعناه

ظاهر فى لفظه ، وأسند كل قول إلى قائله ليعلم صيانتى عن تكلفه، وامتناعى عن كشف قناع دعواى فيه لأن القول إذا كان بعيداً من الاستكراه ، منزها عن الاختلاف صنع فى القلوب صنيع الغيث فى التربة الكريمة ، وأسوقه على وجهه لأمنع كتابى هذا من تأول الطاعنين ، وأحمى فصوله من اعتراض العيابين ، وأتجنب مالا يقوى وجه الاحتجاج به لتميل إليه النفوس ، وتهش له الاسماع ، وتطمئن إليه القلوب ، ويكون مادة للعالم الرئيس ، ورياضة للمتعلم الريّض ، وأقدم القول فى الأفعال الماضية والمستقبلة والمصادر والنعوت لأن فيها من المعانى اللطيفة ، والحجج القوية ، والأدلة الموثقة ما ليس فى غيرها ، ثم أبدأ بأصول الصحيح ، ثم بفروعه ، لأنه أشمل مأخذاً ، وأقل كلفة ، وأيسر خطبا . ثم بالأولى به حتى أستوعبه وأتممه وأختمه - إن الله قضاه وشاءه - بشواذ من كلام العرب،وأطراف من النحو)) .

وأرجو أن أوفق فى تتبع نقاط هذا المنهج لنرى هل وفى الشيخ بما قال ووعد .

كتب المحققون مقدمة موجزة فى صفحة واحدة ذكروا فيها أن الغموض يكتنف المؤلف والكتاب ، وأن مصطلحاته قد انفرد بها ، وأن به آراء لعلماء عصره ، وشواهد كثيرة تنبئ عن ثقافة عالية .

ثم ذكروا ملاحظهم على الكتاب فى تسع نقاط هى :

١ - حوى قضايا صرفية ونحوية مختلفة المنهج عن النحاة [ولم يبينوا وجوه الاختلاف] .

٢ - به مصطلحات نحوية خاصة لم يستخدمها القدماء ولم نقف عليها عند غيره مثل العائر والمعرى والغابر .

٣ - كل باب منه فيه فوائد وعلل .

٤ - اكثر من الاستشهاد بالقرآن والقراءات والحديث والأقوال والأمثال والأشعار .

٥ - اهتم باللهجات وأورد كثيراً منها .

٦ - اهتم بالجانب اللغوى فعقد فصلا لمخارج الحروف وأصواتها .

٧ - يميل إلى التوفيق بين الآراء ، ويميل احيانا إلى الكوفيين .

٨ - استشهد بأقوال العلماء كالخليل ، وسيبويه والرؤاسى والكسائى والفراء وقطرب وهشام بن معاوية والأصمعى ، وابن السكيت ، وأبى حاتم السجستانى ، وابن قتيبة ، وابن الأنبارى وغيرهم .

٩ - وجد فى الكتاب أنه تلميذ للهيثم بن كليب المتوفى سنة ٣٣٥هـ فى اقليم الشاش .

هذا وباستعراض موضوعات الكتاب تبين لى أن اكثر من ربعه فى موضوعات نحوية صرفة بمفهومنا الحالى ، وأن بعض موضوعاته تنتمى إلى علم الأصوات والتجويد مثل مخارج الحروف (من ص ٥٤٧ - ٥٤٨) والهمز واختلاف العرب فيه (من ٤٠٥ - ٤١٦) . وبعضها إلى علم العروض كالسبب والوتد (٢٢) ، وبعضها إلى أصول الفقه كورود الأمر فى القرآن على ثلاث وعشرين معنى (١١٨ - ١٢١) والباقى فى الصرف ، ولم يتعرض المحققون فى فهارسهم إلى فصل المسائل الصرفية عن غيرها حيث إنهم لم يدّعوا أنهم قاموا بدراسة الكتاب وجزاهم الله خيرا عن إخراجه ونشره . وسأذكر هنا أهم تلك المسائل :

مسائل النحو

١ - نواصب الفعل : أن ، لن ، إذن ، كى ، لام كى، لام الجحود، حتى ، كيما ، كيلا ، كما بمعنى كى . (٤٠،١٣٢،٤٩٠).
٢ - جوازم الفعل : إنْ ، لم ، لما (٤١ ، ٤٨٧ - ٤٩٤ .
٣ - أسماء الأفعال : آمين ، أف ، دراك ، هاك ، هلم (٣٠ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ١٠٩ ، ١٨٩ - ١٩١) .
٤ - أسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة (٥٤٠ - ٥٤٦) .
٥ - الاضافة (٢٣٤ - ٢٣٧) .
٦ - غير ، لا ، لدن ، كان (٤٩٥ ، ٤٨٦ ، ١٩) .

٧ - أقسام الكلام ، الرفع فى الأفعال (٣٩٤ ، ١٣١) .
٨ - " ما " و " من " (١٤١ - ١٤٣) .
٩ - النصب بالمضمرات ، نصب آخر المستقبل على الصرف ، نصب سماح الله ، ومرحبا وأهلا وسهلا (٤٨٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٦٩ ، ٤٦١) .

أما المسائل الصرفية فقد تناول منها

فى جانب تصريف الأفعال مايأتى :

الفعل الماضى ، والمستقبل ، والأمر ، والصحيح ، والمضاعف ، والمهموز ، والمعتل اللام ، واللفيف ، والمثال ، والمفكوك ، والملتوى ، والموائى ، والمنقوص ، والنبر ، والنحت والرباعى ، والخماسى ، والقلب المكانى ، والأفعال التى لا مصدر لها ، وحروف الزيادة ، وحروف المعانى ، وحروف الحكاية ، وحروف النده .

وفى جانب تصريف الأسماء :

المصادر - مبانيها - ما تخالف صدورها - ما لا أفعال لها - المصادر المثناة . مصدر سبحان ، سلام ، اسم الفاعل ، الصفة المشبهة " سماهما بالنعت " ، اسماء الزمان والمكان " تحت عنوان مفعَل ومفعِل " ، الجمع والوحدان ، جمع الجمع ، شواذ الجمع .

وفيما هو مشترك بين الأفعال والأسماء :

الابـــدال ، الادغام ، الاتباع ، الامالة ، ما ترك العرب فيه الهمـــز .

ونلفت النظر إلى أن هذه المســائل متداخلـة لـم ترتـب علـى هذا المنهج بل قد يتحدث عن مسائل صرفية بحتة ثم يستطرد إلـى النحو وإلى غيره كما سنرى بعد .

مقارنة بين مضمون ومنهج الفارسى والمؤدب :

حتى نضع منهج المؤدب علـى مـائدة البحـث ونحكـم لـه أو عليه لابد أن نضعه أولاً فى إطار عصره حتى لا نحكم عليه بحكم عصرنا وما استقر فيه ، وأقرب كتاب صرفى إلى كتـاب المـؤدب هو (التكملة) لأبى على الفارسى الذى خصه بعلـم الصـرف بعد أن وضع كتابه (الإيضاح) فى علم النحـو فـإذا كـان المؤدب قد انتهى من تأليف كتابه سنة ٣٣٨ هـ فإن أبا على - كما توصل إلى ذلك محقق الكتاب الدكتور كاظم بحـر المرجـان - قـد ألـف كتابـه فيما بين سنة ٣٦٥ هـ ، ٣٦٨ هـ أى أن الفاصل بينهما ربـع قـرن تقريباً ، واذا كان المؤدب قد نشأ فى أقليم الشاش مـن بـلاد فـارس فإن أبا على قد نشأ بمدينة (فسا) وتنقل فى مـدن العـراق والشـام وشيراز وانتهى به الترحال إلى بغداد التـى توفـى فيهـا . فالزمـان والمكان متقاربان غير أن مذهبيهما متباينان كما سيتضح بعد ذلك.

وباستعراض موضوعات التكملة لم أعثر فيها على موضع نحوى قط كما حدث عند المؤدب كما لم أعثر فى الإيضاح على موضع صرفى فقد كان الفارسى دقيقاً جداً فى الفصل بين العلوم وهذا أول فارق بين الشيخين ، ومباحث التكملة تبين ذلك فهى بهذا الترتيب :

- **حكم التقاء الساكنين** - همزة الوصل - الوقف - تخفيف الهمزة - التثنية والجمع ، النسب ، العدد ، المقصور والممدود ، المذكر والمؤنث ، جمع التكسير - التصغير - المصادر - ما اشتق منها من اسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، أبنية الفعل الثلاثى ، باب الفعل الرباعى ، باب الأمالة ، باب عدة حروف الأسماء والأفعال ، باب علم حروف الزيادة ، باب ابدال الحروف بعضها من بعض ، باب الادغام .

هذا ترتيب أبواب التكملة . أما " الدقائق " فهى كمايأتى مع ملاحظة أنه يتعمد ذكر كلمة " حكم " قبل أى باب : الأفعال الماضية - الأفعال المستقبلة - جمل المصادر - الأفعال التى لا مصادر لها - النعوت ووجوهها (يقصد بالنعوت اسماء الفاعلين والصفات المشبهه كما سيأتى فى مصطلحاته) ، الأمر - مفعَل ومفعِل (اسماء الزمان والمكان) - جمع فُعْلة ، فَعْلة ، فِعْلة - ارتفاع الافعال - كيفية بعض مبانى المصادر - تقديم الأفعال وتأخيرها - جميع أصول الصحيح وفروعه - أصول

المضاعف وفروعه - جميع أبواب المثال وفروعه - جميع أصول المنقوص وفروعه (الأجوف) - جميع أصول أولاد الأربعة (الناقص) وفروعها - اصول اللفيف وفروعه - أصول الملتوى وفروعه (اللفيف المفروق) . **الموائى وفروعه** (اللفيف الذى فيه همزة) - المفكوك - ما تجعله العرب زائدا من حروف الزيادة - كيفية اعداد حروف الأسماء والأفعال - باب جسيم يشتمل على آى من القرآن - معرفة الحروف المتقطعة - معرفة أمثلة التصريف - تبيين جميع أصول كلام العرب - إعداد الفاظ الأسماء والحروف - معرفة بناء كلام العرب - الجمع والوحدان - أبواب المهموزات - القطع والنبر والمهموز . مضارعة الأسماء الأفعال بوقوع الحرف المعتل منهما موقع عينها - مايأتى من المصادر على لفظ اثنين وهما غير مفترقين - ما تغير لفظة من أصل البناء من المنصوبات المبتدآت المخرولة العوامل - مـ يحمل على الفعل المضمر الناصب مع الف الاستفهام - ما يستعمل مع (إن) و (اذن) و(لدن) من النصب بالمضمرات . مايأتى مبنياً اعرابه على الاضمار غير مغيرة الفاظه - الهمز واختلاف كلام العرب فيه - ما تكلمت العرب فيه من أمالة الحروف - الأسماء المضمرة والمبهمة - مخارج الحروف واعدادها .

أوجه الإختلاف بين الكتابين :

بالاضافة إلى ما ذكرناه من خلو كتاب الفارسي من موضوعات النحو وحشو كتاب المؤدب بأكثر من ربعه بمسائل نحوية ، نجد أن :

١- المؤدب لم يتناول من الموضوعات الصرفية : الوقف، النسب ، التصغير ، المقصور ، الممدود ، الادغام . لكنه بدأ بتصريف الأفعال وإن تخللها المصادر والمشتقات والجمع والوحدان عكس الفارسى الذى بدأ بما هو مشترك ثم بالأسماء ثم بالأفعال ثم بالمشترك واستوعب هذه الابواب التى لم يتعرض لها المؤدب .

٢- المؤدب استعمل لموضوعاته عنوانات غريبة وطويلة تشبه ما فعله سيبويه فى كتابه ، وقد تكون فى عصره ليست غريبة إذ نجد بعضها فى التكملة ، غير إن سيادة المذهب البصرى جعلتنا نألف ما عنون به أبو على الفارسى فمثلا نأخذ عنوان المؤدب حين قال : حكم فى مضارعة الأسماء الأفعال بوقوع الحرف المعتل منهما موقع عينهما ص ٤٣٥ ، ثم نكتشف انه يتحدث تحت هذا العنوان عن اعلال الاسم اعلال الفعل مثل باب ودار فى الأسماء وخاف وباع فى الافعال . وإذا نظرنا ما يقابل هذا العنوان في التكملة فسنراه ص ٥٧٤ : باب ما كان حرف العلة فيها ثانياً عينا . وهو غريب أيضا لكنه مختصر .

٣- المؤدب يستقصى ويستشهد ويفصل أكثر من أبى على.
وإذا أخذنا مثالا على ذلك فسنتناول موضوعاً واحداً اتفق فيه كل من المؤدب وأبى على فى جعله تحت عنوان واحد . بالرغم من أنهما بابان فى كتب صرفية أخرى ، وذلك موضوع المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان فعنوان المؤدب : حكم فى مفْعَل ومفعِل من الأفعال الصحيحة والسقيمة (ص ١٢٢) . وعنوان أبى على هو (باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان) . ونلاحظ فى العنوانين أن المؤدب آثر الوزن المشترك بين الثلاثة وجعله عنوانا ، أما أبو على فجعل الفعل الثلاثى هو الذى يؤخذ منه المصدر والزمان والمكان . أى أن المجهول عند المؤدب هو الفعل ، والمجهول عند أبى علىّ هو صيغة المصدر والزمان والمكان . أما من حيث المضمون فاننا نجد أبا علىّ قد أوجز ولم يستوعب ، وهذا نصه : " ص ٥٢٤ - ٥٢٧ : واعلم أن ما كان على يَفعِل فاسم المكان منه على ((مَفْعِل)) وذلك قولك: جلس يجلسِ تقول : هذا مجلسنا للموضع الذى يجلس فيه ، وكذلك محبِسنا ، ومضرِبنا ، العين مكسورة كما كان فى الفعل كذلك ، فأما المصدر فالعين منه مفتوحة ، قالوا : إن فى ألف درهم لمضرَبا أى لضربا ، وقال : ((أين المفر)) أى الفرار ، واسم المكان المفِرّ ، وقالوا : المبيت فى اسم المكان فجعلوه كالمجلس لأن ((بات ، يبيت)) كجلس يجلس فى البناء ، والمعاش : العيش كالمضرَب ، وقالوا : المعيشة فبنوها على ((مفْعِل)) كما قالوا : المرجع ، قال : ((إلى مرجعكم)) وألحقوا التاء كما ألحقوها فى المعجزَة .

وأما اسم الحين فقد بنوه من : فَعَل يفعِل على : مَفْعِلَ ، جعلوه على لفظ اسم المكان وذلك قولهم : أتت الناقة على منتِجها، وعلى مضربِها ، يراد حين النتاج ، وكان ذلك فى مَحْبِل فلانة أى حين حبلها قال (المتنخل الهذلى) :

[لا تقه الموت وقياته] .. خط له ذلك فى المَحْبِلِ

وقد ألحقوا التاء اسم المكان كما ألحقوها المصدر فى المعجِزَة ، وذلك قولهم : المزِلة قال سيبويه : وربما استغنوا بمفْعِلة عن غيرها نحو المشيئة ، وحكى أبو زيد فى مصدر ((شئت)) مشيئة وشيئا .

وما كان على ((يفْعَل)) بفتح العين فاسم المكان منه مفتوح لما كان الفعل كذلك ، وذلك قولك : المشرَب لمكان الشرب ، والملبس للمكان من لبِس يلبَس ، والمصدر مفتوح أيضا إذ فتحوه مما كان يفْعِل بكسر العين نحو يجلس ، وقالوا : علاه المكبر بكسر العين وهو من : كبر يكْبَر ، وقالوا : محمِدة وهو من : يحمَد فكسروا كما كسروا المكبر ، وألحقوا الهاء كما ألحقوها فى المعتِبة .

وما كان ((يفعُل)): منه مضموما فبمنزلة ما كان ((يفْعَل)) منه مفتوحا ، ولم يضموه فيبنوه على ((مفْعُل)) لأنه بناء ليس فى الآحاد ، وذلك قولهم : المَقْتَل لموضع القتل ، والمقام لموضع القيام ، وقالوا : المردّ ، والمكرّ ، يريدون الكرور والرد وقد

كسروا المصدر فى هذا الباب ، وذلك قولهم : أتيتك عند مطلع الشمس ، قال : [سيبويه] " وأهل الحجاز يفتحون ، وقد كسروا اسم المكان فى هذا الباب فقالوا : المنبت لموضع النبات ، وهو من : نبت ينبُت ، والمطيع لمكان الطلوع ، وقالوا : البصرة مسقِط رأسى ، يريد : موضع السقوط وهو من : سقط يسقُط " .

هذا كل ما فى التكملة أما ما فى ((دقائق التصريف)) عن الموضوع نفسه فهو(ص ١٢٢-١٢٦) ((اعلم أن " المفعِل " قياسه بعين " يفعل " أبدا ، فإذا كانت العين فى " يفْعِل " مكسورة فالمفعِل مكسور إذا أريد به الاسم والمكان نحو : المضرب ، المحبس ، والمفرّ ، والمعزّ والمكيل ، والمهيل ، إلا فى باب المثال ، وباب أولاد الأربعة [الناقص] فإن هذا الحكم ينتقض فيهما . والحكم فى المثال أن الواو إذا كانت ساقطة من غابره [مضارعه] كان الاسم والمصدر مكسورين جميعا نحو : الموعد ، الموئل ، المورد، سواء كانت العين فى الفعل منصوبة [مفتوحة] أو مكسورة بعد ان تكون الواو منه ساقطة ، قال الله : بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا ")) .

ومن العرب من ينصب المفْعَل منه فيقول : موهَب ، موضع ، قال حسان بن ثابت :

يهدين له من بين مثنى ومَوْحَدِ

وقال الهذلى (المتنخل) :

فأصبح العين ركودا على الأوشاز أن يرسخن فى الموحل

فمنهم من ينصب الحاء ، ومنهم من يكسر ، والوجه الكسر .

وما كان من هذا اسما موضوعا ليس بمصدر ولا مكان فهو منصوب نحو " موزَن " وهم اسم ماء . وإذا كانت ثابتة فى غابره نحو : يَوْسَن ، ويَوْجَل كان المفعْل مكسورا إذا أريد به الاسم والمكان ، ومنصوبا إذا أريد به المصدر .

والحكم فى أولاد الأربعة أن العين من ((المفعل)) منصوبة: اسما كان أو مصدرا ، لا انكسار فيه إلا: مأقى العين ، ومأوى الإبل فانهما نادران .

والمصدر من هذا الباب الذى كسرت العين فى غابره ((مفْعَل)) بنصب العين نحو المجْلس والمضرَب ، والمفر ، والمخاض ، قال الله جل وعز : " وجعلنا النهار معاشا " أى عيشا، ولو أراد وقت العيش لقال : معيشا ، والوقت بمنزلة الموضع ، ألا ترى أن العرب تقول : أتت الناقة على مضربِها ومنتِجها ، تريد به الوقت الذى يكون فيه النتاج والضراب . وربما يجئ المصدر على ((مفعِل)) من هذا الباب بمنزلة المكان والاسم، وهو قليل ، قال الله عز وجل : " إلى الله مرجعكم " . قال الخليل بن احمد البصرى : أى رجوعكم ، وقال الله عز وجل : "ويسألونك عن المحيض " أى عن الحيض . والعرب تقول : بارك الله له فى مسيره أى فى سيره ، وأنشد سيبويه :

ألن ذكرتك الدارُ منزَلَها جُمْل .. بكيت فدمع العين منحدر سجْل

منزلها أى نزولها بفتح الزاى

وإذا كانت العين في ((يفعل)) مضمومة أو منصوبة فالمفْعَل منصوب : أردت به المصدر أو الاسم نحو : المذهب للذهاب ، والمذهب لموضع الذهاب ، والمعلّم في الوجهين جميعاً والممسّ ، والمفرّ ، والمنال والمنال ، والمعال والمعال ، وأنشد سيبويه قول الأعشى :

أرقت وما هذا السهاد المؤرّق .. وما بي من سقم وما بي معشق

وقال الآخر :

واحذر مداخل من يعاب بريبة .. كي لا تعاب بعيب أهل المدخل

وقال الآخر :

تسع البلاد إذا أتيتك زائرا .. واذا هجرتك ضاق عني مقعدي

غير أن أحرفا معدودة جاءت في الباب الذي رفعت العين في غابره باللغتين :الكسر والفتح نحو : المطلع والمطلع ، والمنسك والمنسك ، والمسقِط والمسقط والمسكن والمسكن ، وقد قرئت هذه الآي على الوجهين : " لكل أمة جعلنا منسكا " ومنسِكا ، و " لسبأ في مسكنهم " ومسكِنهم ، و" حتى مطلع الفجر" ومطلِع الفجر ، قال سيبويه : لا نرى ذلك إلا أن قوما من العرب تكلموا في ((يفعل)) منها بالكسر فقالوا : ينسِك ، ويطلِع ، ويغرب ثم قالوا في المفعِل على ذلك القياس ، وكسروه حين جعلوه اسما ، ثم ماتت لغتهم في ((يفعل)) وبقيت الكسرة في ((مفعِل)) في أفواههم من تلك اللغة . ولا ننكر ذلك فقد قالوا : يعكِفون ، ويتلفون ، ويعرشون ويعُرشون ، ويفسِقون ، ويفسقون وجاءت

أحرف أخرى من هذا الباب بعينه مكسورة مخالفة للقياس وهي : مسجد ومشرق ومغرب من ((يسجُد ، ويشرُق ، ويغرُب)) . وقد قال بعضهم في المسجد بوجهين ، فجعل المسجد بكسر الجيم البيت، والمسجَد بفتحها موضع السجود .

فإذا جاوزت الثلاثي كان الاسم والمصدر منه خارجا على بنية المنعوت في جميع الفروع والشعوب من الأبواب الصحيحة والمعتلة ، قال الله تبارك وتعالى " أدخلني مُدخل صدق ، وأخرجني مُخرج صدق " وقد يقرأ هذا الحرف على وجهين : " أنزلني مُنزلا مباركا " و " مَنزِلا مباركا " وكذلك قوله : " بسم الله مُجريها ومُرسيها " و " مَجريها ومَرسيها " على ما تقدم من التفسير .

أنشد سيبويه قول أمية بن أبي الصلت :

الحمدلله ممسانا ومصبحنا .. بالخير صبحنا ربي ومسانا

وقال الله عز وجل : " أي منقلب ينقلبون " يريد : أي انقلاب ، وقال الآخر :

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا .. وأنجو إذا غم الجبان من الكرب

واعلم أن المستعمل من الأدوات الذي هو على معيار "مفعِل " يجئ مكسور الميم نحو : المِقْطع والمِقص والمِفتح وما أشبهها ، وكذلك ما كان منها بالهاء نحو ، المِغْرفة والمِطرقة .

وقد جاءت أحرف من هذا الباب مضمومة الأول نحو : مُدهن ، ومُسعُط ، ومُدْقّ وقال بعضهم مِدَق ، على القياس .

وقد يجئ منها محتملا لوجهين نحو المِرقَاة والمَرقَاة ، والمِطهرة ، والمَطهرة ، فمن كسرها جعلها آلة ، ومن نصبها جعلها مكانا .

وما كان من الباب الذى يسمى ((ملتويا)) [اللفيف المفروق] كان الاسم والمصدر منه بالفتح نحو : الموقى ، والموعى ، وما أشبهها قال الله عز وجل : " لبئس المولى ولبئس العشير" وقال عز وجل : " عندها جنة المأوى " .

وهكذا الكلام فى ذوات الأربعة (الناقص) وانما فعلوا هذا مخافةِ اللبس ، ألا ترى أنه لو قال : مَوْعِى ، وموقِى من وعى يعى ، ووقى يقى لأشبه المفعول عند الوقفة، فافهم مذاهب العرب.

هكذا تناول المؤدب هذا الموضوع فى اكثر من ضعف حجم ما ذكره أبو علىّ وهناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين النصين نذكر أهمها :

أوجه الاتفاق فى تناول الموضوع

كلاهما مثل بالمجلس والمحبس والمضرب والمفر والمعاش والمرجع والمطلع . وكلاهما استدل بالقرآن واتفقا فى موضعين لم يزد عنهما أبو علىّ هما : أين المفر ، إلىّ مرجعكم . كلاهما ذكر قول العرب: أتت الناقة على مضربها ومنتجها (على خلاف فى التقديم) .

أوجه الخلاف فى تناول الموضوع

١- زاد المؤدب أمثلة كثيرة مثل : المعز ، المكيل ، المهيل، الموعد ، الموئل ، المورد ، الموحل ، المأقى ، المأوى ، الموحد ، الموهب ، الموضع ، المخاض ، الموقى ، الموعى ، المولى ، المسجد .

٢- زاد المؤدب من الآيات القرآنية إحدى عشرة آية هى : " وجعلنا النهار معاشا " ، " ويسألونك عن المحيض " ، " لكل أمة جعلنا منسكا " ، " لسبأ فى مسكنهم " ، " حتى مطلع الفجر " ، " بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا "، " أنزلنى منزلا مباركا " ، " لبئس المولى ولبئس العشير " ، " عندها جنة المأوى " ، " بسم الله مجريها ومرسيها " ، " أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق " ، .

٣- لم يتعرض أبوعلىّ إلى حكم المثال ، والناقص ، واللفيف على حين أولاهم المؤدب عناية خاصة .

٤- استشهد المؤدب بسبعة أبيات من الشعر ونسب بعضها إلى سيبويه ولم يرد هذا بكتابه ولم يستشهد أبوعلىّ بغير بيت واحد .

٥- استطرد المؤدب فجاء بحكم مجئ المصدر واسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى مع أن العنوان لم يلزمه بذلك .

٦- استطرد المؤدب فجاء باسم الآلة وهو على غير الورن المعنون له .

٧- تحدث المؤدب عن القراءات فى خمس آيات .

٨- جاء ذكر سيبويه عند المؤدب أربع مرات ولم يجئ ذكره عند أبى على إلا مرة واحدة مصرحا به ومرة بما قاله ، ونسب المؤدب تفسير المرجع بالرجوع إلى الخليل بن أحمد .

٩- تحدث المؤدب عن ورود الكسر والفتح فى المطلع والمنسك والمسقط والسكن كما تحدث عن رأى سيبويه فى تعليل شذوذها .

١٠- تحدث المؤدب عن دلالة الكسر فى المسجد على البيت والفتح على موضع السجود .

ونخرج من هذه المقارنة بأن المؤدب مسوعب لكل ما قيل فى هذا الموضوع تقريبا. وهذه سمة تصاحبه فى الكتاب ، كما أنه مكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات كما استنتج المحققون ، ومكثر من الاستشهاد بالشعر الذى ربما لا نجده فى كتب النحاة مما يدل على سعة اطلاعه على الأدب ، مستطرد لذكر ما يتصل بالموضوع الذى يتحدث عنه ولو لم يسعفه العنوان، محترم لآراء سابقيه مثبت لها كما وعد فى المقدمة . واضح فى عبارته بحيث لا تحتمل التأويل كما وعد فى المقدمة ، لم يأت بحجة ضعيفة كما وعد كذلك .

استطرادات المؤدب وتوفيقه بين الآراء

هذا ومن الدلائل على استطراداته وعرضه لآراء غيره دون انحياز أو تعصب بل يذكر أساس الخلاف ويوفق ما أمكنه بين الآراء ، أنه وقد وضع كتابه في الصرف كما ذكرنا ثم تعرض لمسائل نحوية بحتة ، بل وعنون لها واستطرد في أثناء الحديث عنها إلى ما يتصل بها من بعيد ، وسأسوق لذلك نموذجين أحدهما لكثرة استطراده - والآخر لميله إلى التأصيل والتوفيق .

فأما **الأول** فكان تحت عنوان : حكم في تقديم الأفعال وتاخيرها فقد استغرق الحديث في هذا عشر صفحات كاملة (١٣٥-١٤٦) بدأها بأن الفعل إذا كان مقدما على الاسم كان موحدا في حدّ تثنيه اسم وجمعه ويعلل لذلك ، وينتقل مباشرة إلى تذكير الفعل مع المرأة إذا كان بينهما حائل مثل : " لقد ولد الأخيطل أم سوء" وهنا ينقل رأى الفراء بأنه لم يقل : ولدت لأن الأم لا علامة فيها للتأنيث ويستدل على ذلك بثلاثة أبيات اخرى لكنه فيالبيت الثالث وهو:

فإن تعهدي لامرئ لمّة .. فإن الحوادث أزرى بها،

يعلق بأنه ذهب بها إلى الحدثان والعرب تترك لفظ الكلام وتذهب إلى معناه مرة وتترك معناه مرة وتذهب إلى لفظه أخرى ، وبهذه المناسبة يسوق شواهد على مراعاة لفظ " مَن " ومعناها - ويجعل مع "مَن" بعض الاسماء الظاهرة ويستشهد بقول القطامى :

كأن نسوع رحلى حين ضمت .. حوالب غرزا ومِعًا جياعا

فقال : مِعًا ثم قال : جياعا فجمع . ويستمر فى سوق الشواهد على صلاحيةِ " مـن " للمذكـر والمؤنـث والمفـرد والجمـع والمثنـى ويستشهد لمجئ غير " من " على هذا بقول أوس بن حجر :

وأخرج منه القَيْنُ أثرًا كأنه .. مدبٌ دبا سود سرى وهو مسهل

فقال " سود " فجعله جمعا على الدبا . وكذلك قول الآخر :

وأيُ امرئ غادرتم فى محلكم .. إذا هى أمست لونُ آفاقها حمر

كأنه قال : ألوان ، ويسوق فى هذا المعنى قوله عـز وجـل " حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت " حيد قال ثقالا فجعله جمعا على السحاب ثم قـال : سقناه فجعلـه واحدا علـى السـحاب أيضـا والسحاب واحد فى اللفظ جمع فى المعنى .

ثم يدلف من ذلك إلى وقوع " مَن " على الآدميين وقد تـأتى لغيرهم ويستشهد على ذلك بالقرآن والشـعر ، ويخـرج إلـى " مـا " وإن اكثر اسـتعمالها لغير الآدميين وقـد تـأتى للآدّميين ويستشـهد بالقرآن والشعر ويكثر من ذلك ثم يرجع إلـى عـود الضمـير علـى المثنى بضمير المفرد مثل قول الشاعر:

شر يوَميْها وأشقاه لها ,, ركبت عنز بحِدْجٍ جملا

لم يقل وأشقاهما لها . لأنـه أراد وأشـقى مـا ذكـرت فحمـل الكـلام على المعنى ، ومثله قول بشر :

لئام الناس ما عاشوا حياة .. وأنتنه إذا دفنوا قبورا

المعنى وأنتن ما ذكرنا . ويستمر فى سرد الشواهد على ذلك شعرا وقرآنا .

وبعد هذا التطواف يرجع إلى تذكير الفعل قبل قوم وتأنيثه فتذكيره على اللفظ وتأنيثه على الجماعة ويستشهد بالقرآن ، وفى لفظ الشمس وتذكيرها فى قوله : " وجمع الشمس والقمر" لا يقول إنه تأنيث مجازى ولكن يقول : ذهب بالشمس إلى الضياء ثم يقول : فإذا قدمت فعل المرأة عليها تركته موحدا مؤنثا فى التوحيد والتثنية وذكّرته فى الجماعة ويسأل ويجيب عن سبب عدم التذكير مع المثنى ، ثم يدخل إلى تعليل ما ورد من لحوق علامة الجمع بالفعل فى مثل قوله تعالى : " وأسروا النجوى الذين ظلموا " فيذكر فى هذا قولين احدهما انه خرج على لغة أكلونى البراغيث ، والآخر أنه خرج على كلامين كأنه أخبر عن ذكره عن مضمرحين قال : وأسروا ثم عرض له أن يظهر المضمر فقال : الذين ظلموا .

وأرى فى هذا تجاوزا وجرأة على اسلوب القرآن الذى هو كلام الله الذى لا يعرض له شئ يجعله يضرب عما بداه . ثم يختم حديثه بأن فعل المذكر والمؤنث إذا تأخر خرج على عدد الاسماء ، وقد اجاز بعضهم توحيده قال الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما .. عندك راض والرأى مختلف

حيث قال : راض ولم يقل : راضون .

هكذا رأيناه يتحدث عن تقديم الفعل وتأخيره ، ويبدأ بضرورة توحيد الاسم مع الفاعل المثنى والجمع . وهذا حكم من احكام الفاعل ونائبه وليس فى الصرف . ثم ينتقل إلى تذكير الفعل مع المرأة إذا كانت فاعلا وفصل بينهما فاصل غير أنه ينقل رأيا جديداً للفراء فى أن الفاصل ليس هو المسوغ للتذكير ولكن لأن

الأم ليس فيها علامة تأنيث . ولأدنى ملابسه وهو يتحدث عن الحوادث بأنها فى معنى الحدثان يستطرد إلى مراعاة اللفظ والمعنى مع " مَن " وغيرها . ويخرج من ذلك إلى الحديث عن معنى " مَن " و " ما " ويعود إلى مراعاة اللفظ والمعنى ويدخل فى ذلك اسم الجمع والمؤنث المجازى ، ويختم بعود الضمير على المعدود بما يناسبه وما خرج عن ذلك . هل هناك دليل أوضح على أن الرجل يستطرد ولأدنى ملابسة ؟!!

النموذج الثانى عن ميله للتأصيل والتوفيق بين الآراء

ونختار لذلك مسألة طالما تحدث عنها البصريون والكوفيون واختلفوا فيها لنرى معالجة صاحبنا لها وتعليقه عليها ، وهى مسألة نحوية تتعلق بدخول " إن " الشرطية على الاسماء فيقول (ص ٤٨٩-٤٩٠) : " وقد اتفق الكوفيون والبصريون على حاجة " إن " إلى الفعل وصحة تقديره معها غير أنهم اختلفوا فى نأى الفعل عنها وتراخيه معها ، فقال البصريون : " إن " لا تبتدأ الأسماء بعدها ولا تخلو من ملاصقة الفعل لها . وقال الكوفيون : الفعل الذى تطلبه "إن" يحتمل حالتين : حال أتصال بها، وحال بعد منها إذا لم يخرج عن جملتها ، ولم ينقطع عن الالتباس بها ، ولم يفصل بينه وبينها مايخرجه عن أحكامها . فاحتج الكوفيون لمذهبهم بقوله عز وجل " إن امرؤٌ هلك " تأويله : إن هلك امرؤ ، وبأن بعض العرب قال : إن امرؤ يهلكْ بجزم "يهلك " كالملاصق، وإن وقعت تفرقة وعرض عارض وحال حائل .

واحتج البصريون

بأن الكلام مبنى على : إن يهلك امرؤ يهلك ، وإن هلك ، فالأول مضمر مع " إن " والثانى مفسر ومترجم وكاشف للنية المقصود لها .

فعارض الكوفيون

بأن العرب لما لم تقل : لن زيد يقوم وهم يبنون قولهم على: لن يقوم زيد يقوم ، كان فى ذلك دليل على أن الأداة لا فعل معها غير الذى ذكر مظهرا ، وأنهم فصلوا بين " إن " وبينه لضعف عملها ، وألزموا " لن " تقديم الفعل لقوة عملها ، كما قالوا ظننت أن تقوم ، فاكتفوا بـ " تقوم " من خبر الظن ، ولم يفعلوه مع الأسماء المتمكنة التى لم يدخل عليها ما يضعف تمكنها فى التعريب ، فأدخل على " إن " ولهذه العلة أقاموا "يقوم" مقام "قائم" فى : إنّ فى الدار يقوم زيد ، تقديره : قائما زيد ، لم يحملوا عليه : كان فى الدار يقوم يقوم زيد ، لقوة عمل " كان " إذ كانت فعلا متصرفا ، وضعف نصب " إنّ " إذ كانت أداة لا تصرف لها ولا ضمير يحتمل فيها ، وهذا كله من التشبيه الذى تعمل العرب عليه ولا تلزم المشبه ان يستوعب جميع ما فى المشبه به .

وحجة البصريين

- أن العرب لم تقل : لن زيد يقوم على اختيار واستحسان ، لأن " لن " خرجت على أصل الباب وأوضح الاعتلال (السبب والعلة) وأن المعمول إذا لم يتصرف لزمه معموله ، وما خرج على أصله ، وأوضح علله فلا سؤال فيه ، ولا حجة على مؤثره ومستعمله و " إن زيد قام قام " مما قيل على الأقسام وبنى على التوكيد والاطناب فاستعمل الفعل فيه مرتين بحالى إضمار وإظهار، كما رفع الوقت بالمصدر فى : قيامك يومُ الخميس ، وجلوسك يومُ الأحد ، وسبيل المبنى على الاتساع والمحمول على التوكيد ان يحتج له فى موضعه ويعتل لمذهبه فى المكان الذى وجد مستعملا به ، ولا وجه للبناء عليه بالتشبيه والقياس ، كما لا يقاس على : سقيا لك ، درهما ودينارا لأخيك .

هكذا رأينا عرض المسألة لدى الطرفين وحجة كل ورد الآخر عليه ، وعدم الترجيح لرأى أى منهما ، وفى العرض دقة وتأصيل وتحرير لمحل النزاع فى أسلوب رصين يميل إلى المنطق والفلسفة ويحسن طريقة القياس والتشبيه والتنظير ، ويميل إلى التوفيق بين الرأيين بذكر وجه الاتفاق بينهما فى حاجة " إن " الشرطية إلى الفعل وصحة تقديره معها . وحصر نقطة الخلاف فى حالة " نأى الفعل عنها وتراخيه معها " . أى الفصل بينها وبين الفعل بفاصل .

وهكذا يستبين منهج الرجل فى تناوله القضايا وفى استيعابه للمسائل ، وفى استطراداته وشواهده ، وأمانته العلمية ، وكثرة أمثاله . وهناك خاصية أخرى تميز بها الرجل فى تفصيل وتشقيق الفروع بعد ذكر الأصل . وفى هذا من التيسير على الدارس بذكر الأمثلة التطبيقية التى تندرج تحت القاعدة ما يرفع الحرج عن الباحث حين لا يجد فى حصيلته اللغوية ما يساعد على التطبيق ، أو يتحرج من التمثيل بما ليس مستعملا فى لغة التخاطب وهذا مثال مختصر لما ساد فى الكتاب كله عن أصول الأفعال وفروعها:

حكم فى جميع أصول الملتوى وفروعه : (ص٣٤٦-٣٥٣)

ويقصد بالملتوى اللفيف المفروق ويعلل لتسميته بقوله : لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح وهو يدور على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : وشى يشى وشاية فهو واش قال الشاعر :

فما زادنى الواشون إلا صبابة . . وما زادنى الناهون إلا تماديا

والوجه الثانى : وجِى يَوْجَى وَجًى فهو وَجٍ قال الأعشى :

غراء فرعاء مصقول عوارضها . . تمشى الهوينى كما يمشى الوجِى الوحِل

والوجه الثالث : وَلِيَ يلي ولاية فهو وال وذلك مَولًى : والوَلْى : القرب قال الشاعر :

وشطَّ وَلْى النوى إن النوى قذف . . تياّحة غَربْة بالدار أحيانا

ثم يقول : وحكم هذا الباب وباب المثال سواء فى سقوط الواو وثباتها . ويمثل وينقل عن الخليل بن احمد أن " تقوى " من هذا الباب لأنها وزنها " فعْلى " وأصلها : وقْوى - ويحكى خلاف النحاة فى أصل تقيت فالكسائي يرى أنها من اتقيت فنقصوا منها والخليل وأصحابه يرون أنها فعَلْت وهى لغة من قال : " تخذ قال تعالى : " لتخذت عليه أجرا " فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو . ثم يرجح رأى الخليل لشعر العرب - ثم يشقق فيأتى بالأمر من هذه الأفعال التى حذف أولها فى المستقبل ، كما حذف فى وعديعد، لكن هذه الأفعال حين يأتى منها الأمر سيحذف آخرها أيضا فتبقى على حرف واحد فتحتاج إلى هاء السكت فتقول : قه ، عه ، وقد استجازت العرب حذف الهاء قال شاعرهم :

فقلت ل خالدا يا زيد لما . . علت نابى السيوف المرهفات

ويدخل على المشتقات فعلى وزن " فعِل " تقول : وَفٍ ، وَقٍ وفى مثال " فعّال " : وفّاء ، وقّاء . وعلى فَعول : وَفىّ ، وَقِىّ ، وعلى فاعل : واف ، واق ، وعلى فعيل : وفىّ ، وقىّ (ولفظه

ولفظ فعُول واحد) ، وعلى مفعول : موفىّ ، موقىّ وعلى مَفْعل : مَوْفى ، مَوْقى ، وعلى مِفعال : ميفـاء ، ميقـاء ثـم يقـول : وقيـاس هذه الشعوب كقياس شعوب المثال وأولاد الأربعة فقس هـذا بـذاك وبعـد هـذا يذكـر الفـروع وهـى الافعـال : كـالايلاء . والتفعيـل كالتوفيـة. والتفعّـل كـالتوخى ، والافتعـال كالاتّقـاء ، والمفاعلـة كالموالاة ، التفاعل كالتوارى ، والاستفعال كالاستيفاء .

وبهذا يتضح منهـج الرجـل وتظهـر طريقتـة ، وتبـدو قيمـة كتابه بالنماذج والمثل لا بالقاء الصفـات دون سـند مـن البـراهين . فإلى مذهب الرجل ومصطلحاته .

الفصل الثانى

مذاهبه و مصطلحاته

مذهبه النحوى

من خلال المعايشة الواعية لهذا الكتاب يبدو صاحبه نسيج وحده فى التواضع العلمى ، والعمق الثقافى ، والنجرد من العصبية المذهبية . بالرغم مما نلحظه فى ثنايا الكتاب من ميل واضح إلى المذهب الكوفى ، وحين أصفه بذلك لا أرانى مبالغاً أو متحيزا ، فقد ابتدع الرجل - أو نقل عمن لا نعرفهم - مصطلحات غريبة ولكنها مفيدة ومعللة وعميقة واهتم اهتماما بالغاً بالاستشهاد بالآيات القرآنية والاشعار العربية ، وحين تعرض للنقل عن البصريين ورموزهم كان فى غاية الأدب والتقدير لهم ، بل هو يعرض لمذهبهم - كما مر فى الفصل السابق - فيوضحه ويستدل له ويبين الاساس الذى بنوا عليه رأيهم ، بل نراه فى بعض الأحيان يتبنى رأيا بصريا مخالفا لأصحابه الكوفيين ، وحتى لا يكون الكلام مطلقا لابد من طرح الاشارات التى تؤيد هذا الذى ندّعيه .

فمما يدل على اتجاهه الكوفى مايأتى :

١ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى أن المصدر مشتق ومأخوذ من الفعل الماضى (ص٤٤) .

٢ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى حتى ، ولام الجحود ، ولام كى ، وكما على أنها تنصب الفعل بنفسها وليس باضمار "أن" بعدها (ص٤٠) .

٣ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى تسمية الضمير بالمكنى (ص٣٩٥) .

٤ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى تسمية المضارع بالمستقبل (ص٢٨) .

٥ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى أن الأمر مجزوم وليس مبنيا (ص١٠٤) .

٦ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى إطلاق ألقاب الاعراب على حركات البناء والبنية فيسمى الفتحة نصبة والضمة رفعه وهو رأى الفراء (ص١٥،٢١،٢٤،٣١،٣٤) .

٧ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى تسمية همزتى الوصل والقطع ألفا (ص١٠٣) .

٨ - يتبنى وجهة النظر الكوفية فى أن نصب الفعل بعد فاء السببية وواو المعية على الصرف (ص٣٧،٣٨) .

٩ - يتبنى وجهة نظر الفراء فى أن قياس مصدر الثلاثى المفتوح العين هو الفعْل عند نجد والفُعول عند أهل الحجاز (ص٤٤)

١٠- يتبنى وجهة النظر الكوفية في المصادر التى لا أفعال لها والتى تخالف صدورها والأفعال التى لا مصادر لها (ص٥٩،٦١،٦٣) .

١١- يتبنى وجهة نظر الفراء فى أن " صبور " يستوى فيه المذكر والمؤنث لأنه لم يبق له فعل يبنى عليه إذ إن "صابر" هى التى بنيت على : " صبَر" ثم يقول عقب ذلك : والذى يعتمد عليه هو قول الفراء هذا (ص٧٧) .

١٢- يتبنى وجهة النظر الكوفية فى عدم ذكر تاء التأنيث فيما لاحظ للذكر فيه كحائض (ص٦٦) .

١٣- يتبنى وجهة نظر الكوفيين فى إعراب "سقيالك " ويرجحها (ص٤٦٠) .

١٤- ينقل كثيرا عن علماء الكوفة كالكسائى والفراء وأبى جعفر الرؤاسي وهشام بن معاوية الضرير ، وأبى بكر الأنبارى

١٥- ينقل عبارة الكسائى والفراء وهشام بنصها فى أن " الاسم أخف من الفعل لأن الاسم يستتر فى الفعل والفعل لا يستتر فى الاسم " [١] (ص٣٩٤) .

١٦- يتحدث عن آراء البصريين بعبارة توحى أنه ليس منهم ولكن فى أدب مثل قوله:" وقال البصريون لم يأت على هذه البنية بكسر التاء إلا حرفان هما التبيان والتلقاء " (ص٤٨-٤٩) . ومثل قوله : " وقال الخليل بن أحمد البصرى واصحابه : فصبر جميل أى فالذى أعتقده صبر (ص١٠٦) .

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٢٩ ومدرسة الكوفة ص ٣٠٣

ومما يدل على تأثره ونقله عن البصريين مايأتى :

١ - يتبنى رأى البصريين فى أن الفعل يرتفع إذا وقع موقع الاسم (١٣١) .

٢ - ينقل عن المبرد فى الكامل أن للمصدر يأتى على " فاعل " و " فاعلة " (ص٥٨) .

٣ - يسير على نهج البصريين فى تقسيم الأفعال إلى وجوه ستة ومعرفة التعدى واللزوم بالهاء (ص١٤٧-١٤٨) .

٤ - يسير على نهج البصريين فى تخطئة قراءة " نافع " بهمز "معائش" كما أخطأت العرب فى جمع مصيبة على مصائب، وكما قالوا : حلأت السويق ، ولبأت بالحج ورثأت زوجى[1] (ص٢٧٨) .

٥ - ينقل عن الخليل بن أحمد البصرى ويتبع ذلك بقوله : رحمه الله [2] (٩٥) .

٦ - ينقل عن يونس بن حبيب البصرى (ص١٢٧) .

ومع هذه الظواهر البصرية فى الكتاب نرى أن الاتجاه السائد هو المذهب الكوفى ، على أن صاحبنا لم يقتصر على مصطلحات الكوفيين التى نعرفها[3] ولكنه انفرد وتميز بمصطلحات جديدة وغريبة ولابد من عرضها والاستفادة منها فيمايأتى :

---

(١) سار الفراء أيضاً فى هذا الاتجاه

(٢) الكسائى كان تلميذاً للخليل، والمدرسه الكوفية كلها تلمذت على البصرة .

(٣) راجع مدرسة الكوفه فى مصطلحاتهم من ص ٣٠٣ والمدارس النحوية من ص١٦٥ . وكتاب " أبو زكريا الفراء " . ومذهبه فى النحو واللغة .

مصطلحاته الخاصه :

١- ينقسم الفعل الماضى عنده إلى ثلاثة أقسام :

أ - *نص* ، وهو مادل على ماض ولفظه ماض مثل : " ضرب الله مثلا عبدا مملوكا " .

ب - *ممثل* : ما كان لفظه لفظ الماضى ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه . مثل قوله جل وعز : " أتى أمر الله فلا تستعجلوه " ومثل قوله : " والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه " أى فنسوقه . ومثل قوله : " وإذ قال الله ياعيسى ابن مريم " أى يقول ومثل : " ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة " أى ينادى لأن ذلك يوم القيامة . ومثل : أطال الله بقاءك وأدام عزك ، ومثل قول الشاعر :

فأدركت من قد كان قبلى ولم أدع .. لمن كان بعدى فى القصائد مصنعاً

أى لمن يكون بعدى .

جـ - *راهن* : المقيم على حالة واحدة مثل قوله تعالى : "وكان الله على كل شئ قديرا " وقوله :"وكان الله عليما حكيما " وقوله: " وكان الله غفورا رحيما " ثم يقول :" وصلح الماضى فى موضع الدائم كلما كان المعنى مفهوما (ص ١٧-٢٠) .

٢- الفعل الماضى يسمى : " واجباً " لسقوطه والفراغ منه كما تقول : وجب الحائط أى وقع . ويسمى : " عائرا " من " عار " بمعنى : ذهب ومنه سمى الحمار الوحشى عَيْرًا لأنه ذاهب فى

الفلاة . ويسمى " معّرى " لتعريته من الحروف العوامـل والزوائـد (ص ٢٦ ، ص ٨٦)

٣- الفعل المضـارع يسمى " المسـتقبل " ولـم يـأت لفظ المضـارع دالا على هذا الفعل فى الكتاب : وينقسم إلى قسمين :

أ - نص : ماكـان لفظـه لفظ المسـتقبل ودل علـى مسـتقبل مثل : يضرب زيد غداً عمرا .

ب- ممثل : مـا كـان لفظـه لفـظ المسـتقبل ومعنـاه لمـاضى الزمـان وعـائره مثـل قولـه تعـالى : " وزلزلوا حتى يقول الرسول " برفع : يقول بمعنى : قـال . ومثـل قـول امـرىء القيس :

مطوت بهم حتى تكلّ غزاتهم .. وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

أى حتى كلت .

ومثل قول الصلتان :

وانضح جوانب قبره بدمائها .. فلقد يكون أخادم وذبائح

أى فلقد كان (ص ١٨،٢٩) .

٤- يسمّى المستقبل (المضارع) غابرا (ص ٢٨،٤٩،٨٦) .

٥- حروف المضارعة تقوم مقام الموصوف فالياء للغائب والألف مقام المخبر عن نفسه والنون مقام الجماعة التى أنت فيهم ، والتـاء مقـام المخـاطب . وتسـمى الحـروف الزوائـد لأنهـا زائـدة علـى الماضى المجرد، وتسمى الحوادث لأنها هى التى أحدثت الرفع فى

المضارع على رأى الكسائى[1] وتسمى العوامل لهذا المعنى ، وتسمى الكواسي لأنها كست الماضى ثوبا آخر فجعلته مستقبلا (ص ٢٨،٢٩،٣٨) .

٦- الفعل المبنى للمجهول يسميه " الباطن المضمر" (ص١٤٧) .

٧- الفعل اللازم الذى يصل إلى المفعول به بحرف جر يسميه "الموصول" نحو مصفوح عنه ومغضوب عليه (ص١٤٨) .

٨- الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يسميه "المجاوز" مثل : كسوت زيدا ثوبا (ص١٥٠) .

٩- الفعل الثلاثى الذى به حرفان متماثلان فصل بينهما حرف آخر يسميه " المفكوك " مثل : سلس ، سدس ، ثلث (ص١٥١) .

١٠- الفعل الأجوف يسميه " المنقوص " لنقصان الواو أو الياء منه فى الأمر (ص٢٥٤) .

١١- الفعل الناقص فى المضارع يسميه " أولاد الأربعة " لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره (ص ٢٩٢) .

١٢- الفعل المضارع الثلاثى المهموز يسميه " أولاد الثلاثة " مثل يسوء ، يجئ ، يشاء (ص٤٣٣) ولا أدرى لهذا المصطلح علة وقد يكون لأن ثالثه حرف علة

(١) المدارس النحوية ص ١٦٩

١٣- اللفيف المفروق يسميه " الملتوى " لالتواء حرفى العلة على الحرف الصحيح مثل وشى ولى وفى وقى (ص٣٤٦) .

١٤- اللفيف الذى مع حرفى العلة همزة يسميه " الموائى " مثل: وأى وأوى (ص٣٥٤،٣٥٧) .

١٥- المهموز الذى أوله همزة يسميه " القطع " استصحابا لهمزة القطع مثل : أمر ، أكل ، أخذ ، أفل . والذى وسطه همزة يسميه "النبر" مثل : وأل ، سأل ، سئم ، زأر ، ضؤل ، رأى . ويخص المهموز بما كان آخره همزة مثل : دفئ ، صبأ ، هنأ ، وطئ ، (ص٤٠٤،٤١٧،٤٢٨) .

١٦- اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة يسميها "النعوت" وفى أثناء حديثه عن اسم الفاعل يطلق عليه مصطلح الكوفيين وهو " الدائم " . يعنون لهذا بقوله : " حكم فى النعوت ووجوهها " (ص٦٥ وما بعدها) .وفى غضون ذلك يقول : " فاذا بنى الدائم على المستقبل قيل " هند حائضة " (ص٦٨ ، ٨٦) .

١٧- يقسم الأسماء إلى ثلاثة أنواع (أ) اسم ناقص وهو ماجاء على حرفين وحذف الثالث لعلة مثل " دم ، غد (ب) اسم تام ماجاء على ثلاثة أحرف كزيد وهند (جـ) اسم زائد : وهو مازاد على ثلاثة كأحمد ومحمود (ص ٣٩٥) .

١٨- يتغير حرف الصلة لتغير المعانى [ويقصد بحرف الصلة " حرف الجر " ومعروف أن الكوفيين يسمون الظرف والمجرور

صلة] مثل : " **دخل** " فإذا كان الدخــول على الآدمــيين تعــدت " بعلى" مثل : " فلما دخلوا عليه قالوا : " واذا كان الدخول فـي شئ لا شخص له تعدى " بفى" مثـل : " يدخلون فى دين الله أفواجا " واذا كان فى الديـار والمنـازل فـلا صلـة لـه مثل " ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة " وقولـه : " ادخلوا مصر " واذا كان الدخول على الزوجـة تعدت بالبـاء مثل : دخل بها ومنـه قولـه تعـالى : " فان لم تكونوا دخلتم بهن فلاجناح عليكم " .

١٩- يسمى همزة القطـع " **ألـف العبـارة** " أى الألـف الأصليـة (ص١٥١) .

٢٠- الحروف ثلاثة أقسام (١) **حروف التفرقة**: مثل : هل ، قد ، بل : تفرق بين حدود الكلام (٢) **حروف الندە** : مثل : حـلْ لزجر الناقة ، وصه ، ومه [1] ، (٣) **حـروف الحكايـة** مثـل : طـق ـ دد لحكاية الصوت .

(١) كأنه لا يراهما من أسماء الفعل بل يعدهما من الحروف

تعليق وتعقيب

هكذا رأينا للرجل إضافات ومقترحات ليست كلها مرضيّة بالطبع فكل انسان يؤخذ منه ويرد عليه إلا المعصوم ، ومادامت العقول متفاوتة فلا مناص من اختلاف الرأى ولا يؤثر هذا الاختلاف فى تقدير الجهد المبذول ، فسبحان من تفرد بالكمال .
وبالرغم مما قاله الاستاذ الدكتور شوقى ضيف فى " المدارس النحوية " عن مصطلحات البصرة أنها شاعت لدقتها المنطقية إذ كانت عقول البصريين أكثر خضوعاً لسلطان المنطق ومناهجه الصارمة " . بالرغم من ذلك فاننا بالنظرة المتأنية المجردة من المذهبية نضع أيدينا على عشرين مصطلحاً جديداً لجأ الرجل فى بعضها إلى فك الاشتباك بين العلماء فيما اختلفوا فيه ، فتقسيمه للماضى والمستقبل يراه حلاً لاشكال بعض النصوص التى جال العلماء فيها وصالوا ، والتمسوا لها القرائن والتأويلات .

ومن أهم سمات المدرسة الكوفية أنها تضع لكل ظاهرة لغوية – ولو كانت أمثلتها معدودة – قاعدة مستقلة ، ويفضلون عدم التأويل كما فعلوا فى حروف الجرحين قالوا فيها بالتناوب على حين قال البصريون بالتضمين [١] ، وهذا مما يؤكد كوفيته ، فالمذهب كله يميل إلى مذهب الظاهرية وهم أصحاب النظرية الوصفية للغة .

---

(١) حروف الجر بين التناوب والتأويل للمؤلف .

أما أن حروف المضارعة تقوم مقام الفاعل فهذا رأى كوفى أيضاً قديم جديد مازال محل بحث . وأما تسميته للمبنى المجهول بالباطن المضمر فهو أخصر من التعبيرين المشهورين : المبنى للمجهول والمبنى لما لم يسم فاعله ، وكأنه يقصد المضمر فيه الفاعل كما قالوا فى اسم المفعول أنه أختصار وتوسع فالأصل أن يعنون له باسم المفعول به لكن على الاتساع قالوا : المفعول كما قالوا : المحصول والأصل المحصول عليه [١] .

وتفرقته بين الفعل اللازم الدال على السجايا والصفات الملازمة والفعل الذى يتعدى إلى مفعول بحرف جر فيسمى الأخير بالموصول ، فذلك جيد جدا حتى لا تختلط المدلولات فى أنواع اللازم ، وقد سبق أن فرقت بينهما فى بحث سابق [٢] .

وتسميته الفعل المتعدى لاثنين بالمجاوز أجود وأفضل من هذه التسمية الطويلة التى تضطرنا إلى أن نذكر بعد الاثنين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

أما تغيير الأجوف بالناقص أو اللفيف بالملتوى والموائى والمهموز بالقطع والنبر فذلك لايفيد كثيرا . وتقسيمه الأسماء إلى ناقص وتام وزائد يغنى عنه التقسيم السائد إلى مجرد ومزيد ومعّل .

على أنها لفته طيبة أن يستفتى القرآن الكريم وأسلوبه فى استعمال فعل الدخول وتعديه بالحرف وبغيره .

---

(١) تصريف الاسماء للشيخ محمد طنطاوى .
(٢) تحقيقات وتنبيهات حول المتعدى والزوم .

خاتمة :

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على منبع الخيرات وعلى آله وصحبه النجوم النيرات . أما بعد

فما لم يكن للبحوث الجادة هدف وغاية واسهام فى سبيل نهضة تلك اللغة وتيسير تعليمها فانها تكون عبثا وتكرارا وجهدا ضائعا ، وفى هذا البحث من النتائج ما أدعى أنه مفيد ، فلو أننا أفدنا منه فى سبيل تيسير القواعد والمصطلحات وفى علاج مشكلة القصور الواضح لدى طلاب العربية فى تطبيق ما درسوه من قواعد نتيجة ابتعاد لغة التخاطب عن اللغة الفصحى ، ونتيجة الإهمال فى حفظ القرآن الكريم كتاب العربية الخالد الذى يقوم الألسنة ، ويحشد الأمثلة ، وينمى الحصيلة اللغوية التى تصلح مجالا لهذا التطبيق ، ذلك أن الرجل أكثر من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، وبالشعر العربى الرصين ، ولم يكتف بما يتردد من شواهد لدى جميع النحاة حتى مل الدارسون من تكرارها ، مع أن فى تراثنا الأدبى مايغنى عنها وما يجدد الهمة فى التحصيل ، وهذه أول وصاة نخرج بها من هذا الكتاب .

ثانيا: كثيرا ما نضع القواعد أمام الدارسين جافة عامة دون تطبيقات لها وتفريعات عليها بما يمكّن لها ويساعد على تكوين الملكات والسلائق ، فيحفظها أبناؤنا ولا تجد لها أثرا فى

استعمالاتهم لها ، وفى هذا الكتاب لكل قاعدة أصول وتفريعات فى أمثلة وشواهد وتطبيقات ينبغى أن نفيد منها .

ثالثاً : يضيق الباحثون المحدثون بتعليلات النحاة ، ويحتجون بضعف بعضها ويتندرون عليها حين يريدون إضعاف حجة المخالف بأنها أضعف من حجة نحوى ، ويختبئون تحت عباءة ابن مضاء فى نعيه على العلل الثوانى والثوالث ، ولكننا رأينا فى هذا الكتاب لكل قاعدة علة ، ولكل حكم حكمة ، تدخل إلى الذهن دون استشارة .

وأعتقد أن الذين يرفضون مثل هذه العلل المقبولة لا يفهمونها ولا يتعبون أنفسهم فى استيعابها

وكم من عائب قولاً صحيحاً .. وآفته من الفهم السقيم

رابعاً : يمكن الاستفادة من مصطلحات هذا الرجل بمايأتى :

١- تقسيم الماضى إلى نص - وممثل - وراهن وتقسيم المستقبل إلى نص وممثل لتقريب فهم الأمثلة القرآنية التى طال الخلاف حولها .

٢- تقسيم الفعل إلى :
أ - قاصر وهو مادل على السجايا والصفات كطهر ووضؤ وكرم .

ب- موصول وهو ما يصل إلى مفعوله بحرف جر كمر ورغب وغضب .

جـ - متعد أو " واقع " كما يقول الكوفيون : وهو مايصل إلى مفعول واحد بنفسه مثل : قَتل ، فَهم ، ضَرب.

د - ناسخ وهو ما دخل على المبتدأ والخبر مثل كان ، ظن - كاد .

هـ - مجاوز وهو ما تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كأعطى ، ومنح ، ومنع ، وجزى ، وكسا .

و - المضمر أو الباطن : المبنى للمجهول مثل : قُتل ، بُعثر .

٣- العناية بتعلقات حروف الجر بالأفعال وتغير معانيها بتغير هذه الحروف وقد أشرت فى بحث سابق إلى هذه الظاهرة التى تحتاج إلى حصر لتلك الأفعال من أمثال : رغب فيه ، رغب إليه ، رغب عنه (١) .

---

(١) تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم للمؤلف .

__خامسا__ : ضـرورة الحـرص علـى تقديـر العلمـاء السـابقين وتوقيرهم مهما اختلفت آراؤنا معهم فهـذا حقهم فـى الوفـاء والـبر وهذا هو خلق الاسلام الذى يقدر لكل جهده واجتهاده . وقد ضـرب هذا الرجل لنا المثل فى ذلك .

هذا وأستعين الله فيما أنتويه من بحوث أرجـو مـن اللـه أن تكون لى علما نافعا يبقـى بعـد الأجـل المحتوم وهـو حسـبى ونعـم الوكيل .

د. محمد المختار محمد المهدى

المراجع

١- أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة   د. احمد مكى الأنصارى .
٢- أبوعثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو لرشيدعبدالرحمن العبيدى
٣- بغية الوعاة للسيوطى .
٤- تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم للمؤلف .
٥- تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق د.محمد بركات .
٦- التصريف لأبى عثمان المازنى بشرح ابن جنى .
٧- تصريف الأسماء للشيخ محمد طنطاوى .
٨- التكملة لأبى على الفارسى تحقيق د. كاظم بحر المرجان .
٩- جهود الفراء الصرفية رسالة ماجستير بإشراف المؤلف وإعداد الباحث محمد على خيرات دغريرى بمكة .
١٠- حروف الجر بين التناوب والتأويل للمؤلف بحولية الكلية العدد الأول .
١١- شرح الأشمونى على الألفية .
١٢- شرح الرضى على شافية ابن الحاجب تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد وآخرين .
١٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبدالمنعم هريدى .
١٤- شرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش تحقيق د. فخرالدين قباوة .
١٥- الصرف الميسر للاسماء القسم الأول للمؤلف .
١٦-طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .

١٧- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون .

١٨- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون .

١٩- مدرسة الكوفة د. مهدى المخزومى .

٢٠- المدارس النحوية د.شوقى ضيف .

٢١- المزهر فى علوم اللغة للسيوطى

٢٢- المقـرب لابن عصفور تحقيـق احمـد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبورى .

٢٣- الملوكى فى التصريف لابن جنى مع شرح ابن يعيش .

٢٤- الممتمع فى الصرف لابن عصفور تحقيق د. فخرالدين تباوة .

٢٥- المنصف شرح التصريف لابن جنى .

٢٦- من تراث لغوى مفقود للفراء د. احمد علم الدين الجندى .

الأحرف والقراءات القرآنية في ضوء الدرس اللغوى

الدكتور
محمد المختار محمد المهدى
أستاذ اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنين - القاهرة

الأحرف والقراءات القرآنية في ضوء الدرس اللغوى

مقدمة :

الحمد لله الذى أنزل القرآن بلسان عربى مبين، تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ... والصلاة والسلام على أفصح خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أما بعد ..

فإن خير ما يبذل من جهد ووقت ، وأبقى ما ينفع بعد الموت، أن يتوخّى الباحث بيان ما غمض من كتاب الله، ودرء ماوجه إليه من سهام المغرضين والجاهلين ... واستمرارا لهذا النهج الذى التزمته فى معظم بحوثى السابقة أقوم اليوم بمحاولة أدعى أنها تقدم فهما متسقا مع طبيعة اللغة ، ومع النص النبوى ، ومع التطور التاريخى حول مفهوم الأحرف السبعة، وعلاقتها بالقراءات ، وعلاقتها بطبيعة اللغة ونشأتها وتطورها... ذلك أنه مبحث يقول عنه العلامة الزرقانى :«إنه مخيف وشائك.. كثر فيه القيل والقال إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار قائلا إنه من المشكل ، ثم يضيف :«إن الخطأ فيه يمهد السبيل لأعداء الإسلام فى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن».

ويحكى الزركشى عن ابن العربى أنه لم يأت فى معنى هذه السبع

نص ولا أثر .

وعن الحافظ ابن حبان البستى أن الناس اختلفوا فى ذلك على خمسة وثلاثين قولا .

ومازلت أكرر أنها رؤية أراها صوابا تحتمل الخطأ ، وأسأل الله أن يجنبنا الزلل، وأن يرزقنا الإخلاص فى القول والعمل .

إنه ولى ذلك والقادر عليه .

أ.د. محمد المختار محمد المهدى

نشأة اللغة الإنسانية

نشأة اللغة الإنسانية

تمهيد :

هذا مبحث يبدو لأول وهلة أنه مما لا يضر الجهل به حيث يتعلق بأمر غيبي ليس في نصوص الوحي ما يحسمه ، غير أن ما يترتب عليه من فائدة لفهم ما أحاط بنزول القرآن الكريم على أحرف مختلفة يجعل له قيمة تستحق العناء في الوصول إليه .

وقداهتم بهذا البحث الأقدمون والمحدثون على سواء ، من المسلمين وغيرهم .

فمن الأقدمين من يقول : إن اللغة الإنسانية طريقها الوحي والإلهام، إعتمادا على قوله تعالى :

(وعلم آدم الأسماء كلها) . وقد أوضح هذا الرأى بشيء من التفصيل ابن فارس في كتابيه : **الصاحبي** ، **وفقه اللغة** .

وتحدث عنه طويلا ابن جني في كتابه : **الخصائص** .

ومنهم من يقول : إن الإنسان قد تعلم اللغة عن طريق المحاكاة ثم المواضعة والاصطلاح ، وقد تحدث عن هذا الرأي أيضا وأفاض في الحديث عنه ابن جني في كتابه الخصائص ، وبدا من كلامه أنه يرتضيه .

أما المحدثون فيقولون : إن اللغة ظاهرة إجتماعية خضعت في نشأتها وتطورها إلى قاعدة التطور العام على سبع مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة الأصوات الساذجة غير المكيفة التي تشبه

الأصوات الانبعاثية أو التلقائية التي تصدر عن الطفل في أول عهده بالنطق، فهي أصوات مبهمة لا تعين رغبة ، ولا تحدد غرضا .

المرحلة الثانية : مرحلة الأصوات المكيفة التي تشبه النغمات الموسيقية إلى حد ما ، وتنبئ عن الأغراض والرغبات بما يصحبها في الغالب من إشارات أو حركات متنوعة .

المرحلة الثالثة : مرحلة المقاطع التي تتكرر في الغالب ، وتظهر منها آثار المحاكاة لمافي الطبيعة من أصوات الأشياء والحيوانات كأن يقول الطفل : تك تك يريد الساعة ، نو نو يريد القط وهكذا .

المرحلة الرابعة : مرحلة الكلمات المكونة من مقاطع ، وهذه المرحلة هي التي حيرت الباحثين فسببها لديهم غير معروف ؛ إذ كون الإنسان كلمات من مقاطع يعبر بها عن أغراضه حين اكتملت قواه العقلية ، ونضجت أعضاء التكلم لديه . وعلى مر الزمن وتشعب نواحي الحياة نمت هذه الكلمات وكثر عددها حتى تكون منها لغة كافية للتعبير عن أغراض الإنسان المختلفة ، ومشاهداته المتعددة .

المرحلة الخامسة : مرحلة الوضع والاصطلاح المبتكر، وهذه مرحلة متقدمة من مراحل النمو اللغوى العادى حيث اضطر الإنسان إلى الوضع والاصطلاح لتنمية لغته حتى تفي بأغراضه المتزايدة وتتسع للتعبير عن تجاربه النامية المطردة .

المرحلة السادسة : مرحلة التقعيد والتقنين للمساعدة فى ضبط اللغة

والحفاظ على خلوها من الأخطاء فى صوغ الكلمات أو فى تكوين الجمل والأساليب .

المرحلة السابعة : مرحلة التنميق والتحسين ، وهي أرقى المراحل وتتمثل في تزيين الأسلوب بالمحسنات البلاغية : لفظية ومعنوية، واستعمال التشبيه والاستعارة والكناية والصور البلاغية المختلفة .

بعد ذلك يعن لنا سؤال آخرهو : **أواحدة كانت لغة الإنسان أو متعددة ؟**

والجواب عن هذا السؤال يتوقف على الإجابة عن سؤال آخر هو : **هل نشأ الإنسان أول ما نشأ في بقعة واحدة من الأرض** وكون أفراده جماعة واحدة بينها صلات وروابط في الدم والنسب والاجتماع ؟ أو أنه نشأ في جهات مختلفة من المعمورة وكون في كل جهة وحدة اجتماعية مستقلة ؟

ـ فإذا قلنا بالرأي الأول وهو ما أشارت إليه الأديان السماوية من أن أصل البشر هو آدم وحواء لزمنا القول بأن لغة الإنسان الأول كانت لغة واحدة ثم تفرعت منها اللغات المختلفة بتفرق النوع الإنساني وانقسامه إلى أجناس وشعوب انتشرت في الأرض وسكنت في بيئات مختلفة ، وكلما تقدم بها الزمن تطورت لغاتها وتفرعت حتى وصلت إلي ما هي عليه الآن .

ومن الأدلة التي اعتمد عليها أنصار هذا الرأي أن الطوفان الذي حدث في عهد نوح عليه السلام كان طوفانا عاما شمل سكان الأرض

جميعهم ، ولم يبق منهم إلا نوح وأولاده الثلاثة : سام ، حام ، يافث ، كما جاء في التوراة ، ويضيف القرآن الكريم إلى من نجوا من الطوفان من آمن بنوح عليه السلام من غير أهله حيث يقول سبحانه : ﴿قلنا يانوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك﴾ . ويقول : (اسلك فيها من كلٍّ زوجين اثنين وأهلك إلا من سبق عليه القول ومن آمن) وبناء على هذا كان الناجون في السفينة يتكلمون بلغة واحدة توارثها من تناسل منهم ، وحين تفرقوا نشأ لدى كل فريق منهم لغته الخاصة التى انحدرت من اللغة الأولى ، ثم تطورت على مر الزمن ، وبذلك نشأت المجموعات اللغوية الثلاث الكبرى : للجموعة السامية ، المجموعة الحامية ، والمجموعة اليافثية .

ـ أما أصحاب الرأي الثاني فإنهم يرفضون عمومية الطوفان ويتشككون في نصوص التوراة والقرآن .

وأشهر من قال بذلك : (ماكس مولر) العالم الألماني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وتتصل نظرية القائلين بهذا الرأي بنظرية (شارلزدارون) الفيلسوف اليهودي في أن نشأة الإنسان قد تطورت من فصيلة القردة ..

من أجل ذلك نغمض الطرف عن هذا الرأي لظهور بطلانه .

ويأتي السؤال الأخير في هذه المنظومة التي تؤرخ للغة الإنسانية الأولى وتطورها وهو:أين كان موطن الساميين ؟وأين رست سفينة نوح ؟

وقد اختلفت آراء الباحثين المحدثين وتضاربت أفكارهم ، وأقرب

هذه الآراء إلى الحقيقة ما ذكره فريق من العلماء في أواخر القرن التاسع عشر وبرهنوا على صحته ببراهين تكاد تكون قاطعة .

وملخصه أن جزيرة العرب هي الموطن الأول للساميين الذين تجمعوا فيه قبل أن يهاجروا إلى الشمال والجنوب والشرق والغرب .وأول من قال بهذا الرأي مؤرخ إنجليزي اسمه (سايس) في كتابه عن قواعد اللغة الأشورية الذي ظهر سنة ١٨٦٢م إذ ورد فيه أن جميع التقاليد السامية تدل على أن جزيرة العرب هي الموطن الأول للساميين حيث لم يؤثر فيها أي نفوذ أجنبي يخرجها عن طابعها وطبيعتها ،كما أن مميزات الجنس السامي التي من أهمها قوة العقيدة الدينية ، والشجاعة الخلقية ، والمناعة الجسمية ، وقوة الخيال لابد أن يكون مصدرها الأصلي الصحراء.

- وفي ١٨٧٣م أعلن (شر يدر) الألماني هذا الرأي .

- وفي ١٨٧٥م نشر (شيرنجر) الألماني أيضا كتابا سماه (جغرافية بلاد العرب) أكد فيه هذا الرأى .

- وفي ١٨٨٢م ظهر رأي العالم الهولاندي (ديجويه)مؤيدا كذلك لهذا الرأي .

ومن الأسباب التي بنى هؤلاء رأيهم عليها :

١- أن التاريخ يقرر أن البابليين والأشوريين أصحاب الحضارة الراقية في العراق كانوا وافدين ، على هذه البلاد ، وأنهم أخضعوا

سكانها الأصليين وهم الشومريون .

٢ـ أنه عثر على نقوش باللغة الشومرية تفيد أن بلادهم كانت فى خطر دائم من إغارة قبائل سامية من جهة الغرب .

٣ـ يذكر التاريخ العصر الذي هاجر فيه الكنعانيون إلى بابل ومنها إلى كنعان ولم يذكر متى وصل الساميون إلى جزيرة العرب وجعلوها موطنا لهم [١] .

٤ـ المعقول أن سكان الصحاري والجبال المجدبة يطمحون دائما إلى التحضر وسكنى المدن والبلاد الخصبة ، وليس هناك مثل تاريخي يذكر عكس هذه النظرية .

٥ـ لغة سكان الجزيرة هي أقرب اللهجات إلى السامية الاولى حيث لم تتأثر بعناصر أجنبية غازية .

ويرى الأستاذ حامد عبد القادر عضو محمع اللغة العربية ـ رحمه الله ـ في مذكراته التي كان يدرسها لنا في جامعة الأزهر وانتفعت بمعلوماته فيها ..أن لا مانع من هجرة الساميين إلى جزيرة العرب حين كانت خصبة تجري فيها الأنهار ، وتنمو فيها الزراعات والمراعي ، وأن لا مانع أيضا من فهم إشارة القرآن إلى مكان استواء سفينة نوح في قوله تعالى : (واستوت على الجودي)إلى أن جبل الجودي هو جبل (أرارات)

---

(١) سيأتى بعد ذلك رأى يحدد تاريخ وصول الساميين إلى جزيرة العرب بما بعد حادثة الطوفان حين كانت الجزيزة مروجا خضراء

في أرمينيا .. وبهذا يمكن أن يقال : إن هذه البقعة قد ضاقت بسكانها ، فاضطر فريق منهم - يشمل الفصيلة السامية- إلى الرحيل طلبا للمراعي وأماكن الصيد والزراعة حتى وصلت إلى بلاد العرب .

وحول هذا الرأي يأتي إعجاز الإخبار من سيدنا رسول الله ﷺ فيما رواه مسلم أن أرض العرب ستعود مروجا خضراء كما كانت من قبل ولهذا نقف خلف هذا الرأي مؤيدين ومقتنعين .

اللغة العربية واللغات السامية

تنتمي العربية إلى الفصيلة السامية ، وأول من استعمل هذه التسمية (سامية) لهذه الفصيلة العالم الألماني : شلوزر (١٧٧٥-١٨٠٩م) وسماها كذلك لأن معظم المتكلمين بها من نسل (سام بن نوح) كما ورد في الفصل العاشر من سفر التكوين ، وإن كانت هذه التسمية تنقصها الدقة العلمية ؛إذ ليست جامعة ولا مانعة،ولكن العلماء قبلوها على علاتها لشهرتها وسهولتها على اعتبار أنها مصطلح يدل على مجموعة متوافقة ومتقاربة من اللغات في موادها وتراكيبها .

- ويدخل في هذه الفصيلة خمس لغات رئيسية :

١- الأكادية وتشمل البابلية والأشورية .

٢- الآرامية وتشمل الشرقية والغربية .

٣- العربية وتشمل الجنوبية والشمالية .

٤ـ العبرية القديمة .

٥ـ الفينيقية .

وأضيف إليها حديثا الحبشية (الأثيوبية) .

وقد تفرعت عن هذه اللغات الخمس أو الست لهجات كثيرة لا تخرج عن القواعد الأساسية لهذه اللغات .

ـ وكان الموطن الأصلي لهذه الفصيلة اللغوية بقعة من الأرض في الجنوب الغربي من آسيا تمتد من البحر المتوسط غربا إلى حوض دجلة والفرات شرقا ، ومن جبال أرمينية شمالا إلى الساحل الجنوبي لجزيرة العرب جنوبا ، وتشمل هذه البقعة فلسطين وفينيقيا (لبنان) وسوريا ، بابل وأشور (العراق) وجزيرة العرب ، والحبشة .

هذا وقد نشأت البحوث اللغوية الخاصة بمقارنة اللغات السامية منذ القرن الخامس الهجري على يد أبي زكريا يحيى حيوج الذي كان معاصرا لبعض أئمة النحاة العرب وتأثر بهم وجعل قواعد النحو العربي اساسا لدراسة اللغة العبرية دراسة علمية ، وقد نمت هذه الدراسات في القر ن السابع عشر الميلادي وما بعده ، فشملت بحوثهم اللغات السامية. الخمس التي أشرنا إليها .. وبالمقارنة بينها تبين بالأدلة القاطعة أن اللهجات السامية انحدرت من لغة واحدة هي اللغة السامية الأم وأن تفرع هذه اللهجات عن أصلها يرجع إلى تفرق الساميين وانقسامهم إلى شعوب اختلفت بيئاتهم وتجاربهم ومشاهداتهم ، وأن توحيد البيئة وتقارب الثقافات يؤدي في الغالب إلى توحيد اللهجات المختلفة .

رأي جديد للباحث في نشأة اللغة يستند إلى القرآن

استنبـاطا مما سبق ، واعتمـادا على القراءات الكثيـرة في هذا المجال ...أرى أنه يمكن التوفيق بين التوقيفيين الذين يرون أن اللغة منزلة من عند الله تعـالى كاملة ، وبين القـائلين بحـدوث اللغة وتطورها وتفـرعهـا من الأصوات أو غيرها محتجين بأحوال الطفل الذي يتدرج فيها من المسموع إلى المحسوس إلى المعقول ...

وإبطالا لما رآه المحـدثون من أن هناك مـرحلة مـفـقـودة من المراحل السبع السابقة نرى أن الاحتـجاج بأحوال الطفل لا تقنع الباحث المنصف بأن البشـرية قد بدأت لغتهـا من الصفر ، وأغلب الظن أن أصـحاب هذا الرأي قد بنوه على أساس نظرية تطور وارتقاء الجنس البشري من فصيلة القرود كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والتأمل في حجتهم نفسـها يهدم هذا الإلحاد،فإن المشاهد أن الطفل يتعلم اللغة من غيره بالسماع فـاللغة وليدة السماع بحيث إذا نشأ الطفل في بيئـة عربيـة تعلم منها اللغـة العربية ، وإذا نشـأ في بيئة أخـرى تتكلم الفـرنسيـة مثـلا نطق بالفرنسـية ، وإذا حـبس الطفل ومنع من الاخـتلاط والاستماع إلى الآخرين فـإنه لن يتكلم ولن ينطق إلا بأصوات فارغة من المعنى .

ومن هنا نرى أن الطفل يسمع من أبيه ، وأن أباه قـدسمع من جده، وأن السلسلة ظلـت مستـمـرة إلى أبي البشـرية ، فلولـم يكن لدينا إيمان

بوجود الله فكيف نطق آدم دون أن يستمع من غيره ـ وبهذا يكون كلامنا في حد ذاته معجزة لغوية تدل على وجود الخالق وعلى تعليمه لأبينا آدم عليه السلام غير أني لا أري مانعا من تصور نشأة اللغة على النمط الآتي وإن لم أره نظرية متكاملة لأحد :

ـ خص الله تبارك وتعالى هذا الجنس البشري بالتكريم والتعليم وفضله على الملائكة الكرام في خلافة الأرض وتعميرها لما فطره عليه من قابلية الإستيعاب لما يلقى عليه ، وقابلية التعليم لغيره بعد أن يستوعب ويتعلم وقد تولى سبحانه وتعالى تعليمه اللغة التى بها يعرب عما في نفسه وينقل بها أحاسيسه ومشاعره إلى الآخرين ، فعلمه أسماء الكائنات التي سيعيش بينها على الأرض ، وأظهر فضله أمام ملائكته بأنه يمكن أن يعلم غيره حيث يقول : (ياآدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون) .

ـ وقد ورّث آدم أولاده هذا القدر الذي تعلمه من ربه ،فكان الأساس الذي بنيت عليه لغات العالم كله ، ذلك أن أولاد آدم وأحفاده تفرقوا في بقاع الأرض واختلفت بيئاتهم واحتياجاتهم فاشتقوا من هذه الأسماء كلمات كون بها كل فريق لغة التخاطب في بيئته ، وكان هذا الاشتقاق من أسماء الأعيان كما بقي في لغتنا العربية حتى الأن من مثل قوله تعالى : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) أي يضربه في دماغه، وقد أجازه أخيرا مجمع اللغة بالقاهرة تنمية للغة واستنادا إلى

كثرة ما ورد من ذلك . ولما كانت وسائل الاتصال في هذه الحقبة الموغلة في القدم محدودة وبدائية لم يحدث التلاقي المؤثر في اتحاد ما ينطقون به، وتلك هي الحقيقة التي توصل الباحثون إليها حديثا كما سبق ، و كانت تلك آية من آيات الله التي امتن بها على خلقه حيث قرن اختلاف الألسنة بإختلاف الألوان باختلاف أنواع الخلق في السموات والأرض ، وجعل هذا الاختلاف مجالا لوصول العلماء إلى عظمة الخالق فقال سبحانه : (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) .

ولما كان اختلاف الألوان عائدا إلى عاملين أساسيين هما : البيئة والوراثة بدليل سواد البشرة فيمن يسكن في المناطق الحارة ، وبدليل ما ورد عن رسول الله ﷺ حين شك رجل في امرأته حين ولدت له ولدا يختلف لونه عن لون أبيه فسأله النبي هل له من إبل ؟ فقال : نعم . فقال له : ما سبب ذلك ؟ قال العربي السائل : لعله نزعه عرق . فقال النبي ﷺ فلعل ابنك هذا قد نزعه عرق . ومعنى ذلك أن الوراثة قد تؤثر في الألوان. وكذلك الألسنة تعود إلى هذين العاملين : **البيئة** بما اقتضت الأشتقاق من أسماء الأعيان أولا ثم من أسماء المعاني ، **والوراثة** بما نقله أولاد آدم عن أبيهم مما علمه الله إياه من أسماء الأعيان وبذلك ينحسم الخلاف حول نشأة اللغة الإنسانية بين المواضعة والتوقيف ، وصدق الله العظيم:﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾.

العربية ولهجاتها

طبقا للنظرية السابقة في تفرع اللغة الإنسانية الأولى وفي تفرع اللغة السامية الأم كانت العربية خاضعة لهذا المقياس مع ملاحظة أن طبيعة الجزيرةالعربية أدت إلى نشأة النظام القبلي بكل ما يتميز به من تماسك بين أفراد القبيلة واعتزازهم بالانتساب إليها والدفاع عنها والحرص على تميز لغة التخاطب بين أفرادها ، وكلما تقاربت القبائل جغرافيا وتبودلت المنافع بينهم نرى أن لهجاتها تتشابه تبعا لهذا التقارب .

من هنا حين اعتزت كل قبيلة بلهجة خاصة ، وكلمات مميزة بكيفية متعارف عليها بين أفرادها كان -بحكم الطبيعة الإنسانية في احتياج الإنسان إلى أخيه الإنسان -أن تقاربت بعض اللهجات حتى اشتهر منها قبل الإسلام في المنطقة الشرقية لهجة تميم وأسد وقيس ، وفي المنطقة الغربية لغة الحجاز وتشمل لهجة المدينة وخيبر وفدك ومزينة وجهينة وقريش وبني بكر وبعض هوازن ومعظم سليم وهلال وما إلى ذلك ، وفي المنطقة الجنوبية لغة حمير .

ومن رحمة الله ومعونته أن جعل الكعبة المشرفة في مكة مثابة للناس وأمنا فكان الجميع يفيئون إليها في مواسم الحج ويختلطون ويتعاملون،مما نشأ عن هذا فكرة الأسواق في أماكن المناسك للترويج للسلع التجارية أولا ثم إلى التفاخر والمديح بالشعر والخطابة ثانيا .

ولما كانت قريش هي سادنة البيت الحرام وهي القائمة بخدمة الحجاج وهي من الحصافة بحيث أدخلت في لغتها كثيرا من كلمات

اللهجات الأخرى مما أثرى لغتها، ويسّر على القبائل الأخرى استساغتها ...اقتضى ذلك ذيوع لغتها وسيادتها ، وكانت أسواق **عكاظ ومجنّة وذي المجاز** في أشهر الحج الثلاثة ميدانا ثقافيا رائعا يتحدث الأدباء والشعراء فيه باللغة الفصحى المفهومة لدى جميع القبائل وهي لغة قريش ، وكان ذلك تمهيدا ربانيا لنزول القرآن بهذه اللغة المشتركة .

علاقة اللهجات بالأحرف السبعة

نزل القران الكريم على رسول الله ﷺ بمكة على لغة قريش ولم يجد النبي صعوبة في بيان معاني ما ينزل في فترة تنزله الأولى على أهل مكة وما جاورها . بل أخذ القرآن بمجامع أفئدتهم وأذهلهم بفصاحته وبراعة أساليبه وعلوّ مكانته حتى قال قائلهم : إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق وإنه يعلو ولايعلى عليه .

بل وصل ببعضهم الأمر إلى أن وصفوه بالسحر والكهانة لتأثيره الشديد في النفوس وعجزهم عن مجاراته وتحديه فإن من البيان لسحرا . ولم يصل إلى علمنا أن أحدا من سكان مكة سأل النبي ﷺ عن معنى كلمة أو عن مدلول آية في هذه الفترة .. فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة المنورة وكان سكانها من الأوس والخزرج وهما قبيلتان يمنيتان متأثرتان بلهجة الجنوب ظهرت الحاجة إلى الاستفسار عن بعض ما نزل من كتاب الله مما ليس في لغتهم ، ثم إن نطق قريش لكلمات اللغة يختلف في أدائه عن نطق أهل المدينة وهنا طلب رسول الله ﷺ أن يخفف عن الأمة،من حيث إن تغيير العادات اللغوية من أصعب الأمور وبخاصة على الشيوخ

الذين دربت ألسنتهم على طريقة خاصة في نطق الكلمات من ترقيق وتفخيم وإمالة وتسهيل للهمزات وما إلى ذلك فاستجاب الله لرسوله ونزل القرآن على حرف آخر،وما زال النبي يستزيد ربه من التخفيف بعد أن دخلت وفود من القبائل في حظيرة الإسلام ، -إذ يريد الجميع أن يتلوا القرآن كما أنزله الله حتى ينالوا ثواب قراءته- حتى وصل العدد إلى سبعة أحرف . روى مسلم في صحيحه عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار (وهي منطقة فيها بئر لهذه القبيلة في المدينة المنورة) فأتاه جبريل عليه السلام فقال : (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف) فقال : (أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك) ثم أتاه الثانية فقال: (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين) . فقال : (أسأل الله معافاته ومغفرته وإن امتي لا تطيق ذلك) ثم جاءالثالثة فقال · (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن علي ثلاثة أحرف) . فقال: (أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك). ثم جاء الرابعة فقال : (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرأوا عليه أصابوا).

معنى الأحرف السبعة

من ضروريات المعرفة لكتاب الله أن يحيط المسلم علما بمعنى الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن الكريم حتى يحصل على حصانة وزاد يتأبى على الشبهات التي قد يثيرها الجهل بثوابت هذا الكتابَ الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) .

وقد خاض في تفسير معنى الأحرف السبعة كثير من العلماء كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذا البحث ، بالرغم من أن الأحاديث التي صرحت بهذه الحقيقة قد رويت عن جمع كبير من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ، وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص ومعاذ بن جبل وهشام بن حكيم وأنس وغيرهم ، وقد استشهد عثمان صحابة رسول الله وهو على المنبر بما سمعوه من رسول الله ﷺ عن نزول القرآن على سبعة أحرف فقاموا حتى لم يحصوا عددا وشهدوا جميعا بأنهم سمعوا رسول الله يقول ذلك . ولا يعقل أن يروي هذا الجمع عن رسول الله ﷺ هذا الحديث وهم لايعرفون مدلوله ، وإلا كان لهم أن يسألوا رسول الله ﷺ عن معناه كما حدث منهم ذلك كثيرا في تفسير ما غمض عليهم من كتاب الله ، ومن هنا وجب الرجوع إلى معاني الحرف المستعملة في لغتهم.

وقد اختار الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى في كتابه (مناهل العرفان) تفسير الحرف بالوجه واختار على اساسه مذهب الإمام أبي

الفضل الرازي في أن الاختلافات في هذه الأحرف لا تخرج عن سبعة أوجه هي :

١ـ اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث

٢ـ اختلاف الأفعال في تصريفها بين الماضي والمضارع والأمر

٣ـ اختلاف وجوه الإعراب

٤ـ اختلاف اللهجات في الأداء بالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم وما إلى ذلك

٥ـ الاختلاف بالنقص والزيادة .

٦ـ الاختلاف بالتقديم والتأخير .

٧ـ الاختلاف بالإبدال .

غير أنه عقب على ذلك بأن النقل لم يشفع لهذا التفسير بتمثيل لهذه الأوجه ، ثم بدأ يجتهد هو في التمثيل لها ، واعترض بعد ذلك على بقية الأراء والمذاهب .

ولهذا كان لابد لنا من الرجوع إلى بقية المعاني الواردة للحرف في هذه اللغة التى نزل بها كتاب الله وتحدث بها رسول الله فوجدنا أن هناك معنيين رئيسين للحرف هما :

المعنى الأول : طرف الشيء الذي ينتهي إليه كحرف الجبل ، وعلى هذا المعنى ورد قوله تعالى : (ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن اصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين) .

والمعنى الثاني : جزء الكلمة من حيث إن كل كلمة تتكون من عدة أحرف .

فأما المعنى الأول وهو طرف الشيء فإن طرف الإنسان لسانه ، ويشمل ذلك طريقة النطق والأداء وما يسمى في علم القراءات بالأصول كتخفيف الهمزة وتحقيقها وتفخيم اللام والراء وترقيقهما،وإدغام المثلين والمتقاربين وفكهما،ومد حروف العلة وقصرها،وإمالة بعض الألفات وفتحها وتقليلها،وكل هذه الأحوال داخلة في كيفية النطق باللسان وهو حرف الإنسان وطرفه .

وأما المعنى الثاني وهو جزء الكلمة العربية فمن استعمالات العرب المجازية إطلاقهم لفظ الجزء على الكل كما ورد في كثير من الأساليب الفصحى كقوله ﷺ : (اليد العليا خير من اليد السفلى) . والمراد أن المرء الكريم السخي خير من الفقير الآخذ ، فأطلق اليد وأراد بها الشخص كله ومن هنا تسمى الكلمة حرفا بل قد تسمى اللغة نفسها حرفا .

من هنا نجد في الأحرف السبعة كلمات من لهجات مختلفة يتفق لفظها ويختلف معناها ، وكلمات أخرى يتفق معناها ويختلف لفظها ، وكلمات تختلف حركاتها ولا تتغير في صورتها ومعناها .

وإذا اردنا التمثيل لهذه الأنواع فإن مثال النوع الأول وهو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى :

ـ ما ورد في كتاب الله عزوجل في استعمال كلمة الفتح في معني فتح الأبواب وفتح الأمصار في مثل قوله تعالى : ﴿ما يفتح الله للناس من

رحمة فلا ممسك لها ﴾ . وقوله : ﴿ فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء ﴾.وقوله : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض). وقوله (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) .
كما استعمل القرآن هذا اللفظ في معنى آخر يسود في جنوب الجزيرة العربية في لغة اليمن ، وهذا المعنى هو ماعبر عنه سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حينما قال : لم أعرف معنى قوله تعالى : ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ﴾ حتى سمعت ابنة ذي يزن وهي تقول لخصمها : تعال أفاتحك ، ففهمت أن معناه عندهم هو الحكم، وقد نزل به القرآن في هذه الآية ، وصار المعنى واضحا : ربنا احكم بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الحاكمين .

كما استعمله القرآن ايضا في سورة السجدة في قوله تعالى : ﴿ويقولون متى هذا الفتح إن كنتم صادقين قل يوم الفتح لا ينفع الذين كفروا إيمانهم ولاهم ينظرون ﴾ ذلك أن الكافرين لا يسألون عن يوم النصر إنما يسألون عن يوم الجزاء والفصل والحكم بدليل ما قبل تلك الآية (إن ربك هو يفصل بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون) .

ومن ذلك أيضا لفظ اليأس بمعنى القنوط وقطع الرجاء في مثل قوله تعالى : (أولئك يئسوا من رحمتي) وقوله تعالى : (إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون) .

وبمعنى العلم في قوله تعالى : ﴿ أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا﴾ على لغة هوازن .

أما مثـال النوع الثاني وهو اتفاق المعنى واختـلاف اللفظ فكما صح من قراءة النبي ﷺ قوله تعالى : (وتكون الجبـال كالعهن المنفوش) بلفظ العـهن مرة وقـراءتها أيضـا بلفظ الصـوف : (وتكون الجبـال كالصـوف المنفوش) .واللفظان مختلفان في الصورة متفقان في المعنى .

وكذلك قـراءة قوله تعـالى : ﴿ إذا نودي للصـلاة من يوم الجمـعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾قـرئت هكذا : ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامـضوا إلى ذكـر الله ﴾ . وبين اللفظين :«فـاسعـوا وامضوا» تقـارب في المعنى واختلاف في اللفظ .

وكذلك في قـوله تعالى في سورة الفاتحة : ﴿غير المغضـوب عليهم ولا الضالين ﴾ قرئت : ﴿غير المغضوب عليهم وغير الضالين ﴾ . فكلمتا (غير) و(لا) مختلفتان في اللفظ متفقتان في المعنى .

ومن أمثلـة النوع الثالث : وهو اختلاف اللفظين في الحـركات مع اتفاق المعنى والصـورة فكقراءة قوله تعالى : (أيحسب أن لـن يقدر عليه أحد)بكسر السين وفتحها . والمعنى والصورة واحد .

وكـذلك قوله تعـالى : ﴿ ولا يحزنـك قولهم ﴾ بضم الزاي وفـتح الياءقرئت بضم الياء وكسر الزاي والمعنى والصورة واحد .

وكـذلك قـوله تـعـالى : ﴿ إن الله اشـترى من المؤمنين أنفـسـهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقـاتلون في سبيل الله فـيقتلون ويقـتلون ﴾ قرئت اللفظة الأولى (فيقتلون) بضم الياء وفتح التاء ، والثانية (ويقتلون) بفتح اليـاء وضم التاء ..كـما قرئتـا بالعكس واخـتلاف الحـركات يجعـل كلا

منهما مبنيا للمعلوم أو المجهول والمعنى واللفظ في القراءتين واحد .

بهـذا نسـتطيع أن نفـهم كيف كـان رسـول الله ﷺ يخـاطب ويعلم ويقرىء أصحابه كتاب ربهم بلغتهم ولهجتهم من منطلق أن الله تعالى قد علمه من فضله لهجات العرب ولغاتها مما يشمله قوله تعالى : ﴿ وعلمك مالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عـظيما ﴾ ومن منطلق قول علي بن أبي طالب لرسول الله حين رآه يكلم كل وفد من وفود العرب بلغته مما لا يفهـمه علي فـيقـول : لقد نشـأنا يارسول الله في بيت واحـد وأراك تكلم الناس بما لاأفهم فمن علمك ؟ فقال : (علمني ربي فأحسن تعليمي) .

ومن هنا نفهم أيضا كيف أقرأ الـنبي ﷺ سيدنا عمر بن الخطاب وهو في مكة سورة الفرقان على لغة قريش ولهـجاتها ، ثم أقرأها لسيدنا هشام بن حكيم بن حزام بعد الفتح على غير هذه اللهجـة مع أنهما قرشيان فقد روى الإمام البخارى والإمـام مسلم في صحيحيهـما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (سمعت هشام بن حكيم يقـرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فـاستمـعت لقراءته فإذا هو يقـرأها على حروف كثيرة لم يقرئنيهـا رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فـانتظرته حتى سلم ثم لبّبتـه بردائه فقلت : من أقـرأك هذه السورة التي سـمعـتك تقـرأ ؟ قال: أقرأنيهـا رسول الله ﷺ فقلت له : كذبت فـوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السـورة التي سمعـتك تقرؤها ، فـانطلقت أقـوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إني سـمعت هذا يقرأ بسورة الفـرقان على حروف لم تقرئنيهـا وأنت أقرأتني سورة الفرقان ؟ فـقال رسول الله ﷺ :(أرسله

يا عمر ، اقرأ يا هشام) فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها ، فقال رسول الله ﷺ : (هكذا أنزلت) . ثم قال ﷺ : (أقرأ يا عمر) فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله ﷺ : (كذلك أنزلت. إن هذا القرآن أنزله الله على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه).

أين الأحرف السبعة الآن ؟

لم يكن التمثيل السابق للأحرف في طرق الأداء وفي اختلاف الكلمات شاملا لكل الأحرف السبعة ذلك أنه في العرضة الأخيرة في العام الأخير لحياة رسول الله ﷺ والتي حضرها سيدنا زيد بن ثابت مع سيدنا جبريل في شهر رمضان نسخت بعض هذه الأحرف ، وحين قرأ أبي بن كعب بكل ما سمع احتج عليه عمر بآية النسخ ، وحين كتب المصحف في عهد سيدنا عثمان عهد إلى أربعة ممن كانوا يجيدون الكتابة ليسجلوا ما يتفق عليه الصحابة الذين كانوا في المدينة حينذاك وكان عددهم اثنى عشر ألف صحابي إذ كانت الآية تتلى عليهم من المكتوبات المجموعة من كتّاب الوحي والتي كتبت أمام رسول الله ﷺ فإذا أقروا كيفية أدائها كتبت في المصاحف دون شكل أو نقط ، فبقي من الأحرف ما يحتمله الخط وحذف منها ما اختلفت فيه الكلمات .

وعلى ذلك لا داعي للتركيز الآن على عدد الأحرف كما فعل الرازي واختاره الزرقاني ، فما ورد في القراءات سواء كانت سبعية أم عشرية أم شاذة هي بقايا هذه الأحرف وليست كل الأحرف ، وليست القراءات السبع هى الأحرف السبعة كما يتوهم العوام .

مفهوم القراءات السبع والعشر

من الموثق بالنصوص ووقائع الأحداث أن النبي ﷺ كانت تنزل عليه الآيات من كتاب الله فيتعجل في تكريرها وتلاوتها فور سماعها من سيدنا جبريل خوف تفلت كلمة أو نسيانها فنزل قوله تعالى : (لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه) . وكان ﷺ يستدعي كتبة الوحي ويملي عليهم ما نزل عليه توثيقا للنص بهذه الكتابة ، ثم يتلو في صلاته ما نزل عليه ويكرر ما يتلوه على مسامع أصحابه حتى يحفظوه ، ثم ينطلق أصحابه إلى بيوتهم يتلون ما سمعوه على مسامع أولادهم وزوجاتهم ، وبهذا وذاك حفظ القرآن في الصدور وفي السطور ، فلما خفف الله عن الأمة وأنزل كتابه في المدينة على سبعة أحرف كما سبق .. تعلم كثير من الصحابة من رسول الله ﷺ تلاوة هذا الكتاب كلٌ على حسب لغته وطريقته في الأداء.

وكان من دأب رسول الله ﷺ وعادته المستمرة أن يحتفي بالقرآن في شهر رمضان فيدارس جبريل فيه في كل عام حتى إذا كان العام الأخير تدارسه معه مرتين وكانت هذه المدارسة هي العرضة الأخيرة التي نسخ الله فيها ما أراد نسخه مما نزل .

وبعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى- وانطلقت جنود الإسلام تشيع النور والهدي في جنبات الأرض ، وسار مع هؤلاء الجنود حفظة القرآن يرتلونه على مسامع الشعوب في مختلف الأمصار ، وكان كل قارىء يتلوه على نسق ما سمعه وقرأه على رسول الله ﷺ ، ولم يكن

هؤلاء القراءمن قبيلة واحدة - فاختلفت القراءة في الأمصار باختلاف القراء، واستمر ذلك في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ولم يحدث خلالهما نزاع بين هؤلأ القراء فكلهم ملتزم بما ذكره المصطفى ﷺ :(فأيما حرف قرأو ا عليه أصابوا).

وكان من هؤلأ الصحابة الذين انتشروا في الأمصار أبو الدرداء بدمشق واستمر فيها حتى سنة ٣٢هـ وعبادة بن الصامت بحمص، ومعاذ بن جبل بفلسطين، وعبد الله بن مسعود بالكوفة حتى سنة ٣٠ هـ وأبوموسى الأشعري بالبصرة حتى سنة ٤٠هـ ومما يدل على إقبال الجماهير على حفظ كتاب الله أن حلقة أبي الدرداء كانت تضم «١٦٠٠» ألفا وستمائة دارس.

وفي عهد عثمان انطلقت جيوش الإسلام إلى شرق آسيا والتقت هناك جنود من كل الأمصار المفتوحة، وكان من تقاليد هؤلاء الجيوش أن يؤمهم قائد واحد في كل صلاة، فاستمع الجنود إلى قراءات للنص القرآني لم يألفوها فحدث النزاع الذي خرج على إثره حذيفة بن اليمان إلى أمير المؤمنين عثمان ليقول له : أدرك هذه الأمة حتى لايختلفوا على القرآن كما اختلف اليهود والنصاري، وهنا نهض سيدنا عثمان بمهمة جليلة في توحيد الأمة على مصحف واحد يجتمع عليه أشهر الحفاظ والقراء، واستعان في ذلك بالمكتوب أمام رسول الله ﷺ وبسيدنا زيد بن ثابت وضم إليه ثلاثة من أمهر الكتاب ورسم لهم منهج التوثيق كما سبق.

وكان من فطنة سيدنا عثمان أن يرسل مع كل مصحف قارئا يجيد لهجة المدينة المرسل إليها حتى لا يجبر الناس على تغيير ماألفوه من قراءتهم للقرآن ، فأرسل زيد بن ثابت إلى **المدينة** مع مصحفها ، وعبد الله بن السائب المخزومي إلى **مكة** ، والمغيرة بن شهاب إلى **الشام** ، وأبو عبد الرحمن السلمي إلى **الكوفة** ، وعامر بن عبد قيس إلى **البصرة**.

بناء على هذا أجاد بعض المتلقين عن هؤلاء الذين أرسلهم سيدنا عثمان مع المصاحف واشتهروا بحسن التلاوة وجودة الحفظ وتقوى القلب والخشية من الرب والسلوك الأمثل لحامل القرآن ، وصاروا أهلا لثقة الأمة يرسلون أبناءهم ليتعلموا على أيديهم كتاب الله .

واستمر الحال على ذلك إلى أن ظهر في القرن الرابع الهجري بدعة القراءة حسبما يمليه الخط ولولم يثبت تواترها عن رسول الله على يد **ابن مقسم**، وبدعة القراءة حسبما يثبت عن سيدنا محمد رسول الله ﷺ بصرف النظر عن موافقته للرسم العثمانى على يد **ابن شنبوذ** .وكانت فتنة اجتمع من أجلها علماء الأمة وقراؤها بقيادة الإمام **أبي بكر بن مجاهد** فاختاروا سبعة قراء من أوثق الحفظة لكتاب الله من مختلف الأمصار منهم خمسة من التابعين هم :

١ـ عبد الله بن عامر المتوفى سنة ١١٨هـ تعلم على أبي الدرداء ومعاوية بالشام ، وراوياه : هشام وابن ذكوان .

٢ـ عاصم بن أبي النجود المتوفى سنة ١٢٧هـ وقد أخذ عن زر بن حبيش وأبى عبد الرحمن السلمى بالكوفة وأقرأ الخليل بن أحمد وحمزة

وأبا عمرو بن العلاء ، وراوياه : حفص وشعبة.

٣ـ حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦هـ قرأ على الأعمش وحمران بن أعين وجعفر الصادق واختار قراءة حمران عن ابن مسعود وروى عنه سليم بن عيسى والكسائى ، راوياه خلف وخلاد .

٤ـ أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤هـ ليس في السبعة أكثر شيوخا منه ، قرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة . سمع من أنس بن مالك وقرأ على الحسن بن على وسعيد بن جبير وعاصم وعبد الله بن اسحق وابن كثير ونصر بن عاصم وقرأ عليه سيبويه ، راوياه الدوري والسوسي.

٥ ـ عبد الله بن كثير المتوفى سنة ١٢٠هـ من قبيلة تميم الداري وكان عطارا بمكة أخذ عن أنس بن مالك وابن الزبير وأبي أيوب الأنصاري ، وهو شيخ للخليل ،وعيسى بن عمر،وأبي عمرو . راوياه البزي وقنبل .

ومن غير التابعين :

٦ـ نافع بن أبي نعيم كان أسود اللون صبيح الوجه فيه دعابة ، قرأ على الزهري والأعرج وأبي جعفر ، وقرأ عليه مالك والأصمعي وورش، وهو قارىء المدينة المنورة وتوفي سنة ١٦٩هـ . راوياه : ورش المصري ، وربيبه قالون .

٧ـ الكسائي على بن حمزة بن عبد الله النحوي المتوفي سنة ١٨٩هـ قارىء الكوفة.قال فيه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي ، وكان أوحدهم في القرآن ، أخذ عنه حفص ، وخلف

ويعقوب . راوياه الليث . الدوري

ووضع هؤلاء العلماء شروطا ثلاثة لقبول القراءة هي : تواتر السند إلى رسول الله ، وموافقة أحد مصاحف سيدنا عثمان ، وموافقة العربية ولو بغير الوجه الأفصح ..ولنا مع هذا الشرط تحفظ فما دام السند متصلا برسول الله فهو موافق قطعا لنسق العربية لأن القرآن ما نزل إلا بلسان عربي مبين .

وقد رأى من أتى بعد ابن مجاهد من العلماء أن هذه الشروط متحققة في قراءة ثلاثة من الحفظة الورعين وهم .

٨ ـ أبو جعفر يزيد بن القعقاع التابعي المتوفى سنة ١٣٠هـ قرأ على ابن عباس وأبي هريرة عن أبي بن كعب ، روي عن نافع وغيره . راوياه عيسى بن وردان ، وابن جماز ، وهو قارئ بالمدينة

٩ ـ يعقوب بن إسحاق بن إسحق بن زيد بن عبد الله الحضرمى المصري المتوفى سنة ٢٠٥هـ قال عنه ابن الجزري : لا فرق بينه وبين السبعة. راوياه : روح ، ورويس .

١٠ـ خلف بن هشام البزار البغدادي المتوفى سنة ٢٢٩ه هو راوي حمزة وله قراءة مستقلة ، قرأ ابن مجاهد على ادريس عن خلف سماعا ، راوياه إسحق ، ادريس .

ثم أجمعت الأمة على أن هذه القراءات السبع أو العشر ما هي إلا كيفيات لأداء كلمات القرآن واختلافها منسوبة إلى ناقلها ، وليست هي الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، وأن اتفاق العدد في القراءات

السبع والأحرف السبعة هو الذى ألبس على بعض الناس أنهما حقيقة واحدة،فابن مجاهد كما سبق هو الذي حدد السبعة وزاد عليها من بعده ثلاثة ، أما الأحرف السبعة فالذي حددها رب العزة وأخبر بها نبيه وعلمها النبي لأصحابه ونسخ منها ما أراد الله نسخه وبقي منها ما اتفق مع رسم المصحف العثماني ، والهدف منها هو التيسير على الأمة مصداقا لقوله تعالى : ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ .

القراءات الشاذة ودرء شبهة المستشرقين

كل ماخرج عن هذه الضوابط التى وضعها ابن مجاهد ، وكل من عدا هؤلاء القراء العشرة يعد من القراء الشواذ كما إذا خالفت القراءة رسم المصحف العثماني ولو كانت ثابتة الرواية بالتواتر أو كانت موافقة للرسم ولكن ثبوتها عن رسول الله كان بطريق الآحاد ، أو كانت مخالفة للرسم مع ثبوتها بالآحاد . وقد بلغت هذه القراءات أكثر من أربعين قراءة اشتهر منها أربع هي :

١ـ قراءة الحسن البصري التابعي المتوفى سنة ١١٠ هـ وكان زاهدا ورعا .

٢ـ محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن محيصن المتوفى ١٢٣هـ وكان شيخا لأبي عمرو .

٣ - يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي من بغداد أخذ عن أبي عمرو وحمزة وكان شيخا للدوري والسوسي وتوفي سنة ٢٠٢ ه

٤ـ سليمان بن مهران الأسدي بالولاء ولقبه الأعمش وهو من التابعين توفي سنة ١٤٨ هـ.

وقد اشتملت القراءات الشاذة على بعض الأحرف السبعة لأن بعض الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله ﷺ بلهجتهم الخاصة وأجازهم عليها كانوا قد كتبوا لأنفسهم مصاحف بها كلمات غير سائدة في لغة قريش .وحين جمع سيدنا عثمان الناس على مصحف واحد وأصدر أمره إلى الكتبة أن يختاروا لفظ قريش إذا اختلفوا لأنه نزل أولا بلغتها احتفظ بعض هؤلاء الصحابة بمصاحفهم ، ومنها مصحف ابن مسعود الذي ضمنه تفسيرا لبعض الألفاظ مما سمي في الشواذ بالمدرج ، وقد دعا ذلك سيدنا عثمان أن يأمر بإحراق هذا المصحف حتى لايظن الناس أن ما به من تفسيرات جزءا من نص القرآن ، كما أمر بإحراق ما عدا المصاحف التي نسخت في عهده وأجمعت عليها الأمة ، وكان منها مصحف أبي ابن كعب .

ومع هذا ظل بعض الناس يحفظون الكلمات التي كانت في هذه المصاحف التي أحرقت مما يعد من بقايا الأحرف السبعة .

فرية مردودة :

وقد ظن بعض المستشرقين أن اختلاف القراء راجع إلى طبيعة الخط العربي الذي كان حينذاك خلوا من النقط والشكل ، وجهلوا حقيقة هامة واضحة على مدى التاريخ الإسلامي كله وهي أن الأساس في تلاوة القرآن لم يعتمد يوما على ما كتب في المصاحف فقط بل ظل الاعتماد

ومنذ وجود الرسول ﷺ على الرواية والسند والإقراء والتلقي من حيث ان النبي نفسه قد تلقاها عن جبريل عن رب العزة سبحانه . قال تعالى : (وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم خبير) وقد تلقاها شفويا عن رسول الله صحابته وعن الصحابة تلقى التا بعون ، وتوالى ذلك جيلا بعد جيل.يتفق الجميع على أن القراءة سنة متبعة خلفا عن سلف .

أما خلو الخط من الشكل والنقط في مصاحف عثمان فهو الذي أتاح للأمة أن تعتمد من الأحرف ما وافق هذا الرسم :

فما كان السبب في قراءة قوله تعالى : ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته ﴾ على وجه آخر هو : ﴿وهو الذي يرسل الرياح نشرا بين يدي رحمته ﴾ لم يكن هذا الخلاف راجعا إلى خلو اللفظ من النقط مما يحتمل قراءته بالوجهين ولكنها الرواية والسند والتلقي.

وكذلك قراءة : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينو ا) على لفظ آخر هو(فتثبتوا) لم يكن الخط هو الأساس ولكنه التلقي كذلك] والدليل على ذلك أن الأصمعي سأل أبا عمرو بن العلاء وهو أحد القراء السبعة عن لفظين متماثلين في الرسم في سورة الصافات ، وتقرأ كل منهما على خلاف الآخر وذلك قوله تعالى عن سيدنا إبراهيم : ﴿وتركنا عليه في الآخرين﴾ وقوله بعدها عنه أيضا :﴿ وباركنا عليه وعلى إسحق ﴾. فقد كتبت : تركنا وبركنا برسم واحد خال من النقط ومن الألف . قال الأصمعي : كيف يعرف نطقهما وهما في مصحف عثمان بهيئة واحدة فأجابه أبو عمرو : ما يعرف ذلك إلا بالسماع من المشايخ الأولين .

وهكذا كانت عناية العلماء والقراء في ضبط التلاوة والحفاظ على الأداء كما بلغه رسول الله ﷺ، وماذاك إلا من توفيق الله وحفظه وصدق الله العظيم : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

وهذا النوع من القراءات كما قال ابن جني نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، فالشذوذ لا يعنى الضعف ولكن معظمه روي عن رسول الله بطريق الآحاد .

ومما يدل على دقة الرواة القراء في التزامهم بالنقل المتواتر أن كثيرا من القراءات الشاذة متفقة مع الرسم العثماني ومعانيها سليمة من الناحية الشرعية لكنها غير متواترة ، ومن أمثلة ذلك قراءة الضحاك في آية السحر : (وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت) . حيث قرأ لفظ الملكين بكسر اللام ، ومعروف أن الرسم العثماني ليس فيه ضبط بالشكل لكن لأن القراءة لا تثبت إلا بالتلقي والتواتر حكم القراء على هذه القراءة بالشذوذ ومع ذلك أخذ منها المفسرون المحققون أن هاروت وماروت كانا من البشر وكانا متميزين بالسلوك الأنبل بين الناس حتى أطلقوا عليهما مجازا أنهما ملكان .

ومنها قراءة أبي الأسود الدؤلي قوله تعالى :(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) قرأها (أوتنسها) ناسبا النسيان إلى النبي ﷺ ، وبالرغم من أن المعنى واحد وان الرسم واحد إذ من البدهي أن النبي ﷺلا ينسى شيئاً من القرآن إلا بإرادة الله كما قال سبحانه:﴿سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ وبالرغم من ذلك ومن موافقتها للعربية

الفصحى نرى العلماء قد حكموا عليها بالشذوذ لأنها غير متواترة .

ومثلها قراءة أبي بن كعب :(إما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي) حيث قـرأها :(إما تأتينكم) بالتـاء مراعاة لـصيغـة الجمع ، وهي متفـقة أيضا مـعنى ورسما ولغة لكنهـا غير متـواترة . ومن هذه القراءات قراءة أبي موسى الأشعري قوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) حيث قراها : ولاتناسوا الفضل بينكم ، وتضيف القراءة معنى التظاهر بالنسيان مع تذكر الفضل .

ومن هذه القـراءات الشاذة مـايطلق عليـه مصطلح (المدرج) وقـد سبقت الإشارة إليه ، وهذا النوع مما يفسـر بعض الأحكام الشرعيةكقراءة سعد بن أبي وقاص قوله تعـالى :﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امراة وله أخ أو أخت فلكل واحـد منهـما السـدس ﴾ زادت قراءة سـعد بعـد قـوله: وله أخ أو أخت لفظ (من أمه) بيـانا لصلة الأخـوة في هذه الآية حتى لا يفهم أنها أخوة الآباء أو الأشقاء .ومثله قراءة ابن شنبوذ في قصة أصحاب السفينة : وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة (صالحة) غصبا . فأدرج وصف السـفينة بأنها صـالحة توضيحـا لسلوك هذا الملك الظالم ، وهذا المعنى مفهوم من خرق الرجل الصـالح للسفينة في قوله : ﴿ فأردت أن أعيبها ﴾.

على أن بعض هذه القراءات الشاذه أثارت جدلا بين الفقهاء حيث اعتمدها بعضهم دليـلا على حكم شرعي من منطلق أنها ثابتة عن رسول الله بطريق الآحـاد فتسـتوي من حيث الاستنبـاط مع الأحاديث النـبوية ،

ورفضها البعض على أساس أنها نسخت في العرضة الأخيرة للقرآن من جبريل في آخر عام عاشه النبي ﷺ ، وما دامت نسخت تلاوتها فقد نسخ حكمها .

ومثال ذلك قراءةعبد الله بن مسعود في آية الكفارة لحنث أليمين وهي قوله تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ زاد ابن مسعود في قراءته لفظ (متتابعات) وترتب على ذلك أن بعض الفقهاء يعتمدون شرط التتابع ، والبعض الآخر يعتمد إطلاق اللفظ المتواتر الثابت في المصاحف العثمانية فلا يوجب تتابع الصيام لهذه الأيام .

وهكذا يتبين أن مجال القراءات فيه كثير من الفوائد الشرعية والمعنوية وأنها منضبطة بقواعد ثابتة مما يجعلنا نقول عن ثقة : إنه لا ضرر على النص القرآني من وجود هذه القراءات ودراستها، فالقرآن محفوظ بحفظ الله تبارك وتعالى .

القراءات واللهجات

مما يعضد ما رجحناه في فهم الأحرف السبعة أن القراءات الواردة سواء منها المتواتروالشاذ قد جرت على لهجات العرب المختلفة في صيغة الكلمة وفي أدائها الصوتي ، وليس المجال هنا للإحصاء والحصر ولكنه التمثيل بما يفي بالدليل :

- قرأ الأعمش : (فظلوا فيه يعرجون) بكسر الراء على لغة هذيل.
- قرأ الأعمش وعلقمة : (هذه بضاعتنا ردت إلينا) بكسر الراء على لغة بني ضبة .

- قرأ عاصم الجحدري وعيسى بن عمر : (فمن تبع هديّ فلا خوف عليهم) بإدغام الألف في ياء المتكلم على لغة **هذيل** وكذلك : (يا بشريّ هذا غلام) .

- قرأ الأعمش : (وجعل على بصره غشاوة) بفتح الغين على لغة **ربيعة** وقرأ الحسن وعكرمة بضم الغين على لغة **عكل** ، والقراءة بكسرها على لغة **الحجاز** .

- قرأ حمزة والكسائي (فلإمه الثلث) بكسر الهمزة وهي لغة **هذيل وهوازن** .

- قرأ ابن كثير : (إن الله لا يستحي) بياء واحدة في رواية شبل وكذلك يعقوب وهي لغة **بني تميم** .

- قرأ حمزة والكسائي وغيرهما : (وجبرئيل) كعنتريس على لغة **تميم وقيس** .

- قرأ نافع وابن عامر : (من يرتدد منكم عن دينه) بفك المثلين على لغة **الحجاز** وقرأ الباقون بالتشديد على لغة **تميم** .

- قرأ الأعرج : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) بفتح الكاف على لغة **تميم وأسد** .

- قرئ : (فنظرة إلى ميسرة) بإسكان الظاء على لغة أهل **نجد** وبكسرها على لغة **الحجاز** .

- قرئ : (ورضوان من الله اكبر) بكسر الراء على لغة **الحجاز**

وبضمها على لغة تميم وبكروقيس عيلان .

ـ قرئ : (وآتو حقه يوم حصاده) بكسر الحاء في حصاده على لغة الحجاز وبفتحها على لغة تميم .

ـ قريء : (وليجدوا فيكم غلظة) بكسر الغين على لغة أسد وبفتحها على لغة الحجاز وبضمها على لغة تميم .

من حكم تعدد القراءات

يحسن بالمؤمن أن يزداد معرفة بكتاب ربه وكيفيات أدائه ووجوه قراءاته حتى يقترب أكثر وأكثر من حمى ربه، فيفيض عليه من فضله ويناله من بركات القرآن ما هو شفاء لما في الصدور، وما هو راد يبقى بعد الرحيل إلى المصير . فالقراءات القرآنية قد تشير إلى أسرار من البيان القرآني المعجز ، وقد تكون دليلا على بعض الأحكام الشرعية والاستعمالات العربية الفصحى ، وكلما تعمق المؤمن في دراستها وتدبرها زاد إيمانه بحقيقة لا يماري فيها إلا عنيد مكابر وهي منطوق كلام رب العزة عنه وهو يخاطب نبيه : (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) .

وحتى لايكون الكلام هائما غير محدد نستعين بالله في استلهام بعض الأسرار من تعدد القراءات ، فقد ترجح القراءة رأيا فقهيا على آخر ،ومثال ذلك مفهوم الطهارة للحائض ، فإن الطهارة في اللغة تعنى النقاء من الخبث وقد يتحقق هذا النقاء من مجرد توقف الدم عند المرأة في آخر أيام الحيض ويتأكد هذا الطهر بالتنظيف والإغتسال ، امام

هذاالاحتمال اختلف الفقهاء المستنبطون للأحكام من نصوص القرآن في جواز المعاشرة الزوجية عند انقطاع الدم وقبل الإغتسال ، ففريق اعتمد على قراءة حفص في قوله تعالى : ﴿ ولاتقربوهن حتى يطهرن﴾ بسكون الطاء وضم الهاء . فاستنبط من هذه القراءة أن مجرد النقاء طهارة فلامانع من المعاشرة . وفريق آخر اعتمد قراءة غيره بتشديد الطاء وأصلها يتطهرن والتطهر يعنى بصيغتة المبالغة في الطهارة ، وهذه المبالغة لاتتأتي إلا بالاغتسال فأوجب الغسل قبل المعاشرة ورجح هذا الرأي أيضا قوله تعالى : ﴿ فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾.

وقد تضيف القراءات حكما جديدا فتغني القراءتان عن آيتين وذلك كما حدد الله عزوجل أعضاء الوضوء وما يجب على المتوضىء فعله فصرح بوجوب الغسل للوجه واليدين ، وصرح بوجوب المسح للرأس ، أما الأرجل فعطفت بالواو بعد مسح الرأس ، واختلف القراء في ضبط آخر الأرجل ، فبعضهم فتحها عطفا على الوجه واليدين ، وهما مغسولتان فيكون الحكم غسل الأرجل ، وبعضهم كسرها عطفا على الرأس فيكون الحكم مسح الأرجل ، وحين تدبر المحققون علموا أن الأصل أن تغسل الأرجل في الحالات العادية ، وأن المسح على الأرجل جائز إذا لبس المرء خفا على طهارة أو وضع على رجله جبيرة لمرض ، فدل كل من القراءتين على حكم شرعي فأغنت القراءتان عن آيتين .

وقد يفهم من القراءة معنى جديد لا يتعارض مع المعنى الذي تفيده القراءة الأخرى فيكون الاختلاف بينهما اختلاف تنوع ، ومحال على

القرآن وقراءاته أن يحدث فيهما اختلاف تناقض وتضاد فإن رب العزة يقول : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

ومثال ذلك أول سورة الحجرات حيث يقول سبحانه :﴿ يا أيها الذين آمنوا لاتقدموا بين يدي الله ورسوله﴾ والمعنى واضح في هذه القراءة أن الله عزوجل ينهى عباده المؤمنين أن يقدموا أي شيء من المقترحات أو التعديلات أو المشروعات على ما ورد في كتاب الله عزوجل أو في سنة رسول الله من حيث إن الوحي في كليهما متفق تماما مع فطرة الإنسان ومع مصلحته إذ هو صادر ممن يعلم السر وأخفى .

وتأتي القراءة الثانية : لا تقدموا بفتح التاء والدال وتشديد الدال ، ومعناها نهي المؤمنين أن يتقدموا أمام الله وأمام رسوله ، وفي هذا تصوير رائع لقبح معارضة أوامر الله ورسوله حيث تجعل هذه القراءة المعارض في صورة من يتقدم ويقول لله ولرسوله اتبعاني فرأيي هو الأفضل وعلمي هو الأوسع ، والمعنى العام الذي يجمع بينهما . لا تفتاتوا على الله ورسوله شيئا حتى يذكره الله على لسان نبيه ، وإذا ذكر فلا جدال ولا اعتراض .

وقد تحقق بعض القراءات تناسبا صوتيا وإيقاعيا مؤثرا عند التلاوة ، وذلك من خصائص البلاغة العربية ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿وتظنون بالله الظنونا ﴾ بمد فتحة النون حتى تتولد ألف زائدة لتناسق رؤوس الآى حيث إن الآيات التي قبلها مختومة بقوله تعالى : ﴿ وأخذنا منهم ميثاقا غليظا ﴾﴿وأعد للكافرين عذابا أليما﴾﴿ وكان الله بما

تعملون بصيرا﴾ والآيات التي بعدها مختومة بقوله سبحانه ﴿ وزلزلوا زلزالا شديدا ﴾ ﴿ ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا﴾ ﴿ إن يريدون إلا فرارا ﴾ .

بل إن بعض القراءات المشهورة من حيث إنها صحيحة السند ولكنها غير متواترة قد توقفنا على بعض المعانى الرائعة ، وذلك مثل قراءة قوله تعالى :﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ﴾ . بفتح الفاء وكسر السين من (أنفسكم) حيث تدل على أن الرسول ﷺ قد اختاره ربه من أعرق البيوت العربية ومن أنفسها وأعلاها شأنا وخلقا وسلوكا ، بيد أن القراءة المتواترة تدل على أنه من أنفسهم يعرف لغتهم وكيف يعالج أدواءهم وكيف يبلغ إليهم رسالة ربهم ، وبهذين المعنيين تتعانق القراءتان وتنوبان عن آيتين . وذلك هو الإعجاز .

وهكذا رأينا من حكم تعدد القراءات ما يرجح حكما شرعيا ، ومايضيف حكما جديدا ، وما يفهم معنى طريفا في إطار اختلاف التنوع ، وما يحقق تناسبا صوتيا وإيقاعيا ، تستوي في ذلك القراءات المتواترة والمشهورة وسبحان من تحدى بهذا القرآن الانس والجان على أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا .

خاتمة

من فضل الله وكرمه أن وفق إلى إتمام هذه المحاولة لتفسير منطقي قرآني لنشأة اللغة الإنسانية الأولى ، وكشف زيف الماديين في ربط هذه النشأة بنظرية التطور الداروينية ، ولتفسير متسق مع معطيات الروايات المختلفة لحديث الأحرف السبعة ، ولدرء شبهة اختلاف القراءات عند المستشرقين بسبب طبيعة الخط العربي ، ولبيان بعض الأسرار البلاغية والمعنوية لتنوع القراءات القرآنية .

ويعلم الله أنني بذلت جهدا في الرجوع إلى كتب القراءات والتفسير وعلوم القرآن واللهجات وفقه اللغة حتى استطعت أن أقدم هذه المحاولة .

ولعل هذا يسهم في توضيح الحقائق أمام شبابنا الذي انجذب إلى الثقافات الغربية بمؤامرة خبيثة صرفته عن تراثه ومعطياته .

وأدعو إخواني المتخصصين أن يصوبوا ما عساه قد وقع من خطأ ويقوموا مايرون فيه من عوج وسبحان من كلامه وحده هو المنزه عن الخطأ والنسيان .

وأدعو الله عزوجل أن ينفع به وأن يجعله ذخرا لنا يوم لاينفع مال ولابنون .

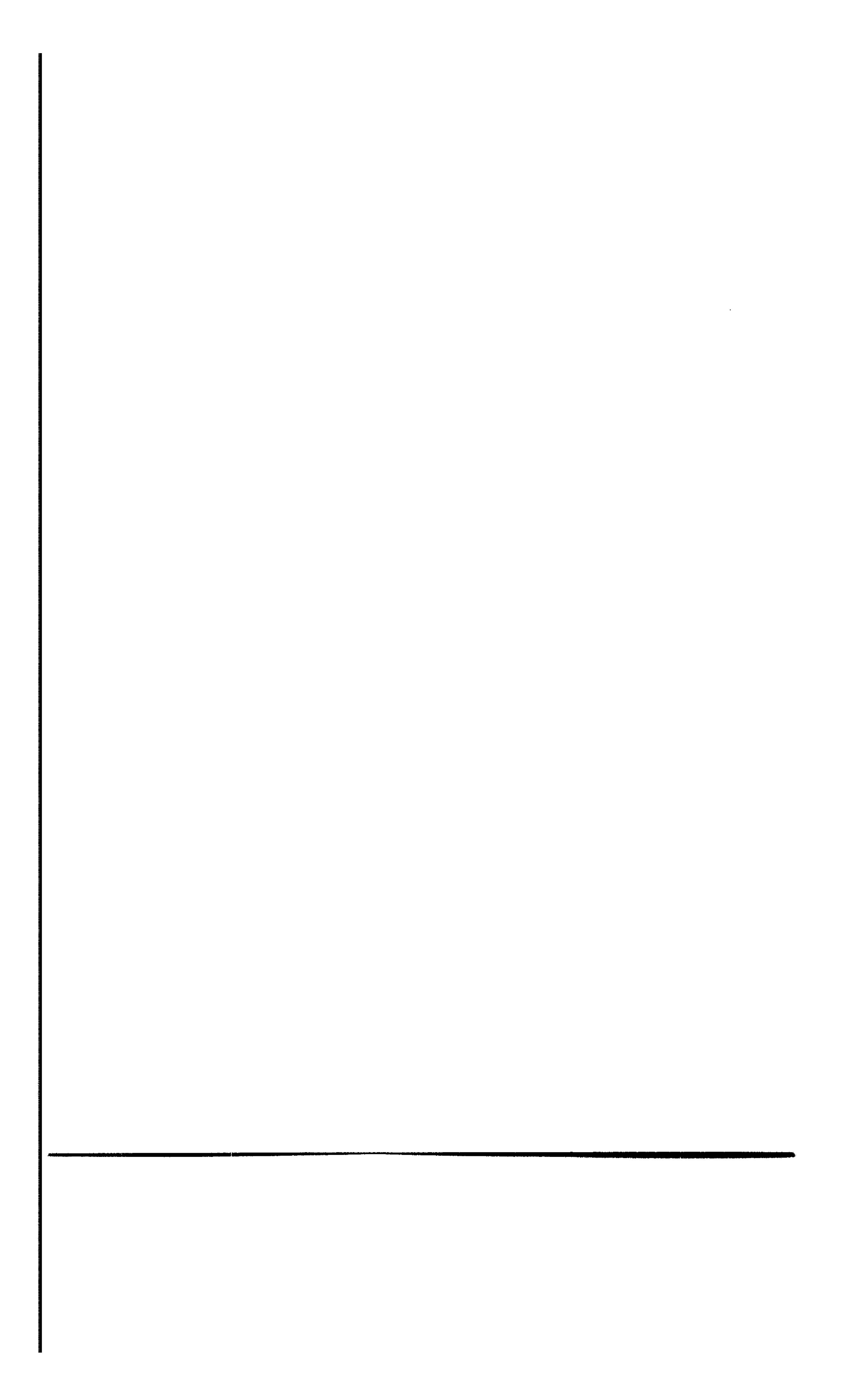
أ.د. محمد المختار محمد المهدى



بسم الله الرحمن الرحيم

أم

واستعمالاتها فى اللغة العربية



بين يدى البحث

بحمد لله المنعم المنان ، الذى خلق الإنسان علمه البيان ، وبالصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بهذا اللسان .. نستعين بالله فى تسجيل هذه العجالة ، خلاصة وافية بمشيئة الله لما استوعبته ودرسته – فيما تيسر لى من كتب اللغة ومراجعها – عن هذه الأداة العربية " أم " واستعمالاتها وأحكامها ، مع الاستشهاد على ذلك بالأساليب الفصيحة التى وصلتنا عن أرباب هذه اللغة وفرسانها ، والأساليب الأفصح التى وردت فى القرآن الكريم مصدر الفخر والخلود لهذه اللغة ، وصمام الأمن لها من أفاعيل الزمن ، وعبث الأجيال واللهجات .

أسجل هذه الخلاصة .. وأنا أشعر فى أعماقى أن هذه اللغة العريقة – وهى الرباط الوثيق الذى يحفظ على تلك الأمة وحدتها وقوتها – فى حاجة ماسة إلى كثير من العناية العلمية فى هذا العصر بالذات ، حتى تبرز محاسنها ، وتتضح لهذا الجيل كنوزها وذخائرها، فى ثوب جديد وعرض جذاب ، وبحث علمى دقيق ، يعيد إليها حيويتها فى أصالة تعمّق من مفاهيمها، وتنمى ملكتها فى جيلنا الجديد الذى لم يعد يتحمل المعاناة لفهم الطريقة القديمة التى كتبت بها قواعد اللغة – مع مافيها من فوائد ودرر – على المتخصصين فى هذه اللغة أن يغوصوا ليعرضوها من جديد زاهية براقة .

المنهج :

لهذا سأتبع فى هذا البحث طريقة جديدة سأبدأ فيها بشرح واف لدلالات هذه الأداة ، وتقسيمها ، وأمثلة كل نوع منها ، مبتعدًا عن الخلافات ما أمكن ، منتقيًا الأمثلة مما لا نقاش حوله ، مؤجلاً الكلام على ما فيه موازنات بين العلماء إلى ما بعد إعطاء القارئ فكرة مكتملة عن الموضوع ، حتى يكون لديه أساس يعتمد عليه الباحث فى المناقشات العلمية التى ستتلو ذلك .

على أنى سأحاول بقدر الإمكان مراعاة الطبيعة الخاصة التى تتميز بها البحوث اللغوية من الدقة والإحاطة ، وتتبع الآراء التى قيلت ، وما تعتمد عليه تلك الآراء من أسس ، والموازنة بينها ، واختيار الأرجح منها مع اتساع الصدر للرأى المخالف ، فقد يفهم فيه باحث آخر ملحظاً جديدًا يجعله أولى بالترجيح .. فإن معظم علماء اللغة السابقين ما كانوا يصدرون فى أحكامهم عن الهوى والتشهى ، بل كانوا أقرب إلى عصر الملكات العربية الأصيلة .

ومع ما تقتضيه هذه الطريقة من مشاق البحث والاطلاع - ما أمكن - على آراء السابقين ؛ فإن أغلب الظن أنها الطريقة المفيدة التى تحتاج إليه اللغة فى عصرنا الراهن .

فلنبدأ الخطى مستلهمين من الله الرشد والسداد ،،

تمهيد

يختلف استعمال الأدوات فى اللغة باختلاف الغرض الذى سيق من أجله الأسلوب ، والقصد الذى استهدفه المتكلم من حديثه .. فإذا لم يعرف ما يرمى إليه الأسلوب وقائله ، ولم توجد علامات قاطعة تدل عليه ، تـرك مـا ورد عنـه محتمـلاً لكـلا المعنيين .. علـى أن هناك إشارات ومعالم إذا ما وردت فى أسلوب ما استطعنا أن نحكم على هذا القصد ..

تلك حقيقة سنرى لها فى هذا البحث بعض التطبيقات ، وإن كانت أوضح فى الأدوات الأخرى عن هذه الأداة .. وسـيتضح كـل ذلك فيما يلى :

أقسام " أم "

اصطلـح علمـاء اللغـة علـى أن يقسـموا هـذه الأداة حسـب استعمالاتها إلى أربعة أقسام ، كما اصطلحوا على تسـمية كـل قسـم باسم خاص ، ولولا ما قيل : إنه لا مشاحة فى الاصطلاح لاقترحنا تغيير هذه الأسماء بما هو أوضح وأدل على المعنى المقصود .

لقد قسموها إلى :

(١) " أم " متصلة .　　(٢) " أم " منقطعة

(٣) " أم " زائدة .　　(٤) " أم " بمعنى " ال " .

" أم " المتصلة

ولها استعمالان مختلفان :

الاستعمال الأول :

إذا ما رأيت أسلوبًا عربيًا تقدمت فيه إحدى الكلمتين: " سواء " و" لا أبالى " ثم جاءت بعدهما همزة التسوية (وهى التى تدخل على جملة يصح حلول المصدر محلها هى والهمزة ، وسيأتى مزيد من التفصيل عنها) ملفوظاً بها أو مقدرة .. ثم جاءت " أم " سميت بالمتصلة ؛ لأن هذا الأسلوب يفيد فى اللغة أن ما قبل " أم " وما بعدها متصلان اتصالاً وثيقاً لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، بحكم أن ما قبلها مساو لما بعدها ، وأن التسوية لا تكون إلا بين اثنين لا يصح الاكتفاء بأحدهما دون الآخر .. وسميت كذلك بالمعادلة لأن ما يلى " أم " عديل ما يلى الهمزة .

ضوابطه :

وبتتبع الأساليب العربية التى وردت فيها " أم " بهذا المعنى تبين أنها :

١ - لا ترد بين مفردين مطلقاً .

٢ - الجملتان اللتان تدخل بينهما فى تأويل مفردين ، أى أنه يمكن تحويل كل جملة منهما إلى مفرد ويستقيم المعنى .

٣ - الجملتان خبريتان لا يفيدان استفهامًا لأن الهمزة ليست له ، ولكن للتسوية ويترتب على ذلك :

٤ - أنهما لا تستحقان جوابًا .

٥ - وأنهما قابلتان للتصديق والتكذيب .

ونتيجة لهذا رأينا " أم " فى هذا النوع تدخل بين :

(١) جملتين فعليتين : وذلك كقوله تعالى : ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾[1] . ويمكن تطبيق ما سبق من استنتاجات وقواعد كما يلى :

أ - تقدمت كلمة " سواء " .

ب - جاءت بعدها همزة التسوية ملفوظاً بها .

ج - ما بعد الهمزة جملة هى " أنذرتهم " مكونة من فعل وفاعل ومفعول ، ويمكن تحويل هذه الجملة الى مفرد يفيد نفس المعنى كقولك : " إنذارك " .

د - ما بعد " أم " جملة هى " لم تنذرهم " مكونة من حرف النفى وفعل وفاعل مستتر ومفعول ، ويمكن كذلك تحويلها إلى مفرد مكون من مضاف ومضاف إليه كقولك : " عدم إنذارك " .

هـ - واضح أن ما قبل " أم " متصل بما بعدها اتصالاً وثيقاً .

(٢) جملتين اسميتين : وذلك كقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا ⁞ أموتى ناءٍ أم هو الآن واقع

ففى هذا البيت تقدمت كلمة "لست أبالى" وهى أخت "سواء" كما سبق فى إفادة التسوية وجاءت بعدها الهمزة أعقبتها جملة

---

(١) نص السيوطى فى الهمع أنه يجب تأخير المعطوف بـ " أم " المنفى فى النوعين ، فلا يقال فى غير القرآن : " سواء عليهم ألم تنذرهم أم أنذرتهم " .

اسمية هى "موتى ناء" وتؤول بمفرد هو "بُعْد موتى" .. ثم جاءت " أم " أعقبتها الجملة المعادلة وهى اسمية أيضًا هى : " هو الآن واقع " وتؤول بمفرد هو : " وقوع الموت " .

(٣) جملتين الأولى فعلية والثانية اسمية : كقول الله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ . وتأويل الجملتين : دَعْوَتُكم .. صَمْتُكم .

(٤) جملتين الأولى اسمية والثانية فعلية : ولم أعثر لها على شاهد عربى خال من التأويل .. ومثالها : سواء علىّ فى المعاملة أسَعْدٌ ضاحك أم تجهَّم ، وتأويل الجملتين : ضَحِكُ سعد .. وتجهمه .

(٥) مفرد وجملة : وهى قليل وخلاف الأصل لأنها لا تقع إلا بين جملتين كما سبق .. كقول الشاعر :

سواء علىّ النَّفْرُ أم بتّ ليلة .. بأهل القباب من عمير بن عامر

وكأن الذى نطق بهذا من العرب قد لحظ فى المصدر " النَّفْرُ " - وهو مفرد - معنى يقربه من الجملة .. وتأويل الجملة الثانية : بياتى .

الاستعمال الثانى :

إذا رأيت أسلوبًا عربيًا آخر لم تتقدم فيه إحدى الكلمتين : " سواء ، لا أبالى" ولكن الهمزة التى وردت فيه هى همزة استفهام ، يراد بها أن تدل مع " أم " على طلب التعيين ، بمعنى أنهما معًا يفيدان أن الأسلوب يطلب من المخاطب تعيين أحد الطرفين .. أى أنهما بهذه الصفة " أم والهمزة " يغنيان عن أداة الاستفهام " أىّ "

التى وضعت لذلك .. إذا رأينا ذلك سميت " أم " فيه بالمتصلة كذلك ، لأن ما قبلها لا يستغنى عما بعدها ، كما فى النوع الأول ، ولأن " أم " هنا التصقت واتصلت بالهمزة فى إفادة معنى طلب التعيين ، فكأنهما كالأداة الواحدة .. وسميت كذلك بالمعادلة لأنها تعادل الهمزة فى إفادة الاستفهام المذكور .

ضوابطه :

وباستقراء النصوص العربية كذلك تبين أن " أم " فى هذه الحالة :

١ - الغالب فيها أن تقع بين مفردين كقوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ** ﴾ .

٢ - وقد تأتى بين مفرد وجملة كقوله تعالى : ﴿ **أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّى أَمَدًا** ﴾ .

٣ - وقد تأتى بين جملتين فعليتين ليستا فى تأويل مفردين كقوله تعالى : ﴿ **لِيَبْلُوَنِى أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ** ﴾ .

٤ - وقد تقع بين جملتين اسميتين لا يؤولان بمفرد كذلك كقول الشاعر :

ترى هذه ريح أرض الشربّة .:. أم المسك هبّ مع الريح هبّه

٥ - وقد تقع بين جملتين مختلفتين كقوله تعالى : ﴿ **أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ** ﴾ (على رأى من يرى أن أنتم فاعل لفعل يفسره ما بعده) وكقول الشاعر :

فقمت للطيف مرتاعا فأرّقنى .:. فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

وذلك على عدم تقدير فعل قبل المبتدأ " هى " .

٦ - تفترق عن " أم " المتصلة التى تقع بعد همزة التسوية بأنها :

أ - تقع فى أسلوب إنشائى .

ب - يحتاج إلى جواب .

جـ - ولا يحتمل الصدق والكذب .

د - وأنها إذا ما عطفت جملتين فإنهما ليستا فى تأويل مفردين ولكنهما باقيتان على حالهما .

هـ - وأنها تعطف مفردين غالبًا .

هذا وقد تسقط همزة الاستفهام لفظاً مع بقاء المعنى عليها ، وذلك إذا كان الأسلوب يحتمل هذا الحذف دون خفاء ولا لبس ، ويكثر ذلك فى الشعر كقوله :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ∴ شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

الفرق بين

العطف بـ " أم " المتصلة والعطف بـ " أو "

بحسب قصد المتكلم من الأسلوب .. يستطيع أن يستعمل إحدى هاتين الأداتين ، فإذا كان المتكلم ليس عنده علم مطلقاً بأن أحد الطرفين حاصل كان عليه أن يعطف بـ " أو " ، لأن " أو " لأحد الشيئين أو الأشياء .

فإذا قال : أخالد عندك أو بكر ؟ فهم من هذا الأسلوب أن المتكلم لا يعلم كون أحدهما عند المخاطب ، وأنه يسأل عن ذلك .. ومن هنا يكون الجواب إن كان أحدهما عند المخاطب بالأداة : " نعم " وإلا فبالأداة " لا " والإجابة على هذا مطابقة للسؤال .. فإذا ما أجاب المخاطب بقوله : خالد . لم يكن مجيبًا بما يطابق

السؤال صريحًا ، بل حصل الجواب ضمناً إذ يلزم من كون خالد عنده أن أحدهما عنده .

أما إذا كان المتكلم يعلم أن أحد الشخصين عند المخاطب ، ولكنه لا يعلم من منهما عنده على وجه التحديد .. كان عليه أن يعطف بـ " أم " .. لأنها بمعنى " أيّ " وهو بذلك يطلب تعيين أحدهما .. ولذلك يكون الجواب المطابق للسؤال : خالد أو بكر .. أما إذا أجاب عن ذلك بـ " نعم " أو " لا " كان مخطئاً .. لأن السائل بهذا الأسلوب لا يريد هذا الجواب ؛ إذ يعلم أن أحدهما موجود لدى المخاطب .

ويلاحظ أن ما قبل " أم " يعادل ما بعدها .. فكل منهما طرف ولو كان متعددًا ، فإذا كان السؤال يعادل اثنين بواحد كقولك : أعمر وأبو بكر أشجع أم حسان بن ثابت ؟ .. كانت الإجابة المطابقة : أحدهما (أى أحد أبى بكر وعمر) أى أن كلاً من عمر وأبى بكر أشجع .. فإذا قيل : عمر وأبو بكر استفيدت الإجابة بطريق الالتزام .. أما إذا أجيب بعمر فقط أو بأبى بكر فقط كانت الإجابة خطأ ، لأن السؤال ليس عن الأشجع من أبى بكر وحسان ، أو من عمر وحسان .. وإنما جعل السؤال عن واحد منهما - بلا تحديد - قريناً ومعادلاً لحسان .

ولقد اشتبه على البعض قول ذى الرمة :

تقول عجوز مدرجى متروحا ∴ على بابها من عند أهلى وغاديا

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة ∴ أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقلت لها لا : إن أهلى جيرة ∴ لأكثبة الدهنا جميعا وماليا

وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومة ∴ أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا

ذلك أن العطف هنا بـ " أم " ، وهذا يقتضى أن تكون الإجابة الصحيحة بالتعيين ، والجواب بلا أو نعم خطأ .. ولكن ذا الرمة أجاب بلا .

وبالتأمل فى هذا الشعر يتبين أنه لا يجيبها بلا ، وأن لا هذه ليست أخت نعم ، ولكنها إما نافية لكل ما توهمته وظنته أن له زوجة أو خصومة ، فهو يرد عليها زعمها المستفاد من عطفها بـ " أم " بأن أحدهما متيقن .. وإما ناهية حذف الفعل بعدها لدلالة ما بعدها عليه ، والتقدير : لا تظنى ذلك ، ولهذا نراه يتبع " لا " بإيضاح وتأكيد أن كلا الظنين منها خطأ .

وهناك ملحظ آخر فى العطف بـ " أم " ، ذلك أنه يشترط أن يأتى أحد الطرفين المعطوفين بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ " أم ".. وأن يلى " أم " الطرف الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشىء المطلوب تعيينه .

" أم " المنقطعة

ترد " أم " فى أسلوب آخر على وضع يختلف عما سبق .. فبينما نراها قد وقعت فى الاستعمالين الأولين بين طرفين متصلين لا يستغنى أحدهما عن الآخر .. إذا هى ترد بين جملتين لا صلة لأحدهما بالأخرى سوى صلة النقيض بالنقيض .. لذلك تسمى " منقطعة " أى أن ما قبلها منقطع عما بعدها ، فكل منهما جملة مستقلة منفصلة .. وقد استطاع علماء اللغة أن يصلوا من دراستهم لتلك الأساليب إلى العلامات التى تدلنا على أن " أم " منقطعة :

(١) إذا بحثت فى الأسلوب فلم تجد " أم " فيه مسبوقة باستفهام حقيقى أو بإحدى الكلمتين : " سواء ، لا أبالى " بل وجدت ما قبلهما خبرًا خالصًا محضًا ، لا يشوبه معنى الإنشاء ، فإنك تسمى " أم " فيه منقطعة ، وإذا نظرت إلى المعنى وجدت إن ما قبلها مقطوع عما بعدها .. مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **تَنزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۞ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾ .

(٢) إذا وجدتها مسبوقة بهمزة لا تفيد الاستفهام الحقيقى بمعنى أنها للإنكار والنفى ، أو للتجهيل والتوبيخ .. أى ان معنى الاستفهام خبرى .. فإنك تحكم عليها أيضًا بأنها منقطعة .. فإذا ما عدت تتأكد من معنى الأسلوب وجدت صدق هذا الحكم فى أنه لا صلة بين ما قبلها وما بعدها .. مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا** ﴾ .

(٣) إذا ما عثرت قبلها على استفهام ولكن بأداة أخرى غير الهمزة مما يجوز اجتماعها مع " أم " .. حكمت أيضًا بأنها منقطعة ، ويتعضد هذا الحكم بإمعانك النظر فى المعنى ، وذلك كقوله جل شأنه : ﴿ **هَلْ يَسْتَوِى الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ للهِ شُرَكَاء** ﴾ .

ما تفيده " أم " المنقطعة

عرفنا فيما سبق أن " أم " المتصلة تفيد المعادلة بمعنى أن ما بعدها عديل لما قبلها فى حالة التسوية .. أما المنقطعة فإنها تفيد

معنى الإضراب المترتب على أن ما قبلها مستقل تمامًا عما بعدها ، فهى بمعنى " بل " دائمًا لا يفارقها معناها .

غير أن من الأساليب ما تأتى فيه :

أ - بهذا المعنى وحده ، أى أنها تأتى للإضراب المجرد ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **أَمَّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ** ﴾ .. فـ " أم " هنا بمعنى " بل " فقط يأتى بعدها الاستفهام بالأداة " من " .

ب - ومن الأساليب ما تفيد فيها معنى الإضراب ، ومع ذلك تتضمن استفهامًا إنكاريًا كقوله تعالى : ﴿ **أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ** ﴾ فـ " أم " هنا بمعنى بل والهمزة.. أى بل أله البنات.. على سبيل الإنكار والنفى والرد على من يدعى أن الملائكة بنات الله ، تعالى شأنه .

جـ - ومن الأساليب ما تفيد فيها معنى الإضراب والاستفهام الحقيقى الطلبى ، وذلك إذا أخبرت عن شىء ، ثم حدث لك شك فى صحة هذا الخبر ،فأضربت عن الخبر الأول بـ " أم" ومن هذا القول المأثور عن العرب : " إنها لإبل أم شاء " فإن قائله أخبر أولاً عما رآه بأنه " إبل " ثم شك فى هذا حينما اقترب منه فوجده أقصر من الإبل ، فأضرب عن الخبر الأول وقال : أم شاء بمعنى بل أهى شاء ؟ فـ " أم " هنا نابت عن بل والهمزة التى هى للاستفهام الحقيقى .. وإنما قدرنا بين " أم " و" شاء " كلمة " هى " لأن " أم " المنقطعة لا يليها إلا جملة .

" أم " الزائدة

قد تأتى " أم " زائدة فى الكلام بمعنى أن حذفها لا يؤثر على الأسلوب ، فوجودها وعدمه سواء بالنسبة لإفادة المعنى الحقيقى ، ولكنها تفيد توكيد مضمون الجملة ، وذلك كقول الشاعر ساعدة بن جؤية :

ياليت شعرى ولا منجى من الهرم ∴ أم هل على العيش بعد الشيب من نوم

وهذا " القسم " ليس متفقاً عليه بين العلماء ، والذى ذكره هو أبو زيد ، وتبعه فى ذلك ابن هشام .

" أم " المُعَرِّفة

قد تستعمل " أم " أداة للتعريف ، وهذا الاستعمال فى الحقيقة لهجة من لهجات العرب وردت عن " طيئ وحمير " ، وأنشد شعراؤهم عليها :

ذاك خليلى وذو يواصلنى ∴ يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمة

وقد وردت هذه اللهجة فى حديث نبوى شريف هو : « **ليس من امبر امصيام فى امسفر** » ، وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها ، وهى ما يقال عن " ال " الواردة فيها بـ " ال القمرية " نحو الغلام والقمر ، ولكن هذا القول لا يتفق مع ما ورد ، فإنها دخلت فى البيت السابق على السهم و" ال " فيه شمسية لا قمرية ، ودخلت فى الحديث على النوعين ، فلعل هذا القول منقول عن بعض هذه القبائل .

مناقشات علمية

علل التسمية :

قيل فى سبب تسمية " أم " متصلة ما يأتى :

"وإنما سميت فى هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وقيل لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، لأنهما جميعًا بمعنى " أىّ " .

ورُجِّح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها ، لا إلى أمر خارج عنها ، بخلاف الأول ، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق ، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها ، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها .

وعورض بأن الوجه الثانى إنما يتأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية ، فيترجح الأول لشموله النوعين ، وعليه اقتصر فى المغنى ..

وتسمى أيضًا فى النوعين " معادلة " لمعادلة الهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .

هذا ما ورد فى شرح التصريح على التوضيح ، وقد رأيت مثله مفرقًا فى حواشى المغنى .

وقيل مثل هذا التعليل فى المنقطعة .. وأحب أن أعقب على ذلك كله بما يأتى :

إذا كانت التسمية اصطلاحًا فلا مشاحة فى الاصطلاح ، وبناء

على ذلك فلا داعى للتعليل ، والاعتراض ، والإجابة عن الاعتراض، وهكذا كما مر ، وإذا كانت التسمية ليست اصطلاحية ، ولكن صلاحيتها بمدى دقتها وشمولها لمعنى المسمى .. فإننى أرى أن التسمية الخالية من كل هذه الاعتراضات أن تسمى المتصلة : الواصلة إذ هى التى تصل بين معطوفيها فى النوعين .. وأن تسمى المنقطعة : القاطعة لأن معنى الإضراب والقطع لا يفارقها ، فهى التى تفصل وتقطع بين معطوفيها مثل " بل " تمامًا ، ولكن العقبة دون ذلك أن كل المراجع اللغوية سارت على التسمية الأولى .. والتسمية المقترحة تقطع صلة الباحث بما قيل عنها فى هذه المراجع .. فلابد من ذكر التسميتين .

إفادتهما العطف :

الجمهور على أن " أم " المتصلة عاطفة بين مفردين ، حتى ولو وقعت بين جملتين ، لأن الجملتين اللتين تقع بينهما يؤولان بمفردين ، وذلك فيما بعد همزة التسوية .. أما فيما بعد همزة الاستفهام فقد سبق أن ذكرنا أنها غالبًا ما تعطف المفردين .. وأن عطفها الجمل قليل ..

ويرى **أبو عبيدة** أن " أم " المتصلة ليست عاطفة ، ولكنها بمعنى الهمزة .. أى أنك إذا قلت : أنجح أحمد أم علىّ ؟ .. فالمعنى : أنجح أحمد .. أعلىّ نجح ؟ والكلام على ذلك استفهامان .

وقد تكون حجة أبى عبيدة فى هذا الرأى أن فى أحد أقسام " أم " المتصلة يطلب بـ " أم وبالهمزة " التعيين .. وهذا يفيد أن لـ " أم " دخلاً فى الاستفهام ولكن ذلك لا يحوّل " أم " عن معناها

إلى الاستفهام ، فإن الاستفهام لم يحصل بها وحدها ، بل غاية ما هنالك أنها أفادت مع الهمزة أن الاستفهام للتعيين بمعنى " أىّ " كما مضى .

أما " أم " المنقطعة فهى عاطفة بين جملتين ، أى تعطف جملة مستقلة على جملة أخرى مستقلة ، بحكم أن ما قبلها منقطع عما بعدها ، وأنها بمعنى " بل " التى تفيد معنى الإضراب وهى عاطفة .. ولذلك لا يقع بعدها إلا جملة ، ولو أوهم مثال أن ما بعدها مفرد ، فبمزيد من التأمل يتضح أنه جزء جملة ، وأن الجزء الآخر مقدر ، كما سبق فى : " إنها لإبل أم شاء " .. هذا هو الظاهر ..

وقد حكى الصبان أنه رأى فى الدماميني ما يفيد أن فى كون " أم " المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال :

١ - فابن جنى والمغاربة يقولون : ليست للعطف أصلاً ، لا فى مفرد ولا فى جملة .

٢ - وابن مالك يقول : إنها للعطف فى المفرد قليلاً ، سمع من كلامهم : إن هناك لإبلاً أم شاءً .. وفى الجمل كثيرًا .

٣ - وجماعة يقولون : إنها للعطف فى الجمل فقط ، وتأولوا ما سمع فى الرأى السابق بتقدير ناصب أى : " أم أرى شاء " ، ومن هؤلاء ابن هشام إذ قال : لا تدخل المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ فى " إنها لإبل أم شاء " .. وأضاف ابن هشام يصف ابن مالك بأنه خرق فى بعض كتبه إجماع النحويين حين قال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ "بل" ، وقدرها هنا بـ"بل" دون الهمزة .

ويرى ابن كيسان أن الميم فى " أم " أصلها واو .. وعلى هذا الرأى فـ " أم " هى " أو " .. ولو قدم لنا ابن كيسان دليلاً على رأيه هـذا لاحتمل الصحـة ، وبخاصـة أن الـواو والميـم بينهمـا تبـادل صوتى ، فكل منهما حرف شفوى ، ولا ننسى ما بين " فم " و" فو " من تبادل صوتى ، وقد تتسع لهجات العرب لنطق " أو " .. " أم " ، فقد تكون هناك لهجة ليس فى مفرداتها لفظـة " أم " ، بـل استغنت بـ " أو " عنها .. وبناء على ذلك يمكن أن يقبل رأيه وإن ظـل بعد هذا احتمالاً فقد يكون العكس هـو الصحيـح .. وربمـا لا يكـون هـذا ولا ذاك ، ولهذا رد أبو حيان هذا الرأى من ابن كيسان وقال عنه : إنه دعوى بغير دليل .

مم يستفاد معنى التسوية ؟

يستفاد معنـى التسـوية بعد كلمـة " سـواء " باتفـاق .. ويجعـل الرضى كلمة " لا أبـالى " فـى مرتبـة كلمـة " سواء " .. حتـى إنـه قصـر همـزة التسـوية علـى الواقعـة بعـد " سـواء ، ومـا أبـالى ، وتصرفاته " وهذا ما نقله الصبان عـن الدمـامينى فـى شـرحه علـى المغنى .. ولكنه نقل أيضًا ميل بعضهم إلـى أن الهمـزة بعد " مـا أبالى " للاستفهام .

وقـد اضطــربت آراء بعض النحـويين فيمـا بعـد كلمـة : " لا أدرى " ، إذا وردت فيه همـزة معادلـة لـ " أم " ، فالأشـمونى عند تمثيله لهمزة الاستفهام التى يراد بها وبـ " أم " التعيين أى : قسيم همزة التسوية ، مثل قوله تعـالى : ﴿ **وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ** ﴾ ، ويقول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ∴ شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

ومعنى هذا أنه يرى أن معنى التسوية لا يأتى فى مثل هذا الأسلوب .

لكنه ذكر بعد ذلك تنبيهًا يقول فيه : " قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة " سواء " ، بل كما تقع بعدها تقع بعد " ما أبالى " و" ما أدرى " و" ليت شعرى " ونحوهن " وبهذا وقع التناقض .

والذى يفهم من كلام ابن هشام فى المغنى وتعليق الأمير والدسوقى عليه أن ابن الشجرى هو الذى جعل ما بعد " لا أدرى " همزة تسوية ، متوهمًا أن الاستفهام معمول لفعل الدراية ، وأن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية ، كأنه أراد أن الدراية تقتضى العلم ، وأن الاستفهام يقتضى الجهل فحصل التنافى .. وهذا فى الدراية المثبتة ، وكذا فى الدراية المنفية ، من حيث إن نفى الشيء فرع صحة ثبوته ، فالنفى تابع للإثبات ، لا يصح النفى إلا حيث يصح الإثبات .

وقد أجاب ابن هشام عن ذلك بتقدير كلمة " جواب " فمعنى قولك : علمت أزيد قادم : علمت جواب أزيد قادم .. وكذلك ما علمت .. وعلق على ذلك الأمير بأن هذا لا يخلص منه تقدير لفظ الجواب ، فإن الاستفهام يقتضى الجهل فى جوابه ، والقول بأن الاستفهام من أحد ، والجواب من غيره تكلف لا يدل عليه كلام المصنف ، والظاهر أن تقدير الجواب لأن الدراية تصديق وإذعان ، وإنما يكون بالنسبة الخبرية .. والاستفهام إنشاء ، فـ " علمت أزيد قائم " لم يرد فيه الاستفهام لذات معناه بل الإخبار بعلم جوابه ..

وترك المضاف للوضوح مع كثرة الاستعمال .

ونكتة العدول عن : علمت قيام زيد وإيراد صورة الاستفهام الإشارة إلى أن هذا الحكم مظنة تردد ، وكما قدر ابن هشام والأمير كلمة " جواب " حلاً لهذا التوهم وافقهم الصبان في تعليقه على الأشموني فقال : وهذا هو الأقرب عندي .

أما كلمة " ليت شعري " فإن الصبان يجعلها مثل " لا أدري " و" لا يحضرني " ونحو ذلك ، ومعنى هذا أن الهمزة بعدها للاستفهام مثل " لا أدري " .

والحاصل من هذه المناقشات أنهم اتفقوا على أن الهمزة بعد " سواء " للتسوية قطعًا ، وأنها بعد " ما أبالي " للتسوية أيضًا على الأرجح إذ لم يخالف في ذلك حسبما نقله الصبان إلا ميل بعضهم إلى أنها للاستفهام .. وأنها بعد "لا أدري ، وليت شعري ، ولا يحضرني" للاستفهام على الأرجح كذلك .

متى يجب العطف بـ " أم " بعد همزة التسوية ؟

سبق أن بينا الفرق بين العطف بـ " أم " والعطف بـ " أو " ، وعرفنا أن لكل منهما مدخلاً في إفادة معنى معين من الأسلوب الذي ترد فيه ، ويستفاد من هذا جواز العطف بأحدهما مع مراعاة ما تفيده كل منهما .. وهذا صحيح إذا وقعا بعد همزة الاستفهام (القسم الثاني من " أم " المتصلة) .. أما إذا كان هذا العطف بعد همزة التسوية فقد اتفق العلماء على العطف بـ " أم " ، وبخاصة إذا كانت الهمزة ظاهرة ، فإن العطف بـ " أم " حينئذ واجب وبغيرها خطأ .. أما إذا لم تكن الهمزة ظاهرة فإن البعض كذلك لم يجز

العطف بغيرها ، وقد عللوا ذلك بأن التسوية تقتضى شيئين فأكثر ، و" أو " موضوعة لأحد الشيئين .. فإذا ما قلت : سواء علـى أقمت أو قعدت كان التقدير: قيامك أو قعودك سواء .. أو .. سواء على قيامك أو قعودك وهما متنافيان .. وبناء على هذه النظرة خطأوا الفقهاء وغيرهم فى قولهم : سواء كان كذا أو كذا ، كما خطأوهم فى قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا .. نظرًا لأن " من " بيان للأمرين .. و" أو " لأحد الشيئين .. كما خطأوا ما ورد فى الصحاح : سواء علىّ قمت أو قعدت .. كما حكموا بالشذوذ على القراءة التى رواها ابن محيصن من طريق الزعفرانى : " **سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم** " .

وهذا الرأى لا يمثل فى ميزان الحقيقة ثقلاً يعتد به .. ذلك أن السماع لا يؤيده وكذلك القياس .. فأما قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا وكذا فهو صحيح إذ لا يلزم أن تكون "من" بياناً للأمرين ، بل ما المانع أن تكون بياناً لكلمة " أقل " ؟ روى ذلك الصبان عن الدمامينى وأما باقى التراكيب فإن السيرافى - على ما نقله الدسوقى - قال فى شرح الكتاب : " وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت " أم " بعدها كقولك : سواء على أقمت أم قعدت .. وإذا كان بعد " سواء " فعلان لغير استفهام عطف أحدهما على الآخر بـ " أو " .. كقولك : سواء على قمت أو قعدت " .

وقد عقب الدسوقى على ذلك بقوله : " وهو نص صريح يقضى بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا أو كذا ، وبصحة التركيب الواقع فى الصحاح ، وقراءة ابن محيصن فجميع ما ذكر لا شذوذ فيه فى العربية " .

والذى يفهم من كلام السيرافى جواز العطف بـ " أو" بعد " سواء " إذا لم ترد فى الكلام همزة التسوية ملفوظًا بها .. وقد بيّن الدسوقى بعد ذلك مستند هذا الحكم بقوله : " فإن قلت : ما وجه العطف بـ " أو " ، والتسوية تأباه ، لأنها تقتضى شيئين فصاعدًا ، و" أو " لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة ، قال : فإن قلت : سواء علىّ قمت أو قعدت فالتقدير : إن قمت أو قعدت فهما علىّ سواء.. وعليه فلا يكون "سواء" خبرًا مقدمًا ولا مبتدأ .. بل " سواء " خبر مبتدأ محذوف ، أى الأمران سواء .. واعلم أن " أم " كذلك لأحد الشيئين كـ " أو " ، فالذى يصحح أحدهما بعد " سواء " يصحح الآخر " .

والذى يقفز إلى الذهن بعد قراءة هذه النصوص والتعليلات كثير من الأسئلة :

س١ : إذا كان معنى التسوية يأبى العطف بـ " أو " لأنها لأحد الشيئين ، فـ " أم " كذلك لأحد الشيئين حسبما يروى الدسوقى فلماذا جاز العطف بـ " أم " ولم يجز بـ " أو " ؟

س٢ : إذا كان معنى التسوية يأبى العطف بـ " أو " فلماذا فرق السيرافى بين وجود همزة التسوية وعدم وجودها مع أن معنى التسوية غير متوقف على وجود الهمزة ؟

س٣ وإذا كان الحكم بالشذوذ راجعًا إلى وجود الهمزة حسبما يرى السيرافى فما وجهة نظر ابن هشام فى حكمه على هذه التراكيب بالخطأ أو الشذوذ مع عدم وجود الهمزة فيها ؟

الإجابة عن السؤال الثالث :

وبحثاً عن إجابة هذه التساؤلات المحيرة وجدت الصبان فى حاشيته على الأشمونى يجيب على بعضها بقوله معللا لرأى ابن هشام : " قال الشمنى : ما فى المغنى هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة " ، ثم قال : " وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة "سواء " فتقدر وإن لم تذكر "، وكذلك قال: " التسوية مستفادة من " سواء " و " لا أبالى " لا من الهمزة ، فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية ، ولعل مدلول الهمزة الحقيقى هو تأكيد التسوية " .

الإجابة عن السؤال الثانى :

سبق فى الإجابة على السؤال الثالث بعض النصوص التى تفيد فى الإجابة عن هذا السؤال .. ويضاف إليها ما ورد فى الصبان أيضًا تعقيبًا على كلام الشمنى : " وكأن من فرّق رأى التسوية مع الهمزة أقوى " .

أما السؤال الأول :

فإن الذى أثاره تعقيب السيرافى أن " أم " لأحد الشيئين كـ " أو " والذى يمكن أن أفهمه أن هذه العبارة تهدم القاعدة القياسية التى تقصر العطف على " أم " بعد همزة التسوية ، مع مراعاة أن التسوية غير متوقفة على الهمزة .. ومعنى المجازاة الذى يحل إشكال " أو " عند عدم وجود الهمزة ، يتأتى كذلك مع وجودها فى

رأى الأمير ، إذ ورد فيه عنه الكلام على الهمزة تعليقاً على الآية الكريمة : ﴿ سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ، ما نصه : " قوله : سواء عليهم الاستغفار وعدمه " ، يشير لإعراب الجمهور : " سواء " خبر مقدم وما بعدها مبتدأ مؤخر .. وتعقبه الرضى بأن التسوية إنما تكون بين شيئين ، فلذلك يأتون فى التقدير بالواو مع أن الذى فى اللفظ " أم " وهى لأحد الشيئين ، لا للجمع بينهما ، وأعرب " سواء " خبرًا لمحذوف ، والمعنى على الشرط والجواب : إن استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم فالأمران سواء لا ثمرة فيهما ، كذا فى حاشية شيخنا على ابن عبد الحق وغيرها ، واقتصر الشارح على أن ما بعد " سواء " بيان لذينك الأمرين .

وبناء على كل ذلك نخرج بالنتائج التالية :

١ - لا شذوذ فى قراءة ابن محيصن السابقة ولا فى كلام الصحاح ولا فى كلام الفقهاء .

٢ - لا فرق من جهة القياس بين " أم " و " أو " فى العطف بعد ما يفيد التسوية ، سواء كانت الهمزة ظاهرة أم مقدرة .

٣ - لو قيل فى تعليل قصر " أم " على العطف إثر همز التسوية أن السماع هو الحكم ما كان لنا من تعليق ، أما وإنهم قد عللوه بأن التسوية تقتضى شيئين فأكثر و " أو " لأحد الشيئين فإننا نميل إلى ما نقل عن السيرافى بأن " أم " كذلك لأحد الشيئين ، والذى يصحح العطف بها يصحح العطف بـ" أو " .. وقد علمنا أن الذى صحح العطف بـ" أم " حمل الأسلوب على

معنى المجازاة .. وقد رأينا السيرافى نفسه يقدر في " سواء علىّ قمت أو قعدت " : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء (وهذا مع عدم وجود الهمزة) .. ثم رأينا الرضى فيما ينقله الأمير يقدر في : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ : إن استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم فالأمران سواء لا ثمرة فيها " (وهذا مع وجود الهمزة) ، وتنتهى هذه النتيجة إلى أن الحكم الفيصل فى هذه القاعدة ليس هو القياس، وأن التعليل الصحيح لهذه القاعدة هو السماع ، لا كما يقول ابن هشام : " إذا عطفت بعد الهمزة بـ " أو " فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا .

حذف " أم " المتصلة :

أ – سمع حذف " أم " المتصلة ومعطوفها : كقول الهذلى :

دعانى إليها القلب إنى لأمره ∴ سميع فما أدرى أرشد طلابها؟

تقديره " أم غىّ " ، وفى هذا نظر ، لأنه يترتب عليه كثرة الحذف والتقدير بلا ضرورة ، فإن الذى دعا القائل به إلى هذا التقدير أنه جعل الهمزة فيه معادلة (لطلب التصور) أى أنها مكملة لـ " أم " المحذوفة فى إفادة طلب التعيين ، وليس هناك حاجة – كما يقول ابن هشام فى بحث الهمزة المفردة فى كتابه المغنى – إلى تقدير معادل لصحة قولك : ما أدرى هل طلابها رشد ؟

وبناء على ذلك تكون الهمزة للتصديق بمعنى " هل " .. ومعروف أن " هل " لا يؤتى لها بمعادل ، وإذن فلا حذف .

ب - وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ أن الوقف هنا ، وأن التقدير : أم تبصرون .. ثم يبتدأ " أنا خير " وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه أو بقاء معموله .. وإنما المعطوف هو جملة " أنا خير " وهى معادلة لما قبلها ، ووجه المعادلة أن الأصل " أم تبصرون " ثم أقيمت جملة أنا خير .. وهى جملة اسمية مقام تبصرون وهى جملة فعلية .. وجملة : أنا خير مسببة عن جملة تبصرون .. لأن فرعون لا يسميهم بصراء إلا إذا قالوا له : أنت خير ، فإذا ما اعترض على ذلك بأنه قد ورد قولهم : أتفعل هذا أم لا .. والأصل أم لا تفعل ؟ أجيب عن ذلك بأن المحذوف ليس هو المعطوف ، ولكن بعض المعطوف .. فالحذف بعد لا وهى جزء المعطوف ، كما أن أحرف الجواب كلا .. تحذف الجمل بعدها كثيرًا .. وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجملة .

جـ - وأجاز الزمخشرى وحده حذف ما عطفت عليه " أم " فقال فى ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾ : يجوز كون " أم " متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها .. أى " أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء " ، وتبعه فى ذلك الواحدى أيضًا وقدر " أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء " .. وقد اعترض على الزمخشرى ومن تبعه بأن هذا الموضع ليس من مواضع حذف المعطوف عليه ، بالإضافة إلى أن الاستفهام الذى قدره الواحدى " أبلغكم ما تنسبون " بمعنى النفى ، وهو

لا تقع بعده " أم " المتصلة على رأى ابن هشام نفسه الذى كان عليه ألا يسلم بدعوى الاتصال فيها عملاً بما قاله .

دلالات " أم " المنقطعة :

سبق أن بينا أن " أم " المنقطعة قد تفيد الإضراب وحده كقوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَسْتَوِى الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ للهِ شُرَكَاء** ﴾ ذلك أن الاستفهام لا يدخل على مثله فى " أم " الأولى .. ولأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء فى " أم " الثانية .. وكذلك قول الشاعر :

فليت سليمى فى المنام ضجيعتى ∴ هنالك أم فى جنة أم جهنم

وقد تفيد الإضراب والاستفهام الإنكارى كقوله : ﴿ **أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ** ﴾ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال . وقد تفيد الإضراب والاستفهام الطلبى كقولهم : إنها لإبل أم شاء – وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد فقال فى قول الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ∴ غلس الظلام من الرباب خيالا

إن المعنى هل رأيت ، والأظهر أنه إنكارى ، ولا مانع من الإضراب أيضًا بل لا مانع من الاتصال على ما سبق توجيهه فى قوله تعالى : ﴿ **أَفَلاَ تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ** ﴾ ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين : أنها أبدا بمعنى " بل ، والهمزة " جميعًا .. وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك .. والذى يظهر لى قولهم إذ المعنى فى نحو : أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو : " أم **هل تستوى الظلمات** "

ونحو : " **أم ماذا كنتم تعملون** " ونحـو : " **أم مـن هذا الذى هو جند لكم** " .. وقول الشاعر :

أنـى جـزوا عـامرا سـوءا بفعلهـم ∴ أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق بـه ∴ رئمـانُ أنـف إذا مـا ضـن بـاللبن

وقد اعترض على ابن الشجرى هذا النقل ، لأن سيبويه - وهو من البصريين - قد نقل عنه فى كتابه مجيئها للإضراب فقط ، والتحقيق كما ورد فى حاشية الدسوقى على المغنى نقلاً عن الشمنى : أن أهل البلدين متفقون على أن " أم " تأتى لمجرد الإضراب ، وإنما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة .. فالكوفيون يسمونها منقطعة ، والبصريون لا يسمونها متصلة ولا منقطعة .. فهو أمر لفظى وقد صرح السعد فى حاشية الكشاف بأن " أم " الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى " بل " .. وليست متصلة ولا منقطعة ، فحينئذ لا يرد على البصريين شىء مما قاله المصنف ، ولكن يقال : لو كان الأمر كما ذكر السعد لزادوا فى أوجه " أم "وجهًا خامسًا ، ولم يقع ذلك من أحد .

احتمال " أم " للاتصال والانقطاع :

رأينا فى النقطة السابقة كيف ترد " أم " محتملة للاتصال والانقطاع بحسب ما يمكن فهمه من الأسلوب ، وتطبيق الدلالات والقواعد السابقة التى يميز بها بين المتصلة والمنقطعة ، مع ملاحظة ألا يختل المعنى ، وأن يكون توجيهه مقبولا ، فهى مسألة اعتبارية تطبيقية ، وسنسوق لذلك مثالين آخرين :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ**

اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ في هذه الآية ورد استفهام يحتمل أن يكون توبيخيًا إنكاريًا ، بمعنى أن الله ينكر عليهم وينفى عنهم أنهم اتخذوا عنده عهدًا .. وعلى هذا الاحتمال تكون " أم " منقطعة بمعنى " بل " فقط ، فيكون التقدير : بل تقولون على الله ما لا تعلمون .. أو بمعنى " بل والاستفهام التوبيخى " فيكون التقدير : بل أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟! .

ويحتمل أن يكون الاستفهام هنا تقريريًا بمعنى أن المستفهم يعلم سلفاً أنهم لم يتخذوا عند الله عهدًا ، ولكنهم يفترون على الله فيقولون ما لا يعلمون ، وهو يريد منهم الاعتراف بهذه الحقيقة ، وهو بهذا يعادل بين اتخاذهم العهد ، وافترائهم ، فأمرهم دائر بين اثنين ، وبناء على ذلك تكون " أم " متصلة معادلة (إذ هى التى تأتى بعد الاستفهام التقريرى) وهذا رأى الزمخشرى .. بمعنى أى الأمرين كائن ؟

ثانيًا : قول الشاعر :

أحاد أم سداس فى أحاد ∴ لييُيلتنا المنوطة بالتناد

يجوز أن نقدر هنا استفهامًا فى أول الكلام ، كأنه استطال هذه الليلة فشك فى أنها واحدة ، فاستفهم هل هى واحدة أو أكثر ، وبهذا الاستفهام الحقيقى ندرك أن " أم " على هذا الأساس متصلة يطلب بها وبالهمزة تعيين أحد الأمرين : هل هى ليلة أو ست ليال ؟

ويجوز ألا نقدر استفهامًا ونعرب " أحاد " خبرًا مقدمًا لـ " لييلتنا " فيكون المعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها واحدة .. ثم نظر إلى طولها فأضرب وجزم بأنها ست فى ليلة (أى أن " أم " بمعنى "بل " فقط) أو شك فأضرب واستفهم (بمعنى "بل ،والهمزة")

ولكن الملاحظ فى هذا المثال أننا على تقدير أن " أم " منقطعة سنضطر إلى :

١ - تقدير مبتدأ لسداس حيث إن " أم " المنقطعة لا تدخل على مفرد .

٢ - وسنضطر إلى القول بأن " أحاد " خبرًا عن " ليبلتنا " فكأننا أخبرنا عن الليلة بأنها واحدة ، وذلك معلوم لا فائدة فيه - كما أننا على تقدير " أم " متصلة سنقدر استفهامًا فى أول الكلام وهو قليل .

هذا وقد وجهت عدة اعتراضات على هذا البيت :

أولها أنه لحن فى استعمال " أحاد " و " سداس " فى غير معناهما الحقيقى ، فمعناهما: واحدة واحدة ، وست ست ، وقد أجيب عن ذلك بأنه أراد اعتبار أجزاء الليلة فكأن كل جزء منها ليلة مستقلة على سبيل المجاز ، وهذا الاعتراض موجه على اعتبارها منقطعة ، كما اعترض بأنه استعمل " سداس " معدولاً إلى فعال مع أن ذلك مخصوص بما دون الخمسة فقط عند الأكثرين ، وقد أجيب بأن الشاعر كوفى ومذهبهم جواز ذلك إلى العشرة .

واعترض على تصغير لييلة قياسًا مع أن السماع لييلية ، حتى قيل إن المفرد ليلاة كما فى قول الشاعر :

فى كل ما يوم وكل ليلاة

ولى أن أرد على هذا اللحن أيضًا بأن لييلة تصغير ليلة ، وأن لييلية المسموعة تصغير ليلاة ، فلا لحن .

خاتمـــة

.. جهد المقل ، وبنان العاجز .. ذلك الذى قدمته فى هذا البحث المتواضع حاولت فيه قدر الاستطاعة أن أتفهم آراء السابقين الأماجد الذين باعوا أعمارهم للعلم ، وللعلم وحده ، بلا غرض من هذه الحياة الدنيا .. ولكن ابتغاء وجه الله ﷻ فكان إخلاصهم سببًا فى معونة الله لهم على الكد والجهاد ، حتى ضمّنوا كتبهم من الكنوز والذخائر والقواعد ما أفادت منها لغات أجنبية عديدة .. وبها بقيت اللغة العربية كفيلة بإقامة اللسان على الفصحى ، وتكوين الملكة العربية الأصيلة التى لا تتأثر باللهجات والأهواء .. كما حاولت فيه أن أدرب العقل على المناقشة فسمحت لنفسى أن أعترض وأقترح وأنظم وأنسق وأستنبط .. فهذا ما يفرضه علىّ واجب البحث كما أفهمه ، وكما يحتاج إليه العصر الراهن .

فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله ومعونته ، وإلا فإلى الله ألجأ فى العفو عن التقصير والهنات ، ومبلغ نفسى عذرها مثل منجح .

دليل البحث

الموضـــــــــوع	الصفحة
بين يدى البحث	٣٨٩
المنهـــــج	٣٩٠
تمهـــــــيد	٣٩١
أقسام " أم "	٣٩١
" أم " المتصلة	٣٩٢
الاستعمال الأول	٣٩٢
ضوابطه	٣٩٢
الاستعمال الثانى	٣٩٤
ضوابطه	٣٩٥
الفرق بين " أم " و " أو "	٣٩٦
" أم " المنقطعة	٣٩٨
ما تفيده " أم " المنقطعة	٣٩٩
" أم " الزائدة	٤٠١
" أم " المعرّفة	٤٠١
مناقشات علمية	٤٠٢

تابع دليل البحث

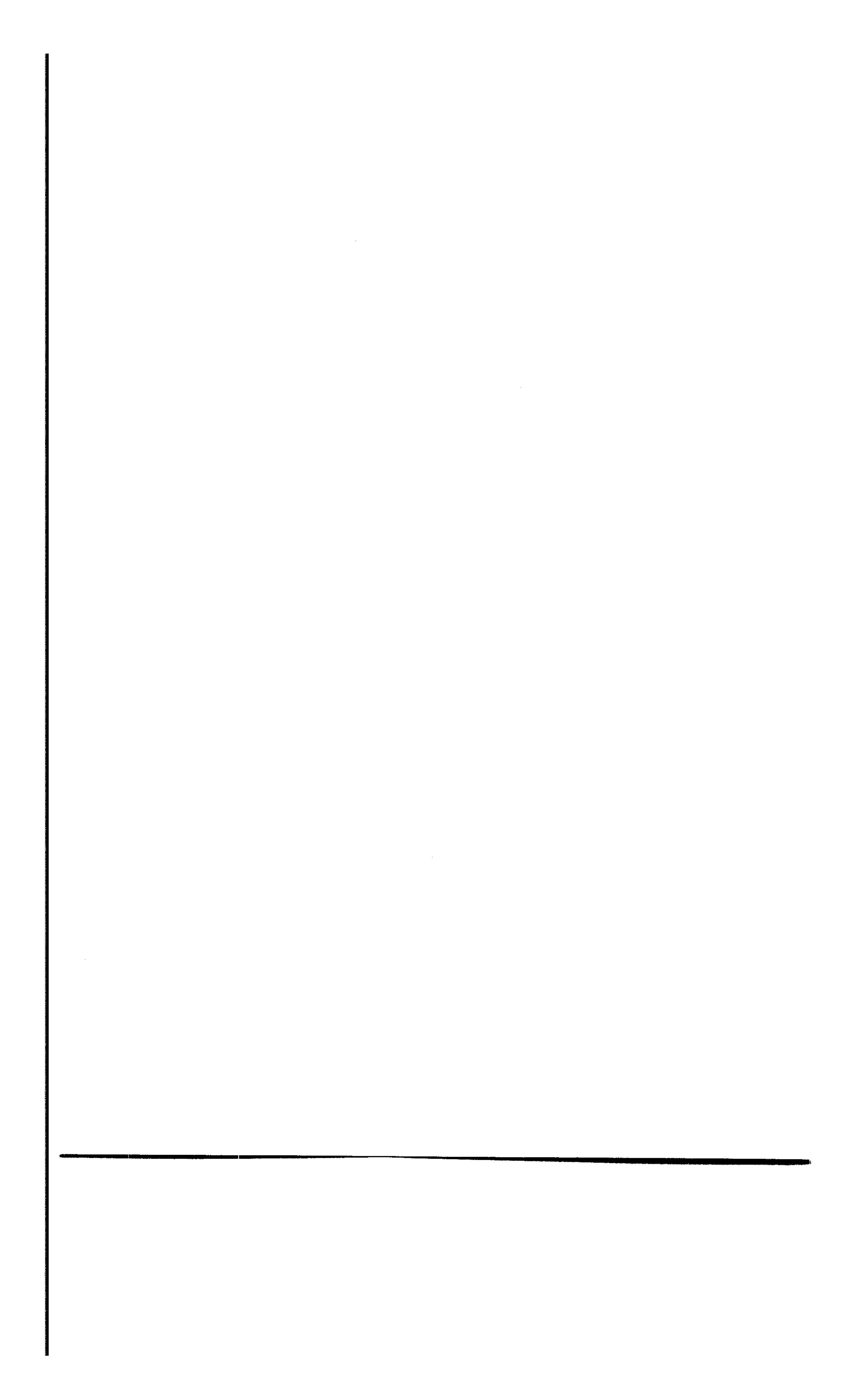
الموضــــــــوع	الصفحة
علل التسمية	٤٠٢
إفادتهما العطف	٤٠٣
مم يستفاد معنى التسوية ؟	٤٠٥
متى يجب العطف بـ " أم " ؟	٤٠٧
حذف " أم " المتصلة	٤١٢
دلالات " أم " المنقطعة	٤١٤
احتمال " أم " للاتصال والانقطاع	٤١٥
خاتمـــــة	٤١٨
دليل البحث	٤١٩

فهرس الأبحاث

البحـــــــــث	الصفحة
أثر الدرس اللغوى فى فهم النص الشرعى	١
تقعيد النحو بين الشعر العربى والنص القرآنى	٤٥
اسم المصدر بين أقوال النحاة واستعمال القرآن الكريم	٧٩
تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم	١١٣
حروف الجر بين التناوب والتأويل	١٧٧
تحويل صيغة الفعل الثلاثى وأثره فى المعنى و العمل	٢٠٧
دقائق التصريف : منهجه ومصطلحاته وكيف نفيد منها	٢٨١
الأحرف والقراءات القرآنية فى ضوء الدرس اللغوى	٣٤٣
" أم " واستعمالاتها فى اللغة العربية	٣٨٧

الدكتور
محمد المختار محمد المهدي

الوقف اللازم والممنوع
بين القراء والنحاة



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله مانح القوى، ومسدد الخطى، أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، وأمر بتلاوته، وجودة قراءته، فقال سبحانه: «ورتل القرآن ترتيلا»، والصلاة والسلام على المبلغ المبين، والقدوة الأمين، خاتم المرسلين، ورحمة الله للعالمين، وعلى كل من والاه، واتبع هداه، واقتبس من سناه، إلى يوم نلقاه.

أما بعد:

فمن خلال معايشتي للدرس النحوي على مدى ثلاثين عاما تجسدت أمامي حقيقة واضحة فحواها أن البحث النحوي الجاد ينبغي أن تكون غايته الأولى محاولة فهم النص القرآني واستكشاف مافيه من أسرار التركيب المعجز، وتحديد العلاقات الدلالية بين جمله وأساليبه.

ولقد رأيت من أهم وسائل الفهم الواعي لهذا النص الوقوف على موضع انتهاء الجملة المفهمة لمعنى يحسن السكوت عليه، وتعليم من يتلوه ضرورة وصل ما يدخل في اكتمال المعنى حتى لا يفهم السامع خلاف المراد من النص المقدس.

وهذا الجانب الخطير أحد الجوانب التي تستحق وصف النحاة بخدمة كتاب الله الذي شرفت به العربية وتكفلت ببيانه للعالمين، بل إن هذه الخدمة هي التي دعت علماء العربية منذ نشأة هذا العلم إلى بذل جهودهم في تقعيده وتبويبه وتطبيقه ولا أغالي إذا ادعيت أنه الباب الحقيقي لتقويم الألسنة

على أفصح الأساليب العربية، بل وإلى فهم تراثنا العربي بكافة ألوانه الأدبية، فالذهن الذي تشرب الفصاحة والبلاغة من مصاحبته للقرآن قادر على التمييز بين الغث والسمين، وعلى التذوق الفني لما يكتب أو يسمع من شعر ونثر وخطابه.

من هنا كان حرصي على أن تكون كل بحوثي متصلة بهذا المعين الفياض الذي يحمل من رب العزة شهادة التبيان لكل شيء. قال سبحانه: «ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة، وبشرى للمسلمين».
(٨٩: النحل)

هذا ولما كانت قضية تحديد الوقوف القرآنية وتصنيفها قضية نحوية تفسيرية يقول عنها صاحب الصنعة، ومحدد السبعة الإمام أبو بكر بن مجاهد المتوفى (٣٢٤) كما نقل عنه ابن النحاس في القطع والائتناف، والزركشي في البرهان: «لا يقوم بالتمام «أي الوقف التام» إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»، ويقول أبو الحسن الحصري:

لقد يدعي علم القراءات معشر
وباعهمو في النحو أقصر من شبر

فإن قيل ما إعراب هذا ووجهه
رأيت طويل الباع يقصر عن فتر

وعبد القاهر الجرجاني وهو يشرح نظرية النظم في دلائل الإعجاز[1] يجعل أساسها توخي معاني النحو فلا معنى لنظم لا يلتزم بها وبأحكامه فيما بين الكلم، وبالرغم من كثرة المصنفات في هذا العلم لم نجد حسما لأمر الوقف والابتداء ودار الجدل والنقاش والخلاف حوله بين كثير من مؤلفي

---

(١) ص٢٤ تعليق وشرح د. محمد عبد المنعم خفاجي الطبعة الأولى ١٩٦٩ م

هذه المصنفات وبين القائمين على طبع المصحف الشريف، حتى إن التقرير العلمي عن « مصحف المدينة النبوية » الصادر عن « مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف » يقول في المسألة الخامسة عن الوقوف: «وقد صار هذا الشأن علما جليلا صنفت فيه المصنفات، وحررت مسائله وغوامضه إلا أنه مع ذلك يعد مجالا واسعا لإعمال الفكر والنظر؛ لأنه ينبني على الاجتهاد في فهم معاني الآيات القرآنية، واستكشاف مراميها، وتجلية غوامضها، وهذا جعل اللجنة عند مراجعة الوقوف في المصحف تحتاج أكثر ما تحتاج من المصادر إلى كتب التفسير فوجدت هذا الشأن بحرا لا يدرك ساحله، ولا يوصل إلى غوره، فبذلت جهدها قدر الوسع والطاقة، وحررت ما أمكن لها تحريره من الوقوف دون أن تدعي حصر ذلك، ولا بلوغ الكمال فيه، إذ بقي فيه مجال لأهل العلم ممن أوتي حظا من العلوم التي ذكرها ابن مجاهد أن يتكلم فيه».

وقد تدخلت اللجنة — وهي مكونة من علماء التجويد والقراءات والرسم والضبط وعد الآي والتفسير والفقه واللغة والنحو والصرف — في تغيير بعض الرموز الدالة على الوقف اللازم والممنوع الموجودة في المصحف الذي راجعته لجنة برياسة الشيخ محمد علي خلف الحسيني المشهور بالحداد وطبع في مصر سنة ١٣٤٢هـ والمصحف الذي طبعه الأزهر، ومصحف الشام الذي كتبه الخطاط الدمشقي (عثمان طه) والذي كان أصلا لمصحف المدينة.

وكانت الحجة التي اعتمدوا عليها - في أغلب الأحيان عند التغيير - ترجيح بعض الوجوه النحوية على بعضها الآخر، وإيثار بعض الآراء الكلامية على بعضها الآخر، وتدخلت المذهبية في الحكم على بعض تلك الآراء بأنه يميل إلى مذهب الاعتزال، يوضح هذا المنهج حديثهم عن الوقف اللازم على لفظ « رحمة » في قوله تعالى: « وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم ».

حيث قالوا: « وجدنا فى نسخة الأصل لمصحف المدينة — أثناء مراجعتها — رمز الوقف اللازم على قوله « رحمة » وهذا على وجه من أوجه الإعراب، وهو أن تكون « رهبانية » منصوبة بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، وعلى هذا يكون الكلام عن الرهبانية منفصلا عن الكلام على الرأفة والرحمة، إذ هاتان صفتان فى القلب لا تكسب للإنسان فيهما بخلاف الرهبانية فانها أفعال بدن مع شىء فى القلب ففيها موضع التكسب. كذا ذكره أبو حيان، وذكر عن « قتادة »: « الرأفة والرحمة من الله، والرهبانية هم ابتدعوها ».

وقد علقت اللجنة على هذا الرأى بقولها: « ولكن هذا الإعراب تفوح منه رائحة الاعتزال، فقد لجأ إليه أبو على الفارسى وتبعه عليه الزمخشرى فى الكشاف وكلاهما معتزليان فرارا من اعتبار الرهبانية التى ابتدعوها مخلوقة لله تعالى على قاعدتهم أن ما كان مخلوقا لله لا يكون مخلوقا للعبد، فالرأفة والرحمة من خلق الله أما الرهبانية فهى من ابتداعهم وفعلهم أى هى مخلوقة لهم، وهذا الاعتقاد هو الذى دفع أبا على إلى اعتبار: « ورهبانية » مقتطعة من العطف على ما قبلها ومنصوبة على الاشتغال.

وقد عاب أبو حيان هذا الإعراب من جهة العربية فقال: « وهذا الإعراب الذى لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ورهبانية، لأنها نكرة لامسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة ».

ثم قالت اللجنة: « ويبدو أن الذين وضعوا رمز الوقف اللازم هنا على قوله « ورحمة » لم يتنبهوا لرائحة الاعتزال هذه، بينما كان الأولى عدم اعتبار هذا الوجه لظهور فساد الأساس الذى بنى عليه ».

على هذا النمط كان أساس التغيير مع أن المرء لا بد له أن يتوقف عند نقطتين فى هذا الموضع من التقرير:

الأول : إذا كان هذا الرأى منسوبا إلى قتادة وهو من التابعين فهل كان قتادة معتزليا حتى يتهم من يقول برأيه بأنه معتزلى ؟ ألأن أبا على والزمخشرى قد وجهاه من الناحية النحوية يكون رأيا إعرابيا اعتزاليا ؟ وهل للإعراب مذاهب عقدية ؟ وما الفرق بين نسبة الرهبانية إلى النصارى ونسبة قتل الأنبياء إلى اليهود ؟ هل يقال : إن قتلهم هذا من خلق الله كما يقولون إن الرهبانية من خلق الله ؟ وهل عبادة قريش للصنم من خلق الله ؟ إن ابن الأنبارى يعتبر هذا الوقف حسنا . وعند النحاس : الوقف هنا تام وينسب ذلك للأخفش ، ويروى هذا الوقف عن نافع فهل هؤلاء الأعلام من المعتزلة ؟ !!

أما النقطة الثانية : فان أبا حيان وهو يضعف هذا الرأى نحويا حكم بعدم جواز الابتداء بالنكرة هنا إذ لا مسوغ لها ، مع أن تقدير الصفة مع التنوين هنا يمكن أن يكون مسوغا على معنى : ورهبانية منافية لطبيعة الإنسان أو منكرة أو غير ذلك كما قالوا فى قوله تعالى . « وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » فقدروا صفة بقولهم : أى وطائفة من غيركم على أن النحاس وهو نحوى مشهور يقول فى « القطع » . هذا الكافى من الوقف ، وينقل عن الأخفش : « رأفة ورحمة » تمام وكذا يروى عن نافع ، ثم يعرب « رهبانية » على هذا بإضمار فعل يفسره مابعده [1]

من هنا انقدح فى ذهنى تحرير المسائل النحوية فى الحكم على الوقف باللزوم أو الامتناع لأن الحكم بالجواز سواء كان جوازا مستوى الطرفين أو منحازا لأحدهما لا يترتب عليه محذور كما يحدث فى منطقتى اللازم والممنوع .

---

(١) القطع ص ٧١٢ – ٧١٣

ولهذا خصصت هذا البحث بهذا الغرض إسهاماً فى توحيد العلامات المهمة فى المصحف الشريف على مستوى العالم الإسلامى حتى لا تحدث بلبلة عند قراءته وتاليه حينما يجد المسلم فى مصحف الأزهر علامة اللازم عند كلمة ويجد فى مصحف باكستان والعراق عليها علامة الممتنع[1] .

هذا وقد يشعر عنوان البحث أن هناك خلافاً جوهرياً بين القراء والنحاة سيتكفل البحث بالكشف عنه ، غير أن النظرة المتأنية تصل بنا إلى أن معظم النحاة كانوا قراء ، وأن معظم من ألف فى موضوعات القراءة من النحاة ، ففى مجال الوقف والابتداء الذى نحن بصدده كان للنحاة جهد بارز مشكور، فللرؤاسى مثلا وهو شيخ المدرسة الكوفية والمتوفى (١٨٧) كتابان فى الوقف والابتداء[2] والكسائى وهو المؤسس الحقيقى للمذهب الكوفى والمتوفى (١٨٩) هو أحد القراء السبعة وله كتاب مقطوع القرآن وموصوله[3] .

والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى (٢٠٨) وهو الذى نقل كتاب سيبويه إلى من بعده وثعلب الكوفى المتوفى (٢٩١) وابن كيسان (٣٩٩) والزجاج (٣١١) واليزيدى (٣١٠) وابن الأنبارى (٣٢٨) وأبو جعفر النحاس (٣٣٨) والسيرافى (٣٦٨) وابن جنى (٣٩٢)[4] وابن الحاجب (٦٤٦) كل هؤلاء لهم كتب فى الوقف والابتداء ، غير أن الفرق الحقيقى بينهما أن اهتمام القراء منصب على الرواية والسماع يحققون مواقع الوقف

---

(١) حدث هذا عند قوله تعالى : « ولدا » فى قوله : « وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه »

(٢) معجم الأدباء ح ١٨ ص ٢٥٤

(٣) معجم الأدباء ح ١٣ ص ٢٠٣

(٤) معجم الأدباء ح ٥ ص ٣١٦

الوارد عن المعصوم ، ويتحرون طريقة الأداء التى سادت لدى الصحابة والتابعين ، أما النحاة فهمتهم الأولى توجيه ما سمع وتعليله نحويا ، وتشقيق الأوجه الجائزة فيما لم يسمع ، والقياس على ما سمع على حسب مقتضيات النظم القرآنى والمعنى الذى يؤدى إليه التوجيه الإعرابى .

لهذا كان البحث شاملا للمجالين : مجال القراء ومجال النحاة .

أدعو الله عز وجل أن يسدد الخطى وأن يرزقنا إخلاص المقصد وأن يعلمنا ما ينفعنا .

د . محمد المختار محمد المهدى

تمهيد

الوقوف وعلاقتها بالمعنى المقصود

يخصص أبو عمرو الداني في كتابه « المكتفي في الوقف والابتدا »[1] بابا في الحض على تعليم التام ، ويسوق من الأدلة ما يبين ضرورة هذه المعرفة ، فيذكر حديث الأحرف السبعة برواياته المختلفة ، وكلها في الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ ، ويستدل بما ورد في آخره من قول رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « كل حرف منها شاف كاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب » . وفي رواية أخرى : « ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب بمغفرة » .

ثم يقول : « وظاهر هذا دال على أنه ينبغي أن يقطع (أي يوقف) على الآية التي فيها ذكر النار والعذاب ، ويفصل مما بعدها إذا كان ما بعدها ذكر الجنة والنار والثواب ، وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب ويفصل مما بعدها أيضا إن كان بعدها ذكر النار والعقاب ، وذلك نحو قوله عز وجل : « فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » ، هنا الوقف ، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله : « والذين آمنوا وعملوا الصالحات » ، ويقطع على ذلك ويختم به الآية » ، ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « يدخل من يشاء في رحمته » ، هنا الوقف . ولا يجوز أن يوصل بقوله : « والظالمين » ويقطع على ذلك .

---

(١) ص ٦٠٢

هكذا يفهم العلماء كلام رسول الله ﷺ، ذلك أن مواضع الوقف فى المثال الأول ثلاثة .

الأول : أن يقف على رأس الآية هكذا : « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » ثم يبتدئ : « والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون » . وهذا هو المتفق مع المعنى المراد ، ولا يؤدى إلى لبس أو خلط بين جزاء المسيئين والصالحين :

الثانى : ألا يقف على رأس الآية الأولى ويصلها بما بعدها ولا يقف إلا على نهاية الآية الثانية ، فهذا جائز مع كونه خلاف الأولى

الثالث : ألا يقف على رأس الآية الأولى ويصلها بما بعدها ويقف على قوله : « والذين آمنوا وعملوا الصالحات » دون أن يكمل الآية الثانية ، فهذا هو المحذور الذى نهى عنه النبى ﷺ إذ يؤدى إلى دخول المؤمنين الصالحين فى أصحاب النار .

أما المثال الثانى فالوجه الأول فيه أن يقف على قوله : « يدخل من يشاء فى رحمته » ثم يبدأ بقوله : « والظالمين أعد لهم عذابا أليما » ، وهذا هو المطلوب للفصل بين آية الرحمة والعذاب .

والوجه الثانى أن يصل ويقف على كلمة « والظالمين » فهذا هو المحذور الذى يدخل الظالمين فى الرحمة .

والوجه الثالث أن يصل ولا يقف إلا فى نهاية الآية ، وذلك جائز .

ومن أمثلة الوقوف المنهى عنها فى حديث رسول الله ﷺ عن الأحرف السبعة السابق وصل الآية الآتية بما بعدها والوقوف على قوله « ومن حوله » :

«وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش ومن حوله» فان ذلك يحقق ما حذر منه الحديث إذ يدخل الذين يحملون العرش وهم من الملائكة فى أصحاب النار مع الذين كفروا .

هذا ويتفق الدانى مع ابن النحاس فى إيراد حديث رسول الله ﷺ الذى رواه تميم الطائى عن عدى بن حاتم قال : جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ فتشهد أحدهما فقال : «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما» فقال رسول الله ﷺ : «قم واذهب بئس الخطيب أنت» . وعلق الدانى على ذلك بقوله : ففى هذا الخبر أذان بكراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما تتبين به حقيقته ، لأنه عليه السلام إنما أقام الخطيب لما قطع أى وقف على مايقبح إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ، ولم يفصل بين ذلك ، وإنما كان ينبغى له أن يقطع على قوله : «فقد رشد» ثم يستأنف ما بعد ذلك ، أو يصل كلامه إلى آخره فيقول : «ومن يعصهما فقد غوى» .

وإذا كان مثل هذا مكروها مستبشعا فى الكلام الجارى بين المخلوقين فهو فى كتاب الله جل وعز أشد كراهة واستبشاعا وأحق وأولى أن يتجنب .

على أن هذا الحديث قد ورد فى صحيح مسلم بشرح النووى[1] عن عدى بن حاتم أن رجلا خطب عند النبى ﷺ فقال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال رسول الله ﷺ : بئس الخطيب أنت ، قل ومن يعص الله ورسوله» .

---

(١) جـ٣ ص ٤٢٠ حديث رقم ٨٧٠

وعلى هذه الرواية يكون إنكار رسول الله ﷺ للخطيب على أساس أنه جمع الله ورسوله فى ضمير واحـــد مع أن الحديث الصحيح أيضا قد جمعها فى قوله ﷺ : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ». كما قال النووى فى شرحه .

غير أنه قد ورد فى مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى[١] فى كتاب الأدب وفى كتاب الصلاة[٢] ، بما يؤيد رواية النحاس والدانى .

وهذا ما نختاره ، ويؤيده إجماع الصحابة رضى الله عنهم على ضرورة تعلم الوقوف ، ولم يخالف فى ذلك أحد منهم[٣] يقول ابن عمر : لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم ، ولقد رأيت اليوم رجالا يؤتى أحـــدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته ما يدرى ما آمره ولا زاجره ولاما ينبغى أن يوقف عنده ، وكل حرف منه ينادى : أنا رسول الله إليك لتعمل بى وتتعظ بمواعظى »[٤] .

ففى هذا — كما يقول الدانى — دليل على أن تعليم الوقف ومواضعه توقيف من محمد رسول الله ﷺ، ثم إن « ميمون بن مهران» وهو من كبار التابعين وقد لقى جماعة من الصحابة يقول : « إنى لأقشعر من قراءة أقوام

---

(١) جـ ٧ ص ٢٧٤ حديث رقم ٤٨١٦

(٢) حديث رقم ١٠٥٨

(٣) النشر جـ ١ ص ٢٢٥

(٤) رواه الحاكم فى المستدرك على الصحيحين جـ ١ ص ٣٥ كتاب الإيمان وهو حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه .

يرى أحدهم حتما عليه ألا يقصر عن العشر إنما كانت القراء تقرأ القصص وإن طالت أو قصرت ، ويقرأ أحدهم اليوم : « وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون » ويقوم فى الركعة الثانية فيقرأ : « ألا إنهم هم المفسدون » .

وإنما مثل ابن مهران بهذا لأن عادة القراء حينذاك أن يقرأوا كل ركعة عشر آيات دون نظر إلى رعاية المعنى وتمامه ، والآيات العشر تنتهى عند قوله : « إنما نحن مصلحون » على أساس ترك عد قوله : « ألم » آية وهذا مما يدل على أن للوقف أهمية بالغة فى فهم المعنى المقصود .

وقد اختلف الفقهاء فى قبول شهادة القاذف التائب باختلاف موطن الوقف فمن وقف على قوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » قال : لا تقبل شهادته وإن تاب والاستثناء فى قوله تعالى : « إلا الذين تابوا » يكون من رميه بالفسق فقط .

ومن قال بوصل الكلام وعدم الوقوف على ذلك قال : تقبل شهادته والاستثناء من الأمرين معاً[1] .

ومما توقف الحكم الفقهى فيه على موضع الوقف ما ورد فى القطع[2] ومنار الهدى[3] والبرهان[4] على قوله تعالى :

« وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف ... إلخ الآية » .

---

(١) تراجع مقدمة تحقيق المكتفى بتصرف .

(٢) ص ٩٦ (٣) ص ١٢٠

(٤) ج ١ ص ٣٤٩

الوقف التام على « بالنفس » من نصب النفس ، ورفع ما بعدها مما يليها .

قال أبو جعفر : فهذه القراءة تروى عن النبي ﷺ ، فعلى قراءة الرفع تكون : « والعين بالعين » إبتداء حكم فى المسلمين ، ويجعل إنما كتب عليهم فى التوراة أن النفس بالنفس إشارة إلى قوله تعالى : « من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا » .

ويوجب الحكم بالقصاص فى العيون وما بعدها بين المسلمين بالآية .

وعند يعقوب : من نصبها كلها فوقفه التام على قوله : « والجروح قصاص » .

وقد قرأ حمزة بالنصب والكسائى بالرفع .

وفى معانى القرآن للأخفش[1] ومعانى القرآن للفراء[2] .

« إلا أن الرفع والنصب فى عطوف « إن » و « أن » إنما يسهلان إذا كان مع الأسماء أفاعيل (يعنى بالأفاعيل الأخبار) مثل قوله تعالى: « وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها » كان النصب سهلا لأن بعد الساعة خبرها ، فإذا لم يكن بعد الاسم الثانى خبر رفعته .

ومثل ذلك ما قيل فى الوقف على « سنة » أو « عليهم » فى قوله تعالى :

---

(١) ج ١ ص ٢٥٩

(٢) ج ١ ص ٣١٠

« فانها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون فى الأرض » . ذلك أنه اختلف فى الناصب للأربعين هل هو كلمة « محرمة » فيكون تحريم الأرض المقدسة عليهم موقوتا بهذه المدة ، وبعدها يخرجون من التيه ؟ بذلك قال ابن عباس والربيع بن أنس أو أن الناصب هو « يتيهون » فيكون التحريم أبديا ؟ قال بهذا عكرمة وقتادة ، وقد روى عن ابن عباس أنه قال : مات موسى وهارون فى التيه .

الوقف على الرأى الأول على كلمة « سنة » .

وعلى الثانى يكون الوقف على كلمة «عليهم » ... وقد ساوى الفراء بين الوجهين .

لكن النحاس رجح الرأى الأول حتى لا يكون العامل مؤخرا عن معموله ، وتبعه الزركشى والأشمونى[١] .

ورجح الدانى الرأى الثانى[٢] .

والحقيقة أن من لم يعرف الوقف لم يفهم القرآن فهو حلية التلاوة وزينة القارىء وبلاغ التالى وفهم المستمع، وشرف العالم ، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين والقضيتين المتنافيتين ، والحكمين المتغايرين[٣].

---

(١) البرهان جـ ١ ص ٣٤٥ ومنار الهدى ص ١١٨ ، تفسير الطبرى جـ ٦ ص ١١٦ ، البحر جـ ٣ ص ٤٥٨ ، القطع ص ٢٨٤ ، الكشاف جـ ١ ص ٦٠٥ ، التبيان للعكبرى جـ ١ ص ٤٣١

(٢) المكتفى ص ١٦٤

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلانى جـ ١ ص ٢٤٩ تحقيق د . عبد الصبور شاهين والشيخ عامر عثمان .

وإذن فغاية البحث فى الوقف ليست محصورة فى استراحة القارىء ليستعيد قوته على التلاوة بل إنه يعطى التعبير القرآنى الملاءمة اللازمة بين المعنى والصوت المعبر عنه وفى تعميق أثر الآيات ومعانيها فى نفس السامع ويزيد فى جمال جرس الكلمات .

كما أن للوقف أهمية بالغة فى فهم المعنى المقصود ، فى الأساليب العربية عموما .

فقد روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه سأل أعرابيا عن ناقته أيبيعها ؟

فأجاب الأعرابى قائلا : « لا عافاك الله » فغضب أبو بكر رضى الله عنه وقال : لا تقل هكذا ولكن قل : لا وعافاك الله ، وإنما غضب أبو بكر لأن الكلام الأول دعاء عليه ، والثانى دعاء له ؛ ولم يسأل الأعرابى عن نيته اعتمادا على ظاهر الكلام فى أن قصد الأعرابى الدعاء له ، ولهذا حكم البلاغيون بحسن هذه الواو بين « لا » الجوابية ، وجملة الدعاء مثل : لا وشفاك الله ، أو : لا وجزاك الله خيراً حتى لا يتوهم اتصال النفى بجملة الدعاء . على أنه لو وقف بعد كلمة « لا » لاستغنى عن الواو .

الفرق بين القطع والوقف والسكت

لم يكن عند المتقدمين — قبل عصر ابن الجزرى — فرق بين القطع والوقف والسكت ، فالوقف عندهم هو قطع النطق عند آخر اللفظ ، وهو مجاز عن قطع السير ، وكأن اللسان عامل فى الحروف ثم قطع عمله فيها ، هكذا قال أبو حيان فى شرحه التسهيل وعلى هذا المفهوم سمى النحاس كتابه فى الوقف بالقطع والائتناف .

والوقف أيضاً عند هؤلاء كان يشمل الوقف الاختيارى والاضطرارى والانتظارى ومن هذا المعنى مارواه الترمذى والنسائى وأحمد : « ولا يمر بآية عذاب إلا وقف يتعوذ » بمعنى قطع قراءته . وعلى هذا الأساس اختلف العلماء فى حمل كلام السيدة أم سلمة أم المؤمنين فى حديثها الذى رواه الترمذى وأبو داود أنها سئلت عن قراءة النبى ﷺ فقالت : « كان يقطع قراءته يقول: الحمد لله رب العالمين ، ويقف، الرحمن الرحيم، ويقف» .

فمن رأى الوقوف عند تمام المعنى لم يلتزم بالوقوف على رؤوس الآى وجوز السكت بلا تنفس على رأس كل آية ، وحمل حديث أم سلمة على السكت ومن رأى الوقوف على رؤوس الآى فسر كلامها بالوقف مع التنفس .

وفرق ابن الجزرى فى النشر[1] بين الثلاثة بما يأتى :

القطع يعنى توقف القارىء عن القراءة ، وانتهاءه منها بحيث تشرع الاستعاذة عند استئناف القراءة بعد هذا القطع ، ولا يكون إلا على رأس

---

(١) جـ ١ ص ٢٤٠

آية تفيد معنى تاما، فعن عبد الله بن أبي الهذيل أنه قال : «إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها»[1] .

والوقف : قطع الصوت زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلى الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض ، ويأتى فى رؤوس الآى وأوساطها، ولا يأتى وسط الكلمة ، ولا فيما اتصل رسماً، ولابد من التنفس معه .

والسكت : قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس وهو مقيد بالسماع .

والابتداء :استئناف القراءة بعد الوقف أو القطع فإن كان بعد القطع فعلى القارىء عند الشروع فى التلاوة أن يستعيذ أو يستعيذ ويبسمل سواء كان فى أوائل السور أم فى أوساطها .

ــ أنواع الوقوف ومصطلحاتها :

قبل أن نتحدث عن اللازم وأنواعه وتعليلاته يحسن بنا أن نلم بمعرفة مصطلحات الوقوف الأخرى حتى لا تتداخل المدلولات .

ــ يقول ابن الجزرى فى النشر[2] : «لما كان القارىء لا يستطيع أن يقرأ السورة أو القصة فى نفس واحد ، ولم يجز التنفس بين الكلمتين حال الوصل وجب حينئذ اختيار وقفة للتنفس والاستراحة ، وتعين ابتداء بعده ، ويتحتم ألا يكون ذلك مما يحيل معنى أو يخل بالفهم» . وهذه الوقفات هي التى عبر عنها سيدنا عبد الله بن مسعود بأنها منازل القرآن .

---

(١) النشر جـ ١ ص ٢٣٩ (٢) جـ ١ ص ٢٢٤

ولما كانت الوقوف متفاوتة في ضرورتها وفي امتناعها وفي تفضيل بعضها على بعض كان التمييز بينها ضروريا ، وكان مما يستحسن الاتفاق على رموزها باعتبار ذلك ضرباً من ضروب التيسير على القارىء والمتدبر ، حيث لا يتسنى لكل قارىء أن يلم بكثير من علوم العربية حتى يحسن الوقوف ، ومن هنا اختار أكثر القراء والنحاة الوقف حيث يتم الكلام .

وقد اختلفت رؤى العلماء في تقسيم مواضع الوقف في القرآن الكريم بين المتقدمين والمتأخرين وفي تسمية هذه الأنواع وفي الرمز إلى كل نوع وهـــذه مختصة بحال الاختيار ، أما إذا اضطر القارىء لضيق نفسه أن يقف فليس عليه حرج في أن يقف على أي موضع مع مراعاة عدم الوقوف على وسط الكلمة أو على جزء منها .

ـــ ومع اختلافهم في عدد هذه الأنواع نجدهم متفقين على أربعة أساسية هي .

التام ، الكافي ، الحسن ، القبيح

فهي عند أبي حاتم السجستاني (٢٥٥) تام ، ومفهوم وهو الكافي ، وصالح وهو الحسن ، وناقص وهو القبيح .

وعند علي بن عيسى النحوي المتوفى (٣١٢) : تام ، كاف ، ناقص .

« ابن الأنباري المتوفى (٣٢٧) : تام ، حسن ، قبيح

« ابن النحاس المتوفى (٣٣٨) : تام ، كاف ، صالح ، ما يحسن الابتداء بعده ، ما يتجنب فيه ذلك .

وعند مكي بن أبي طالب المتوفى(٤٣٧) : تام حسن ، حسن جيد بالغ ، حسن بالغ ، حسن صحيح ، حسن جيد ، حسن مختار ، جيـــد ، لايحسن الوقف ، لا يجوز الوقف .

وعند أبي عمرو الداني المتوفى (٤٤٤) : تام مختار ، كاف ، جائز ، صالح مفهوم ، قبيح متروك .

وعند أبي الفضل عبد الرحمن الرازي (٤٥٤) : تام ، حسن ، كاف .

« أبي الحسن الغزال (٥١٦) : حسن ، كاف ، وقف بيان ، قبيح .

وعند السجاوندي (٥٦٠) : لازم ، مطلق ، جائز ، مجوز ، مرخص .

وعند السخاوي (٦٤٣) : تام ، كاف ، حسن ، قبيح .

« النكزاوي (٦٨٣) : تام ، كاف ، مفهوم ، قبيح .

« النيسابوري (٧٢٨) : خمسة كالسجاوندي .

« الزركشي (٧٩٤) : أربعة كالسخاوي .

« ابن الجزري (٨٣٣) : تام ، كاف ، حسن ، قبيح .

« القسطلاني (٩٢٣) : كامل ، كاف ، حسن ، ناقص .

« زكريا الأنصاري (٩٢٦) : تام ، حسن ، كاف ، صالح ، مفهوم ، جائز ، بيان ، قبيح .

وعند الأشموني : تام ، أتم ، كاف ، أكفى ، حسن ، أحسن ، صالح ، أصلح ، قبيح ، أقبح ، بيان .

ورموز هذه الأوقاف المستعملة في بعض المصاحف : « م » للازم ، « ط » للمطلق « ج » للجائز ، « ز » للمجوز ، « ص » للمرخص ، (.·. — .·.) للمعانق . « صلى » لما كان الوصل أولى من الوقف ، « قلى » لما كان الوقف أولى ، « لا » للقبيح ، « س » للسكت وقد اكتفى المصحف الذي أشرف عليه الشيخ محمد على خلف الحسيني في مصر بالعلامات الآتية : م ، ج ، قلى

صلى ، لا ، .·. .·. وا كتفى مصحف الأزهر بثلاثة فقط هى : م ، ج ، لا وأدرج «قلى» و«صلى» و .·. ـــ .·. فى الجائز .

هكذا يتفقون على أن الأنواع المعتبرة هى التام والكافى وإن سمى أحيانا بالمفهوم ، والحسن وإن أطلق عليه الصالح ، والقبيح وقد يسمى بالناقص وقد أشار بعضهم إلى وقف البيان ، والوقف المتعانق ، وهذه ضوابط كل نوع من هذه الأنواع المعتبرة ليقيس عليها من يتدبر وهو يتلو كتاب الله .

فالتام : مايحسن الوقف عليه ، والابتداء بما بعده لأن مابعده غير متعلق بما قبله ، ويكثر عند تمام القصص مثل قوله تعالى : « وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل » ، مابعدها جملة إنشائية استفهامية : « أفلا تعقلون » وقوله : « ولبيوتهم أبوابا وسررا عليها يتكئون وزخرفا »[1] وبعدها « وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا » . وقوله : « ولو ألقى معاذيره » وهنا ينتهى الحديث عن الإنسان ومجابهته بما عمل يوم القيامة ، ويبدأ حديث آخر موجه إلى رسول الله ﷺ : « لاتحرك به لسانك لتعجل به » ، وقوله : « مالك يوم الدين » وهنا تنتهى صفات الله ويبدأ التوجه إلى الله بالعبادة والاستعانة : إياك نعبد وإياك نستعين » ، وقوله : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » وهنا تنتهى صفات المتقين وجزاؤهم ، ويبدأ الحديث عن الكافرين : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون » .

والكافى : مايحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن مابعده متعلق به من جهة المعنى : دون اللفظ ، مثل قوله تعالى : « اليوم أحل لكم

---

(١) المكتفى ص ٣٢٩

الطيبات ، فإن مابعدها : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » وكلا الجملتين يتحدث عما أحل للمؤمنين غير أن كلامنهما مستقل بشيء مما أحل وليس هناك تعلق لفظى بين الجملتين ، ومثل قوله تعالى : « إنا كنا من قبل ندعوه » بعدها : إنه هو البر الرحيم » وهذه الجملة إجابة لسؤال تضمنته الجملة السابقة تقديره : ماذا كنتم تدعونه ؟ . فهناك اتصال معنوى ولكن كل جملة منها تؤدى معنى تاما (١) .

وقد يأتى هذ الوقف على رؤوس الآى مثل قوله تعالى : « قم فأنذر » بعدها : « وربك فكبر » فكلاهما أمر إلهى للنبى ولكن كل أمر منها مستقل عن الآخر غير مرتبط به ارتباطا لفظيا .

والحسن : مايحسن الوقف عليه ولا يحسن البدء بما بعده لتعلقه به من جهتى اللفظ المعنى معاً ، مثل قوله تعالى : « الحمد لله » وتقف ثم : « رب العالمين » وتقف ثم « الرحمن الرحيم » وتقف ، ثم » مالك يوم الدين » فكل هذه صفات لاسم الجلالة تابعة له لفظا ومعنى ، فالوقف عليها حسن ولكن البدء بما بعدها غير مستحب ، ومثل قوله تعالى : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إناسمعنا قرآنا عجبا » وبعد هـذا قوله : « يهدى إلى الرشد فآمنا به » . وهذه الجملة إما صفة ثانية للقرآن أوحال منه على أساس أنه تخصص بالوصف ، والصفة والحال من مكملات الجملة (٢) وهكذا .

---

(١) ولذلك يعتبره الدانى من التام « المكتفى » ص ٢٣٧

(٢) فى المكتفى إن الوقف على رأس كل آية فى هذه السورة كاف ص ٣٦٦ ولعله يقدر مبتدأ قبل يهدى أى هو يهدى .

والقبيح أنواع :

١ - مالا يحسن السكوت عنده ولا يتحدد به المراد ، فتأتى الجملة ناقصة أحد أركانها أو يقف بين المتلازمين كما إذا وقف القارىء بين اسم « إن » وخبرها فى مثل قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ثم يقف مع أن خبر « إن » لم يأت بعد فهو قوله بعد ذلك : من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون أو يقف بين الفعل وفاعله مثل قوله : « تبارك » ويقف ثم يأتى بالفاعل بعد الوقف وهو « الذى بيده » . أو « الذى نزل الفرقان على عبده » . أو يقف بين المضاف والمضاف إليه كأن يقف على مالك من قوله تعالى : « مالك يوم الدين » أو على « صراط » من قوله : « صراط الذين أنعمت عليهم » .

٢ - ما يوهم خلاف المقصود ، مثل قوله تعالى : « وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه » فإن الوقف هنا يوهم أن الأبوين شريكان فى النصف مع البنت ، مع أن قوله « ولأبويه » متعلق بما بعدها فى أن لكل منهما السدس ، فليست الواو لعطف المفردات كما يوهم الوقف ومثل الوقف على قوله : إنى أخاف أن يقتلون وأخى فهذا يوهم عطف أخيه على ياء المتكلم بمعنى أن سيدنا موسى يخاف على نفسه وأخيه القتل ، مع أن موسى يستنجد بأخيه ليكون له ردءا ، ومثل قوله تعالى : «إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى » فإن الوقف هنا يوهم أن الموتى مشتركون مع الذين يسمعون فى الاستجابة .

٣ - ما يؤدى الاعتقاد فى مدلول ظاهره إلى الكفر مثل الوقف على قوله : « لقد سمع الله قول الذين قالوا » ثم يبدأ : « إن الله فقير » ومن هذا ما إذا وصل أهل العذاب بأهل النعيم كما مر من نهى رسول الله ﷺ عن ذلك مثل أن يقف على: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم والذين كفروا » . ومثل قوله : «للذين استجابوا لربهم الحسنى

والذين لم يستجيبوا » ومثل الوقف على قوله : « ومامن إله » أو قوله : « وما أرسلناك » . أوقوله : « فويل للمصلين » أوقوله : « وما خلقنا السموات والأرض ومابينهما » .

ومن الواضح أن هذه الأنواع الثلاثة مرتبة فى القبح وأقبحها الأخير :

– أهمية الإعراب فى الحكم على الوقوف :

على أن الحكم على موضع الوقف بأنه تام أوكاف أوحسن يعود أساسا إلى التوجيه الإعرابى المستند إلى معنى صحيح ، ففى قوله تعالى : « هدى للمتقين » يمكن أن يكون وقفا تاما على أساس أن مابعدها وهو : « الذين يؤمنون بالغيب » مبتدأ خبره « أولئك على هدى من ربهم »

وكذلك الوقف على قوله تعالى : « والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا » يمكن أن يكون كافيا إن أعربنا مابعده وهو « من الذين هادوا » خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : من الذين هادوا ناس يحرفون . وهو وقف تام . وهو وقف حسن إن جعلناه متعلقا بكلمة « نصيرا » على معنى أن الله ناصركم ومنجيكم من الذين هادوا حالة كونهم يحرفون وكذلك الوقف على « البينة » من قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة » يمكن أن يكون وقفا كافيا على إعراب مابعدها وهو « رسول من الله » خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : هو رسول . ويمكن أن يكون حسنا على إعرابه بدلا من البينة[1] .

---

(١) المكتفى ص ٣٩٠

ومن ذلك الوقف على « الصالحات » من قوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات » يمكن أن يكون وقفا كافيا إن أعربنا الجملة بعدها وهى لهم مغفرة وأجر عظيم » جملة بيانية لهذا الوعد ، كأن سائلا سأل: أى شىء وعدهم الله فقيل: لهم مغفرة . وهو وقف حسن إذا أجرينا فعل الوعد مجرى القول لأنه ضرب منه فتكون الجملة مفعولا ثانيا . وهذا مذهب كوفى ذكره السمين الحلبى فى الدر المصون[1] .

والأمثلة أكثر من أن تحصر . ولهذا عبر الشيخ الأشمونى فى منار الهدى[2] عن هذه الحقيقة بقوله : « قد يكون الوقف تاما على تفسير وإعراب وقراءة ، غير تام على ذلك ، وجميع ما ذكروه من مراتبه غير منضبط ولا منحصر لاختلاف المفسرين والمعربين » .

---

(١) حـ ٢ ص ٤٩٩ (٢) ص ٩ ، ١٠

اللازم وأنواعه وتعليلاته

معنى اللزوم : قد يتبادر للذهن أن وصفنا للوقف باللزوم يعنى الوجوب الشرعى يرتكب مخالفه إثما يعاقب عليه ، والحقيقة أن الواجب الشرعى فى التلاوة عموما هو « المحافظة على جوهر الكلمات القرآنية وحروفها التى تتكون منها بنيتها . والمحافظة على حركاتها وسكناتها ، مما يعد تركه من اللحن الجلى المحرف لمراد الله عز وجل ، فاللفظ والمعنى متلازمان ، قال الخطابى : « إن الكلام إنما يقوم بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم » .

أما اللزوم المقصود فى الوقف فهو لزوم أدائى تحسن به التلاوة ، ويفهم به المعنى ، ويستبين المراد ، فلا تكون القراءة مفهومة للسامعين على اختلاف درجات إدراكهم إلا بالالتزام بهذه الوقوف ، فهو واجب من جهة الصنعة بلا شك ، ومدخل الشرع هنا من حيث الثواب المترتب على التبليغ الذى أمرنا به النبى ﷺ فى قوله : « بلغوا عنى ولو آية » والبلاغ المأمور به النبى وأتباعه هو البلاغ المبين ، قال تعالى : « فإنما على رسولنا البلاغ المبين » ولا يكون البلاغ مبينا إلا إذا التزم القارىء بهذه الضوابط فإذا فعل استحق الثواب المزدوج : على القراءة وعلى التبليغ ، الذى قد يهدى به الله من استمع ، والرسول ﷺ يقول : « لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم » .

هذا وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن الالتزام بالوقوف الصحيحة واجب شرعى يأثم تاركه ويثاب فاعله على أساس أن الأمر الإلهى بترتيل القرآن فى قوله تعالى : « ورتل القرآن ترتيلا » مع تفسير الإمام على رضى الله عنه لهذا الترتيل بأنه « تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف » يقتضى الوجوب ، إذ لا صارف له عنه ، بل قد أكد الأمر بقوله : « ترتيلا »

ومعرفة الوقوف على هذا جزء من الترتيل فتكون معرفة الوقوف من الواجبات[1] ولهذا عبر بعضهم عن اللازم بالواجب .

ولعل الذى دعا الإمام عليا رضى الله عنه إلى هذا التفسير أن لفظ «الترتيل» مأخوذ من وصف العرب لموضع الجمال فى ثغور من يحبون بقولهم : هذا ثغر رتل ، والثغر الرتل يتميز بأن أسنانه مفلجة ومستوية ومنتظمة ، لا تبرز واحدة عن الأخرى ، كما يتميز بأن هناك فواصل بين الأسنان تسمح بنظافة ما بينها حتى لا تتراكم فضلات الطعام فتحدث رائحة كريهة ، ومن هنا كانوا يتغزلون فى طيب روائح الفم ، وإذا طبقنا هذا التشبيه على القراءة فإننا سنفهم تجويد الحروف من استواء الأسنان وانتظامها ، وسنفهم معرفة الوقوف من تفلجها ووجود فوارق بينها وهى مواضع الوقف .

تعريف الوقف اللازم :

هو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير مراد ، وهو بذلك يقابل القسمين الأخيرين فى القبيح ، ويرمز له فى المصحف بحرف الميم على هذا الرسم (م) نقلا عن الإمام السجاوندى .

والوقف اللازم لا يقتضى أن المعنى لابد أن يتم عنده ، فقد يكون اللازم تاما وقد يكون كافيا ، ذلك أن الفيصل فى اللازم هو أن وصله يؤدى إلى إيهام لدى السامع ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ماقبله تاما ، من هنا نجد من اللازم تاما وغير تام ، كما نجد من التام ما هو لازم وما هو غير لازم ، فمن التام اللازم قوله تعالى : « ذلك الذى يبشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات » الوقف هنا تام ، وما بعده مستأنف وهو « قل

(١) القطع ص ٨٧ ، النشر ج ١ ص ٢٢٥

لا أسألكم عليه أجرا » . فلو أننا وصلنا ولم نقف لم يتوهم السامع خلاف المراد إذ الفصل بين الكلامين متحقق بدون الوقف لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاء .

أنواعه :

ولهذا قسم ابن الجزرى اللازم إلى ثلاثة أقسام :

- لازم تام(1) : مثل قوله تعالى : «ولايحزنك قولهم(م)إن العزة لله جميعا» وقوله : «ولايحزنك قولهم(م)إنا نعلم ما يسرون ومايعلنون» . فإن الوقف فى هاتين الآيتين لازم عند كلمة «قولهم» لأن الوصل يوهم أن الجملة التى بعدها واقعة مفعولا به للقول ومعنى ذلك أن المشركين هم الذين قالوا : إن العزة لله وهم الذين قالوا : إنا نعلم مايسرون ، مع أن الواضح أنها من كلام الله ردا على قولهم فى رسول الله إنه ساحر وإنه مجنون مما كان يضيق به صدر رسول الله ﷺ كما قال عزوجل : «ولقد نعلم انك يضيق صدرك بما يقولون» . وإذن فقول القول هنا غير مذكور والوقف تام حيث لا يتوقف المعنى الأول على ما بعد الوقف ، والجملتان مختلفتان خبراً وإنشاء .

٢ - لازم كاف : مثل قوله تعالى : «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (م) منهم من كلم الله» ، الوقف اللازم هنا على كلمة « بعض » حتى لا يتوهم السامع أن التبعيض للمفضل عليهم بمعنى أن الذين كلمهم الله من المفضل عليهم فقط لا من المفضلين ، والوقف هنا كاف لأن جملة «منهم من كلم الله» متصلة معنويا بالجملة السابقة ، وهما متفقتان خبرا .

(٣) لازم حسن ، مثل قوله تعالى واتل عليهم نبأ ابنى آدم بالحق

---

(١) المكتفى للدانى ص ٣٠٢

إذ قربا قربانا» الوقف اللازم هنا على قوله : «بالحق» حتى لا يتوهم أن «إذ» الظرفية متعلقة بالفعل السابق «اتل» والمعنى على هذا فاسد لأن تلاوة رسول الله هذه القصة لم يكن وقت تقريبهم للقربان ، والوقف هنا حسن بمعنى أن ما قبله محتاج إلى ما بعده فى فهم المعنى وفى ترابط العلاقات التركيبية اللفظية .

هذا تفسير ما قاله ابن الجزري فى النشر[1] ، غير أن المتأمل فى هذا الكلام يتوقف عند اعتبار هذا من اللازم ، حيث إن «إذ» هنا الأرجح فيها أنها متعلقة بكلمة «نبأ» بمعنى القصة والحديث ، أو هى بدل منها، وليست متعلقة بالفعل «اتل» ، وإذا كانت كذلك كما قرره أبو حيان وابن هشام وغيرهما فالوقف هنا ليس بلازم ، وحتى لو أعربنا «إذ» متعلقة بفعل محذوف تقديره : اذكر — كما هو قصد ابن الجزرى — لم يكن هناك ما يدعو إلى اعتباره لازماً ، فالأولى الاكتفاء فى اللازم بنوعين فقط هما التام ، والكافى .

— هل من اللازم الوقف على رؤوس الآى ؟

من المقطوع به أن رسول الله ﷺ كان يتلقى القرآن من لدن حكيم حميد ، على لسان الروح الأمين وأنه كان يتعجل القراءة خلفه خوف النسيان حتى نهاه ربه عن ذلك بقوله : «لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه» ، وطمأنه على عصمته من نسيان الوحى فقال: سنقرئك فلا تنسى إلا ماشاء الله ».. وأن جبريل عليه السلام كان يراجعه ويدارسه

---

(١) جـ٢ ص٢٢٢

القرآن فى كل عام فى شهر رمضان، وقد راجعه فى العام الأخير معه مرتين بما سمى العرضة الأخيرة، وكان ﷺ يعلم أصحابه كيف يتلون كتاب الله، بل كان يسمع منهم أحياناً، وكان حريصاً على تعليمهم فواصل الآيات لما لها من جرس خاص، مؤثر فى نفوس السامعين .

ولم يكن للرأى فى هذا مجال، بل كان الإعتماد الأساسى على التوقيف من رسول الله، غير أن بعض الفواصل — كما هو واضح فى النص القرآنى — متصل بما بعده اتصالا وثيقاً، فيكان النبى يقف على رؤوس الآى تعليما لأصحابه أنها رؤوس آى حتى إذا علموا ذلك وصل الآية بما بعدها طلبا لتمام المعنى، فيحسب بعض السامعين حينئذ أن ما وقف عليه النبى أولا ليس فاصلة، فيعتبر الجميع آية واحدة، ويعتد بعضهم الآخر بما وقف عليه أولا فيعدها آية مستقلة ولا يصلها بما بعدها .. ومن هنا نشأ الخلاف فى عد الآى، وفى مشروعية الوقف على رؤوس الآى[١] .

١ — فالعدد المكى منسوب إلى ابن جبير ورواه عبد الله بن كثير قارىء مكة، ونقله ابن جبير عن عبد الله بن عباس وأبى بن كعب، عن رسول الله ﷺ، وعدد آيات القرآن على أساسه ٦٢٢٠ عشرين ومائتين وستة آلاف آية وقيل إنه ٦٢١٩

٢ — والعدد المدنى الأول عن أهل الكوفة، وأخذ به نافع قارىء المدينة، وعدد الآيات فيه ٦٢١٧ سبع عشرة ومائتان وستة آلاف آية .

---

(١) البرهان ج ١، ص ٢٥١، مناهل العرفان ج ١، ص ٣٤٤، منار الهدى ص ١٤

٣ ـ والعدد المدنى الأخير : لأبى جعفر يزيد بن القعقاع وصهره شيبة بن نصاح وعدد الآيات فيه ٦٢١٤ أربع عشرة ومائتان وستة آلاف آية .

٤ ـ العدد الكوفى : رواه حمزة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على بن أبى طالب وعدد الآيات فيه ٦٢٣٦ ست وثلاثون ومائتان وستة آلاف آية .

٥ ـ العد البصرى : رواه عطاء بن يسار وعاصم الجحدرى وعدد الآيات فيه ٦٢٠٤ أربع ومائتان وستة آلاف آية .

٦ ـ العدد الشامى: رواه يحيى بن الحارث الذمارى عن عبد الله بن عامر عن أبى الدرداء ، وعدد الآيات فيه ٦٢٢٧ سبع وعشرون ومائتان وستة آلاف آية .

٧ ـ العدد الحمصى : نسب إلى شريح بن يزيد الحمصى وعدد الآيات فيه ٦٢٣٢ ثنتان وثلاثون ومائتان وستة آلاف آية .

وكل هذا راجع إلى الوقوف كما ذكرنا ، ومن أمثلة الاختلافات فى سورة البقرة ما يأتى :

ـ قوله تعالى : « ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم فى الدنيا خزى ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » ، عدها البصريون آيتين ، والأولى نهايتها قوله : « خائفين » ، وعدها غيرهم آية واحدة .

ـ قوله تعالى : « الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ...... » . فى العد البصرى والمدنى الأخير والمكى كلمة « القيوم » رأس آية .

— قوله تعالى: «الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور» هنا رأس آية في العد المدني.

وفي سورة آل عمران عد الجميع قوله: «وأنزل الفرقان» رأس آية ماعدا الكوفي، كما عد الجميع قوله: «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» رأس آية ماعدا البصري والكوفي.

أما مشروعية الوقوف على رأس الآية فابن كثير المكي يتعمد الوقوف على رؤوس الآي مطلقا سواء كانت متصلة بما بعدها أم منفصلة، ولو كان هذا الاتصال وثيقا، ولم يتعمد الوقوف في أوساط الآيات إلا في ثلاثة مواضع هي:

«وما يعلم تأويله إلا الله»، «وما يشعركم»، «إنما يعلمه بشر».

وأبو عمرو: كان أيضا يتعمد الوقوف على رؤوس الآي.

وحمزة: كان يقف عند انقطاع النفس والقرآن كله كالسورة الواحدة.

أما نافع، وعاصم، والكسائي، وخلف، ويعقوب. وأبو جعفر، وابن عامر فكانوا يراعون المعنى وتمام الكلام في الوقف والابتداء دون نظر إلى رؤوس الآي[1].

هذه نظرة القراء إلى الوقوف على رؤوس الآي، وأمام هذه النظرة تفرق العلماء أيضا إلى عدة مذاهب:

---

(١) النشر: ج ١ ص ٣٣٨، لطائف الإشارات لفنون القراءات ج١ ص ٢٦٢ — ٢٦٣

المذهب في الوقف على رؤوس الآي :

الأول : ينتصر لطريقة أبي عمرو وابن كثير مهما اشتد تعلق الفاصلة بما بعدها مثل قوله تعالى : « لعلكم تتفكرون، في الدنيا والآخرة »ومثل قوله سبحانه : « أرأيت الذي ينهي . عبدا إذا صلى » بل ولو أدى إلى معنى فاسد كقوله : « فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون » أو إلى معنى باطل كقوله تعالى : « ألا إنهم من إفكهم ليقولون . ولد الله وإنهم لكاذبون » .

وهذا المذهب هو الذي اختاره الإمام البيهقي في شعب الإيمان . واستدل أصحابه بما رواه الإمام أحمد في مسنده ، والترمذي في أبواب القرآن ، وأبوداود في الصلاة ، وغيرهم عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية ، يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف الحمد لله رب العالمين ثم يقف ، الرحمن الرحيم ثم يقف .

المذهب الثاني : يفضل الوقف على رؤوس الآى إن لم يكن هناك ارتباط لفظي يتوقف فهم المعنى عليه . وقد سبق التمثيل لهذين الأمرين فى المذهب الأول .

وأصحاب هذا الرأى يجمعون بين العمل بهذا الحديث ، وبين الهدف الاساسي للتلاوة والتدبر وعدم الايهام ، ويؤيد هذا المذهب أن الحديث يمثل بأيات سورة الفاتحة وليس فيها إيهام ، غاية ماهنالك أن بها أوقافا حسنة بها تعلق لفظي ولكن لايتوقف فهم المعنى على الوصل .

المذهب الثالث : يفسر الوقف الذى عنته السيدة أم سلمة بالسكت دون تنفس ويرى أن السكت على رؤوس الآى مشروع وليس خاصا بالمواضع المشهورة(١) .

---

(١) النشر ط ١ ص ٢٤٣

المذهب الرابع : ينتصر لرأى الأغلبية فى أن حكم الوقف على رؤوس الآى هو حكمة على غيرها فإذا كان هناك تعلق لفظى أو ابهام بين رأس الآية وما بعدها فلا يجوز الوقف .

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن حديث أم سلمة بما يأتى :

١ — سنده غير متصل كما قال الشوكانى فى نيل الأوطار .

٢ — أخرجه الترمذى فى القراءة ولم يذكر التسمية وقال عنه : غريب ليس إسناده بمتصل .

٣ — أعل الطحاوى الخبر بالانقطاع فقال : لم يسمعه ابن أبى مليكة من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث : ثم نعتت قراءته مفسرة حرفا حرفا ، عن ابن أبى مليكة عن يعلى بن مملك ، عن أم سلمة .

— هذا وقد رواه من طريق ابن أبى مليكة عن أم سلمة بلا وساطة ، وصححه ورجحه على الإسناد الذى فيه يعلى بن مملك —

٤ — إن مقصد الرسول من الوقف على رأس الآية بيان الجواز ، وتعليم الصحابة الفواصل كما ذكرنا سابقا ، فليس فيه دليل على سنية الوقف رؤوس الآى كما أطلق ذلك بعض الجهلة ، إذ لا يسن إلا ما فعله النبى ﷺ تعبدا ، فهو وقف بيان لا وقف سنة ، فما وقف عليه النبى ﷺ دائما تحققنا أنه فاصلة ، وما وصله دائما تحققنا أنه ليس رأس آية ، وما وقف مرة ووصله مرة أخرى احتمل الوقف الرأيين[1] .

ترجيح الرأى الثانى

وإذا كان لنا أن نرجح ونختار فاننا نميل إلى الرأى الثانى خروجا من الخلاف على أساس التوفيق بين الحديث والتدبر ، وقد ثبت فى كتاب

---

(١) البرهان جـ ١ ص ٥٨ .

التفسير من صحيح البخاري وغيره أن الرسول ﷺ قطع القراءة على وقف كاف ليس بتام فيما رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قال لى الرسول ﷺ: اقرأ علىّ قلت أأقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: «إنى أحب أن أسمعه من غيرى».

قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت: «فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا» قال: «أمسك» فإذا عيناه تذرفان».

والشاهد فى هذا أن اتصال رأس الآية هنا بما بعدها واضح حيث إن ما بعدها «يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض ولا يكتمون الله حديثا» وهنا وقف التمام، ومع ذلك أمره النبى ﷺ أن يقطع قراءته عليه. وإذن فلا مانع من الوقوف على رؤوس الآى ولو كان حسنا إذا لم يؤد ذلك إلى إيهام السامع، غير أنه إذا كان الارتباط اللفظى بين الفاصلة وما بعدها واضحا كان الوصل هو الأرجح كما فى وقف رسول الله ﷺ عند كلمة «الليل» فى قوله تعالى: «وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل» وعند كلمة «لحشر» فى قوله تعالى: «ثم أدبر يسعى فحشر».

هل من اللازم أوقاف جبريل:

لانمل من التأكيد على أن الوقف فى القرآن الكريم يجلى عظمة المعانى الموقوف عليها، ويشد انتباه السامع إليها كما تقول: استوقفنى الأمر إذا شدك إليه.

وقد ورد فى كتب القراءات أن سيدنا جبريل عليه السلام كان يتعمد الوقوف على بعض المواضع ذكر منها السخاوى موضعا واحدا، وجمعها

مؤلف مجهول فى مخطوط بدار الكتب المصرية ر ٦٠٩ مجاميع باسم : « أوقاف سيدنا جبريل وعددها عشرة مواضع هى :

١ — « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم »	٣٤ البقره .
٢ — « وأيدناه بروح القدس	٨٧ ، ٢٥٣ البقرة .
٣ — « صبغة الله »	١٣٨ البقرة
٤ — « قل صدق الله »	٩٥ آل عمران
٥ — « يستفتونك فى النساء »	١٢٧ النساء
٦ — « إذ أيدتك بروح القدس »	١١٠ المائدة
٦ — وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم »	٦١ الإسراء
٨ — « إن هذا عدو لك ولزوجك »	١١٧ طه
٩ — « ولقد آتينا داود وسليمان علما »	١٥ النمل
١٠ — « ذومرة »	٦ النجم

أسرار هذه الوقوف :

وهذه الأوقاف العشرة تتراوح بين التام والكافى والحسن وليس فيها من الوقف اللازم شىء .

فالموضع الأول والسابع : وقف تام[1] يبين الجزم والأمر حيث إن الملائكة لا يعصون الله ما أمرهم ، والوقف هنا يوحى بالحسم من ذى العزة والجلال .

---

(١) يراه النحاس صالحا راجع القطع ص ١٣٤

والوقف هنا تام كما قلنا لاختلاف الجملتين خبرا وإنشاء إذ ما بعدهما: فسجدوا.

— والموضع الثاني: وقف تام [١] أيضاً يبرز الفصل بين الجملة الخبرية والإنشائية إذ ما بعد الوقف قوله تعالى: «أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم».

— والموضع الثالث: تام أيضا إذ هي منصوبة على الإغراء والتقدير، الزموا صبغة الله، ثم جاء بعدها الاستفهام الإنكاري: «ومن أحسن من الله صبغة»، فإذا أعربنا «صبغة» بدلا من «ملة إبراهيم» كان الوقف حسنا.

— والموضع الرابع: وقف كاف، وهو عند النحاس حسن، ولكن الوقف عليه يبين الشمول في كل ما أمر، وكل ما نهى، وكل ما قضى، وهو كاف عند الداني أيضا ولكنه حسن عند النحاس [٢].

— والموضع الخامس: وقف كاف أيضا يفيد الفصل بين السؤال والجواب.

— والموضع السادس: وقف حسن إذ ما بعدها بدل منها غير أن الوقف هنا يلفت النظر إلى تفصيل التأييد.

— الموضع الثامن: وقف كاف، إذ الاتصال بما بعده معنوى، وبالوقف يبرز القارىء أن العداوة من ابليس لكل من الرجل والمرأة وليست خاصة بآدم.

---

(١) يرى الداني أن هذا الوقف كاف راجع المكتفى ص ١٣٧
(٢) القطع ص ٢٣٠

ـــ والموضع التاسع : تام وفيه إشارة إلى عظم العلم الذى وهبه الله لداود وسليمان .

ـــ الموضع العاشر : كاف إذ عنده ينتهى وصف جبريل بالقوة فى ذاته ، ويبدأ ما بعده فى وصف هيئته الحقيقية حين رآه النبى ﷺ إذ ما قبله «علمه شديد القوى ذو مرة» وبعده : «فاستوى وهو بالأفق الأعلى ثم دنا فتدلى» . والاتصال المعنوى واضح .

هذا ومن الملاحظ أن هذه الأوقاف العشرة ليس فيها رأس آية .

أوقاف النبى :

أما أوقاف النبى ﷺ فقد عدها السخاوى أحد عشر موضعا وعدها غيره[1] سبعة عشر على إختلاف فى تحديدها ، والخلاف فى آيتين هما :

قوله تعالى : «إنما يعلمه بشر» . وقوله : «أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا» ، فإذا أضفنا هاتين الآيتين إلى السبع عشرة كان المجموع تسعة عشر موضعا هى بهذا الترتيب :

١ ـــ «فاستبقوا الخيرات» ١٤٨ البقرة .

٢ ـــ «وما تفعلوا من خير يعلمه الله» ١٩٧ البقرة .

٣ ـــ «وما يعلم تأويله إلا الله» ٧ آل عمران .

---

(١) لأبى جعفر السجاوندى مخطوط برقم ٩٩٦١ بمكتبة الأوقاف ببغداد ، وللإمام محمد بن عيسى الريلى الأندلسى المغربى كتاب فى وقوف النبى ، وقد أشار إلى بعضها الأشمونى فى منار الهدى ص ٥

٤ — « قل صدق الله »[٢] ٩٥ آل عمران .

٥ — « فأصبح من النادمين »[٣] ٣١ المائدة .

٦ — « فاستبقوا الخيرات » ٤٨ المائدة .

٧ — « ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق » ١١٦ المائدة .

٨ — « أن أوحينا إلى رجل منهم أن أنذر الناس » ٢ يونس .

٩ — « إى وربى إنه لحق » ٥٣ يونس .

١٠ — « قل هذه سبيلى أدعو إلى الله » ١٠٨ يوسف .

١١ — « كذلك يضرب الله الأمثال » ١٧ الرعد .

١٢ — « والأنعام خلقها » ٥ النحل .

١٣ — « إنما يعلمه بشر » ١٠٣ النحل .

١٤ — « لا تشرك بالله » ١٣ لقمان .

١٥ — « أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا » ١٨ السجدة .

١٦ — «وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار » ٦ غافر .

١٧ — « ثم أدبر يسعى فحشر » ٢٣ النازعات .

---

(٢) هذا هو الموضع الوحيد المشترك بين أوقاف جبريل وأوقاف النبى ﷺ .

(٣) ذكر أبو سالم العياشى المتوفى ١٠٩٠ هـ أن وقف النبى هنا على قوله بعد ذلك : من أجل ذلك . ويعد كثير من القراء هذا من الوقف المتعانق .

١٨ — « تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر » ٤ القدر .

١٩ — « فسبح بحمد ربك واستغفره » ٣ النصر .

تصنيف هذه الأوقاف :

وكذلك بفحص هذه المواضع يتبين أن الوصل فيها لا يؤدى إلى لبس أو إيهام إلا موضع واحد هو ما فى سورة غافر وهو : « وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار » فان ما بعدها حديث عن الملائكة إذ تقول « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون » فلو وصلنا الآيتين لأتى الايهام فى دخول الملائكة مع الكفرة فى أنهم أصحاب النار . بشرط الوقوف على « ومن حوله » كما سبق .

— ففى الموضعين الأول والسادس : الوقف كاف(١) لتعلق مابعده بما قبله من حيث المعنى فهو بعد أن أمر بالمبادرة والمسارعة إلى الخيرات فى هذه الدنيا ذكر المرجع الذى ينال فيه المرء جزاء هذا التسابق فى الحياة الآخرة غير أن الوقفة على الجزء الأول تنبه النفس وتحفز الهمة إلى هذا التسابق إذ يعطى الوقف مهلة يتأمل فيها المرء أمر ربه .

ولا يخفى أن ما بعد الموضع الأول قوله تعالى : « أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً » ومابعد الموضع السادس : « إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون » وليس فى الوصل إيهام يستلزم الحكم باللزوم فى كلا الموضعين .

١٧ — وفى الموضع الثانى : الوقف كاف(٢) أيضاً حيث الاتصال

---

(١) المكتفى ص ١٣٠ (٢) يراه الدانى تاماً ص ١٣٢

المعنوى قائم فبعد أن نبه على علم الله بكل ما يبديه المرء من خير أمر بالتزود بالتقوى ليعلم الله صدق التوجه فيجازى عليه غير أن كلا من الجملتين مستقل فى أداء معناه وهما مختلفان خبراً وإنشاء . لكن الوقف هنا يؤكد على حقيقة قد ينساها المرء فى غمرة الانهماك فى العمل ومراقبة الناس ورضاهم عن هذا العمل فيظهر المرء نشاطه أمام من يكافىء عليه منهم ثم يكسل حينما لا يكون هناك رقيب فتأتى الوقفة هنا لتنبه على علم الله بكل شىء ومعيته فى كل عمل ، ثم تزيد هذه الحقيقة رسوخا فتأمر بالتزود بالتقوى وبخاصة أن السياق يتحدث عن عمل المرء فى فرصة وجوده فى مشاعر الحج ومناسكه حيث درج المتقون والمرسلون :

وفى الموضع الثالث : تأرجح الرأى فى اعتباره لازماً تاماً[1] أو حسنا على أساس فهم معنى التأويل فى تلك الآية ، فمن رأى أن التأويل هنا بمعنى التفسير أى ما يؤول إليه معنى المتشابه حكم على الوقف هنا بأنه حسن ، وجعل الواو فى كلمة « والراسخون فى العلم » للعطف على لفظ الجلالة وبذلك لا يحسن البدء بها ، والوصل حينئذ أولى على أساس أن تفسير المتشابه كما ذكرنا يعلمه الله والراسخون فى العلم ، ومع علمهم يعلنون إيمانهم بأنه من عند الله إذ يقودهم علمهم إلى الخشية من الله كما قال فى آية أخرى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ومن هنا يأتى إعراب جملة « يقولون آمنا به كل من عند ربنا » حالا من الراسخين فى العلم .

— أما من فهم التأويل على أنه ما يؤول إليه الأمر فى المستقبل فقد حكم على الوقف هنا باللزوم لأن الله وحده هو الذى يعلم الغيب أما الراسخون فى العلم فيؤمنون بهذا الغيب ومعنى ذلك أن الإيهام وارد حين الوصل ، إذ قد يفهم السامع أن الراسخين فى العلم ، يعلمون ما سيأتى فى

---

(١) المكتفى ١٤١

المستقبل وهذا باطل .. ومن هنا تشدد بعض القراء كابن كثير فى تعمد الوقف عليه على أساس هذا الفهم

وإذا كان لى أن أرجح فإن المعنى الأول أقرب إلى السياق إذ هو يتحدث عن المحكم والمتشابه وأن من المتشابه ما يعلمه الراسخون فى العلم ، ولذلك يقابل هذا بمن فى قلوبهم مرض حيث يجهلون معنى هذا المتشابه فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فالمرض الذى فى قلوبهم هو النفاق وهم يستغلون جهلهم بمعنى المتشابه فى إثارة الفتن ، ويفسرونه بجهلهم على هواهم حتى يمكنوا للفتنة فى صفوف المسلمين ، وهذا ما يحدث الآن من التنويريين فى شتى أقطار الأمة الإسلامية . فالأولى فى نظرى جعله من الوقف الحسن . غير أن وقف النبى ﷺ هنا قد يوحى أن الرأى الثانى هو المعتمد فاتباع رسول الله ﷺ فيه الخير كله . إلا أنى أفهم فى وقف رسول الله معنى آخر : وهو أن العلم الحقيقى منبعه رب العزة وهو يعطيه لمن تقرب إليه واتقاه ، فالعلم بكل شىء وفيه المتشابه كله لا يعلمه إلا الله أما الراسخون فى العلم فيغترفون من بحار علم الله بقدر خشيتهم له وعلى ذلك يمكن تقدير الخبر على القول بأن الواو للاستئناف كالرأى الثانى هكذا : والراسخون فى العلم يعلمون بعضه ويقولون آمنا بما علمنا وما لم نعلم كل من عند ربنا[1] والله أعلم .

— والموضع الرابع : سبق الحديث عنه فى أوقاف جبريل فى الموضع

---

(١) ورد فى دقائق التفسير لابن تيمية : فالله أنزل القرآن ليعلم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه : محكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله ، وعنده أن هناك فرقا بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله وابن الأنبارى يذكر الرأيين دون ترجيح وممن قال بالرأى الأول مجاهد وابن فورك والزمخشرى

الرابع —أيضاً ويدور الوقف فيه بين الكافى والحسن ، وليس هناك إيهام يقتضى القول باللزوم .

— وفى الموضع الخامس : قال كثير من العلماء : إنه من المعانقة بمعنى أن القارىء لو وقف على قوله : « من النادمين » كما هنا لا يقف على قوله : « من أجل ذلك » على أساس أن الكتابة على بنى اسرائيل أنه « من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً » كانت بسبب قصة ابنى آدم واعتداء أحدهما على الآخر بالقتل . ومن وقف على « من أجل ذلك » لا يقف على «النادمين » لتعلقها حينئذ بها بمعنى أن القاتل من ولدى آدم أصبح من النادمين بسبب عجزه عن مواراة سوءة أخيه حتى علمه الغراب ذلك . وكلا المعنيين سليم غير أنى أميل إلى اتباع وقف النبى ﷺ « النادمين » وإن شكك فيه العياشى، ذلك أن قوله «فأصبح من النادمين » ختام للحديث عن عجزه وتعليم الغراب إياه فالمعنى مستفاد من التعقيب فهو قد ندم على قتله لأخيه وعلى عجزه عن دفنه ، أما المعنى المستفاد من الوقف على « النادمين » كما فى وقف النبى فهو التعليل لفرضية القصاص على بنى إسرائيل ، وكأن الآية تنبه إلى طبيعة بشرية فى النفس الإنسانية وهى حب الاعتداء والتفوق والحصول على أكبر المكاسب ولو على حساب الآخرين ، وقد تجلت فى ولدى آدم ومن هنا جاء العلاج لهذه الطبيعة بفرض القصاص ، وعلى هذا فالوقف على « النادمين » وقف تام[1] انتهت به قصة ابنى آدم ، وبدأ بعده الحديث عن فرضية القصاص .

وفى الموضع السابع : يرى النحاس والدانى[2] أنه وقف كاف ويرى

---

(١) يرى الدانى أنه كاف ويروى عن نافع أن التام « من أجل ذلك » ص ١٦٥ المكتفى .

(٢) القطع ٢٩٩ والبحر جـ ص ٥٩ والمكتفى ص ١٦٩

غيره أنه تام إذ يرى النحاس اتصال المعنى بين الجملتين جملة النفى «ما يكون لى أن أقول ماليس لى بحق» وجملة الشرط : «إن كنت قلته فقد علمته» على أساس أن الجملتين تتحدثان عن نفى قول سيدنا عيسى لقومه : اتخذونى وأمى إلهين من دون الله» . على حين يرى غيره أن المعنى قد تم وجملة الشرط تبدأ بشرح عقيدة عيسى وغيره فى شمولية علم الله لما يبدو وما يخفى وعلى كلا الرأيين لا مجال للقول باللزوم إذ لا إيهام فى الوصل .

وفى الموضع الثامن : وقف حسن ذلك أن جملة «أنذر الناس وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق» جملة مفسرة للمصدر المؤول «أن أوحينا» لأن فيه معنى القول دون حروفه ، والجملة هنا شاملة للانذار والتبشير ، فوقوف النبي ﷺ على الانــذار وقف حسن للاتصال اللفظى بالعطف، والمعنوى بازدواج الانذار والتبشير ، غير أن لذلك حكمة أراها واضحة ، ذلك أن الانذار سابق للتبشير فى كثير من آيات القرآن ، وكان أول بيان لرسول الله ﷺ لقريش : «فانى نذير لكم بين يدى عذاب شديد» ، بل إن كثيراً من آيات القرآن تصف الرسول بأنه نذير فقط مثل قوله : «إن أنت إلا نذير» ، وقوله : «لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم» ، وقوله: «لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك» ، وقوله : «لتنذر أم القرى ومن حولها» ، وقوله : «قم فأنذر» ، وذلك أن التحذير من الخطر ينبغى أن يتقدم على البشارة إذا وقع الخطر ؟ ! إن من يحمل إليك هدية — وقبل أن يعطيها لك رأى دبابة تتأهب لهدم بيتك عليك — يتحتم عليه أن ينبهك أولا لهــذا الخطر لتنجو ثم يقدم لك الهدية بعد النجاة .

وهكذا كان النبي ﷺ يحذر الجميع من الخطر أولا فمن استجاب له

وينجي نفسه منه بشره . وهذا هو منطوق تلك الآية فالانذار للناس والتبشير للمؤمنين ؛ ووقفة رسول الله ﷺ على الانذار هنا تنبيه وتحذير وقيام بما فرضه الله عليه للناس أجمعين .

— وفي الموضع التاسع : يرى بعضهم أنه تام[1] ويرى الآخرون أنه كاف تبعاً لفهم كل من الآية فهي تتحدث عن سؤال المشركين لرسول الله ﷺ عن مدى جديته وصدقه في إنذارهم بالوحي وفي مجيء يوم القيامة بأهواله وعن جواب رسول الله المؤكد بالقسم بأن كل ذلك حق لاريب فيه وبأنهم تحت سيطرة الله وهيمنته وأنهم لا يعجزونه فمن نظر إلى اتصال المعنى بين إثبات الوحي وسيطرة الله على الكافرين رأى أنه كاف ، ومن رأى تمام المعنى عند إثبات الوحي وأن الاخبار بعدم إعجازهم لله أمر مستقل رأى أنه تام ، وعلى كل فليس هناك ما يدعو إلى القول باللزوم حيث لا إيهام ، وفي الوقف على كلمة « لحق » بما فيها من جرس خاص وضغط على القاف المشددة حسم وجزم في الجواب لا يتأتى مع الوصل .

— وفي الموضع العاشر : الوقف هنا كاف[1] ، لاتصال الدعوة إلى الله بالبصيرة والوعي عند رسول الله ومن تبعه . وليس هناك إيهام عند الوصل فليس بوقف لازم ، أما سر الوقف النبوي هنا فأراه تنبيها على أن رسالة النبي الأساسية هي الدعوة إلى الله ؛ لم يكن داعيــا لنفسه بزعامة أو سلطة ، ولا داعيا لقومه بسيطرة أوملك ، ولكنه داع إلى الله فحسب أخلص التوجه إلى الله ؛ واتبع سبيل الله المستقيم بالحكمة والموعظة

---

(١) يقول الداني في المكتفي : والوقف عندي : « إنه لحق » ص ٢٠٥

(١) المكتفي ٢١٨

الحسنة لا يجبر أحدا على الدخول في دينه إنما هو البلاغ المبين ؛ ثم تأتى الجملة الثانية لتقرر أن رسول الله ومن سار على هداه قد تبينوا الحقيقة واتضحت أمامهم معالمها فهم على بصيرة من أمرهم ، وأعطاهم الله نوراً يمشون به في الناس ، يضعون الكلمة المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب ويدركون تماماً أن النتائج بيد الله فقد خاطب نبيهم : « ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء » ، وقال : « إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » وعلى هذا يتعلق شبه الجملة « على بصيرة » بمحذوف يقع خبراً مقدما للضمير « أنا » الواقع مبتدأ مؤخراً ، و « من اتبعني » معطوف على هذا الضمير . على أن الوصل هنا يغير الإعراب فيجعل الجار والمجرور « على بصيرة » متعلقا بالفعل السابق « أدعو » ويصير المعنى أنه يدعو إلى الله وهو مستبصر ، وكلا المعنيين سليم فلا إيهام .

— وفي الموضع الحادي عشر : الوقف هنا تام[1] حيث يكتمل المعنى بالوقف إذ قد ضرب الله قبله المثل وانتهى منه بتصوير الحق والباطل فالحق ثقيل لا يطفو على سطح الماء بل يمكث في الأرض ثابتا لا يزول وإن غطى بالزبد ؛ أما الباطل فخفيف كالزبد الطافى لا يلبث أن تأتيه الريح أو الموج فيتلاشى ويذهب جفاء وقد علق الله على هذا التصوير بقوله : كذلك يضرب الله الأمثال ، ثم بدأ حديثا عن المستجيبين لهذا الحق وأن لهم الحسنى وعن المعرضين عنه بأنهم سيندمون حين لات مندم ، بل سيودون أن يفتدوا أنفسهم من العذاب بكل بما يملكون ولو كان ما في الأرض جميعا ، ومع ذلك لو وصل القارىء الآيتين لم يترتب عليه إيهام .

---

(١) المرجع السابق ٢٢١

— الموضع الثانى عشر : الوقف هنا كاف[1] على رأى يعقوب ، وهو تام عند نافع[2] لكن رأى يعقوب هو الأرجح لاتصال المعنى بين خلق الأنعام ومنافعها ، وسر الوقف النبوى هنا كما أراه أن الوصل قد يجعل الجار والمجرور « لكم » متعلقا بالفعل « خلقها » أى أن الله قد خلق هذه الأنعام من أجلكم ، ثم يستأنف بأن فيها دفء ، ومنافع ، وبالرغم من أنه معنى سليم نجد النبى ﷺ بوقفه هذا يفضل معنى آخر وهو أن الله ضمن هذه الأنعام من الخصائص ما يجعل انتفاع الخلق منها على أفضل الوجوه ، ذلك أن الله قد خلق كل ما فى الأرض من أجل الإنسان كما عبر عن ذلك فى آية أخرى : « خلق لكم ما فى الأرض جميعا » فهذا المعنى مستقر وثابت بنصوص أخرى ، أما هذه الآية فتشير إلى منافع هذه الأنعام وأصوافها وأوبارها وأشعارها تدفئكم ، وظهورها تحملكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس ، ولحومها تغذيكم ، ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون . فالوقف هنا إذن يركز على أن هذه المنافع لكم . والوصل لايوهم فقد ذكرنا أنه يؤدى إلى معنى سليم أيضا ولذلك لايدخل هذا الوقف فى نوع اللازم .

— الموضع الثالث عشر : الوقف هنا تام[3] كان يحرص عليه ابن كثير كما سبق بالرغم من أنه كان يلتزم الوقوف على رؤوس الآى . فالفصل قائم بين الجملتين ، فالأولى تتحدث عن إتهام الكفرة لرسول الله بأن غلاما أعجمياً كان يقيم بمكة هو الذى يعلمه وينقل إليه علما تعلمه من

---

(١) وهذا هو رأى الدانى فى المكتفى ص ٢٢٩

(٢) القطع ٤٢٤ ، منار الهدى ٢١٢

(٣) يراه الدانى كافيا المكتفى ص ٢٣٤

بلده ، وتقرر هذه الآية أن الله يعلم هذه المقولة ويعلم أنها فرية ، وتأتى الجملة الثانية لترد على هذه التهمة بما يفحم المتهمين حيث إن لسان هذا الأعجمى ليس بعربى فكيف علم محمدا هذا القرآن العربى الذى عجزتم وأنتم الفصحاء أن تأتوا بسورة منه ، والوصل بين الجملتين لا يترتب عليه إيهام ، غير أن الوقف يعطى معنى دقيقا غير ما يتطلبه التمام ، وذلك أنه عبر عن هذا الاعجمى بكلمة « بشر » وركز عليها بالوقوف إشارة إلى أن هذا الوحى لا يستطيعه أى بشر مهما كانت ثقافته أو جنسيته ، وهو يستغرب بهذا الوقف أن يعلمه بشر ما .

— الموضع الرابع عشر : من الوقف الكافى لأن ما بعدها تعليل للنهى كأن سائلا سأل ماذا توصى وتؤكد على الابتعاد عن الشرك فقيل : « إن الشرك لظلم عظيم » ، ولأن ما بعد الوقف تعليل لما قبله لا يتأتى الإيهام لو وصل وهى إذن ليست من مواضع اللازم غير أن الوقف هنا يعطى اهتماما خاصا بقضية البعد عن الشرك فهى مفتاح العقيدة ومنبع السعادة فى الدنيا والآخرة ، والوقوف على لفظ الجلالة يوحى بالجلال والرهبة والهيبة ويؤدى معنى العجب ممن يشرك بالله .

— الموضع الخامس عشر : من الوقف الكافى أيضا لأن الجملة الثانية بعد الوقف تؤكد جواب الاستفهام الانكارى الذى تضمنته الجملة الأولى ، والوصل لا يؤدى إلى إيهام غير أن الوقف على الجملة الأولى يعطى للعقل البشرى فسحة أن يتأمل فى ميزان العدالة كيف يسوى بين المؤمن والفاسق فاذا جاءه توكيد الإجابة بعد مهلة تمكن المعنى فى نفسه أى تمكن وبدأ يراجع موقفه من قضية الإيمان .

— الموضع السادس عشر : هذا هو الموضع الوحيد الذى يعتد به فى اللازم كما سبق أن ذكرنا وهو تام[1] حيث الوصل هنا يوهم دخول

---

(١) المكتفى ص ٣١٢

الملائكة فى أصحاب النار ، إذ بعد الوقف : « الذين يحملون العرش ومن حوله » . وهو من الوقف التام لاستقلال كل من الجملتين بمعناها .

— الموضع السابع عشر : من الوقف الحسن إذ بين الجملتين حرف العطف المفيد للترتيب والتعقيب ووصله لا يؤدى إلى إيهام فهى أفعال متلاحقه وأحداث مترابطة ، غير أن الوقف هنا يشوق السامع إلى ما بعد هذه التصرفات الهستيرية من فرعون حين سمع أن هناك إلها غيره ، وحين رأى المعجزة فظنها سحراً ، ذلك أنه أدبر وولى مسرعا يسعى إلى الناس ليجتمعوا ويسمعوا العجب ويؤكد أنه ربهم الأعلى حتى لا يسمعوا كلام موسى وجمع الناس وحشرهم .. هنا تتشوق النفس لمعرفة تصرفه بعد الحشد والجمع وتعطى سكتة الوقف هنا فرصة لتلقى الخبر باهتمام فيتمكن فى النفس أى تمكن ، فإذا جاء الخبر أنه نادى بأعلى صوته وقال لهم: أنا ربكم الأعلى .. دل ذلك على سفاهة رأيه ، وغروره وتعاليه فينظر إليه السامع باستخفاف واستهزاء ، فكيف يكون ربهم الأعلى وهو لم يخلقهم ؟ !

— الموضع الثامن عشر : من الوقف الكافى[1] حيث الكلام متصل بين نزول الملائكة وسيادة السلام فى تلك الليلة ولكن الوصل لا يؤدى إلى إيهام ، ولعل سر الوقف هنا التأكيد على ما تحمله للملائكة فى تلك الليلة من منح إلهية احتفالا بنزول القرآن فيها وهو أعظم هدية من السماء إلى الأرض .

— الموضع التاسع عشر : وهو الأخير : من الوقف الكافى[2] أيضا ووصله لا يؤدى إلى إيهام حيث إن الجملة الثانية فيها تعليل للأمر بالاستغفار

---

(١) المكتفى ص ٣٨٩

(٢) المكتفى ص ٣٩٧

وقد يكون سر الوقف هنا أن مجيء النصر والفتح إيذان بقرب الأجل لرسول الله ﷺ كما فهم ذلك سيدنا أبو بكر الصديق حين سمع هذه الآية، ومع قرب الأجل يلزم الاستغفار والتوبة . وإذا كان هذا مطلوبا للنبي الذي غفر الله له ذنبه ما تقدم منه وما تأخر فهو أشد طلبا لأفراد الأمة .

الوقف اللازم المتفق عليه بين المصاحف المتداولة

باستقراء مصاحف الأزهر والشمرلي في مصر ، ومصحف باكستان، ومصحف مجمع الملك فهد، ومصحف العراق تبين أن هناك عشرين موضعا اتفقت فيها هذه المصاحف على أنها من الوقف اللازم، وسأستعرضها ذاكراً في كل آية سبب الإيهام الذي جعل الوقف لازما ، وسأتناول ذلك بإيجاز غير مخل وهي :

١ — « وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا(م) يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا » ٢٦ البقرة .

لو لم يقف القارىء على قوله «مثلا» وهي نكرة لكانت الجملة بعدها صفة والله لم يضرب المثل للاضلال .

٢ — « زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا(م) والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة ». ٢١٢ البقرة .

وقف كاف[١] لازم ووجه اللزوم أن الوصل يوهم أن الواو لعطف المفردات فتكون سخرية الكفرة من الذين آمنوا والذين اتقوا مع أن المراد أن الواو هنا لاستئناف معنى جديد هو أن هؤلاء الذين سخرتم منهم في الدنيا سيكونون أعلى منكم منزلة ومكانة وثوابا في الآخرة، وذلك كما في سورة المطففين : « فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون » .

---

(١) المكتفى ص ١٣٤

٣ — « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (م) منهم من كلم الله » ٢٥٣ البقرة .

سبق أن ألحنا للإيهام الحاصل من وصل الجملتين حيث يمكن أن يفهم السامع أن من كلّمهم الله من المفضل عليهم .

٤ — « وما يعلم تأويله إلا الله (م) والراسخون فى العلم يقولون آمنا به » ٧ آل عمران .

سبق الحديث عن الخلاف فى هذه الآية بين العلماء على أساس فهم معنى التأويل ، واللزوم هنا مبنى على فهم ابن كثير .

٥ — « لقد كفر الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء (م) سنكتب ما قالوا » ١٨١ آل عمران .

وجه اللزوم هنا أن الوصل يوهم أن جملة « سنكتب ما قالوا » من كلام الكفرة أى داخلة فى مقول القول مع أنها من كلام الله تهديدا ووعيدا بالانتقام على ادعائهم فقر الله .

٦ — « وإن يدعون إلا شيطانا مريدا لعنه الله (م) وقال لأتخذن من عبادك نصيبا مفروضا » ١١٧ ، ١١٨ النساء .

هو وقف كاف[1] ويأتى الايهام فى وصل الجملتين من جعل جملة « وقال لأتخذن » معطوفة على جملة « لعنه الله » فيصبح هذا القول منسوبا إلى الله مع أنه من قول إبليس ، واللبس هنا قريب لأن الجملتين مصدرتان بفعل ماض .

٧ — « إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد (م) له ما فى السموات وما فى الأرض » ١٧١ النساء .

الوصل هنا يجعل جملة « له ما فى السموات » وصفا لكلمة « ولد » لأنها نكرة تحتاج إلى التخصيص ولا نحتاج إلى التنبيه على أن الله هو الذى له

---

(١) المكتفى ص ١٥٨

ما فى السموات وما فى الأرض ويعده الدانى من الآفى[1]

٨ — « ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا (م) وتعاونوا على البر والتقوى » ٢ المائدة .

الإيهام من صلاحية الواو لعطف « تعاونوا » على « تعتدوا » على أساس إمكانية مجىء هذا الفعل مضارعا حذفت منه إحدى التاءين والأصل « تتعاونوا » وبالعطف يكون التعاون والاعتداء داخلين فى مفهوم النهى بمعنى: لا تحملكم عداوة قريش حين صدوكم عن المسجد الحرام على العدوان والتعاون . وهذا معنى فاسد، لأن العدوان منهى عنه ، والتعاون مأمور به فلزم الفصل بينهما بالوقوف وإن كان كافيا[2] .

٩ — « لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء (م) بعضهم أولياء بعض » . ٥١ المائدة .

هو كاف ووجه اللزوم أن كلمة « أولياء » نكرة والوصل يوهم بأن الجملة بعدها صفة فيكون النهى عن موالاة اليهود والنصارى مشروطا بولاية بعضهم لبعض . فان لم يكونوا على هذه الصفة جاز اتخاذهم أولياء . مع أن المقصود أنهم يتناصرون ويتحدون على المسلمين كما قال تعالى فى آية أخرى: « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير » .

١٠ — « وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا (م) بل يداه مبسوطتان » . ٦٤ المائدة .

لو وصل القارىء هنا لتوهم السامع بأن جملة « بل يداه مبسوطتان » من كلام اليهود حيث سبقت بالفعل « قالوا » مع أن مفعول « قالوا » ضمير محذوف يعود على قولهم « يد الله مغلولة » .

---

(١) المكتفى ١٦٣ (٢) المرجع السابق ١٦٦

١١ — « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد » ٧٣ المائدة .

وهنا أيضا يتوهم السامع حين الوصل أن جملة « وما من إله إلا إله واحد » من كلام الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة بالرغم من تناقض الجملتين، وقد يفهم السامع من ذلك أنهم مضطربون فى كلامهم مع أن الجملة الثانية من كلام الله عز وجل ردا عليهم .

١٢ — « يعرفونه كما يعرفون أبناءهم(م) الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون » ٢٠ الأنعام .

تام أو كاف[1] والوصل هنا يوهم أن تكون « الذين خسروا » وصفا لأبنائهم فكأنهم يعرفون أبناءهم الخاسرين فقط .

١٣ — « ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا(م) اتخذوه وكانوا ظالمين » ١٤٨ الأعراف .

هو كاف ولكن[2] لو وصل لكانت جملة « اتخذوه » وصفا لكلمة « سبيلا » لأنها نكرة ويترتب على ذلك أنه لا يهديهم سبيلا قد اتخذوه فعلا ، مع أن المراد تبكيتهم على اتخاذه بالرغم من أنه لا يكلمهم ولا ينفعهم .

١٤ — « ولا يحزنك قولهم(م) إن العزة لله جميعا » ٦٥ يونس .

سبق الحديث عن الايهام الحاصل من الوصل بأن جملة « إن العزة لله جميعا » مقول القول .

١٥ — « وما كان لهم من دون الله من أولياء(م) يضاعف لهم العذاب » ٢٠ هود .

وقعت جملة « يضاعف لهم العذاب » بعد نكرة فلو وصلت لكانت صفة لها ومعنى ذلك أنه ما كان لهم أولياء مضاعف لهم العذاب .

---

(١) المرجع السابق ص ١٨١ (٢) المكتفى ص ١٨٧

١٦ — « وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا » ٨ الإسراء.

الوصل يوهم أن جملة « وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا » معطوفة على جواب الشرط « عدنا » ، ومعنى ذلك أن جعل جهنم للكافرين حصيرا متوقف على عودة بنى إسرائيل للفساد . مع أن جهنم للكافرين سواء عاد الإسرائيليون للفساد أم لم يعودوا .

١٧ — « ولا تدع مع الله إلها آخر (م) لا إله إلا هو كل شيء هالك إلا وجهه » ٨٨ القصص .

وقعت جملة « لا إله إلا هو » بعد نكرة موصوفة فتحتمل الوصفية والحالية وكلاهما يفسد المعنى إذ لو كانت كذلك لكان النهى منصباً على دعاء إله غير الله موصوف بأنه لا إله إلا هو .

١٨ — « فآمن له لوط (م) وقال إنى مهاجر إلى ربى » ٢٦ العنكبوت .

لو وصلنا لكان فاعل القول هو فاعل الإيمان بمعنى أن الذى آمن هو لوط والذى قال إنى مهاجر هو لوط مع أن الذى هاجر هو إبراهيم .

١٩ — « فلا يحزنك قولهم (م) إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » ٧٦ يس.

سبق التعليق على هذه الآية مع رقم ١٤ والعلة واحدة .

٢٠ — « فتول عنهم (م) يوم يدع الداع إلى شيء نكر » ٦ القمر .

الوقف هنا لازم تام[1] حتى لا يفهم أن الأمر بالتولى مختص بيوم القيامة أى أن الوصل هنا يجعل « الظرف » متعلقا بالفعل « فتول » مع أنه معمول الفعل المتأخر بعد هذه الآية وهو قوله تعالى « يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر » .

---

(١) المرجع السابق ٣٤٠

الوقف اللازم المختلف فيه

باستقراء المصاحف المتـــداولة تبين الخلاف فى اثنى عشر موضعا سنذكرها أيضا ونعلق على وجه اعتبار هذا الموضع من الوقف اللازم بإيجاز :

١ — « كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم(م) تشابهت قلوبهم » .
١١٨ البقرة

العلة هنا تكررت فيما سبق فى الوقوف التى اتفقت المصاحف أنها لازمة ، لجملة « تشابهت قلوبهم » وقعت بعد كلمة « قولهم » فالوصل يوهم أنها مقول القول ، غير أن مصحف باكستان ، ومصحف العراق جعلا هذا الموضع من الوقف المطلق الذى يحسن الابتداء بما بعده ، والأشمونى فى منار الهدى يجعله من الوقف الحسن ، وباقى المصاحف من اللازم وهو الأولى لما سبق .

٢ — « ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا(م) وأحل الله البيع وحرم الربا » ٢٧٥ البقرة .

العلة كسابقتها ، وقد اتفقت مصاحف باكستان والعراق والسعودية والأزهر فى اعتبار هذا الموضع لازما ، ولم ترتض هذا بعض المصاحف الأخرى ، ويراه الدانى كافيا[1].

٣ — « إنما يستجيب الذين يسمعون(م) والموتى يبعثهم الله » .
٣٦ الأنعام

---

(١) المكتفى ١٣٨ .

سبق التعليق على هذا على أساس أن الوصل يوهم اشتراك الموتى مع من يسمع فى الاستجابة على اعتبار أن الواو لعطف المفردات ، ولكن مصحفى باكستان والعراق أيضا جعلاه من الوقف المطلق وابن الانبارى جعله من الحسن ، وباقى المصاحف من اللازم وهو الأولى ويجوز الدانى فيه التمام والكفاية(١).

٥ - « قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل الله(م) الله أعلم حيث يجعل رسالته » ٢٤ الأنعام.

سبقت الجملتان بفعل القول، وعدم الوقوف بينهما يوهم أنهما داخلان فى مقول القول مع أن الثانية من كلام الله لا من كلامهم ، ومصحف العراق فقط هو الذى جعل الوقف هنا مطلقا تبعا للسجاوندى والأرجح أنه من اللازم كبقية المصاحف وهو من الكافى عند الدانى(٢).

٤ - « فأى الفريقين أحق بالأمن(م)إن كنتم تعلمون » ٨١ الأنعام.

٦ - « ولأجر الآخرة أكبر(م) لو كانوا يعلمون » ٤١ النحل .

٧ - « وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت(م) لو كانوا يعلمون » .
٤١ العنكبوت .

٨ - « وإن الدار الآخرة لهى الحيوان(م) لو كانوا يعلمون » -
٦٤ العنكبوت

٩ - « ولعذاب الآخرة أكبر(م) لو كانوا يعلمون » ٢٤ الزمر .

١٠ - « رب السموات والأرض وما بينهما(م) إن كنتم موقنين » .
٧ الدخان .

---

(١) المرجع السابق ١٧١ (٢) السابق ١٧٨

١١ — « ولعذاب الآخرة أكبر(م) لو كانوا يعلمون » ٣٣ القلم .
١٢ — « إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر(م) لو كنتم تعلمون »٤ نوح .

الموضع الرابع ومن السادس إلى الثاني عشر وضعت علامة الوقف اللازم في بعض المصاحف خشية أن يفهم السامع حين الوصل تعليق الحكم المذكور قبل الشرط على علمهم أو يقينهم مع أن ماقبل الشرط حقيقة ثابتة سواء علموا وأيقنوا أم جهلوا وكفروا ، فالاستفهام الانكاري في الموضع الرابع قبل الشرط يشير إلى حقيقة عدم التساوي بين المؤمن الذي يخشى الله والكافر الذي يخشى الصنم .

وفي الموضع السادس : ما قبل الشرط يقرر أن أجر الآخرة أكبر وهذه حقيقة غير مشروطة ، وفي السابع يحكم على بيت العنكبوت بأنه أوهن البيوت ، وفي الثامن يشير إلى فضل الحياة في الآخرة عليها في الدنيا ، وفي التاسع شدة العذاب في الآخرة أكبر من أي نوع من عذاب الدنيا ، وفي العاشر ربوبية الله للسموات والأرض ثابتة ولو لم يوقنوا بها ، وفي الحادي عشر كالتاسع ، وفي الثاني عشر أجل الله لا يؤخر علموا بذلك أم لم يعلموا .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الشرط هنا جوابه محذوف وهو ابتداء جملة جديدة على معنى أنهم لو علموا لآمنوا بالحقائق السابقة للشرط لكن الجهل هو الذي أوقعهم في الانكار . كما يرى بعضهم أن الآيات الست التي بدأ الشرط فيها بلو يمكن اعتبار « لو » غير شرطية وأنها لمجرد التمني . يقول العلامة أبو السعود في تفسيره لنظير هذه الآيات[1] وهي قوله تعالى : « قل نار جهنم أشد حرا(م) لو كانوا يفقهون » معلقا على جملة « لو كانوا يفقهون » اعتراض تذييلي من جهته سبحانه وتعالى غير داخل تحت القول المأمور به ، مؤكد لمضمونه . وجواب « لو » إما مقدر أي لو كانوا يفقهون أنها كذلك أو كيف هي أو أن مآلهم إليها لما فعلوا ما فعلوا أو لتأثروا بهذا الإلزام .

---

(١) جـ ٤ ص ٨٨ .

وإما غير منوى على أن « لو » لمجرد التمنى المنبىء عن امتناع تحقق مدخولها أى لو كانوا من أهل الفطانة والفقه كما فى قوله عز وجل : « قل انظروا ماذا فى السموات والأرض وما تغنى الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون » .

ومع هذا التوجيه يقول الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح قارى فى التقرير العلمى عن مصحف المدينة النبوية(١) .

« وهذا معنى بعيد فلا ينبغى اعتباره ، مع ما فى جملة « لو » من ارتباط شديد بما قبلها ، لذلك اختارت اللجنة أن تضع على جميع هذه المواضع رمز الوقف الجائز بدلا من رمز الوقف اللازم ما عدا الموضع الأول من سورة العنكبوت فاختارت له رمز أولوية الوصل لما فيه من شدة الاتصال فى المعنى » .

ويعلل لهذا الاتصال بأنه معنى التمنى أى لو كانوا يعلمون أن أوهن البيوت لبيت العنكبوت وأن ذلك هو مثل من اتخذ من دون الله أولياء لما أشركوا ولآمنوا .

وأرى التقرير بهذا يخلط بين التقديرين اللذين ذكرهما العلامة أبو السعود فمعنى التمنى غير معنى تقدير الجواب .

ثم ما علاقة اتصال المعنى برمز اللزوم ؟

هل قال أحد بأن علامة اللازم معناها انقطاع ما بعد الوقف عما قبله؟
ألم نقسم اللازم إلى تام وكاف وقيل إلى حسن أيضا ؟ ألم يتكرر تعريف اللازم فى كل كتب القراءات بأن الوصل فيه يوهم خلاف المراد، ومتى تحقق الإيهام كان الوقف لازما سواء كان من التام أم من الكافى ؟

---

(١) ص٥٢

إننا نسبيل الاتفاق على ضوابط مطردة حتى نيسر على القراء والسامعين التلاوة والفهم فاسنا فى حل من خلط المصطلحات بكلام مطلق مثل: وهذا معنى بعيد .

اللازم الذى انفرد به مصحف الأزهر

انفرد مصحف الأزهر عن المصاحف المتداولة فى وضع علامة اللازم عند خمسة وثلاثين موضعا: ثمانية عشر منها قبل الشرط الذى تسبقه حقيقة غير متوقفة على حصول الشرط أو عدم حصوله وهـــذه المواضع علتها كالمواضع السبعة الأخيرة التى ناقشنا الآراء فيها آنفا فليس هناك داع للتعليق عليها ، أما بقية المواضع فسنعلق عليها بإيجاز :

١ — « ولبئس ما شروا به أنفسهم (م) لو كانوا يعلمون » ١٠٢ البقرة .

٢ — « ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير (م) لو كانوا يعلمون » ١٠٣ البقرة .

٣ — « وقالوا اتخذ الله ولداً (م) سبحانه بل له ما فى السموات والأرض » ١١٦ البقرة .

الإيهام هنا حاصل من ورود جملة التنزيه بعد نكرة هى « ولداً » مما يقتضى إعرابها صفة لها مع أن التنزيه مختص بالله وحده ، فالفصل بالوقف هو الذى يبين المعنى المراد .

٤ — « وأن تصوموا خير لكم[1] إن كنتم تعلمون » ١٨٤ البقرة .

٥ — « قل قتال فيه كبير[1] وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله » ٢١٧ البقرة .

(١) يراهما الدانى من الكافى انظر المكتفى ص ١٣٢ ، ١٣٤

علة الوقف هنا الحيلولة دون فهم عطف « صد» على « قتال » حيث إن المراد أن الصد أكبر من القتال وليس مساويا له فى الكبر غير أن الجملتين داخلتان فى مقول القول ، إذ المطلوب من رسول الله أن يقولها وإذن فلا إيهام .

٦ — «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم(م) إن كنتم تعلمون » ٢٨٠ البقرة :

٧ — قل إن تخفوا ما فى صدوركم أو تبدوه يعلمه الله(م) ويعلم ما فى السموات وما فى الأرض » ٢٩ آل عمران .

وجه الوقف اللازم هنا الفصل بين علم الله ما فى صدورهم وبين علمه المطلق لما فى السموات وما فى الأرض . حيث إن أسلوب الشرط ينتهى جوابه قبل الوقف ، ويبدأ التعبير عن علم الله المطلق بمضارع مرفوع غير معطوف على الجواب وأرى أن علامة الإعراب كفيلة برفع هذا الوهم وهو وقف تام كما يرى الدانى[1] .

٨ — « قد بينا لكم الآيات (م)إن كنتم تعقلون » ١١٨ آل عمران .

٩ — « وإن كانت واحدة فلها النصف(م)ولأبويه لكل واحد منهما السدس » ١١ النساء .

سبق التعليق على هذا الموضع بأن الوصل يقتضى تشريك الأبوين مع البنت فى النصف لو وقف على كلمة «ولأبويه » وهو من الوقف الكافى[2] فالأولى الوقف للفصل بين النصيبين .

١٠ — «وطعامكم حل لهم(م) والمحصنات من المؤمنات » ٥ المائدة .

---

(١) المكتفى ص ١٤٢
(٢) المكتفى ص ١٥٣

العلة هنا الفصل بين المطعومات الحلال ، والزواج بالمحصنات ، غير أنى أرى أن هذا الإيهام بعيد ، فلا يتأتى لسامع أن يظن أن المحصنات ستؤكل مع المطعومات فالأولى فى هذا الموضع جواز الوقف مع أوجحيته حيث لا يتحقق الإيهام المستلزم للوقف اللازم .

١١ — «وقالت اليهود يد الله مغلولة(م) غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا» ٦٤ المائدة .

سبب الوقف هنا منع وهم دخول ما بعد الوقف فى مقولة اليهود مع أنها من كلام الله رداً عليهم ، وأرى هنا أيضا أن الإيهام بعيد لاختلاف الجملتين فى الاسمية والفعلية هذا من ناحية الشكل ومن ناحية المعنى لا يعقل أن يدعو اليهود على أنفسهم حتى يتوهم السامع أن هذا من قولهم .

١٢ — «أو لم يتفكروا(م) ما بصاحبهم من جنة» ١٨٤ الأعراف .

وجه الفصل هنا منع وهم أن تكون «ما» معمولة للفعل الذى قبل الوقف على أن المعنى أو لم يفكروا فى الذى لازم صاحبهم من الجنون مع أن «ما» هنا نافية والجملة من كلام الله تقرر حقيقة أن النبى ليس بمجنون كما يدعون . غير أنى لا أرى أن هذا الوهم يمكن أن يطوف بخيال السامع حيث إن الفعل «يتفكر» لا يتعدى بنفسه . وقد عده الدانى من الوقف التام[1] .

١٣ — «ويذهب غيظ قلوبهم(م) ويتوب الله على من يشاء» ١٥ التوبة .

السبب فى الوقف هنا وهم عطف الفعل «يتوب» على «يذهب» مع وقوع الأخير جواباً للطلب السابق فى قوله تعالى : «قاتلوهم» فلو توهم السامع عطف التوبة على ذلك لكانت موقوتة بالقتال مع أن علامة

(١) السابق ١٩٠

الإعراب هنا كفيلة برفع هذا الوهم ويجوّز فيه الدانى أن يكون وقفا تاما وكافيا(١) .

١٤ – « ذلكم خير لكم(م) إن كنتم تعلمون » ٤١ التوبة .

١٥ – « قل نار جهنم أشد حراً(م) لو كانوا يفقهون » ٨١ التوبة .

١٦ – «قالوا اتخذ الله ولداً(م) سبحانه هو الغنى » ٦٨ يونس .

التعليل مفصل فى الموضع الثالث .

١٧ – « ولذلك خلقهم (م)وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين » ١١٩ هود .

العلة هى الفصل بين خلق الناس مختلفى المشارب والاتجاهات والاختيارات وبين وعيد الله بملء جهنم منهم ومن الجن . ونرى أن لا إيهام فى الوصل فالله خلقهم كذلك وحذر المعرضين الذين يختارون غير سبيل المؤمنين بأنهم سيكونون حصب جهنم فالوقف هنا كاف(٢) وليس لازما .

١٨ – « للذين استجابوا لربهم الحسنى(م) والذين لم يستجيبوا له »... ١٨ الرعد .

سبق التعليل لضرورة الفصل بين الجملتين حتى لا يدخل للذين لم يستجيبوا فى جزاء المستجيبين بدخول الجنة . مع أن الواو ليست لعطف المفردات بل هى بدء جملة جديدة بمعنى مضاد والوقف هنا تام(٣) .

---

(١) السابق ١٩٦

(٢) المكتفى ص ٢٣٣ . (٣) المرجع السابق ص ٢٢١

١٩ — « فمن تبعني فإنه مني(م) ومن عصاني فإنك غفور رحيم » ٣٦ إبراهيم .

سبقت الإشارة أيضا إلى هـــذه الآية في الوقف القبيح على كلمة « عصاني » وأن الوهم فيها يتأتى من إعتبار الواو عاطفة «من عصاني» على « من تبعني » على أني أرى أن الوهم في هذه وما سبقها لا يحدث إلا إذا لم يكمل القارىء الآية . فالأفضل أن يكون في الوقف القبيح على ما يوهم . .

٢٠ — « إنما عند الله هو خير لكم(م) إن كنتم تعلمون » ٩٥ النحل .

٢١ — « ما كان لله أن يتخذ من ولد(م) سبحانه » ٣٥ مريم .

٢٢ — سبق التعليل لمثل هذا الوقف في الموضع الثالث والسادس عشر .

٢٢ — وقالوا اتخذ الرحمن ولداً (م) سبحانه » ٢٦ الأنبياء .

التعليل كسوابقه .

٢٣ — « قل لمن الأرض ومن فيها(م) إن كنتم تعلمون » ٨٤ المؤمنون .

٢٤ — « وهو يجير ولا يجار عليه(م) إن كنتم تعلمون » ٨٨ المؤمنون .

٦٥ — « إن لبثتم إلا قليلا(م) لو أنكم كنتم تعلمون » ١١٤ المؤمنون.

٢٦ — « قال رب السموات والأرض وما بينهما(م) إن كنتم موقنين » ٢٤ الشعراء .

٢٧ — « قال رب المشرق والمغرب وما بينهما(م) إن كنتم تعقلون » ٢٨ الشعراء .

٢٨ — « إن حسابهم إلا على ربي(م) لو تشعرون » ١١٣ الشعراء .

٢٩ — « فدعوهم فلم يستجيبوا لهم ورأوا العذاب (م) لو أنهم كانوا يهتدون» ٦٤ القصص .

٣٠ — « وربك يخلق ما يشاء ويختار(م) ما كان لهم الخيرة » ٦٨ القصص .

مبعث الوهم هنا أن تكون « ما » اسم موصول وقع مفعولا به للفعل « يختار » مما يترتب عليه أن الله يختار ما يختارونه مع أن المعنى على النفي أي ليس لهم الاختيار إنما هو لله وحده والوقف تام(١) .

٣١ — « اعبدوا الله واتقوه ذلكم خير لكم(م) إن كنتم تعلمون » ١٦ العنكبوت .

٣٢ — « أمسك عليك زوجك واتق الله(م) وتخفي في نفسك ما الله مبديه » ٣٧ الأحزاب .

يفهم المراد من أن يكون الفعل «وتخفي» معطوفا على الفعل السابق « تقول » فيكون المعنى أن الرسول ﷺ كان يخفي في نفسه حين كان يقول لزيد بن حارثة أمسك عليك زوجك ما أعلمه الله به من أن هذا الزواج لن يدوم وأنها ستصير زوجا له . أما منشأ الوهم في أن يكون الخطاب في « وتخفي » موجها من رسول الله لعبده زيد .

وأرى أن الوهم هنا بعيد حيث إن خطاب الرسول لعبده كان بفعل الأمر « أمسك » ، ولا يمكن عطف المضارع هنا على الأمر ، بل ولا يمكن فهم هذا الوهم إلا على تقدير مبتدأ قبل الفعل يكون ضمير المخاطب أي : وأنت تخفي . ويكون ذلك تبكيتا من النبي لعبده وهذا لم يحدث ، والوقف هنا حسن كما قال الأشموني(٢) .

---

(١) المكتفي ص ٢٨١ — (٢) المرجع السابق ٣١٣

(٥ — الوقف)

٣٣ - «ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم فى الدنيا(م) ولهم فى الآخرة عذاب النار» ٣ الحشر .

لا يستبين فى هذا الموضع إيهام على الوصل ، ولا أدرى ما وجهة نظر الأزهر فى عد ذلك من الوقف اللازم وهو من الوقف الحسن[1] .

٣٤ - «ذلكم خير لكم(م) إن كنتم تعلمون» ١١ الصف .

٣٥ - «ذلكم خير لكم(م) إن كنتم تعلمون» ٩ الجمعة .

هكذا يستبين من التعليقات السابقة أن أحد عشر موضعا من هذه المواضع لا يترجح فيها الوقف اللازم وأن ثمانية عشر موضعا داخلة فى مسألة الوقف قبل الشرط ، وأن ستة مواضع فقط هى التى سلمت لدى من الاعتراض .

---

(١) منار الهدى ٢٦٨

الوقف الممنوع وأقسامه وتعليلاته

تعرضنا سابقا حين تحدثنا عن أنواع الوقوف إلى أن هناك وقفا قبيحا بدرجاته الثلاث ومثلنا لكل درجة منه بما يوضح قبحه وشناعته، ووصلنا هناك إلى أن الوقف المتعمد من عالم بعلاقات التراكيب ومدلولات الأساليب على ما يفيد مخالفة لأحد أسس العقيدة فانه يخرج من الملة بقصده وتعمده، ولما كان بعض هذه الوقوف القبيحة قد يأتى فى نهاية الفاصلة، وهناك أثر عن رسول الله ﷺ بأنه كان يلتزم الوقوف على رؤوس الآى كما فى حديث أم سلمة اضطررنا للتعرض إلى تحقيق هذا الأثر وموقف العلماء من الوقف على رؤس الآى، ورفضنا رفضا قاطعا أن يكون هذا الوقف سنة، غاية ما يدل عليه بعد فرض ثبوته أنه بيان للجواز فقط، ولتعليم الرسول للصحابة الفواصل، واضطررنا كذلك للحديث عن عد الآى فى مختلف أقطار الأمة تبعا لاختلاف الوقوف، وقد تبع الخلاف فى الوقوف على رؤوس الآى خلاف آخر فى وضع الرموز الدالة على عدم الوقف إذا كان الوقف القبيح على رأس آية، فرأينا بعض المصاحف تضع رمز «لا» على كل ممنوع، ورأينا البعض الآخر يحذف هذا الرمز عند رؤوس الآى، ومن المصاحف التى تبنت هذا الرأى مصحف مجمع الملك فهد، يقول التقرير العلمى عن ذلك:

«ثبت عن النبى ﷺ أنه كان يقف على رؤس الآى من حديث أم سلمة السابق، ولعل من فوائد ذلك معرفة الفواصل فان النبى ﷺ كان يعلم أصحابه العد كما يعلمهم القرآن ومن هذا أخذ علماء القراءة أفضلية الوقف على رؤوس الآى مطلقا حتى لو تعلق المعنى، واستدل على ذلك بكلام الدانى فى المكتفى بأن رؤوس الآى فى أنفسهن مقاطع وأكثر ما يوجد

التام فيهن[1] ويخلص التقرير من ذلك إلى أن اللجنة رأت حذف رمز الوقف الممنوع «لا» من رؤس الآى مطلقا من جميع المواضع التى درجوا على إثباته فيها مثل: «لعلكم تتفكرون» ٢١٩ البقرة و «فويل للمصلين» ٤ الماعون، وبعد استعراض آراء العلماء واستدلالاتهم فى هذه المسألة تخيرنا الرأى الثانى القائل بجواز الوقف على رؤوس الآى مالم يكن التعلق بما بعدها شديدا من ناحية تمام المعنى، أو يكون البدء بما بعد هذا الوقف ماسا بالعقيدة، وبناء على ذلك وخروجا من الخلاف إذا جاء بعد رأس الآية وصف أو حال أو بدل وليس فى الوقف محذور أى الوقف حينئذ يكون حسنا فلا مانع من الوقوف وذلك كما فى أوقاف سورة الفاتحة الأربعة: الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، إهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، على اعتبار أنها رأس آية .

تعريف الوقف الممنوع وأقسامه عند الأشمونى:

عرفه الأشمونى فى منار الهدى[2] بأنه ما اتصل ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، وقسمه إلى قسمين:

١ — قبيح وهو ما اشتد تعلقه بما قبله لفظا ومعنى نحو: «إن الله لا يستحى»، ونحو: «فويل للمصلين» فان ذلك يوهم غير ما أراده الله: يوهم فى الأولى وصفا لا يليق بالبارى، وفى الثانية بالوعيد لكل المصلين، وقوله: «لا تقربوا الصلاة» يوهم إباحة تركها، فان كان الوقف على مثل

---

(١) يعارض الأشمونى هذا الاتجاه فى منار الهدى ص٦ فيقول: «ليس آخر كل آية وقفا بل المعتبر المعانى والوقف تابع لها» ويقول: «ولا يلزم الوقف على رؤوس الآى».

(٢)

هذا اضطراريا لضيق النفس مثلا فلا إثم عليه ، والواجب عليه أن يبدأ بما قبل هذا الوقف ليعطى المعنى الصحيح للاية ، وإن لم يكن اضطراريا واختار الوقف عليه فان تعمد عالما كفر وإلا أثم ، ومن ذلك الوقف المنهى عنه من رسول الله ﷺ فى حديث الأحرف السبعة وهو أن يختم آية الرحمة بعذاب أو آية العذاب برحمة ومن أمثلة ذلك ، وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم والذين كفروا أو كذبوا بآياتنا ، ونحو: للذين إستجابوا لربهم الحسنى والذين لم يستجيبوا له ، ونحو « من يهد الله فهو المهتدى ومن يضلل ، ونحو : « فان أسلموا فقد إهتدوا وإن تولوا ، ونحو « فمن تبعنى فانه منى ومن عصانى ، وقد مرت أمثلة أخرى فى هذا البحث مثل « يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين » .

٢ — أقبح : وهو قسمان :

(ا) ما يكون الوقف والابتداء قبيحين .

(ب) ما يكون الوقف حسنا والابتداء قبيحا .

فالأول : كالوقف بين القول ومفعوله مثل: « وقالت اليهود » ثم يبدأ: « عزير ابن الله » ، ومثل : « وقالت النصارى » ثم يبدأ : « المسيح ابن الله » ومثل : « وقالت اليهود » ثم يبدأ : « يد الله مغلولة » ، ومثل : « واذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض » ثم يبدأ : « ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا » .

والثانى مثل قوله تعالى : « قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا » ثم يبدأ : « وما أظن الساعة قائمة » ، ومثل : « لقد سمع الله قول الذين قالوا » ثم يبدأ: « إن الله فقير ونحن أغنياء » .

هذا مارآه الأشمونى فى منار الهدى تبعاً للدانى فى المكتفى غيرانى بعد

استعراض أمثلة الممنوع تبين لى أن التقسيم الأقرب إلى الاستيعاب يمكن أن يكون هكذا .

التقسيم الأمثل :

١ ــ الغامض : وهو ما يتوقف فهم المعنى على وصله بما بعده ولا يؤدى الوقف عليه إلى محذور ، وقد وضع العلماء ضابطا لذلك يتلخص في الوقف بين المتلازمين كالوقف على المضاف دون المضاف إليه مثل : « الحمد لله رب » أو « الرحمن الرحيم مالك » أو « اهدنا الصراط المستقيم صراط » .

ــ وكالوقف على الفعل قبل أن يأتى فاعله .مثل: «قالوا أنؤمن كما آمن» ومثل : « كلما ألقى فيها فوج سألهم » . ومثل : « وماتشاؤون إلا أن يشاء». ومثل : وأنذر الناس يوم يأتيهم » ويبدأ « العذاب » .

ــ وكالوقف على الموصوف دون الوصف مثل : «الحمد لله» . ومثل «ولهم عذاب » ثم يبدأ «أليم بما كانوا يكذبون » . ومثل : « بسم الله » ثم يبدأ « الرحمن الرحيم » .

وكالوقف على الفاعل دون المفعول : مثل : « ونادى نوح » ثم يبدأ « ابنه فقال » ومثل : «إنما تنذر» ويبدأ « من اتبع الذكر » ومثل : «وإذا قيل لهم اتبعوا » وبعدها « ما أنزل الله قالوا بل نتبع ».

وكالوقف على المبتدأ دون الخبر ، مثل : «ويمدهم فى طغيانهم يعمهون أولئك » ومثل : « وما كانوا مهتدين مثلهم » . ومثل : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا » .

ــ وكالوقف على المؤكد دون التوكيد مثل : «فسجد الملائكة» وبعدها

« كلهم أجمعون » ، ومثل : « قال فبعزتك لأغوينهم » وبعدها « أجمعين » .
ومثل : « لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم » ، وبعدها « أجمعين » .

— وكالوقف على صاحب الحال دون ذكر الحال مثل : « وله الدين »
بعدها : « واصبا » ، ومثل : « فاذا سويته ونفخت فيه من روحى فقعوا له »
بعده « ساجدين » .

— وكالوقف على صاحب التميز دونه مثل . « فلن يقبل من أحدهم
ملء الأرض » التميز «ذهبا» ومثل : « إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس»
والتميز «شيبا» . ومثل : « وواعدنا موسى أربعين » والتميز « ليلة »
ومثل : « إنى رأيت أحد عشر » التميز « كوكبا » .

— وكالوقف على المبدل منه دون البدل مثل : «وتذرون أحسن
الخالقين » والبدل : » الله ربكم » ، ومثل : «اهدنا الصراط المستقيم» والبدل
« صراط الذين انعمت عليهم » . ومثل : « لتخرج الناس من الظلمات إلى
النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد » والبدل : « الله الذى له ما فى
السموات وما فى الأرض » .

— وكالوقف على القسم قبل الجواب مثل : «والليل إذا يغشى والنهار
إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى » والجواب : « إن سعيكم لشتى» . ومثل
« والعاديات ضبحا فالموريات قدحا .... » والجواب : إن الإنسان لربه
لكنود» . ومثل /«والقرآن الحكيم » والجواب : « إنك لمن المرسلين »

— وكالوقف على الحكاية دون المحكى مثل : « قال الله » والمحكى
« هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » ومثل : « وقال الله » والمحكى :
« لاتتخذوا إلهين اثنين » . ومثل «قل» والمحكى : « أعوذ برب الفلق »
ومثل : «فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها وهى خاوية على عروشها
ويقول » والمحكى : « ياليتنى لم أشرك بربى احدا »

— وكالوقف على الاشارة دون المشار إليه : مثل : « ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون وذلكم » والمشار إليه « ظنكم الذى ظننتم بربكم أرداكم » ومثل : « الم ذلك » والمشار إليه : « الكتاب » .

— وكالوقف على الموصول دون صلته ، مثل « أولئك الذين » والموصول « نتقبل عنهم أحسن ماعملوا » ، ومثل « هدى للمتقين الذين » والموصول « يؤمنون بالغيب » .

وكالوقف بين اسم « إن » وخبرها مثل : « إن الذين آمنوا والذين هادو والصابئون والنصارى » والخبر « من آمن بالله وعمل صالحاً فلهم أجرهم » . ومثل : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا » والخبر « تتنزل عليهم الملائكة » :

وهكذا كل معمول ارتبط بعامله لا ينبغى الوقف على عامله حتى يكون للكلام معنى صحيح ومن الواضح أن كل هذه الأمثلة التى مرت لهذا النوع لا يترتب على الوقف فيها محذور شرعى لافى الوقف ولا فى الابتداء .

٢ — الوقف التعسفى : مايتعمده بعض القراء قصدا للإغراب على السامعين وليس له وجه اعرابى يساعد على دلالته المعنوية ، أو محاولة الاستدلال بهذا الوقف على حكم لا يتحمله النص .

— ومن أمثلة ذلك الوقف على قوله « جناح » من قوله تعالى : « فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح » ثم يبدأ « عليه أن يطوف بهما » ويظن من يفعل ذلك أنه استخلص بهذ الوقف حكم وجوب السعى بين الصفا والمروة من القرآن الكريم مع أن سبب النزول يحدد أن نفى الجناح عن السعى كان لتأثم الصحابة منه إذ كان على الصفا صنم وعلى المروة صنم فجاءت الآية لترفع هذا الحرج عنهم .

— ومن أمثلته الوقف على « أنت » من قوله تعالى : « واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت » ثم يبدأ : « مولانا فانصرنا على القوم الكافرين زاعما أن «مولانا» يمكن إعرابها منادى وكأنه يقول : يامولانا انصرنا مع أن الفاء مقترنة بالفعل ، وكل من له أدنى إلمام بالاسلوب العربى يعلم أن «مولانا» خبر المبتدأ «أنت» .

— ومن أمثلته الوقف على « يحلفون » من قوله : «ثم جاءوك يحلفون» ثم يبدأ : « بالله إن أردنا إلا احسانا وتوفيقا » ظانا أن هذا الوقف يجعل جواب القسم وهو « إن أردنا » جوابا لباء القسم بعد حذف فعل القسم مع أن فعل القسم لم يحذف إلا مع الواو ، وهو موجود أمام عينيه ولكنه فصل بين فعل القسم وأداته .

— ومن أمثلته الوقف على « لا » من قوله : قرة عين لى ولك لا ، ثم يبدأ : « تقتلوه عسى أن ينفعنا» زاعما أن المعنى الذى تريده امرأة فرعون أن موسى قرة عين لها وليس لزوجها ، ثم تنكر قتله باستفهام إنكارى محذوف كأنها قالت : أتقتلوه مستنكرة ذلك ثم تعقب بأنه قد ينفعنا وهذا الخيال إن جاز فى أى أسلوب فلا يجوز فى أفصح الأساليب وهو كتاب الله . فهل يعقل أن تفاجىء امرأة فرعون زوجها ، بأنه قرة عين لها فقط ثم ترجوه ألا يقتله مع ان النهى عن القتل معلل برجاء النفع . .

— ومن أمثلته الوقف على « تمشى » من قوله : «فجاءته إحداهما تمشى» ثم يبدأ : « على استحياء قالت إن أبى يدعوك » . على أساس أن يتعلق المجرور بالقول لا بالمشى مع أن الحياء يظهر أكثر فى المشى إذ يستلزم التحفظ مما قد يبدو من زينتها .

— ومن أمثلة الوقف على « دعوة » من قوله : « ثم إذا دعاكم دعوة» ثم يبدأ « من الأرض إذا أنتم تخرجون» على معنى تعلق المجرور بالخروج

لا بالدعوة ولكن القواعد الإعرابية تمنع ذلك حيث إن « إذا » الفجائية في قوله : « إذا أنتم تخرجون » هي جواب إذا » الشرطية ، ثم إن « إذا » الفجائية لها الصدارة في جملتها فلا يتعلق ماقبلها وهو « من الأرض » بما بعدها وهو « تخرجون » .

— ومن أمثلته الوقف على « حقا » من قوله تعالى : « فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا » ثم يبدأ : « علينا نصر المؤمنين » على أساس أن يكون اسم « كان » ضميرا يعود على الانتقام المفهوم من الفعل « انتقمنا » على أنه مصدر متصيد من الكلام . ويكون المعنى أن للمؤمنين على الله أن ينتقم من المجرمين وأن ينصر المؤمنين ، وهذا خلاف الظاهر من الآية وقد قرأها النبي ﷺ ولم يقف هذا الوقف فالعدول عن الظاهر إلى احتمالات عقلية بتقديرات تعسفية لا يليق بأسلوب القرآن .

— ومن أمثلته الوقف على « تشرك » من قوله تعالى : « يابني لاتشرك » ثم يبدأ « بالله إن الشرك لظلم عظيم » فيجعل « بالله » قسما جوابه « إن الشرك لظلم عظيم » . وقد سبق أن أشرنا إلى أن فعل القسم لايحذف في أسلوب القرآن كله إلا مع واو القسم ثم إن هذا تفكيك للنظم حيث الواضح تعلق المجرور بالفعل السابق وأن جملة « إن الشرك لظلم عظيم » تعليل للنهي .

— ومن أمثلته تقطيع المتصل فيقف على « تنذر » من قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذر »[1] ثم يبدأ « هم لا يؤمنون » مع أن ضمير « هم » متصل لا منفصل وهو المفعول به وليس مبتدأ .

ومثل ذلك أيضاً الوقف على نصف كلمة سلسبيلا حيث : يقول :سل سبيلا على معنى طلب السبيل إلى نعيم الجنة .

(١) راجع منار الهدى ص ١١ ، ١٢

ومن أمثلته الوقف على « ليس لى » من قوله : « ما ليس لى » ثم يبدأ « بحق إن كنت قلته فقد علمته » على أساس القسم بالباء . وعلة الرفض تكررت من أن الباء لا يحذف فعل القسم معها .

— ومن أمثلته الوقف على « ربك » من قوله : « ادع لنا ربك » ثم يبدأ « بما عهد عندك اننا لمهتدون » على أساس جعل الباء للقسم أيضا مع أنها للسببية أى أنهم يطلبون منه الدعاء بسبب ما عهد الله له ثم يعدونه بعد استجابة الدعاء الاهتداء بسرعة .

— ومن أمثلته الوقف على « تعلمون » من قوله : كلا لو تعلمون » ثم يبدأ « علم اليقين لترون الجحيم » فيفصل الفعل ومفعوله المطلق المبين للنوع ويجعله قسما بحذف حرف القسم كما تقول : يمين الله لأفعلن » ويجعل جملة « لترون الجحيم » جوابا لهذا القسم مع أنها جواب للشرط « لو » .

٣ — القبيح : ما اشتد تعلق ما بعده بما قبله وأدى إلى محذور فى الوقف أو الابتداء ومثال ما يؤدى إلى المحذور حين الوقف قوله تعالى : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما » ولا يكمل بقوله : « لاعبين » إنه بذلك يقع فى محذور نفى خلق الله للسموات والأرض . ومثله أيضا الوقف على « ولأبويه » من قوله تعالى : « وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه » والمحذور هنا اشتراك الأبوين مع البنت فى نصف الميراث كما سبق أن ذكرنا .

— ومن أمثلته ما نهى رسول الله ﷺ عنه فى حديث الأحرف السبعة كما أشرنا إلى ذلك آنفا مثل قوله تعالى : « لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم » وقوله : « فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون والذين آمنوا وعملوا الصالحات » . وقوله : « للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله »

– ومن أمثلة ما يؤدى إلى المحذور عند الابتداء قوله : « ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم » ويقف ثم يبدأ : مالك من الله من ولى ولا نصير » وقوله : « يخرجون الرسول » ثم يقف ويبدأ : «وإياكم أن تؤمنوا » وكأنه يحذر من الإيمان . وقوله : «قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا » يقف ثم يبدأ « وما أظن الساعة قائمة » .

٤ – الأقبح : مااشتد تعلق مابعده بما قبله وأدى إلى محذور فى الوقف والبدء معاً فالمحذور فى الوقف يكون بعدم اكتمال الجملة والمحذور فى البدء يكون بمعنى فاسد أو باطل مثال ذلك قوله تعالى : «ومن يقل منهم» ثم يقف ويبدأ «إنى إله » ومثل : « وقالت اليهود » ويبدأ « يد الله مغلوله » ومثل : « ألا إنهم من إفكهم ليقولون» ويبدأ «ولد الله» ومثل: «ومالى» ويبدأ « لا أعبد الذى فطرنى » . ومثل : «وقالوا » ويبدأ « اتخذ الرحمن ولدا » ومثل : « وقالت اليهود » ويبدأ : « عزيز ابن الله » . ومثل: « وقالت النصارى » ويبدأ : « المسيح ابن الله » .

خاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على من ختم الله به الرسالات ، وعلى من استفاد من العظات فى آيات الله البينات .

أما بعد . . .

فلعلى قد أوضحت ما أردت أن أعبر به عما فى نفسى من ضرورة العناية بهذا الفن المهجور فى مناهجنا التعليمية مع أهميته القصوى فى تيسير التدبر والانتفاع بما يتلى . إن رسول الله ﷺ كان حين يقرأ يعطى لما يتلوه مذاقاً مؤثراً فى نفس سامعه فلا يلبث أن تأخذه روعه التلاوة فيرد على السؤال القرآنى بالإجابة لأن إلقاءه كان يعطى معنى الاستفهام فنرى الجن حين يستمعون إلى رسول الله وهو يقول : « فبأى آلاء ربكما تكذبان » يردون من فورهم : ولا بشىء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد ، وكان حين يقرأ « فمن يأتيكم بماء معين » يرد السامع : « الله رب العالمين » . إننا ندعو – بكل الإلحاح والتأكيد – أن نراجع أنفسنا فى تلاوة كتاب ربنا فنعطيه حقه فى تلاوة أساليبه حتى نصل إلى ما كان يفعله الصحابة حين يسمعون خبر النار فيتعوذون منها وحين يسمعون خبر الجنة يتشوقون إليها . .

إن العناية بفن الوقف والابتداء تساعد كثيراً فى فهم مراد الله كما أنها ميدان فسيح لأعمال الضوابط والقواعد التى وضعت فى شتى علوم العربية خدمة لكتاب الله ، إنها صرخة مكتومة حيث التكلف والتغنى

وضبط الإيقاع الموسيقى لقراء القرآن الكريم اليوم يملأ الدنيا ضجيجاً ولا يؤثر فى السامعين لأنه ليس على طريقة سيد المرسلين .

وحبذا لو اجتمعت لجان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مع لجان مجمع البحوث الإسلامية لتراجع طبعات المصحف من جديد ، وإن كان لى أن أقترح شيئاً عن الرموز التى ينبغى الإصرار عليها وحذف ما عداها فإننى أرى أن يكتفى برمزين اثنين فقط هما رمز اللازم « م » ورمز الممنوع « لا » ، وأن يسرى هذا على رؤوس الآى وعلى غيرها ، وأن تراجع مواضع اللازم والممنوع على الأسس التى كان لى شرف الإسهام فى توضيحها والفضل لأسلافنا العظماء الذين لم يبخلوا على كتاب الله بجهد أو وقت .

كما ينبغى الاهتمام بمواضع الوقف التى كان يحرص عليها الروح الأمين جبريل وسيد الخلق محمد على أن يوضع لها رمز خاص يدل على أن الوقف هنا مأثور ويمكن أن يكون حرف « ث » كفيلا بهذا ، أما مساحة الجائز بما فيها البيان والمتعانق ، وما الوصل فيه أولى ، وما يحسن الوقف عليه ولا يحسن البدء بما بعده فكل هذه أمور كثر اختلاف القراء والنحاة فيها فلتترك لفطنة القارىء وفهمه وتدبره .

وعلى قرائنا الأفاضل أن يخشعوا لنداء الله وأن يخرج القرآن من قلوبهم ابتغاء مرضاة الله حتى يصل إلى قلوب السامعين ، وأن يلتزموا بأداء رسول الله الذى فتح الله به قلوباً غلفاً وأعيناً عمياً .

أدعو الله عز وجل أن يهيىء لكتابه من يعيد له مكانته محوراً تدور حوله جهود الأمة المسلمة تلاوة وتدبراً وعملا وتعليما وتبليغاً مبيناً، وأن يجعلنا من خدمة كتابه وأن يحشرنا فى زمرة أصفيائه إنه نعم المولى والملاذ؟

د. محمد المختار محمد المهدى

الأمانة العلمية :

بعد إعداد هذا البحث ودفعه إلى المطبعة وقعت فى يدى رسالة دكتوراه بعنوان : «الوقف والإبتداء عند النحاة والقراء» إعداد الطالبة «خديجة أحمد مفتي » وإشراف الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي سنة ١٤٠٥ هـ بجامعة أم القرى .

وفرحت بها كثيراً إذ عنوانها يتشابه مع هذا البحث وظننت أن ستغنيني عن الطبع وأن ستسد هذا الثغر ،غير أني باستعراض مباحثها تبين لى أن بها مدخلا للبحث تحدثت فيه عن أوقاف جبريل والنبي ثم دلفت إلى الباب الأول وهو عن ارتباط الوقف بكل من العقيدة والفقه والقراءات والتفسير واللهجات ورسم المصحف والوقف على التاءات وأقسام الوقف ورموزه ، وبيان بعض الأوقاف فى آيات لها فضلها من سورة البقرة .

وكان الباب الثانى فى الجانب الصوتى فى الوقف والإمالة والتقاء الساكنين والهمز والروم والإشمام .

وكان الباب الثالث فى الوقف والتركيب والوقف على كلا ، وبلى ،ونعم وألا ، وإجراء والوصل مجرى الوقف ، والابتداء ، والرد على الدكتور إبراهيم أنيس فى إلغاء الإعراب ، والخاتمة .

وبمراجعة ما كتبته عن أوقاف جبريل والنبي اعتماداً على المراجع التى ذكرتها كمنار الهدى والبرهان على ما جاء فى هذه الرسالة عن ذلك صححت بعض المواضع منها على أساس أن الباحثة رجعت إلى مخطوط لمجهول برقم ٦٠٩ مجاميع بدار الكتب ، فكانت أجمع مما وجدته فى كتب القراءات .

هذا ما استفدته منها . أما مباحث الرسالة ومنهجها فهو مختلف تماماً عما أنجزت ومن مظاهر هذا الاختلاف نظرتها إلى معالجة النحاة لهذا الفن فهى ترى أن النحاة لم يتعرضوا لتعليل الوقوف بل كان محصوراً فى بيان كيفية الوقف فى علم الصرف أما القراء فهم الذين تعرضوا للوقف وأن مصدرهم توقيفى بحت ولا أدرى كيف أغفلت كل هذه المراجع التى كتبها النحاة عن الوقف والابتداء وعلله النحوية والمعنوية .

هذا ما أردت بيانه للأمانة العلمية .

وبالله التوفيق ؟

أهم المراجع

١ – القرآن الكريم .

٢ – إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبى السعود طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت .

٣ – إيضاح الوقف والابتداء لأبى بكر الأنبارى تحقيق محي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٤ – البحر المحيط لأبى حيان طبعة دار الفكر للطباعة والنشر .

٥ – البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نشر مكتبة دار التراث .

٦ – التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى تحقيق محمد على البجاوى مطبعة عيسى الحلبى .

٧ – التقرير العلمى عن مصحف المدينة النبوية إصدار الأمانة العامة لمجمع الملك فهد سنة ١٤٠٦ هـ .

٨ – جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى طبعة دار المعرفة بيروت .

٩ – جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوى تحقيق د/ على حسن البواب نشر مكتبة الخانجى سنة ١٩٧٨

١٠ – الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى تحقيق د . أحمد محمد الخراط طبعة دار القلم – دمشق .

١١ – دقائق التفسير لابن تيمية جمع وتقديم د / محمد السيد الجلیند مطبعة التقدم بالقاهرة سنة ١٩٧٨

١٢ — دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق وتفسير د / محمد عبد المنعم خفاجي الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ م .

١٣ — صحيح مسلم بشرح النووي طبعة دار أبي حيان .

١٤ — علل الوقوف لابن طيفور السجاوندي تحقيق د / محمد عبدالله العبدي مكتبة الرشيد بالرياض .

١٥ — القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس تحقيق د/أحمد خطاب العمر الطبعة الأولى بمطبعة العاني بغداد سنة ١٩٧٨

١٦ — الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري نشر دار الريان للتراث .

١٧ — لطائف الاشارات لفنون القراءات للقسطلاني تحقيق الشيخ عامر عثمان و د/ عبد الصبور شاهين طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٧٢ .

١٨ — مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ومعالم السنن للخطابي طبع على نفقة الملك خالد بن عبد العزيز .

١٩ — معجم الأدباء لياقوت الحموي الطبعة الثالثة — دار الفكر للطباعة والنشر .

٢٠ — معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢١ — المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني تحقيق جايد زيدان مخلف طبع وزارة الأوقاف بالعراق سنة ٩٨٣

٢٢ — منار الهدى في الوقف والابتدا للشيخ أحمد محمد عبد الكريم الأشموني — المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٧ هـ .

٢٣ — مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني طبعة عيسى الحلبي .

٢٤ — النشر في القراءات العشر لأبي الخير الجزري طبعة دار الكتب بيروت .

٢٥ — نفائس البيان في شرح الفرائد الحسان في عد آي القرآن للشيخ عبد الفتاح القاضي طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٥

٢٦ — نيـــل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار للشوكاني مكتبة دار التراث بالقاهرة .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة عن دوافع البحث وأهميته	٣
تمهيد عن الوقوف وعلاقتها بالمعنى المقصود	١٠
الفرق بين القطع الوقف والسكت	١٨
أنواع الوقوف ومصطلحاتها	١٩
أهمية الإعراب فى الحكم على الوقوف	٢٥
اللازم وأنواعه وتعليلاته	٢٧
تعريف الوقف اللازم	٢٨
أنواعه	٢٩
هل من اللازم الوقف على رؤوس الآى	٣٠
المذاهب فى الوقف على رؤوس الآى	٣٤
ترجيح الباحث للمذهب الثانى	٣٥
أوقاف جبريل وأسرارها	٣٦
أسرار أوقاف النبى ﷺ وحصرها	٣٩
تصنيف هذه الأوقاف	٤١
الوقف اللازم المتفق عليه بين المصاحف المتداولة	٥١
الوقف اللازم المختلف فيه	٥٦
الوقف اللازم الذى انفرد به مصحف الأزهر	٦٠

الموضوع	رقم الصفحة
الوقف الممنوع وأقسامه وتعليلاته	٦٧
تعريف الوقف الممنوع وأقسامه عند الأشمونى	٦٨
التقسيم الأمثل — الوقف الغامض	٧٠
الوقف التعسفى	٧٢
الوقف القبيح	٧٥
الوقف الأقبح	٧٦
خاتمة وفيها إشارة إلى بعض نتائج البحث	٧٧
للأمانة العلمية	٧٩
أهم المراجع	٨١
الفهرس	٨٤